

2517

الطريق

في الإسلام

آليف

(العلامة شمس الدين أبي عبد الله)

محمد بن تيمون

(توفي سنة ٧٥١ هجرية)

٩١٢
٤١٨
٤١٨

(نسخة الاداء والتأيد بمصر سنة ١٣١٧ هجرية)

— فهرست كتاب الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية —
 ﴿ العلامة شمس الدين محمد بن قيم الجوزية ﴾

صحيفة

- ٣ خطبة الكتاب
- ٥ مبحث تقسيم السياسة الى نوعين ظالمة وعادلة
- ٥ ماروى من قضاء نبي الله سليمان بالولد الذى لدعته امرأتان
- ٥ ما ترجم به قضاء السنة والحديث على هذا الحديث
- ٦ ماذكر في القرآن مما يتوصل به الى تمييز الصادق من الكاذب
- ٦ حكم سيدنا عمر والصحابة برجم من ظهر بها حمل ولا زوج لها
- ٧ ذكر أمر النبي صلى الله عليه وسلم للزبير ان يقرر من ادعى نفاذ المال والقرائن تكذبه
- ٩ فصل ومن ذلك قول أمير المؤمنين على بن أبى طالب للظئينة التي أنكرت الكتاب
- ١٠ فصل ومن ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر الملتقط الخ
- ١٠ فصل وكذلك اللقيط اذا ادعاه رجلان ووصفه أحدهما الخ
- ١٠ فصل ومن ذلك حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفائه بالقائمة
- ١١ فصل ومن ذلك ان ابني عفرأ لما تداعيا قتل أبى جهل
- ١٢ فصل وقال ابن عقيل فى القنون جري فى جواز العمل فى السلطنة بالسياسة
- ١٥ فصل فيما سلكه أصحاب النبي وخلفاؤه من الاجكام

- ١٧ مائة ذكره ابن تيمية في المعلقة ثلاثا مختارا له محتجا عليه
- ١٨ فصل ومن ذلك اختياره أى عمر للناس الافراد بالحج
- ١٨ ذكر جمع عثمان الناس في القرآن على حرف واحد مخافة الاختلاف
- ١٩ ذكر تحريق على للرافضة
- ١٩ ذكر اعتماد الناس قديما وحديثا على الصبيان المرسله معهم الهدايا
- ٢٠ ذكر قول أهل المدينة لا يقبل قول المرأة ان زوجها لم يكن يفتق عليها
- ٢٠ ذكر اذن النبي صلى الله عليه وسلم للهار بثمر الغير ان يا كل اكفاء بشاهد
- الحال
- ٢٠ ذكر جواز الشرب من المصانع الموضوعة على الطرقات اعتمادا على
- دلالة الحال
- ٢٠ ذكر جواز شهادة الشاهد على القتل الموجب للقصاص
- ٢١ ذكر قبول قول الموصى فيما ينفقه على اليتيم
- ٢١ ذكر تكذيب المودع والمستأجر اذا ادعيا مالا تحقق له
- ٢٢ ذكر منع مالك وأصحابه سماع الدعوي التي لا تشبه الصدق
- ٢٢ ذكر تجويز الخنابلة ان يلاعن الرجل زوجته اذا رأى فاجرا يدخل اليها
- ٢٢ ما قيل في الركاز اذا وجد عليه علامة المسلمين أو الكفار
- ٢٣ ما قبل فيمن رأى دارا يقصدها السيل فهدم الحائط لمنع السيل
- ٢٣ ذكر ان البيعة في الشرع اسم لما بين الحق ويظهره
- ٢٤ فصل ولم يزل حذاق الحكم والولاة يستخرجون الحقوق بالقراءة
- ٢٥ ذكر قضاء كعب بن سور بمجلس عمر بن الخطاب بين زوج وزوجة

كان شكرها له نفس شكواها

٢٥ ماذكر عن شريح في فراسته وفطنته

٢٥ ذكر فراسة اياس بن معاوية

٢٥ ماذكره المدائني عن اياس

٢٦ ماذكره يزيد بن هرون من فراسة بعض قضاة واسط

٢٦ حكاية عجبية عن اياس بن معاوية

٢٦ نظير هذه الحكاية عن بعض القضاة

٢٦ ماذكره أبو السائب من فراسة بعض القضاة

٢٨ ماذكر عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب من فراسته التي لا تخطي وفيه

حكاية غريبة

٣٠ ماذكره ابن مسعود من قوله أفرس الناس ثلاثة

٣٠ فراسة سيدنا عثمان

٣١ ماحكم به سيدنا علي فيمن دفعا الي امرأة من قريش مائة دينار

٣١ فصل ومن فراسة الحاكم ماذكره حماد بن سلمة الخ

٣٢ ماذكره ابراهيم بن مرزوق البصري عن اياس بن معاوية فيمن اختصما

في قطيفتين

٣٢ ماذكره معتز بن سليمان عنه فيمن اختصما في جارية رعناء

٣٢ حكاية عجبية في فراسة اياس

٣٣ ماذكره نعيم بن حماد عن اياس في فراسته

٣٤ فصل ومن أنواع افراسة ما أرشدت اليه السنة من التخلص مما يكره

بالمعارض

- ٣٦ فصل ومن ذلك قول عبد الرحمن بن أبي ليلى الفقيه
- ٣٦ ما ذكر في فراسة المغيرة بن شعبة وقد استعمله عمر على البحرين
- ٣٧ حكاية عجيبية في فراسته أيضا
- ٣٧ ما ذكر من فراسة عمرو بن العاص
- ٣٨ ما ذكر من فراسة سيدنا الحسن رضي الله عنه
- ٣٨ ما ذكر من فراسة سيدنا الحسين رضي الله عنه
- ٣٩ فراسة سيدنا العباس رضي الله عنه
- ٣٩ فراسة سيدنا جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه
- ٣٩ فراسة عبد الملك بن مروان حين بعث الشعبي الى ملك الروم
- ٣٩ حكاية غريبة في فراسة المنصور
- ٤٠ فصل ومنها أن شريكا دخل على المهدي
- ٤٠ ما ذكر من فراسة المعتضد بالله العباسي وفيه حكايات عجيبية
- ٤٢ فصل ومن محاسن القراسة أن الرشيد رأى في داره حزمة خيزران الخ
- ٤٢ حكاية لطيفة عن بعض الخلفاء
- ٤٣ فصل ومن عجيب القراسة ما ذكر عن أحمد بن طولون
- ٤٤ ما ذكر من فراسة المكتفي
- ٤٥ فصل ومن الحكم بالقراسة والامارات ما رواه محمد بن عبيد
- ٤٦ ما حكى به الامام علي بن علي من وجد دراهم في خربة
- ٤٧ الخاق الامام علي الولد الاحمر بابيه الاسود المتهم لأمه

صحيفة

- ٤٨ ما ذكره الحرقي فيمن ادعت أن زوجها عنين وانكر ذلك
- ٤٨ ما ذكره أصبغ بن نباته عن علي فيمن خرجوا مع رجل فعادوا ولم يعد
- ٤٩ ما قضي به الامام علي فيمن ادعى انه أخرس
- ٤٩ ما قضي به فيمن دفع الي آخر الف دينار وأوصاه أن يتصدق عنه بما أحب
- ٤٩ ما قضي به في حرين يبيع أحدهما صاحبه على أنه عبد
- ٥٠ ما قضي به فيمن ادخلت صديقها ليلة زفافها الحجلة فقتله زوجها وتلت هي زوجها
- ٥٠ ما قضي به فيمن أمسك رجلا فارا من آخر حتي قتله
- ٥١ ما قضي به فيمن قطع فرج امرأته
- ٥٢ ما قضي به فيمن ولد له رأسان وصدران في حقر واحد
- ٥٣ فصل ومن ذلك أن عمر بن الخطاب أتى بامرأة زنت اضطرارا فاقرت
- ٥٤ ما ذكر الامام أحمد فيمن يتهم بغلامه
- ٥٥ فصل ومن قضيا على انه أتى برجل وجد في خربة بيده سكين وبين يديه فتيل
- ٦٠ فراسة الامام علي فيمن شهد عليها زورا انها بنت وما حدث به عن نبي الله دانيال عليه السلام
- ٦١ فصل وكان علي رضي الله عنه لا يحبس في الدين
- ٦٢ تقسيم أصحاب أبي حنيفة الدين الى ثلاثة أقسام
- ٦٣ ما ذكر في رسالة الايث الى مالك رحمهما الله تعالى
- ٦٤ ما ذكره ابن تيمية من حصول الشر والفساد من حين سلط النساء على المطالبة

بالصدقات

- ٦٦ فصل ومن المنقول عن كعب بن سور قاضي عمر
- ٦٦ فصل ومن ذلك أنه يجوز للحاكم الحكم بشهادة الرجل الواحد
- ٦٧ ما رواه علي من قضاء النبي عليه السلام بشاهد ويمين
- ٦٩ مناظرة الامام الشافعي من أنكر الحكم باليمين مع الشاهد
- ٧٠ ما ذكره ابن تيمية من أن ذكر الشاهدين والرجل والمرأتين في القرآن
انما هو فيما يحفظ به الانسان حقه
- ٧٢ فصل والذين ردوا هذه المسألة لهم طرق الطريق الاول الخ
- ٧٣ انكار الامامين الشافعي وأحمد علي من رد أحاديث تحريم كل ذي
ناب الخ
- ٧٤ فصل الطريق الثاني ان اليمين الخ
- ٧٥ فصل وقد ذهب طائفة من قضاة السلف الى الحكم بشهادة الواحد
اذا علم صدقه
- ٧٥ حديث شهادة خزيمه بن ثابت للنبي صلى الله عليه وسلم وما فيه من القوائد
- ٧٨ فصل ويجوز القضاء بشهادة النساء متفرقات في غير الحدود
- ٨٠ فصل وفي هذا الباب حديثان وأثر وقياس
- ٨٢ ما ذكر عن الحنفية في قبولهم شهادة النساء منفردات فيما لا يطلع
عليه الرجال
- ٨٤ فصل وقد صرح الاصحاب أنه يقبل شهادة الرجل الواحد من غير يمين
- ٨٤ فصل في القضاء بالنكول ورد اليمين

- ٨٧ فصل في مذهب أهل المدينة في الدعاوي
- ٨٩ رد القاضي عبد الوهاب علي المزني
- ٩٣ فصل ورأيت لشيخ الاسلام ابن تيمية في ذلك جواب سؤال
- ٩٧ ذكر ما نصبه الله سبحانه على الحق الموجود والمشروع من العلامات
- ٩٨ ما ذكر من اعتبار النبي عليه السلام وأصحابه العلامات في الاحكام
- ٩٩ ذكر أن من أهدر الامارات والعلامات في الشرع بالكلية فقد عطل كثيرا من الاحكام
- ١٠٠ فصل القسم الثاني من الدعاوي دعاوي التهم
- ١٠١ فصل القسم الثاني أن يكون التهم مجهول الحال
- ١٠١ ما ذكره الحلال من أن النبي صلى الله عليه وسلم حبس التهم يوما وليلة
- ١٠٢ فصل ومنهم من قال الحبس في التهم إنما هو لوالي الحرب
- ١٠٣ فصل القسم الثالث أن يكون التهم معروفا بالفجور
- ١٠٤ فصل ويسوغ ضرب هذا النوع من المتهمين
- ١٠٥ فصل والذين جملوا عقوبته للوالي دون القاضي الخ
- ١٠٦ فصل وأما عقوبة من عرف ان الحق عنده وقد جحد
- ١٠٥ فصل والمعاصي ثلاثة أنواع نوع فيه حد
- ١٠٦ اختلاف الفقهاء في مقدار التعزير
- ١٠٧ فصل في الطرق التي يحكم بها الحاكم
- ١٠٨ فصل الطريق الثاني الانكار المجرد
- ١١٠ فصل وقد استثنى من عدم التحليف في الحدود صورتان

- ١١١ فصل وممالا يحلف فيه
- ١١١ فصل واليمين فوائد
- ١١٢ فصل ومنها أن تشهد قرآن الحال بكذب المدعي
- ١١٢ فصل الطريق الثالث أن يحكم باليد مع يمين صاحبها
- ١١٣ تقسيم الايدي الى ثلاثة يد مبطله ظالمة
- ١١٣ الثانية يد يعلم انها محقة
- ١١٤ الثالثة يد يحتمل أن تكون محقة
- ١١٥ فصل الطريق الرابع والخامس الحكم بالنكول
- ١١٧ اختلاف الناس في الحكم بالنكول
- ١١٩ ما جاء في القرآن من رد اليمين في مسألة الوصية وفي السنة من ردها في مسألة القسامة
- ١٢١ فصل واذا قضى بالشاهد واليمين فالحكم بالشاهد وحده
- ١٢٣ فصل والمواضع التي يحكم فيها بالشاهد واليمين
- ١٢٤ فصل وفي الجنايات الموجبة للمال
- ١٢٥ فصل وقد حكى أبو محمد بن حزم القول بتحليف الشهود
- ١٢٥ فصل والتحليف ثلاثة أقسام
- ١٢٩ وأما تحليف المدعي عليه
- ١٢٩ فصل وأما تحليف الشاهد
- ١٣١ فصل والطريق الثامن من طرق الحكم
- ١٣٣ فصل اذا تقرر هذا فنقبل شهادة الرجل والمرأتين

- ١٣٤ فصل وشهادة النساء نوعان
- ١٣٥ اجازة شريح شهادة الرجل والمرأتين في العتاقة
- ١٣٧ فصل وحيث قبلت شهادة النساء متفرقات
- ١٣٨ الطريق التاسع الحكم بالنكول مع الشاهد وفيه حديث عمرو بن شعيب
- ١٤٠ مذاهب الناس في القول بهذا الحديث
- ١٤١ الطريق العاشر الحكم بشهادة امرأتين ويمين المدعي
- ١٤٢ مذهب الامام أحمد فيمن أوصى ولم يحضره الا النساء
- ١٤٣ الطريق الحادى عشر الحكم بشهادة امرأتين فقط
- ١٤٤ الطريق الثانى عشر الحكم بثلاثة رجال
- ١٤٥ فصل الطريق الثالث عشر الحكم بأربعة رجال
- ١٤٦ فصل وأما آيات البينة
- ١٤٧ فصل وألحق الحسن البصري بالزنا في اعتبار أربعة شهود كل ما يوجب القتل
- ١٤٧ فصل الطريق الرابع عشر الحكم بشهادة العبد والامة وفيه ذكر مذاهب الأئمة في ذلك
- ١٥٢ فصل الطريق الخامس عشر الحكم بشهادة الصبيان
- ١٥٤ فصل الطريق السادس عشر الحكم بشهادة الفساق
- ١٥٧ فصل الطريق السابع عشر الحكم بشهادة الكافر
- ١٥٩ ماصح عن عمر بن عبد العزيز من اجازة شهادة نصراني على مجوسي الخ
- ١٦٢ احتجاج المانعين من قبول شهادة الكفار

- ١٦٣ فصل فهذا حكم المسألة الاولى
- ١٦٥ ما صرح عن شريح من رد شهادة المشركين على المسلمين الا في الوصية في السفر
- ١٦٦ احتجاج من أجاز شهادة الكفار في الوصية في السفر
- ١٧١ فصل قال شيخنا رحمه الله وقول الامام احمد
- ١٧٢ ما ذكر في مسألة الاسير اذا ادعى اسلاما
- ١٧٣ فصل قال شيخنا رحمه الله وهل تعتبر عدالة الكافرين الخ
- ١٧٤ فصل الطريق الثامن عشر الحكم بالاقرار وفيه ذكر مذاهب الأئمة
- ١٧٩ فصل وأما الآثار عن الصحابة
- ١٧٦ وأما الآثار عن التابعين
- ١٨٠ فصل الطريق العشرون الحكم بالتواتر
- ١٨١ فصل الطريق الحادى والعشرون الحكم بالاستفاضة
- ١٨٢ فصل الطريق الثانى والعشرون الاخبار آحادا
- ١٨٤ فصل الطريق الثالث والعشرون الحكم بالخط المجرد
- ١٨٨ أول من سأل على كتاب القاضي البيهقي ابن أبي ليلى
- ١٨٨ اجازة مالك الشهادة على الخطوط
- ١٨٨ قول محمد بن عبد الحكم لا يقضى في دهرنا بالشهادة على الخط
- ١٨٩ اختلاف الفقهاء فيما اذا شهد القاضي شاهدين على كتابه ولم يقرأ عليهما
- ١٩٠ احتجاج المانعين من العمل بالخطوط
- ١٩٠ ذكر ما يحكم به على الدابة يوجد بفخذها وسم الصدقة
- ١٩٠ ما يحكم به في الدار يوجد على بابها ما يفيد الوقف

محيضة

- ١٩١ ما يحكم به في كتب العلم يوجد مكتوباً بظهرها أنها وقف
١٩١ ما ذكره المالكية في الرجلين يتنازعان في حائط
١٩٢ ما ذكره ابن القاسم فيمن تنازعا في جدار بين داريهما
١٩٢ فصل ومما يلحق بهذا الباب
١٩٣ فصل الطريق الرابع والمشرون العلامات الظاهرة
١٩٤ مسألة جرت في زمن المؤلف
١٩٥ فصل الطريق الخامس والمشرون الحكم بالقرعة
١٩٥ فصل في الحكم بالقافة
١٩٥ ذكر مذاهب الأئمة فيها
١٩٨ فصل والقياس وأصول الشريعة تشهد للقافة
٢٠٢ احتجاج أبي يوسف ومحمد على عدم اللاحاق بالقافة
٢٠٥ ماردة به الآخذون بحديث القافة على أبي يوسف ومحمد
٢١٣ فصل وأما حديث زيد بن أرقم في قصة علي
٢١٥ حكم الصحابة بحرية ولد المنور
٢١٥ فصل هذا كله في الحكم بين الناس في الدعاوي
٢١٧ ذكر انه يجب على كل من ولي أمر أن يستعين بأهل العدى
٢١٨ فصل اذا عرف هذا فموم الولايات وخصوصها الخ
٢١٨ ذكر ما يختص به والى الحرب
٢١٩ ذكر ما يختص به والى الحسبة
٢١٩ بيان أن اعتناء ولاية الامور باقامة الصلاة أهم الاشياء

- ٢٢١ فصل ومن المنكرات تلقى السلع قبل أن تبحى السوق
- ٢٢٢ ومن هذا تلقى سوقة الحجيج الجلب من الطريق
- ٢٢٣ ومن ذلك احتكار ما يحتاج الناس اليه
- ٢٢٣ فصل وأما التسعير فنه ما هو ظلم محرم
- ٢٢٤ فصل ومن أقيح الظلم إيجار الخانات لمعين على أن لا يبيع أحد غيره
- ٢٢٤ فصل ومن ذلك الزام الناس أن لا يبيع الطعام أو غيره إلا معين
- ٢٢٥ فصل ومن هاهنا منع أبو حنيفة وغيره قاسمي العقار أن يشتركوا
- ٢٢٦ فصل ومن ذلك أن يحتاج الناس الى صناعة طائفة فيلزم الحاكم الزامهم بذلك
- ٢٢٧ فصل وكان النبي صلى الله عليه وسلم يستوفي الحساب على عماله
- ٢٢٨ بيان ان المزاوعة العادلة شرعها الله ورسوله عليه السلام
- ٢٣٠ فصل وقد ظن طائفة من الناس أن هذه المشاركات من الاجارة
- ٢٣١ ما ذكره العلماء من أن المزاوعة أحل من المؤاجرة
- ٢٣٣ فصل وإنما لم يقع التسعير في زمن النبي صلى الله عليه وسلم
- ٢٣٣ فصل وقد تنازع العلماء في التسعير في مسألتين
- ٢٣٤ مذهب مالك في التسعير
- ٢٣٥ مذهب الشافعي فيه
- ٢٣٦ فصل وأما المسألة الثانية التي تنازعوا فيها في التسعير الخ
- ٢٣٧ فصل وأما صفة ذلك عند من جوزوه
- ٢٣٨ ما جاء في الصحيحين من منع الزيادة على ثمن المثل في عتق حصه من العبد
- ٢٣٩ فصل فاذا قدران قوما اضطروا الى سكنى دار لا يجدون سواها

محيته

- ٢٤٠ حكم ما اذا احتاج الي اجراء مائه في أرض غيره
- ٢٤٠ بيان المنافع الذي يجب بذلها
- ٢٤١ قول أصحاب أبي حنيفة لا ينبغي للسلطان أن يسرع علي الناس الا لضرر عام
- ٢٤٩ فصل قال شيخ الاسلام واجبات الشريعة ثلاثة أقسام
- ٢٥٠ مذهب الامام أحمد في من كسر عوداً أو طنبوراً
- ٢٥٤ فصل وكذلك لا ضمان في تحريق الكتب المضلة وإتلافها
- ٢٥٨ فصل قال ابن القاسم سئل مالك عن يابى اليه أهل القسق
- ١٥٨ فصل ومن ذلك أن ولي الامر يجب عليه منع الرجال من الاختلاط بالنساء
- ٢٦٠ فصل وعليه أن يمنع اللاعين بالحمام
- ٢٦١ فصل في اختلاف الفقهاء في اتخاذ الحمام في الابرجة الخ
- ٢٦٢ ما قيل في السنور اذا اكلت الطيور واكذأت القدور
- ٢٦٢ فصل في المرض الممدى كالجدلم اذا استضر الناس بأهله
- ٢٦٥ فصل ومن طرق الاحكام الحكم بالقرعة
- ٢٦٦ حديث عمران بن حصين فيمن أعتق ستة مملوكين له عند موته
- ٢٦٧ انكار الامام أحمد قول من قال ان القرعة قار
- ٢٦٩ فصل في كيفية القرعة
- ٢٧٤ مذهب أحمد فيمن له أربع نسوة طلق احدهن ولم ينو واحدة معينة
- ٢٧٤ مذهب أبي حنيفة والشافعي في ذلك
- ٢٧٤ مذهب مالك في ذلك
- ٢٧٨ فصل ومما يدل على صحة تعيين المطلقة بالقرعة الخ

صحيفه

٢٨٣ نصوص أحمد فيمن له أربع بنات زوج احدها من ومات هو والزوج

ولا يدري أيهن المزوجة

٢٨٦ مذهب أي حنيفة فيمن طلق امرأة غير معينة من نسائه

٢٨٦ مذهب فيمن أعتق احدي أمتيه ثم وطئ احدها

٢٨٧ فصل ومن مواضع القرعة اذا طلق احدي نسائه ومات قبل البيان

٢٨٩ فصل فيما اذا خرجت القرعة على امرأة ثم ذكر ان المطلقة غيرها

٢٩٠ مبحث ما اذا أقام بينة أن المطلقة غير من خرجت عليها القرعة

٢٩١ فصل في من له زوجتان مسلمة ونصرانية وقال في مرضه احدها

طلق ثلاثا

٢٩٢ فصل في ماروي عن ابن عباس فيمن له ثلاث نسوة طلق احدها من

ولم يدري أيهن ثم مات

٢٩٢ فصل فيمن له ممالك فقال أحدهم حر ولم يبين

٢٩٤ فصل فيمن قال أول غلام يطلع فهو حر فطلع غلامان

٢٩٦ مبحث مالو قال أول ولد لمدينه فهو حر فولدت اثنين لا يدري أيهما

الاول

٢٩٦ مبحث مالو ولتتها ما

٢٩٦ فصل فان ولدت الاول ميتا والثاني حيا

٢٩٨ فصل

٢٩٩ فصل قال الامام أحمد في الرجل يكون له امرأتان الخ

٣٠٠ فصل في مذهب أحمد في القرعة في البيع والشراء

صحيته

٣٠٠ فصل قال أبو داود رأيت رجلين تشاحا في الاذان

٣٠١ فصل فيمن تزوج امرأة على عبد من عبده

٣٠١ فصل سئل أحمد عن عبد في يد رجل لا يدهيه الخ



الطريق الحكيم

في السيرة الشريفة

تأليف

(العلامة شمس الدين أبي عبد الله)

محمد بن قسيم الجوزية

(المتوفى سنة ٧٥٠ هـ)



(طبع على نفقة شركة طبع الكتب العربية بمصر)

(بمطبعة الآداب والمؤيد بمصر سنة ١٣١٧ هـ)



- ﴿ قرر مجلس ادارة (شركة طبع الكتب العربية في مصر القاهرة) ﴾
- ﴿ بجلسته يوم الاربعاء ٢٣ ربيع الثاني سنة ١٣١٧ هجرية طبع كتاب ﴾
- ﴿ (الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية) لابن قيم الجوزية . وهو ﴾
- ﴿ خير كتاب وضع في أصول القضاء الشرعي وتحقيق طرقه التي ﴾
- ﴿ تلاثم سياسة الأمم بالمدل وحالة الممران في كل زمان ﴾



- (قال في كشف الظنون (مجلدة ٩٨ جزء ثان) ما نصه (
- (الطرق الحكيمة للشيخ الامام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن قيم الجوزية)
- (الخبلى مات سنة ٧٥١ احدي وخمسين وسبع مائة . مجلد أوله الحمد لله نحمده)
- (ونستعينه الخ ذكر فيه انه سئل عن الحاكم أو الوالي يحكم بالمراسة والقرائن)
- (ولا يقف فيه مع مجرد ظواهر البيانات والافراء فنصف وحقق فيه اه بمرؤفه)



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(رب يسر)

قال الشيخ الامام العالم العلامة . الحبر البحر القهامة . سيد الحفاظ .
وفارس المعاني والألقاظ . مفسر القرآن . ذو القنون البديعة الحسان . أبو
عبد الله محمد بن قيم الجوزية رحم الله روحه ، ونور ضريحه *
الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا
وسيئات أعمالنا . من يهده الله فلا مضل له . ومن يضلل فلا هادي له
ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له . ونشهد أن محمدا عبده ورسوله
أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وكفى بالله شهيدا . أرسله
بين يدي الساعة بشيرا ونذيرا . وداعيا إلى الله بأذنه وسراجا منيرا . فهدى
بنوره من الضلالة وبصر به من العمى . وأرشد به من الغي . وفتح به
أعيننا عميا . وأذانا صما . وقلوبا غلفا . صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم
تسليما *

أما بعد فقد سألتني أخي أن الحاكم أو الوالي يحكم بالقراسة والقرائن
التي يظهر له فيها الحق والاستدلال بالأمارات ولا يقف مع مجرد ظواهر
البيانات والأحوال حتى انه ربما يتهدد أحد المدعين اذا ظهر له منه أنه
مبطل وربما ضربه وربما سأله عن أشياء تدله على بيان الحال فهل ذلك
صواب أم خطأ . فهذه مسألة كبيرة عظيمة النفع جليسة القدر إن أهملها

الحاكم أو الوالي أضاع حقاً كثيراً . وأقام باطلاً كبيراً . وإن توسع وجعل معوله عليها دون الأوضاع الشرعية وقع في أنواع من الظلم والفساد . وقد سئل أبو الوفا ابن عقيل عن هذه المسألة فقال ليس ذلك حكماً بالقراءة وحكماً بالامارات . وإذا تأملتكم الشرع وجدتموه يجوز التعويل على ذلك ومال أصحاب مالك رحمه الله الى التوصل بالاقرار بما يراه الحاكم وذلك مستند الى قوله تعالى ان كان قيسه قد من قبل فصدت . ولذا حكمنا بمقد الازج وكثرة الحشب في الحائط ومعاقد القمط في الحص وما يخص المرأة والرجل في الدعاوى . وفي مسألة العطار والذباغ اذا اختصما في الجلد والنجار والحياط اذا تنازعا في المنشار والقديم والطباخ والحجاز اذا تنازعا في القدر ونحو ذلك فهل ذلك الا اعتماد على الامارات . وكذلك الحكم في التأمل والنظر في أمر الحشبي والامارات الدالة على أحد حاله . والنظر في أمارات جهة القبلة . واللوث في القسامة انهي . والحاكم اذا لم يكن فقيه النفس في الامارات ودلائل الحال ومعرفة شواهد وفي القرائن الحالية والمقالية كجزئيات وكليات الاحكام أضاع حقوقاً كثيرة على أصحابها وحكم بما يعلم الناس بطلانه ولا يشكون فيه اعتماداً منه على نوع ظاهر لم يلتفت الى باطنه وسائر أحواله فهنا نوعان من الفقه لا بد للحاكم منها فقه في أحكام الحوادث الكونية وفقه في نفس الواقع وأحوال الناس يميز به بين الصادق والكاذب والمحق والمبطل ثم يطابق بين هذا وهذا فيعطي الواقع حكمه من الواجب ويجعل الواجب مخالفاً للواقع * ومن له ذوق في الشريعة واطلاع على كمالاتها وأنها لغاية مصالح العباد . في المعاش والمعاد . ومحيطها بغاية العدل الذي يفصل بين الخلائق وأنه لا عدل فوق عدلها ولا مصلحة فوق ما

تضمنته من المصالح وعرف أن السياسة العادلة جزؤ من أجزائها وفرع من فروعها وأن من له معرفة بمقاصدها ووضعها ووضعها وحسن فهمه فيها لم يحتاج معها الى سياسة غيرها ألبتة . فان السياسة نوعان سياسة ظالمة فالشرعية تحررها وسياسة عادلة تخرج الحق من الظالم الفاجر بعين الشريعة علمها من علمها وجهلها من جهلها . ولا تنس في هذا الموضع نور نبي الله سليمان صلي الله عليه وسلم للدرأتين اللتين ادّعتا الولد فحكم به داود صلي الله عليه وسلم للكبرى فقال سليمان اتتوني بالسكين أشقه بينهما فسمحت الكبرى بذلك وقالت الصغرى لا تفعل رحمك الله هو ابنها ففضى به للصغرى . فاي شيء أحسن من اعتبار هذه القرينة الظاهرة فاستدل برضا الكبرى وأنها قصدت الاسترواح الى الناس بمساواة الصغرى في فقد ولدها وشفقة الصغرى عليه وامتناعها من الرضا بذلك دل على أنها أمه وأن الحامل لها على الامتناع من الدعوى ماقام بقلبها من الرحمة والشفقة التي وضعها الله في قلب الام . فالنضحت هذه القرينة عنده حتى قدمها على اقرارها فانه حكم به لها مع قولها هو ابنها وهذا هو الحق فان الاقرار اذا كان لعل اطلع عليها الحاكم لم يلتفت اليه أبدا . ولذلك أنينا اقرار المريض مرض الموت بماله لوارثه لان عقاد سبب التهمة واعتمادا على قرينة الحال في قصده تخصيصه . ومن تراجع قضاة السنة والحديث على هذا الحديث ترجمة أبي عبد الرحمن النسائي في سننه قال التوسعة للحاكم في أن يقول للشيء الذي لا يفعله أقفل كذا يستبين به الحق ثم ترجم عليه ترجمة أخرى أحسن من هذه فقال الحاكم بخلاف ما يعترف به المحكوم عليه اذا تبين للحاكم من الحق غير ما اعترف به فهذا يكون التهم عن الله ورسوله . ثم ترجم عليه ترجمة أخرى فقال نقض الحاكم ما حكم به غيره ممن هو مثله

أجل منه . فهذه ثلاث قواعد ورابعة وهي ما نحن فيه وهي الحكم بالقرائن وشواهد الحال . وخامسة وهي أنه لم يجعل الولد لها كما يقوله أبو حنيفة . فهذه خمس سنن في هذا الحديث . ومن ذلك قول الشاهد الذي ذكر الله شهادته ولم ينكرها بل لم يبعه بل حكاها مقررًا لها فقال تعالى واستبقا الباب وقدت قميصه من دبر وألّياسيدها للباب قالت ماجزاء من أراد بأهلك سواء إلا أن يسجن أو عذاب اليم قال هي راودتني عن نفسي وشهد شاهد من أهلها إن كان قميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين وإن كان قميصه قد من دبر فكذبت وهو من الصادقين . فلما رأى قميصه قد من دبر قال إنه من كيدكن إن كيدكن عظيم . فتوصل بقدر القميص إلى تمييز الصادق منها من الكاذب وهذا لوث في أحد المتنازعين يبين به وجه الحق . وقد ذكر سبحانه اللوث في دعوى المال في قصة شهادة أهل الذمة على المسلمين في الوصية في السفر وأمر بالحكم بموجبه . وحكم النبي صلى الله عليه وسلم بموجب اللوث في القسامة وجوز للمدعين أن يحلفوا خمسين يمينا ويستحقو دم القتيل فهذا لوث في الدماء . والذي في سورة المائدة لوث في الأموال . والذي في سورة يوسف لوث في دعوى العرض ونحوه . وقد حكم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه والصحابة معه برحم المرأة التي ظهر بها حمل ولا زوج لها ولا سيد . وذهب إليه مالك وأحمد في أصح روايتيه اعتماداً على القرينة الظاهرة . وحكم عمرو بن مسعود رضي الله عنهما ولا يعرف له مخالف من الصحابة بوجوب الحد برائحة الحمر من في الرجل أوتيته خراً اعتماداً على القرينة الظاهرة . ولم يزل الائمة والخلفاء يحكمون بالقطع إذا وجد المال للسروق مع المتعم وهذه القرينة أقوى من البينة والاقرار فانها خبران

يتطرق اليهما الصدق والكذب ووجود المال معه نص صريح لا يتطرق
اليه شبهة . وهل يشك أحد رأى قتيلاً يتشطح في دمه وآخر قائم على
رأسه بالسكين أنه قتله ولا سيما اذا عرف بعداوته . ولهذا جوز جمهور
العلماء نولى القتل أن يحلف خمسين يمينا أن ذلك الرجل قتله ثم قال مالك وأحمد
يقتل به وقال الشافعي يقضي عليه بديته . وكذلك اذا رأينا رجلا مكشوف
الرأس وليس ذلك عادته وآخر هارب قدماه بيده عمامة وعلى رأسه عمامة
حكمناه بالعمامة التي بيد الهارب فطما ولا نحكم بها لصاحب اليد التي قد
قطننا وجزمننا بأنها يد ظالمة غاصبة بالقرينة الظاهرة التي هي أقوى بكثير من
البينة والاعتراف . وهل القضاء بالنكول الارجوع الى مجرد القرينة الظاهرة
التي علمنا بها ظاهرا أنه لو لا صدق المدعي لدفع المدعي عليه دعواه باليمين
فلما نكل عنها كان نكوله قرينة ظاهرة دالة على صدق المدعي فتقدمت على
أصل براءة الذمة * وكثير من القرائن والامارات أقوى من النكول والحس
شاهد بذلك فكيف يسوغ تعطيل شهادتها . ومن ذلك أن النبي صلى الله
عليه وسلم أمر الزبير أن يقرر عم حيي بن أخطب بالعذاب على اخراج المال
الذي غيبه وادعى نفاده فقال له العهد قريب والمال أكثر من ذلك فهاتان
قرينتان في غاية القوة كثرة المال وقصر المدة التي ينفق كله فيها . وشرح
ذلك أنه لما أجلى يهود بنى النضير من المدينة على أن لهم ما حملت الابل من
أموالهم غير الحلقة والسلاح وكان لابي الحقيق مال عظيم يبلغ مسك
ثور من ذهب وحلي فلما فتح رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر وكان
بعضها عنوة وبعضها صلحا ففتح أحد جانبيها صلحا وتحصن أهل الجانب
الآخر فحصرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة عشر يوما فسألوه

الصلح وأرسل ابن أبي الحقيق الي رسول الله صلى الله عليه وسلم انزل
 فالكلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم فنزل ابن أبي الحقيق
 فصالح رسول الله صلى الله عليه وسلم على حقن دماء من في حصونهم من
 المقاتلة وترك الذرية لهم ويخرجون من خير وأرضها بذرايرهم ويخلون
 بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين ما كان لهم من مال وأرض وعلى
 الصفراء والبيضاء والكراع والحلق الاثوباء على ظهر انسان فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وبرئت منكم ذمة الله وذمة رسوله ان كتمتوني شيئاً
 فصالحوه على ذلك. قال حماد بن سلمة أخبرنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن
 ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قاتل أهل خير حتى ألجأهم الى قصرهم
 فغلب على الزرع والارض والنخل فصالحوه على أن يجلوها منها ولهم ما حملت
 ركا بهم ولرسول الله صلى الله عليه وسلم الصفراء والبيضاء وشرط عليهم أن
 لا يكتموا ولا يغيبوا شيئاً فان فعلوا فلا ذمة لهم ولا عهد فقبوا مسكافيه مال
 وحلي لحبي بن أخطب كان احتمله معه الى خير حين أجلت النضير فقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لم حيي بن أخطب ما فعل مسك حيي الذي جاء به من
 النضير قال اذهبته النفقات والحروب. قال المهد قريب والمال أكثر من ذلك
 فدفعه رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الزبير فسه بمذاب وقد كان قبل ذلك
 دخل خربة فقال قد رأيت حياً يطوف في خربة ههنا فذهبوا فطافوا فوجدوا
 المسك في الخربة فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم ابني أبي الحقيق وأحدهما زوج
 صغية بالنكت الذي نكتوا في هذه السنة الصحيحة الاعتماد على شواهد
 الحال والامارات الظاهرة وعقوبة أهل التهم وجواز الصلح على الشرط
 وانتقاض المهد اذا خالفوا ما شرط عليهم. وفيه من الحكم اخزاء الله لاعدائه

فصل

ومن ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الملتقط أن يدفع اللقطة الى واعفها وأمره أن يمرف عفاصها ووعاءها ووكاءها كذلك فجعل وصفه لها قائما مقام البينة . وقد سئل الامام أحمد عن المستأجر ومالك الدار اذا تنازعا دفيئا في الدار فكل واحد منهما يدعى أنه له فقال من وصفه منهما فموله . وهذا من كمال فقهه وفهمه رضي الله عنه . وسئل عن وقف يستولي عليه الكفار ثم يفتحهم المسلمون فتوجد فيه أبواب مكتوب عليها كتابة المسلمين أنها وقف أنه يحكم بذلك لقوة هذه الامارة وظهورها



فصل

وكذلك الاقيط اذا تداعاه اثنان ووصفه أحدها بعلامة خفية بجسده حكم له به عند الجمهور



فصل

ومن ذلك حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفائه من بعده بالقافة وجعلها دليلا من أدلة ثبوت النسب وليس هنا الا مجرد الامارات والعلاقات . قال بعض الفقهاء ومن العجب إنكار لحوق النسب بالقافة التي اعتبرها رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمل بها الصحابة من بعده وحكم بها عمر بن الخطاب رضي الله عنه وإلحاق النسب في مسألة من تزوج بأقصى المغرب امرأة بأقصى المشرق وبينهما مسافة سنين ثم جاءت بعد المقد بأكثر من ستة أشهر بولد أو تزوجها ثم قال عقيب المقد هي طالق ثلاثا ثم أتت بولد

ان يكون ابنه لانها فراش . واعجب من ذلك أنها تصوير فراش بهذا المقد بمجرده . ولو كانت له سرية يطأها ليلا ونهاراً أت بولد لم يلحقه نسبه لانها ليست فراشا له ولا يلحقه حتي يدعيه فيلحقه بالدعوة لا بالفراش . وقد تقدم استشهاد ابن عقيل باللوث والقسامة وهو من أحسن الاستشهاد فانه اعتماد على ظاهر الامارات المقلبة على الظن صدق المدعي فيجوز له أن يحلف بناء على ذلك ويجوز للحاكم بل يجب عليه أن يثبت له حق القصاص أو الدية مع علمه انه لم ير أولم يشهد فاذا كان هذا في الرماء المبني أمرها على الخطر والاحتياط فكيف بغيرها ومن ذلك اللعان فانا نحكم بقتل المرأة أو بحبسها اذا نكلت عن اللعان . والصحيح أنا نكحدها وهو مذهب الشافعي رحمه الله وهو الذي دل عليه القرآن في قوله ويدراً عنها العذاب والعذاب ههنا هو العذاب المذكور في أول السورة في قوله وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين فأضافه أولاً وعرفه باللام ثانياً وهو عذاب واحد والمقصود أن نكول المرأة من أقوى الامارات على صدق الزوج فقام لمانه ونكولهما مقام الشهود

فصل

ومن ذلك أن ابني عفرأ لما تداعيا قتل أبي جهل فقال هل مسحتما سيفيكما قال لا قال فأرياني سيفيكما فلما نظرفيهما قال لاحدهما هذا قتله وفضي له بسلبه وهذا من أعظم الاحكام وأحقها في الابعاء فالدم في النصل شاهد عجب . وبالجملة فالينة اسم لكل ما يبين الحق ويظهره ومن خصهما بالشاهدين أو الاربعة أو الشاهد لم يوف مسماها حقه ولم تأت الينة قط في القرآن مراداً بها الشاهدان وانما أتت مراداً بها الحجة والدلائل والبرهان مفردة

ومجموعة وكذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم البينة علي المدعي المراد به أن عليه ما يصحح دعواه ليحكم له والشاهدان من البينة . ولا ريب أن غيرها من أنواع البينة قد يكون أقوى منها كدلالة الحال علي صدق المدعي فلها أقوى من دلالة إخبار الشاهد . والبينة والدلالة والحجة والبرهان والآية والتبصرة والعلامة والامارة متقاربة في المعنى ﴿ وقد روي ﴾ ابن ماجه وغيره عن جابر بن عبد الله قال أردت السفر الي خيبر فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت له اني أريد الخروج الي خيبر فقال اذا أتيت وكلي نخذه منه خمسة عشر وسقا فاذا طلب منك آية فضع يدك على رقوته فهذا اعتماد في الدفع الي الطالب علي مجرد العلامة واقامة لها مقام الشاهد فالشارع لم يبلغ القرائن والامارات ودلائل الاحوال بل من استقرى الشرع في مصادره وءوارده وجده شاهدا لها بالاعتبار مرتبا عليها الاحكام . وقول أني الوفاء ابن عقيل ليس هذا فراسة صادقة وقد مدح الله سبحانه الفراسة وأهلها في مواضع من كتابه فقال تعالى ان في ذلك لآيات للمتوسمين وهم المتفرسون الآخذون بالسيما وهي العلامة يقال تفرست فيك كيت وكيت وتوسمته وقال تعالى ولو نشاء لاريناكم فلمعرفتهم بسيماهم وقال تعالى يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف تعرفهم بسيماهم . وفي جامع الترمذي مرفوعا اتقوا فراسة المؤمن فانه ينظر بنور الله ثم قرأ ان في ذلك لآيات للمتوسمين

فصل

وقال ابن عقيل في القنون جرى في جواز العمل في السلطنة بالسياسة الشرعية انه هو الجزم ولا يخلو من القول به امام فقال شافعي لا سياسة الا

ما وافق الشرع فقال ابن عقيل السياسة ما كان فعلا يكون معه الناس أقرب الى الصلاح وأبعد عن الفساد وان لم يضعه الرسول ولا نزل به وحى فان اردت بقولك الا ما وافق الشرع أي لم يخالف ما نطق به الشرع فصحيح وان أردت لاسياسة الاما نطق به الشرع قتلط وتغليط للصحابة فقد جري من الخلفاء الراشدين من القتل والتشيل مالا يحجده عالم بالسنن ولو لم يكن الا تحريق المصاحف فانه كان رأيا اعتمدوا فيه على مصلحة الامة وتحريق على رضي الله عنه الزنادقة في الأخاديد فقال

اني اذا شاعدت أمراً منكراً * أجهت ناري ودعوت قنبرا

ونبي عمر بن الخطاب رضي الله عنه لصبر بن حجاج اه وهذا موضع مزلة أقدام . ومضلة أفهام . وهو مقام ضنك ومعتك صعب فرط فيه طائفة فعضلوا الحدود وضيعوا الحقوق وجروا أهل الفجور على الفساد وجعلوا الشريعة قاصرة لا تقوم بمصالح العباد . محتاجة الي غيرها وسدوا على نفوسهم طارفا صحيحة من طرق معرفة الحق والتنبيذ له وعطلوها مع علمهم وعلم غيرهم قطعا أنه حق مطابق للواقع ظنا منهم مناقتها لقواعد الشرع . ولعمري الله انهم تناف ما جاء به الرسول وان ناف ما فهموه من شريعته باجتهادهم والذي أوجب لهم ذلك نوع تقصير في معرفة الشريعة وتقصير في معرفة الواقع ونزول أحدهما على الآخر فلما رأى ولاية الامور ذلك وان الناس لا يستقيم لهم أمرهم الا بأمر وراء ما فهمه هؤلاء من الشريعة أحدثوا من أوضاع سياستهم شراً طويلا وفسادا عريضا فتناقم الامر وتمذر استدراكه وعز على العالمين بمحقات الشرع تخليص النفوس من ذلك . واستنقاذها من تلك المهالك . وأفرطت طائفة أخرى قابلت هذه الطائفة فسوغت من

ذلك ما ينافي حكم الله ورسوله وكلا الطائفتين أتيت من تقصيرها في معرفة ما بعث الله به رسوله وانزل به كتبه فان الله سبحانه أرسل رسوله وانزل كتبه ليقوم الناس بالقسط وهو العدل الذي قامت به الارض والسماوات فاذا ظهرت امارات العدل وأسفر وجهه بأي طريق كان فثم شرع الله ودينه والله سبحانه أعلم وأحكم وأعدل أن يخص طرق العدل وأماراته وأعلامه بشيء ثم ينفي ما هو أظهر منها وأقوى دلالة وأبين أمانة فلا يجعله منها ولا يحكم عند وجودها وقيامها بموجبها بل قد بين سبحانه بما شرعه من الطرق أن مقصوده إقامة العدل بين عباده وقيام الناس بالقسط فأبي طريق استخرج بها العدل والقسط فهي من الدين ليست مخالفة له فلا يقال ان السياسة العادلة مخالفة لما نطق به الشرع بل موافقة لما جاء به بل هي جزؤ من أجزائه ونحن نسميها سياسة تبعاً لمصطلحكم وانما هي عدل الله ورسوله ظهر بهذه الامارات والعلامات فقد حبس رسول الله صلى الله عليه وسلم في تهمة وعاقب في تهمة لما ظهرت امارات الريبة على المتهم . فن أطلق كل منهم وحلقه وخلي سبيله مع عدله باشتهاره بالفساد في الارض وكثرة سرقاته وقال لا آخذه الا بشاهدي عدل فقوله مخالف للسياسة الشرعية . وقد منع النبي صلى الله عليه وسلم الغال من النسيئة سهمة وحرق متاعه هو وخلفاؤه من بعده ومنع القاتل من السلب لما أساء شافعه على أمير السرية فعاقب المشفوع له عقوبة للشفيع وعزم على تحريق بيوت تاركي الجمعة والجماعة وأضعف الغرم على سارق ما لا قطع فيه وشرع فيه جلدات نكالا وتأديبا وأضعف الغرم على كاتم الضلالة عن صاحبها وقال في تاركي الزكاة انا آخذوها منه وشطر ماله عزمة من عزمات ربنا وأمر بكسر دنان الحجر

وأمر بكسر القدور التي طبخ فيها اللحم الحرام ثم نسخ عنهم الكسر وأمرهم بالنسل * وأمر عبد الله بن عمرو بتحريق الثوبين المصفرين فسجربهما التنور وأمر المرأة التي لعنت ناقها أن تخلى سيلها وأمر بقتل شارب الخمر بعد الثالثة والرابعة ولم ينسخ ذلك ولم يجعله حدا لا بد منه بل هو بحسب المصلحة الي رأي الامام ولذلك زاد عمر رضي الله عنه في الحد أربعين ونفي فيها . وأمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتل الذي كان يتهم بأم ولده فلما تبين أنه خصي تركه وأمر بامساك اليهودي الذي أومأت الجارية برأسها انه رضخه بين حجرين فأخذ فأقر فرضخ رأسه وهذا يدل على جواز اخذ المتهم اذا قامت قرينة التهمة والظاهر انه لم يقر عليه بينة ولا اقر اختيارا منه للقتل وإنما هدد أو ضرب فأقر *



﴿ فصل ﴾

وسلك أصحابه وخلفاؤه من بعده ما هو معروف لمن طلبه . فن ذلك ان أبا بكر رضي الله عنه حرق اللوطية وأذاقهم حر النار في الدنيا قبل الآخرة وكذلك قال أصحابنا اذا رأى الامام تحريق اللوطى فله ذلك فان خالد بن الوليد رضي الله عنه كتب الي أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه وجد في بعض نواحي العرب رجلا ينكح كما تنكح المرأة فاستشار الصديق أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيهم علي بن أبي طالب رضي الله عنه وكان أشدهم قولا فقال ان هذا الذنب لم تعص به أمة من الامم الا واحدة فصنع الله بهم ما قد علمتم أري أن يحرقوا بالنار فكتب أبو بكر الي خالد أن يحرقوا فحرقهم ثم حرقهم عبد الله بن الزبير في خلافته ثم حرقهم هشام بن عبد الملك وحرق عمر بن الخطاب

رضي الله عنه حانوت الحمار بما فيه وحرق قرية يباع فيها الحر وحرق
 قصر سعد بن أبي وقاص لما احتجب في قصره عن الرعية فذكر الامام
 أحمد رضي الله عنه في مسائل ابنه صالح أنه دعا محمد بن مسعدة فقال اذهب
 الي سعد بالكوفة فخرق عليه قصره ولا تحدثن حدثا حتى تأتيني فذهب
 محمد الي الكوفة فاشترى من نبطي حزمة من حطب وشرط عليه حملها الي
 قصر سعد فلما وصل اليه ألقي الحزمة فيه وأضرم فيها النار فخرج سعد فقال
 ما هذا قال عزمة أمير المؤمنين فتركه حتى أحرق ثم انصرف الي المدينة
 ففرض عليه سعد نفقة فأبى أن يقبلها فلما قدم على عمر قال هلا قباة، نفقته
 قال انك قلت لا تحدثن حدثا حتى تأتيني . وحلق رأس نصر بن حجاج
 ونفاه من المدينة لتشيب النساء به . وضرب صبيغ بن عسل التيمي على
 رأسه لما سأل عما لا يمينه . وصادر عماله فأخذ شطر أموالهم لما اكتسبوها
 بجاه العمل واختلط ما يخصون به بذلك فجعل أموالهم بينهم وبين المسلمين
 شطرين . وألزم الصحابة أن يقلوا الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لما اشتغلوا به عن القرآن سياسة منه الي غير ذلك من سياساته الي ساس
 بها الامة رضي الله عنه . قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله ومن ذلك
 الزامه للمطلق ثلاثا بكلمة واحدة بالطلاق وهو يعلم أنها واحدة ولكن لما
 أكثر الناس منه رأي عقوبتهم بالزامهم به وواقعه على ذلك رعيته من الصحابة
 وقد أشار هو الي ذلك فقال ان الناس قد استعجلوا في شيء كانت لهم فيه
 أناة فلو أمانا أمضيته عليهم فأمضاه عليهم ليقولوا منه فانهم اذا علموا أن احدهم
 اذا أوقع الثلاث جملة وقعت ولا سبيل الي المراء أمسك عن ذلك فكان
 الالتزام به عقوبة منه لمصلحة رآها ولم يكن يخفى عليه أن الثلاث كانت في

زمن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر كانت تجعل واحدة بل مضي على
 ذلك صدر من خلافته حتى أكثر الناس من ذلك وهو اتخاذ آيات الله
 هزوا كما في المسند والنسائي وغيرهما من حديث محمود بن لبيد أن رجلا
 طلق امرأته ثلاثا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فبلغ ذلك رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقال أليعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم فقال رجل ألا
 أضرب عنقه يا رسول الله فلما أكثر الناس من ذلك عاقبهم به ثم انه ندم على
 ذلك قبل موته كما ذكره الاسماعيلي في مسند عمر فقلت لشيخنا فهلا تبعت
 عمر في إلزامهم به عقوبة فإن جمع الثلاثة محرم عندك فقال أكثر الناس اليوم
 لا يعلمون أن ذلك محرم ولا سيما والشافعي يراه جائزا فكيف يعاقب الجاهل
 في التحريم قال وأيضا فإن عمر ألزمهم بذلك وسد عليهم باب التحليل وأما
 هؤلاء فيلزمونهم بالثلاث وكثير منهم يفتح لهم باب التحليل فانه لا بد
 للرجل من امرأته فاذا علم انها لا ترجع اليه الا بالتحليل سعى في ذلك
 والصحابة لم يكونوا يسوغون ذلك فحصلت مصلحة الامتناع من الجمع من
 غير وقوع مفسدة التحليل بينهم . قال ولو علم عمر أن الناس يتتابعون في
 التحليل لرأى أن إقرارهم على ما كان عليه الامر في زمن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وأبي بكر وصدر آمن خلافته أولي وبسط شيخنا الكلام في ذلك بسطا
 طويلا . قال ومن ذلك منعه بيع أمهات الاولاد وانما كان رأيا منه وآه للامة
 والا فقد بمن في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم ومدة خلافة الصديق
 ولهذا عزم على بن أبي طالب على بيعهن وقال ان عدم البيع كان رأيا اتفق عليه
 هو وعمر فقال له قاضيه عبدة السلماني يا أمير المؤمنين رأيك ورأي عمر في الجماعة
 أحب اليئامن رأيك وحدك فقال اقضوا كما كنتم تقضون فاني أكره الخلاف

فلو كان عنده نص من رسول الله صلى الله عليه وسلم بتحريم بيعهن لم يضيف ذلك الى رأيه ورأى عمر ولم يقل انى رأيت ان يبعن

فصل

ومن ذلك اختياره للناس الافراد بالحج ليعتبروا في غير أشهر الحج فلا يزال البيت الحرام مقصوداً فظن بعض الناس انه نهى عن المتعة وأوجب الافراد وتنازع في ذلك ابن عباس والزهير وأكثر الناس على ابن عباس في ذلك وهو محتج عليهم بالاحاديث الصحيحة فلما أكثروا عليه قال يوشك أن ينزل عليكم حجارة من السماء أقول لكم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقولون قال أبو بكر وعمر وكذلك ابنه عبد الله كانوا اذا احتجوا عليه بأبيه يقول ان عمر لم يرد ما تقولون فاذا أكثروا عليه قال أفرسول الله صلى الله عليه وسلم أحق ان يتبع أم عمر والمقصود أن هذا وأمثاله سياسة جزئية بحسب المصلحة يختلف باختلاف الازمنة فظنها من ظنها شرائع عامة لازمة الامة الى يوم القيامة ولكل عذر وأجر ومن اجتهد في طاعة الله ورسوله فهو دائر بين الاجر والاجرين . وهذه السياسة التي ساسوا بها الامة وأضعافها هي من تأويل القرآن والسنة ولكن هل هي من الشرائع الكلية التي لا تتغير بتغير الازمنة أم من السياسات الجزئية التابعة للمصالح فيتقيد بها زمانا ومكانا . ومن ذلك جمع عثمان رضي الله عنه الناس على حرف واحد من الاحرف السبعة التي أطلق لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم القراءة بها لما كان ذلك مصلحة فلما خاف الصحابة رضي الله عنهم على الامة أن يختلفوا في القرآن ورأوا أن يجمعهم على حرف واحد أسلم وأبعد من وقوع الاختلاف فعلوا ذلك ومنعوا

الناس من القراءة بغيره . وهذا كما لو كان للناس عدة طرق الى البيت وكان سلوكهم في تلك الطرق توقعهم في التفرق والتشتيت ويطمع فيهم العدو فرأى الامام جمعهم على طريق واحد فترك بقية الطرق جاز ذلك ولم يكن فيه ابطال لكون تلك الطرق موصلة الى المقصود وان كان فيه نهي عن سلوكها لمصلحة الامة ومن ذلك تحريق علي رضي الله عنه الزنادقة الرافضة وهو يعلم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في قتل الكافر ولكن لما رأى أمراً عظيماً جعل عقوبته من أعظم العقوبات ليزجر الناس عن مثله ولذلك قال لما رأيت الامر أمراً منكراً * أجبته ناري ودعوت قبري

وفنبر غلامه . وهذا الذي ذكرناه جميع الفقهاء يقولون به في الجملة وان تنازعوا في كثير من موارد فكلهم يقول بجواز وطئ الرجل المرأة اذا أهديت اليه ليلة الزفاف وان لم يشهد عنده عدلان من الرجال بأن هذه فلانة بنت فلان التي عقدت عليها وان لم يستنطق النساء أن هذه امرأته اعتماداً على القرينة الظاهرة فزولوا هذه القرينة القوية منزلة الشهادة . ومن ذلك أن الناس قديماً وحديثاً لم يزالوا يمتدنون على قول الصبيان المرسل معهم الهدايا وأنها بموثة اليهم فيقبلون أقوالهم وياكلون الطعام المرسل به ويلبسون الثياب ولو كانت أمة لم يمتنعوا من وطئها ولم يسألوا البينة على ذلك اكتفاء بالقرينة الظاهرة . ومن ذلك أن الضيف يشرب من كوز صاحب البيت ويتكى على وساده ويقضي حاجته في مرحاضه من غير استئذان باللفظ له ولا يمد في ذلك متصرفاً في ملكه بغير اذنه . ومن ذلك أنه يطرق عليه بابه ويضرب حلقته بغير اذنه اعتماداً على القرينة العرفية . ومن ذلك أخذ ما يسقط من الانسان مما لا تتبعه همته كالسوط

والمصا والفلس والتمرة . ومن ذلك أخذ ما يبقى في القراح والحائط والثمار
بعد تخلية أهله له وتسييه . ومن ذلك أخذ ما يسقط من الحب عند الحصاد
ويسمى اللقاط . ومن ذلك أخذ ما ينبت من الناس رغبة عنه من الطعام
والخرق والخزف ونحوه . ومن ذلك قول أهل المدينة وهو الصواب أن لا
يقبل قول المرأة أن زوجها لم يكن ينفق عليها ويكسوها فيما مضى من الزمان
لتكذيب القرائن الظاهرة لها وقولهم في ذلك هو الحق الذي ندين الله به ولا
نمتد سواه والعلم الحاصل بانفاق الزوج وكسوته في الزمن الماضي اعتمادا
على الامارات الظاهرة أقوى من الظن الحاصل باستصحاب الاصل وبقاء
ذلك في ذمته بأضعاف مضاعفة فكيف يقدم هذا الظن الضعيف على ذلك
العلم الذي يكاد أن يبلغ القطع فان هذه الزوجة لم يكن ينزل عليها رزقها من
السما كما كان ينزل على مريم بنت عمران ولم تكن تشهد تخرج من منزلها
تأني بطعام وشراب والزوج يشاهد في كل وقت دخلا اليها بالطعام والشراب
فكيف يقال القول قولها ويقدم ظن الاستصحاب على هذا العلم اليقيني .
ومن ذلك أن صاحب المنزل اذا قدم الطعام الى الضيف ووضع بين يديه
جاز الاقدام على الاكل وان لم يأذن له لفظا اعتبارا بدلالة الحال الجارية مجرى
القطع . ومن ذلك أذن النبي صلى الله عليه وسلم للمار بثمر النيران يأكل من
ثمره ولا يحمل اكتفاء بشاهد الحال حيث لم يجعل عليه حائطا ولا ناطورا .
ومن ذلك جواز قضاء الحاجة في الاقربة والمزارع التي على الطرقات
بحيث لا تنقطع منها المارة وكذلك الصلاة فيها ولا يكون ذلك غصبا
لها ولا تصرفاً ممنوعاً . ومن ذلك الشرب من المصانع الموضوعة على
الطرقات وان لم يعلم الشارب إذن أربابها في ذلك لفظاً اعتمادا على دلالة

الحال ولكن لا يتوضأ منها لان العرف لا يقتضيه ودلالة الحال لا تدل عليه الا أن يكون هناك شاهد حال يقتضي ذلك فلا بأس بالوضوء حيثئذ . ومن ذلك القضاء بالاجرة للفسال والحجاز والطباخ والدقاق وصاحب الحام والقيم وان لم يقدم معه عقد اجارة اكتفاء بشاهد الحال ودلالته ولو استوفي هذه المنافع ولم يعظمهم بعد ظالما غاصبا مرتكباً لما هو من القبائح المنكرة . ومن ذلك انعقاد التبائع في سائر الأعصار والأمصا بمجرد المعاطاة من غير لفظ اكتفاء بالقرائن والأمارات الدالة على التراضي الذي هو شرط في صحة البيع . ومن ذلك جواز شهادة الشاهد على القتل الموجب للقصاص انه قتله عمدا عدوانا محضاً وهو لم يقتل قتله عمداً والمعدية صفة قائمة بالقلب فجاز للشاهد أن يشهد بها ويراق دم القاتل بشهادته اكتفاء بالقرينة الظاهرة فدلالة القرينة على التراضي بالبيع من غير لفظ أقوى . ومن ذلك أنهم قالوا يقبل قول الوصي فيما ينفقه على اليتيم اذا ادعى ما يقتضيه العرف فاذا ادعى أكثر من ذلك لم يقبل قوله وهكذا سائر من قلنا يقبل قوله انما يقبل قوله اذا لم يكذبه شاهد الحال فان كذبه لم يقبل قوله ولهذا يكذب المودع والمستأجر اذا ادعى أن الوديمة والعين المستأجرة هلكت في الحريق أو تحت الهدم أو في نهب الغيارين ونحوهم لم يقبل قولهم الا اذا تحققنا وجود هذه الاسباب فأما اذا علمنا انتفاءها فانا نجزم بكذبهم ولا يقبل قولهم وهذا من أقوى الأدلة على أن القول قول الزوج في النفقة والكسوة لما مضى من الزمان لعلنا بكذب الزوج في الإنكار وكون الاصل معها مثل كون الاصل قبول قول الامناء الا حيث يكذبهم الظاهر . ومن ذلك أنهم قالوا في تداعي الميب هل تكون عند البائع أو حدث عند المشتري ان القول قول من يدل

الحال على صدقه فان احتمل الحال صدقها قهرها قولان أظهرهما
أن القول قول البائع لان المشتري يدعي ما يسوغ فسخ العقد بعد تمامه
ولزومه والبائع ينكره . ومن ذلك أن مالكا وأصحابه منعوا سماع الدعوى
التي لا تشبه الصدق ولم يحلفوا لها المدعي عليه نظراً الى الامارات والقرائن
الظاهرة . ومن ذلك ان أصحابنا وغيرهم من الفقهاء جوزوا للرجل أن يلاعن
امراته فيشهد عليها بالزنا توكيداً لشهادته باليمين اذا رأى رجلاً يعرف بالقبحور
يدخل اليها ويخرج من عندها نظراً الى الامارات والقرائن الظاهرة . ومن
ذلك أن جمهور الفقهاء يقولون في تداعى الزوجين والصانعين لمتاع البيت
والدكان أن القول قول من يدل الحال على صدقه والصحيح في هذه المسألة
انه لا عبرة باليد الحسية بل وجودها كمدى ولو اعتبرناها لا اعتبرنا به يد
الحافظ لعمامة غيره وعلى رأسه عمامة وآخر حوله حاسر الرأس ونحن نقطع
بأن يده ظلمة عادية فلا اعتبار لها . ومن ذلك أن مالكا رحمه الله يجعل القول
قول المرتهن في قدر الدين ما لم يزد عن فيه الرهن وقوله هو الراجح في
الدليل لان الله سبحانه جعل الرهن بدلا من الكتاب والشهود فكانه الناطق
بقدر الحق والا فلو كان القول قول الراهن لم يكن الرهن وثيقة ولا جعل
بدلا من الكتاب والشاهد فدلالة الحال تدل على أنه انما رهنه على قيمته
أو ما يقاربها وشاهد الحال مكذب الراهن اذا قال رهنه عنده هذه الدار
على درهم ونحوه فلا يسمع قوله . ومن ذلك انهم قالوا في الركاز اذا كانت
عليه علامة المسلمين فهو لقطة وان كانت عليه علامة الكفار فهو ركاز .
ومن ذلك أنه اذا استأجر دابة جاز له ضربها اذا حرنت في السير وان لم
يستأذن مالكا . ومن ذلك انه يجوز له ايداعها في الخان اذا قدم بلداً وأراد

المغنى في حاجته وان لم يستأذن المؤجر في ذلك . ومن ذلك اذن المستأجر للدار لاصحابه وأضيافه في الدخول والمبيت وان لم يتضمنهم عقد الاجارة . ومن ذلك غسل الثوب الذي استأجره مدة معينة اذا اتسخ وان لم يستأذن المؤجر في ذلك . ومن ذلك لو وكل غائباً في بيع سلمه ملك قبض ثمنها وان لم يأذن له ذلك لفظاً . ومن ذلك وان نازع فيه من نازع لو رأى مونا بشاة غيره أو حيوانه المأكول فبادر بذبحه ليحفظ عليه ماليته كان محسناً ولا سبيل على محسن ومن ضمنه فقد سد باب الاحسان الى الغير في حفظ ماله . ومن ذلك لو رأى السيل يقصد الدار المؤجرة فبادر وهدم الحائط ليخرج السيل ولا يهدم الدار كان محسناً ولا يضمن الحائط . ومن ذلك لو وقع الحريق في الدار فبادر وهدمها على النار لئلا تسري لم يضمن . ومنها لو رأى العدو يقصد مال غيره الغائب فبادر وصالحه على بعضه كان محسناً ولم يضمن . ومن ذلك لو وجد هدياً مشعراً منحوراً وليس عنده أحد جازله أن يأكل منه . ومنها لو استأجر غلاماً فوقعت الاكلة في طرف من اطرافه بحيث لو لم يقطعه سرى الى نفسه فقطعه لم يضمن لمالكه . ومنها لو اشترى صبرة طعام في دار رجل أو خشباً فله أن يدخل داره من الدواب والرجال من يحول ذلك وان لم يأذن له المالك وأضيافه هذه المسائل مما جرى العمل فيه على العرف والمادة ونزل ذلك منزلة النطق الصريح اكتفي بشاهد الحال عن صريح القول والمقصود ان الشريعة لا ترد حقاً ولا تكذب دليلاً ولا تبطل أمانة صحيحة وقد أمر الله سبحانه بالتثبت في خبر الفاسق ولم يأمر برده جملة فان الكافر الفاسق قد يقوم على خبره شواهد الصدق فيجب قبوله والعمل به وقد استأجر النبي صلى الله عليه وسلم في سفر الهجرة دليلاً مشركاً على دين قومه فأمنه ودفع

اليه راحلته . لا يجوز لحاكم ولا لوال رد الحق بعد ما تبين وظهرت أمارته
بقول أحد من الناس . والمقصود أن البينة في الشرع اسم لما يبين الحق
ويظهره وهي تارة تكون أربعة شهود وتارة ثلاثة بالنص في بينة المفلس .
وتارة شاهدين وشاهدا واحدا وامرأة واحدة ونكولا ويمينا أو خمسين يمينا
أو أربعة أيمان وتكون شاهد الحال في الصور التي ذكرناها وغيرها فقوله
صلى الله عليه وسلم البينة على المدعي أى عليه أن يظهر ما يبين صحة دعواه فإذا
ظهر صدقه بطريق من الطرق حكم له



فصل

ولم يزل حذاق الحكم والولاية يستخرجون الحقوق بالقراسة والامارات
فاذا ظهرت لم يقدموا عليها شهادة تخالفها ولا اقرار . وقد صرح الفقهاء كلهم
بأن الحاكم اذا ارتاب بالشهود فرقمهم وسألهم كيف تحملوا الشهادة وأين
تحملوها وذلك واجب عليه متى عدل عنه اثم وجار في الحكم وكذلك
اذا ارتاب بالدعوي سأل المدعي عن سبب الحق وأين كان ونظر في
الحال هل يقتضى صحة ذلك وكذلك اذا ارتاب بمن القول قوله والمدعي
عليه وجب عليه أن يستكشف الحال ويسأل عن القرائن التي تدل على
صورة الحال وقل حاكم أو وال اعتق بذلك وصار له فيه ملكة الا وعرف
الحق من المبطل وأوصل الحقوق الى أهلها فهذا عمر بن الخطاب رضى الله
عنه أتمه امرأة فشكرت عنده زوجها وقالت هو من خير أهل الدنيا يقوم
الليل حتى الصباح ويصوم النهار حتى يمسي ثم أدركها الحياء فقال جزاك الله

خيراً فقد أحسنت إلينا فلما ولت قال كعب بن سور يا أمير المؤمنين لقد
أبلغت إليك في الشكوي فقال وما اشتكت قال زوجها قال على بها فقال
لكعب اقض بينهما قال أقضي وأنت شاهد قال أنك قد فطنت إلى ما لم
أظن له قال إن الله يقول فاتكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث
ورباع صم ثلاثة أيام وأفطر عندها يوماً وقم ثلاث ليال وبت عندها ليلة فقال
عمر هذا أعجب من الأول فبعته قاضياً لاهل البصرة فكان يقع له في الحكومة
من القراسة أمور عجيبية وكذلك شريح في فراسته وفطنته . قال الشعبي
شهدت شريحاً وجاءته امرأة تخاصم رجلاً فأرسلت عينيها وبكت فقلت يا أبا
أمية ما أظن هذه البائسة الا مظلومة فقال يا شعبي ان اخوة يوسف جاؤا
أباهم عشاء يبيكون . وتقدم إلي إياس بن معاوية أربع نسوة فقال إياس أما
أحدهما فحامل والآخرى مرضع والآخرى ثيب والآخرى بكر فنظروا
فوجدوا الأمر كما قال قالوا كيف عرفت فقال أما الحامل فكانت تكلمني
وترفع ثوبها عن بطنها فعلمت أنها حامل وأما المرضع فكانت تضرب نديها
فعلمت أنها مرضع وأما الثيب فكانت تكلمني وعيناها في عيني فعلمت أنها
ثيب وأما البكر فكانت تكلمني وعيناها في الأرض فعلمت أنها بكر . وقال
المدائني عن روح استودع رجلاً رجلاً من أبناء الناس مالا ثم رجع فطلبه
فجده فأتى إياساً فأخبره فقال له إياس انصرف فإكرم أمرك ولا تملئه أنك
أنتيتي ثم عد إلي بعد يومين فدعا إياس المودع فقال قد حضر مال كثير
وأريد أن أسلّمه إليك أخفين منزلك قال نعم قال فأعدله موضعاً وجمالين
وعاد الرجل إلي إياس فقال انطلق إلي صاحبك فاطلب المال فإن أعطاك
فذاك وإن جحدك فقل له اني أخبر القاضي فأتى الرجل صاحبه فقال مالي

والا أتيت للقاضي وشكوت اليه وأخبرته بأمرى فدفع اليه ماله فرجع الرجل الى اياس فقال قد أعطاني المال وجاء الامين الي اياس لموعده فزبره وانهره وقال لا تقربني يا خائن . وقال يزيد بن هارون رحمه الله نقلد القضاء بواسط رجل ثقة فأودع رجل بعض شهوده كيسا مختوما ذكر أن فيه ألف دينار فلما طالت غيبة الرجل فتح الشاهد الكيس من أسفله وأخذ الدنانير وجعل مكانها دراهم وأعاد الحياطة كما كانت وجاء صاحبه فطلب وديعته فدفع اليه الكيس بختمه لم يتغير فلما فتحه وشاهد الحال رجع اليه وقال اني أودعك دنانير والتي دفعت اليّ دراهم فقال هو كيسك بخاتمك فاستعدي عليه القاضي فأمر باحضار المودع فلما صارا بين يديه قال له القاضي منذ كم أودعك هذا الكيس فقال منذ خمس عشرة سنة فأخذ القاضي تلك الدراهم وقرأ سكتها فاذا فيها ما قد ضرب من ستمين وثلاثة فأمره بدفع الدنانير اليه وأسقطه ونادي عليه . واستودع رجل لغيره مالا فجحدته فرفعه الي اياس فسأله فانكر فقال للمدعى أين دفعت اليه فقال في مكان في البرية فقال وما كان هناك قال شجرة قال اذهب اليها فلعلك دفنت المال عندها ونسيت فتذكر اذا رأيت الشجرة ففضي وقال للخصم اجلس حتي يرجع صاحبك واياس يقضي وينظر اليه ساعة بعد ساعة ثم قال يا هذا أرى صاحبك بلغ مكان الشجرة قال لا قال يا عدو الله انك خائن قال أقتنى قال أقالك الله فأمر من يحتفظ به حتى جاء الرجل فقال له اياس اذهب معه فخذ حقك * وجرى نظير هذه القضية لغيره من القضاة ادعى عنده رجل انه سلم غريما له مالا وديعة فانكر فقال له القاضي أين سلمته اياه قال بمسجد ناء عن البلد قال اذهب فجئني منه بمصحف أحلقه عليه ففضي واعتقل القاضي الغريم ثم قال

له أتراه بلغ المسجد قال لا فالزمه بالمال . وكان القاضي أبو حازم له في ذلك
المعجب العجيب وكانوا ينكرون عليه ثم يظهر الحق فيما يفعله قال مكرم بن
أحمد كنت في مجلس القاضي أبي حازم فتقدم رجل شيخ ومعه غلام حدث
فادعي الشيخ عليه ألف دينار دينا فقال ما تقول قال نعم فقال القاضي للشيخ
ما تشاء قال حبسه قال لا فقال الشيخ ان رأي القاضي أن يحبسه فهو
أرجى لحصول مالي ففترس أبو حازم فيهما ساعة ثم قال تلازما حتى أنظر
في أمركما في مجلس آخر فقلت له لم أخرت حبسه فقال ويحك اني أعرف
في أكثر الاحوال في وجوه الخصوم وجه الحق من المبطل وقد صارت لي
بذلك دراية لا تكاد تخفي . وقد وقع لي أن سماحة هذا بالاقرار عين كذبه
ولعله ينكشف لي من أمرهما ما اكون . معه على بصيرة أما رأيت قلة تعاصيها
في المناكرة وقلة اختلافها وسكون طباعها مع عظم المال وما جرت عادة
الاحداث بفرط التورع حتى يقر مثل هذا طوعا مجلا منشرح الصدر على
هذا المال قال فنحن كذلك نتحدث اذ اني الاذن يستأذن على القاضي
لبعض التجار فاذن له فلما دخل قال أصلح الله القاضي اني بليت بولد لي حدث
يتلف كل مال يظفر به من مالي في القنان عند فلان فاذا منمته احتال بحيل
تضطرنني الي التزام النرم عنه وقد نصب اليوم صاحب القنان يطالب بالف
دينار حالا وبلتني انه تقدم الي القاضي ليقر له فيسجنه وأقع مع أمه فيما
ينكد عيشنا الي أن أقضى عنه فلما سمعت بذلك بادرت الي القاضي لاشرح
له أمره فنسبم القاضي وقال له كيف رأيت فقلت هذا من فضل الله على
القاضي فقال علي بالسلام والشيخ فأرهب أبو حازم الشيخ ووعظ السلام
فأقر فأخذ الرجل ابنه وانصرفا . وقال أبو السائب كان ببلدنا رجل مستور

فاجب القاضي قبول قوله فسأل عنه فزكي عنده سرا وجهراً فراسله في حضور مجلسه في اقامة شهادة وجلس القاضي وحضر الرجل فلما أراد اقامة الشهادة لم يقبله القاضي فمثل عن السبب فقال انكشف لي أنه وراء فلم يسعني قبول قوله فقيل له ومن أين علمت ذلك قال كان يدخل اليّ في كل يوم فأعد خطاه من حيث تقع عيني عليه من الباب الى مجلسي فلما دعوته اليوم جاء فعددت خطاه من ذلك المكان فاذا هي قد زادت ثلاثاً أو نحوها فعلمت انه متصنع فلم أقبله . وقال ابن قتيبة شهد القرزوق عند بعض القضاة فقال قد أجزنا شهادة أبي فراس وزيدون فقيل له حين انصرف انه والله ما أجاز شهادتك . والله فراسته من المتفرسين . وشيخ المتوسمين عمر بن الخطاب رضي الله عنه الذي لم تكن تخطئ له فراسة وكان يحكم بين الامة بالفراسة المؤيدة بالوحي . قال الليث بن سعد أتني عمر بن الخطاب يوماً بفتي أمره وقد وجد قتيلاً ملقى على وجه الطريق فسأل عمر عن أمره واجتهد فلم يقف له على خبر فشق ذلك عليه فقال اللهم أضفرني بقلانه حتي اذا كان على رأس الحول وجد صبي مولود ملقى بموضع القتل فأتني به عمر فقال ظفرت بدم القتل ان شاء الله تعالى فدفع الصبي الي امرأة وقال قومي بشأنه وخذي منا نفقته وانظري من يأخذه منك فاذا وجدت امرأة تقبله وتضمه الي صدرها فأعلميني بمكانها فلما شب الصبي جاءت جارية فقالت للمرأة ان سيدتي بعثتني اليك ابتي بالصبي لتراه وترده اليك قالت نعم اذهبي اليك وأنا معك فذهبت بالصبي والمرأة معه حتي دخلت على سيدتها فلما رآته أخذته فقبلته وضمته اليها فاذا هي ابنة شيخ من الانصار من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنت عمر خبرته فاشتمل على سيفه ثم أقبل الى منزل المرأة فوجد أباهم متكئاً على باب داره

فقال يا فلان ما فعلت ابنتك فلانة قال جزاها الله خيرا يا أمير المؤمنين هي من أعرف الناس بحق الله وحق أبيها مع حسن صلاتها وصيامها والقيام بدينها فقال عمر قد أحببت أن أدخل إليها فأزيدها رغبة في الخير وأحشأ عليه فدخل أبوها ودخل عمر معه فأمر من عندها فخرج وبقي هو والمرأة في البيت فكشف عمر عن السيف وقال أصدقيني والا ضربت عنقك وكان لا يكذب فقالت على رسلك فوالله لا أصدقن أن عبوزا كانت تدخل على فاتخذها أما وكانت تقوم من أمرى كما تقوم به الوالدة وكنت لها بمنزلة البنت حتى كذلك حينما ثم انها قالت يا بنية انه قد عرض سنرولى ابنة في موضع اتخوف عليها فيه أن تضيع وقد أحببت أن اضمها اليك حتى ارجع من سفرى فعمدت الى ابن لها شاب أورد فيه ثمته كهيئة الجارية وأتت به لا أشك أنه جارية فكان يرى منى ما ترى الجارية من الجارية حتى اغتفلي يوما وأنا نائمة فاشعرت حتى علاني وخالطني فددت شفرة كانت الى جنبي فقتلته ثم أمرت به فألقي حيث رأيت فاشتملت منه على هذا الصبي فلما وضعت ألقيته في موضع أبيه فهذا والله خبرهما على ما أعلمتك فقال صدقت ثم أرضاها ودعا لها وخرج وقال لأبيها نم الابنة ابنتك ثم انصرف . وقال نافع عن ابن عمر بينما عمر جالس اذ رأى رجلا فقال لست ذا رأى ان لم يكن هذا الرجل قد كان ينظر في الكهانة ادعوه لي فدعوه فقال هل كنت تنظر وتقول في الكهانة شيأ قال نعم . وقال مالك عن يحيى بن سعيد ان عمر بن الخطاب قال لرجل ما اسمك قال جرة قال ابن من قال ابن شهاب قال ممن قال من الحرقة قال أين مسكنك قال بحرة النار قال أيها قال بذات لظى فقال عمر أدرك أهلك فقد احترقوا فكان كما قال . ومن فراسته التي تفرد بها عن الامة أنه قال يا رسول الله لو اتخذت من

مقام ابراهيم صلى فزل واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى . وقال يا رسول الله لو أمرت نساءك أن يحتجبن فنزلت آية الحجاب . واجتمع على رسول الله صلى الله عليه وسلم نساؤه في النيرة فقال لمن عمر عسى ربه ان طلقكن أن يبدله أزواجاً خيراً ممنكن فنزلت كذلك . وشاوره رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاسري يوم بدر فأشار بقتلهم ونزل القرآن بموافقته . وقد أثنى الله سبحانه على فراسة المتوسمين وأخبر انهم هم المنتفعون بالآيات . قال عبد الله ابن مسعود رضى الله عنه أغرس الناس ثلاثة امرأة فرعون في موسى حيث قالت قرت عين لى ولك لا تقتلوهم عسى أن ينفعنا أو نتخذة ولدا . وصاحب يوسف حيث قال لامرأته أكرمي مشواه عسى أن ينفعنا أو نتخذة ولداً . وأبو بكر الصديق في عمر رضى الله عنهما حيث جعله الخليفة بعده . ودخل رجل على عثمان رضى الله عنه فقال له عثمان يدخل على أحدكم والزنا فى عينيه فقال أوحى بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا ولكن فراسة صادقة . ومن هذه الفراسة انه رضى الله عنه لما تفرس أنه مقتول ولا بد أمسك عن القتال والدفع عن نفسه لئلا يجرى بين المسلمين قتال وآخر الأمر يقتل هو فأحب أن يقتل من دون قتال يقع بين المسلمين . ومن ذلك فراسة ابن عمر فى الحسين لما ودعه وقال استودعك الله من قتيل ومعه كتب أهل العراق فكانت فراسة ابن عمر أصدق من كتبهم . ومن ذلك أن رجلين من قريش دفعا الى امرأة مائة دينار وديعة وقالوا لا تدفعها الى واحد منا دون صاحبه فلبتا حولا فجاء أحدهما فقال ان صاحبي قد مات فادفعي الى الدنيا نيز نأبت وقالت انكما لا فلما تدفعهما الى واحد منا دون صاحبه فاست بدلفتهما اليك فثقل عليها بأهلها وجيرانها حتى دفعتهما اليه ثم

لبثت خولا آخر فجاء الآخر فقال ادفعني اليّ الدنانير فقالت ان صاحبك جاءني فزعم أنك قدمت فدفعتها اليه فاخصما الي عمر رضي الله عنه فأراد أن يقضى عليها فقالت ادفعنا الي علي بن أبي طالب رضي الله عنه فعرف على أنهما قد مكرأ بها فقال أليس قلتما لا تدفعها الي واحد دون صاحبه قال بلى قال مالك عندها فاذهب فجيء بصاحبك حتي تدفعه اليكما

— ❦ —
❦ فصل ❦ —

ومن فراسة الحاكم ما ذكره حماد بن سلمة عن حميد العلويل أن إياس ابن معاوية اختصم اليه رجلان استودع أحدهما صاحبه وديعة فقال صاحب الوديعة أنستحلفه بالله مالي عنده وديعة ولا غيرها . وهذا من أحسن الفراسة فانه اذا قال ماله عندي وديعة احتمل النفي واحتمل الاقرار فينصب ماله بفعل محذوف مقدر أي دفع اليّ أو أعطاني ماله أو يجعل ما موصولة والجار والمجرور ووديعة خبر عن ما فاذا قال ولا غيرها تعين النفي . وقال حماد بن سلمة شهدت إياس بن معاوية يقول في رجل ارتهن رهنا فقبل المرتهن رهنته بعشرة وقال الراهن رهنته بخمسة فقال ان كان للراهن بينة انه دفع اليه الرهن فالقول ما قال الراهن وان لم يكن له بينة بدفع الرهن اليه والرهن بيد المرتهن فالقول ما قال المرتهن لانه لو شاء جعده الرهن . قلت وهذا قول ثالث في المسألة وهو من أحسن الأقوال انتهى فان اقراره بالرهن وهو في بداهة ولا بينة للراهن دليل على صدقه وانه محق ولو كان مبطلا لجعده الرهن رأسا . ومالك وشيخنا رحمهما الله يجعلان القول قول المرتهن ما لم يزد على قيمة الرهن . والشافعي وأبو حنيفة والامام أحمد رحمهم الله يجعلون القول

للوأهن مطلقاً. وبطل إياس أيضاً من أقر بشيء وليس عليه بينة فالقول ما قال وهذا أيضاً من أحسن القضاء لان اقراره علم على صدقه فاذا ادعى عليه ألفاً ولا بينة له فقال صدق ألا أنى قضيته إياها فالقول قوله وكذلك إذا أقر أنه قبض من مورثه وديمة ولا بينة له وادعى ردها إليه . وقال إبراهيم ابن مرزوق البصري جاء رجلان الي إياس بن معاوية يختصمان في قطيفتين أحدهما حمراء والآخرى خضراء فقال أحدهما دخلت الحوض لأغتسل ووضعتم قطيفتي ثم جاء هذا فوضع قطيفته تحت قطيفتي ثم دخل فاعتسل فخرج قبلي واخذ قطيفتي ففضي بها ثم خرج فتبعته فزعم أنها قطيفته فقال ألك بينة قال لا قال اتنوني بمشط فأني بمشط فسرح رأس هذا ورأس هذا فخرج من رأس أحدهما صوف أحمر ومن رأس الآخر صوف أخضر فقضى بالحمراء للذي خرج من رأسه الصوف الأحمر وبالحضراء للذي خرج من رأسه الصوف الأخضر. وقال معتمر بن سليمان عن زيد أبي الهلاء شهدت إياس ابن معاوية اختصم إليه رجلان فقال أحدهما انه باعه جارية رغاء فقال إياس وما عسى أن تكون هذه الرعونة قال شبه الجنون فقال إياس يا جارية أتذكرين متى ولدت قالت نعم قال فأني رجلك أطول قالت هذه فقال إياس ردها فانها مجنونة . وقال أبو الحسن المدياني عن عبد الله بن مصعب ان معاوية بن قررة شهد عند ابنه إياس بن معاوية مع رجال عدلهم على رجل بأربعة آلاف درهم فقال المشهود عليه يا أبا وائلة ثبت في أمرى فوالله ما أشهدتهم الا بالقيين فسأل إياس أباه والشهود أكان في الصحيفة التي شهدوا عليها فصل قالوا نعم كان الكتاب في أولها والطيعة في وسطها وباقي الصحيفة أبيض قال أفكان المشهود له يلقاكم أحياناً فيذكركم شهادتكم بأربعة آلاف

درهم قالوا نعم كان لا يزال يلقاتنا فيقول اذكروا شهادتكم على فلان بأربعة
آلاف درهم فصرهم ودعي المشهود له فقال يا عدو الله تغفلت قوما
صالحين مغفلين فاشهدتهم على صحيفة جمعت طيها في وسطها وتركت فيها
بياضا في اسفلها فلما ختموا الطية قطعت الكتاب الذي فيه حقت ألفا درهم
وكتبت في البياض أربعة فصارت الطية في آخر الكتاب ثم كنت تلقاهم
فتلقنهم وتذكرهم أنها أربعة آلاف فأقر بذلك وسأله الستر فخكم له
بألفين وستر عليه . وقال نعيم بن حماد عن ابراهيم بن مرزوق البصري كنا
عند اياس بن معاوية قبل ان يستقضي وكنا نكتب عنه القراسة كما نكتب
عن المحدث الحديث اذ جاء رجل فجلس على دكان مرتفع بالمريد فجعل
يترصد الطريق فيينا هو كذلك اذ نزل فاستقبل رجلا فنظر الي وجهه ثم
رجع الى موضعه فقال اياس قولوا في هذا الرجل قالوا ما نقول رجل طالب
حاجة فقال هو معلم الصبيان قد أتى له غلام أعور فقام اليه بعضنا فسأله عن
حاجته فقال هو غلام لي أتى قالوا وما صفته قال كذا وكذا واحدى عينيه
ذاهبة قلنا وما صنعتك قال اعلم الصبيان قلنا لاياس كيف علمت ذلك
قال رأيته جاء فطلب موضعا يجلس فيه فنظر الي أرفع شيء يقدر عليه فجلس
عليه فنظرت في قدره فاذا ليس قدره قدر الملوك فنظرت فيمن اعتاد في جلوسه
جلوس الملوك فلم أجدهم الا المعلمين فعلمت أنه معلم صبيان فقلنا كيف
علمت أنه أتى له غلام قال اني رأيته يترصد الطريق ينظر في وجوه الناس
قلنا كيف علمت أنه أعور قال بينا هو كذلك اذ نزل فاستقبل رجلا قد
ذهبت إحدى عينيه فعلمت أنه شبه بعلامه . وقال الحارث بن مرة نظر
اياس بن معاوية الي رجل فقال هذا غريب وهذا من أهل واسط وهو

معلم وهو يطلب عبدآله آبق فوجدوا الامر كما قال فسألوه فقال رأيته يمشى
ويلتفت فعلمت انه غريب ورأيته وعلى ثوبه حمرة تربة واسط فعلمت انه
من أهلها ورأيته يمر بالصبيان فيسلم عليهم ولا يسلم على الرجال فعلمت انه
معلم ورأيته اذا مر بذى هيئة لم يلتفت اليه واذا مر بذى اسمال تأمله فعلمت
انه يطلب آبقاً . وقال هلال بن العلاء الرقي عن القاسم بن منصور عن عمرو
ابن بكير مرّ اياس بن معاوية فسمع قراءة من عليه فقال هذه قراءة امرأة
حامل بفلام فمثل كيف عرفت ذلك فقال سمعت بصوتها ونفسها مخالطة فعلمت
انها حامل وسمعت صحلاً فعلمت ان الحمل غلام ومرّ بعد ذلك بكتاب فيه
صبيان فنظر الى صبي منهم فقال هذا ابن تلك المرأة فكان كما قال . وقال
رجل لا ياس بن معاوية علمني القضاء قال ان القضاء لا يعلم انما القضاء فهم
ولكن قل علمني العلم وهذا هو سر المسألة فان الله سبحانه وتعالى يقول وداود
وسليمان اذ يحكمان في الحث اذ نفشت فيه غم القوم وكنا لحكمهم شاهدين
فقمناهما سليمان وكلا آتينا حكماً وعلماً فحص سليمان بفهم القضية وعمهما بالعلم
وكذلك كتب عمر الى فاضيه أبى موسى في كتابه المشهور التهم التهم فيما أدلى
والذى اختص به اياس وشريح من مشاركتها لاهل عصرهما في العلم التهم
في الواقع والاسندلال بالامارات وشواهد احوال وهذا الذى فات كثيراً من
الحكام فأضاعوا كبيراً من الحقوق



فصل

ومن انواع القراسة ما أرشدت اليه السنة النبوية . من النخلص من
بالمكروه بأمر سهل جداً من تعريض بقول أو فعل فن ذلك مارواه الامام

أحمد في مسنده عن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رجل يا رسول الله ان لي جارا يؤذني قال انطلق فأخرج متاعك الى الطريق فانطلق فأخرج متاعه فاجتمع الناس اليه فقالوا ما شأنك قال ان لي جارا يؤذني فجمعوا يقولون اللهم المنه اللهم أخرجه فبلنه ذلك فاتاه فقال ارجع الي منزلك فوالله لا أؤذك فهذه وأمثالها هي الخيل التي أباحتها الشريعة وهي تحيل الانسان بفعل مباح على التخلص من ظلم غيره وأذاه لا الاحتيال على اسقاط فرائض الله واستباحة محارمه. وفي المسند والسنن عن عائشة رضى الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحدث في صلاته فلينصرف فان كان في صلاة جماعة فليأخذ بآذنه ولا ينصرف وفي السنة كثير من المعارض التي لا تبطل حقاً ولا تحقق باطلا كقوله صلى الله عليه وسلم للسائل من أتم قال نحن من ماء وفوله للذي ذهب بنعيمه ليقته ان قتله فهو مثله. وكان اذا أراد غزوة ورّى بنيرها وكان الصديق رضى الله عنه يقول في سفر الهجرة لمن يسأله عن النبي صلى الله عليه وسلم من هذا بين يديك فيقول هاد يدلني على الطريق وكذلك الصحابة من بعده. فروى زيد بن أسلم عن أبيه قال قدمت على عمر بن الخطاب رضى الله عنه حلل من اليمن فقسمها بين الناس فرأي فيها حلة ردئية فقال كيف أصنع بهذه ان أحدهم يقبلها فطواها وجعلها تحت مجلسه وأخرج طرفها ووضع الحلل بين يديه فجعل يقسم بين الناس فدخل الزبير وهو على تلك الحال فجعل ينظر الى تلك الحلة فقال ما هذه الحلة فقال عمر دعها عنك قال ما شأنها قال دعها قال فاعطينها فل انك لا نرضاها قال بلى قد رضيتموها فلما توثق منه واشترط عليه أن لا يردها رجي بها اليه فلما نظر اليها اذا بها ردئية قال لا أريدها قال عمر أيها قد فرغت منها فأجازها عليه ولم يقبلها. وقال

عبد الله بن سلمة سمعت عليا يقول لا أغسل رأسي بفسل حتى آتي البصرة فأحرقها وأسوق الناس بعصاي الى مصر فأتيت أبا مسمود البدرى فأخبرته فقال ان عليا يورد الامور موارد لا تحسنون تصدرونها على لا يفسل رأسه بفسل ولا يأتي البصرة ولا يحرقها ولا يسوق الناس عنها بمصاه على رجل أصلع انما على رأسه مثل الطست انما حوله شحرات . ومن ذلك تعريض عبد الله بن رواحة لامرأته بانشاد شعريوهم أنه يقرأ ليتخلص من أذاها حين واقع جاريته . وتعريض محمد بن مسلمة لكعب بن الاشرف حين أمنه بقوله ان هذا الرجل قد أخذنا بالصدقة وقد عانا . وتعريض الصحابة لابي رافع اليهودي

فصل

ومن ذلك قول عبد الرحمن بن أبي ليلى الفقيه وقد أقيم على دكان بعد صلاة الجمعة فقام على الدكان وقال ان الامير أمرني أن ألعن على بن أبي طالب فالعنوه امته الله . ومن ذلك تعريض الحجاج بن علاط بل تصريحه لامرأته بهزيمة الصحابة وقتلهم حتى أخذ ماله منها

ومن الفراسة الصادقة فراسة خزيمه بن ثابت حين أقام وشهد على عقد التابع بين الاعرابي ورسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكن حاضرا تصديقا لرسول الله صلى الله عليه وسلم في جميع ما يخبر به . ومنها فراسة حذيفة بن اليمان وقد بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم عينا الى المشركين فجلس بينهم فقال أبو سفيان لينظر كل منهم جليسه فبادر حذيفة وقال لجليسه من أنت فقال فلان بن فلان . ومنها فراسة المنيرة بن شعبة وقد استعمله

عمر على البحرين فكرهه أهلها فزله عمر فخافوا أن يردّه عليهم فقال دهقانهم
 انه فلمهم ما أمركم به لم يرد علينا قالوا سرنا بأمرك قال تجمعون مائة ألف
 درهم حتى أذهب الى عمرو أقول ان المنيرة اختان هذا ودفعه اليّ فجمعوا
 ذلك فأتى عمر فقال يا أمير المؤمنين ان المنيرة اختان هذا فدفعه الى فدعا عمر
 المنيرة فقال ما تقول في هذا قال كذب أصلحك الله انما كانت ماثي ألف
 فقال ما حملك على ذلك قال البغال والحاجة فقال عمر للدهقان ما تقول
 فقال لا والله لأصدقنك والله ما دفع اليّ قليلا ولا كثيرا ولكن كرهناه
 وخشينا أن تردّه إلينا فقال عمر للمنيرة ما حملك على هذا قال الخبيث كذب
 عليّ فأردت أن أخزيه . وخطب المنيرة بن شعبة وفتى من العرب امرأة
 وكان التقي جميلا فأرسلت اليها المرأة لا بد أن أراك وأسمع كلامكما فاحضرا
 ان شعثا فأجلستهما بحيث تراهما فلم المنيرة أنهما تؤثر عليه التقي فاقبل عليه
 وقال لقد أوتيت حسنا وجمالا وبيانا فهل عندك سوي ذلك قال نعم فمدد عليه
 محاسنه ثم سكّت فقال المنيرة فكيف حسابك فقال لا يسقط عليّ منه شيء
 واني لأستدرك منه أقل من الحردلة فقال المنيرة لكنني أضع البدرة في
 زاوية البيت فينفقها أهل بيتي على ما يريدون فما أعلم بنفادها حتى يسألوني
 غيرها فقالت المرأة والله لهذا الشيخ الذي لا يحاسبني أحبّ اليّ من الذي
 يحصي عليّ أدنى من الحردلة فتزوجت المنيرة . ومنها فراسة عمرو بن العاص
 لما حاصر غزوة فبعث اليه صاحبها أن أرسل اليّ رجلا من أصحابك اكلمه
 ففكر عمرو بن العاص وقال ما لهذا الرجل غيري نخرج حتى يدخل عليه
 فكلمه كلاما لم يسمع مثله قط فقال له حدثني هل أحد من أصحابك مثلك
 فقال لا تسأل من هوأني عندهم يمشون اليك وعرضوني لما عرضوني ولا

يدرون ما يصنع بي فأمر له بجارية وكسوة وبمث إلى البواب إذا مر بك فاضرب عنقه وخذ ما معه فمر برجل من نصارى غسان فمرقه فقال يا عمرو قد أحسنت الدخول فأحسن الخروج فرجع فقال له الملك ما ردك إلينا قال نظرت فيما أعطيتني فلم أجده ذلك يسع مع بني عمي فأردت الخروج فأتيك بمشرة منهم تعطيم هذه العطية فيكون معروفك عند عشرة رجال خيراً من أن يكون عند واحد قال صدقت عجل بهم وبمث إلى البواب خل سبيله فخرج عمرو وهو يلتفت حتى إذا أمن قال لا عدت لملئها فلما كان بعد رآه الملك فقال أنت هو قال نعم على ما كان من غدرك ومن ذلك فراسة الحسن ابن علي رضي الله عنه لما جرى إليه بابن ملجم قال له أريد أسارك بكلمة فأبى الحسن وقال تريد أن تمض أذنني فقال ابن ملجم والله لو أمكنني منها لاخذتها من صماخيها . قال أبو الوفاء بن عقيل فانظر إلى حسن رأي هذا السيد الذي قد نزل به من المصيبة العاجلة ما يذهل الخلق وفطنته إلى هذا الحد وإلى ذلك الأمين كيف لم يشغله حاله عن استرداده الحيانة . ومن ذلك فراسة أخيه الحسين رضي الله عنه أن رجلاً ادعى عليه مالا فقال الحسين ليحلف على ما ادعاه ويأخذه قهياً الرجل لليمين وقال والله الذي لا إله إلا هو فقال الحسين قل والله والله والله أن هذا الذي يدعيه قبلي فعمل الرجل ذلك وقام فاختلفت رجلاه وسقط ميتاً فقيل للحسين لم فعلت ذلك أي عدلت عن قوله والله الذي لا إله إلا هو إلى قوله والله والله والله فقال كرهت أن يثنى على الله فيحلم عنه . ومن ذلك فراسة العباس رضي الله عنه ما ذكره مجاهد قال بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم في أصحابه إذ وجد رجلاً فقال ليقم صاحب هذه الرمح فليتوضأ فاستحيا الرجل ثم قال ليقم صاحب هذه فليتوضأ فان الله

لا يستحي من الحق فقال عباس ألا تقوم كلنا نوضاً هكذا رواه الثريائي عن
عن الاوزاعي مرسلًا ووصله عن محمد بن مصعب فقال عن مجاهد عن ابن
عباس رضي الله عنه وقد جرى مثل هذه القصة في مجلس عمر رضي الله عنه
قال الشعبي كان عمر في بيت ومعه جرير بن عبد الله البجلي فوجد عمر ريحا
فقال عزمت على صاحب هذه الريح لما قام فتوضاً فقال جرير يا أمير المؤمنين
أو يتوضأ القوم جميعاً فقال عمر يرحمك الله نعم السيد كنت في الجاهلية ونم
السيد أنت في الاسلام . ومن أحسن القراءة قراءة عبد الملك بن مروان
لما بعث الشعبي الى ملك الروم فحسد المسلمين عليه فبعث معه ورقة لطيفة الى
عبد الملك فلما قرأها قال تدري ما فيها قال لا قال فيها « عجب كيف ملكك
العرب غير هذا » أفتردي ما أراد قال لا قال حسدني بك فأراد أني اقتلك
فقال الشعبي لوراك يا أمير المؤمنين ما استكثرني فبلغ ذلك ملك الروم فقال
والله ما أخطأ ما كان في نفسي ومن دقيق الفطنة أنك لا ترد على المطاع خطأه
بين الملائم له رتبته على نصرة الخطأ وذلك خطأ ثان ولكن تلتطف في اعلامه به
حيث لا يشمر به غيره . ومن دقيق القراءة أن المنصور جاءه رجل فاخبره
أنه خرج في تجارة فكسب مالا فدفعه الي امرأته فذكرت أنه سرق من
البيت ولم ير نقبا ولا أمانة فقال المنصور منذ كم تزوجتها قال منذ سنة قال
كراً أو ثيباً قال نيباً قال فلها ولد من غيرك قال فدعا له المنصور بقارورة طيب
يتخذها حاذ الرائحة غريب النوع فدفعها اليه وقال له تطيب من هذا الطيب فإنه
يذهب غمك فلما خرج الرجل من عنده قال المنصور لاربعة من ثقائه ليقعد على
كل باب من ابواب المدينة واحد منكم فن شم منكم رائحة هذا الطيب من أحد
فليات به وخرج الرجل بالطيب فدفعه الي امرأته فلما شمته بعثت منه الى

رجل كانت تحبه وقد كانت دفعت اليه المال فتطيب منه وصر مجتازا ببعض أبواب المدينة فشم الموكل بالباب رائحة طيبة فأتى به المنصور فسأله من أين لك هذا الطيب فلجأ في كلامه فبعث به الي والي الشرطة فقال إن أحضر لك كذا وكذا من المال تغفل عنه والا اضربه الف سوط فلما جرد للضرب أحضر المال على هيئته فدعا المنصور صاحب المال فقال ان رددت اليك المال تحمكني في امرأك قال نعم قال هذا مالك وقد طلقت المرأة منك



فصل في

ومنها أن شريكا دخل على المهدي فقال للخادم هات عود القاضي بعني البخور فجاء الخادم بمود يضرب به فوضعه في حجر شريك فقال ما هذا فبادر المهدي وقال هذا عود أخذه صاحب العسس الباردة فاحببت ان يكون كسره على يدك فدعا له وكسره . ومن ذلك ما يذكر عن المعتضد بالله انه كان جالسا يشاهد الصنائع فرأى فيهم اسود منكر الحلقة شديد المزح يعمل ضعف ما يعمل الصنائع ويمد مرفائين مرفائين فانكر أمره فاحضره وسأله عن أمره فلجلج فقال لبعض جلسائه أي شيء يقع لكم في أمره قالوا ومن هذا حتى تصرف فكرك اليه لعله لا عيال له وهو خالي القلب فقال قد خمنت في أمره تخميننا وما أحسبه باطلا ما أن يكون معه دنائير قد ظفر بها أو يكون لصا يتستر بالعمل فدعى به واستدعى بالضراب فضربه وحلف له ان لم يصدقه أن يضرب عنقه فقال لي الامان قال نعم الا فيما يجب عليك بالشرع فظن أنه قد آمنه فقال كنت أعمل في الآجر فاجتاز رجل في وسطه هيمان فجاء الي مكان فجلس وهو لا يعلم مبكاني فخل الهيمان وأخرج منه دنائير فتأملته واذا كله دنائير

فساورته وكشفته وشدت فاه وأخذت الهميان وحملته على كتفي وطرحته في الاتون^(١) وطيقته فلما كان بعد ذلك أخرجت عظامه فطرحتها في دجلة فأنفذ المعتضد من أحضر الدناير من منزله وإذا على الهميان مكتوب فلان ابن فلان فنادى في البلد باسمه فجاءت امرأة فقالت هذا زوجي ولي منه هذا الطفل خرج وقت كذا وكذا ومعه ألف دينار فتاب الى الآن فسلم الدناير الى امرأته وأمرها أن تمتد وأمر بضرب عنق الاسود وحمل جثته الى ذلك الاتون . وكان للمعتضد من ذلك عجائب . منها أنه قام ليلة فاذا غلام قد وثب على ظهر غلام فاندس بين النلمان فلم يعرفه فجاء فجعل يضع يده على فؤاد واحد بعد واحد فيجده ساكنا حتي وضع يده على فؤاد ذلك الغلام فاذا به يخنق خنقا شديداً فركضه برجله واستقره فأقر قتلته * ومنها أنه رفع اليه ان صيادا ألقي شبكته في دجلة فوقع فيها جراب فيه كف مخضوبة بماء وأحضر بين يديه فهاله ذلك وأمر الصياد ان يماود طرح الشبكة هنالك ففعل فخرج جرابا آخر فيه رجل فاعتم المعتضد وقال معي في البلد من يفعل هذا ولا أعرفه ثم أحضر ثقة له وأعطاه الجراب وقال طف به على كل من يعمل الجرب ببغداد فان عرفه أحد منهم فأسأله عن باعه منه فاذا ذلك عليه فاسأل المشتري عن ذلك ونقر عن خبره فتاب الرجل ثلاثة أيام ثم عاد فقال لازلت أسأل عن خبره حتى انتهى الي فلان الهاشمي اشتراه مع عشرة جرب وشكي البائع شره وفساده ومن جملة ما قال انه كان يشق فلانة المغنية وانه غيرها فلا يعرف لها خبر وادعي أنها هربت والجيران يقولون قتلها فبعث المعتضد من كبس منزل الهاشمي وأحضره وأحضر اليد والرجل وأراه اياها

(١) الاتون كتور ويخفف اخدود الجياو والجصاص اه قاموس

فلما رآها انتقم لونه وأيقن بالهلاك واعترف فأمر المعتضد بدفع ثمن الجارية
إلى مولايها وحبس الهاشمي حتى مات في الحبس

فصل

ومن محاسن القراسة أن الرشيد رأي في داره حزمة خيزران فقال
لوزير القضاة الفضل بن الربيع ما هذه قال عروق الرياح يا أمير المؤمنين ولم يقل
الخيزران لموافقة اسم أمه . ونظير هذا أن بعض الخلفاء سأل ولده وفي يده
مسواك ما جمع هذا قال محاسنك يا أمير المؤمنين وهذا من القراسة في تحسين
اللفظ وهو باب عظيم النفع اعتنى به الأكابر والعلماء وله شواهد كثيرة
في السنة وهو من خاصية العقل والقطنة فقد روي عن عمر رضي الله عنه
أنه خرج يمس المدينة بالليل فرأى ناراً موقدة في خباء فوقف وقال يا أهل
الضوء وكره أن يقول يا أهل النار . وسأل رجلاً عن شيء هل كان قال
لا أطال الله بقاءك فقال قد علمت فلم تتعلموا هلاً قلت لا وأطال الله بقاءك
وسئل العباس أنت أكبر أم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هو أكبر مني
وأنا ولدت قبله . وسئل عن ذلك غياث بن أسيم فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم أكبر مني وأنا أسن منه وكان لبعض القضاة جليس أعمى فكان إذا أراد
أن ينهض يقول يا غلام اذهب مع أبي محمد ولا يقول خذ بيده قال والله
ما أخل بها مرة واحدة . ومن أطف ما يحكي في ذلك أن بعض الخلفاء سأل
رجلاً عن اسمه قال سعد يا أمير المؤمنين قال أي السمود انت قال سعد السمود
لك يا أمير المؤمنين وسعد الداج لا عدائك وسعد بلغ على سباطك وسعد
الآخية لسرك فاعجب به ذلك . ويشبه هذا أن معن بن زائدة دخل على المنصور

فقارب في خطوه فقال المنصور كبرت سنك يا معن قال في طاعتك يا أمير المؤمنين قال انك لجلد قال على اعدائك قال وان فيك لبقية قال هي لك. وأصل هذا الباب قوله تعالى وقل لمبادي يقولوا التي هي أحسن ان الشيطان ينزغ بينهم اذا كلم بعضهم بعضا بنفیر التي هي أحسن قرب حرب كان وقودها جثث أو هام . هاجما قبيح الكلام . وفي الصحيحين من حديث سهل بن حنيف قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقولن أحدكم خبثت نفسي ولكن ليقل لقسست نفسي وخبثت ولقسست وعشت متقاربة في المعنى فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم لفظ الحبث لبشاعته وارشدتم الى العدول الى لفظ احسن منه وان كان بمناء تعلما للادب في المنطق وارشادا الى استعمال الحسن وهجر القبيح في الاقوال كما ارشدتم في ذلك الى الاخلاق والافعال

فصل

ومن عجيب القراسة ما ذكر عن أحمد بن طولون انه بينما هو في مجلس له يتنزه فيه اذ رأى سائلا في ثوب خلق فوضع دجاجة على رغيه وحلوي وأمر بمض الغلام فدفعه اليه فلما وقع في يده لم يهش له ولم يلبأ به فقال للغلام جئني به فلما وقف قدامه استنطقه فأحسن الجواب ولم يضطرب من هيئته فقال هات الكتب التي معك واصدقني من بمثك فقد صح عندي انك صاحب خبر وأحضر السياط فاعترف فقال بعض جلسائه هذا والله السحر قال ما هو بسحر ولكن فراصة صادقة رأيت سوء حاله فوجهت اليه بطعام يشرده الى اكله الشبعان فهاهش له ولا مديده اليه فأحضرتة فتلقاني بقوة جاش فلما رأيت وثاقة حاله وقوة جاشه علمت أنه صاحب خبر فكان

كذلك . ورأى يوما حمالا يحمل صنا وهو يضطرب تحته فقال لو كان هذا الاضطراب من ثقل المحمول لتناصت عنق الحمال وأنا أرى عنقه بارزة وما أرى هذا الامر الا من خوف فأمر بمحط الصن فاذا فيه جارية مقتولة وقد قطعت فقال أصدقني عن حالها فقال أريمة تفر في الدار القبلانية أعطوني هذه الدنانير وأمروني بحمل هذه المقتولة فضربه وقتل الاربعة . وكان يتفكر ويطوف يسمع قراءة الأئمة فدعا ثقتة وقال خذ هذه الدنانير وأعطاها امام مسجد كذا فانه فقير مشغول القلب ففعل وجلس معه وبأسطه فوجد زوجته قد ضربها الطلق وليس معه ما يحتاج اليه فقال صدق عرف شغل قلبه في كثرة غلظه في القراءة ﴿ ومن ذلك ﴾ أن اللصوص أخذوا في زمن المكتفي بالله مالا عظيما فألزم المكتفي صاحب الشرطة باخراج اللصوص أو غرامة المال فكان يركب وحده ويطوف ليلا ونهارا الى ان اجتاز يوما في زقاق خال في بعض أطراف البلد فدخله فوجده منكرا ووجده لا ينفذ فرأى على بعض أبوابه شوك سمك كثير وعظام الصلب فقال لشخص كم يقوم التقدير ثمن هذا السمك الذي هذه عظامه قال دينار قال أهل الزقاق لا تحتل أحوالهم مشتري مثل هذا لانه زقاق بين الاختلال الي جانب الصحراء لا ينزله من معه شيء يخاف عليه أوله مال يثيق منه هذه النفقة وما هي الا بلية ينبني أن يكشف عنها فاستبعد الرجل هذا وقال هذا فكر بعيد فقال اطلبوا لي امرأة من الدرب أكلها فدى بابا غير الذي عليه الشوك واستسقى ماء فخرجت عجوز ضعيفة فما زال يطلب شربة بعد شربة وهي تسقيه وهو في خلال ذلك يسأل عن الدرب وأهله وهي تخبره غير عارفة بمواقب ذلك الى أن قال لها وهذه الدار من يسكنها وأومأ الي التي عليها

عظام السمك فقالت فيها خمسة شبان اغفار كأنهم تجار وقد نزلوا منذ شهر
 لانراهم نهارا الا في كل مدة طويلة ونرى الواحد منهم يخرج في الحاجة
 ويعود سريعا وهم في طول النهار يجتمعون فياكلون ويشربون ويلعبون
 بالشطرنج والترد ولهم صبي يخدمهم فاذا كان الليل صعدوا الى دار لهم
 بالكرخ ويدعون الصبي في الدار يحفظها فاذا كان سحرا جاؤا ونحن نيام لا
 نشعر بهم فقال للرجل هذه صفة لصوص أم لا قال بلي فأقذف في الحال فاستدعي
 عشرة من الشرط وأدخلهم الى أسطحة الجيران ودق هو الباب فجاء الصبي
 ففتح فدخل الشرط معه فما فاته من القوم أحد فكانوا هم أصحاب الجناية
 بعينهم . ومن ذلك ان بعض الولاة سمع في بعض ليالي الشتاء صوتا بدار
 يطلب ماء باردا فأمر بكبس الدار فأخرجوا رجلا وامرأة فقيل له من أين علمت
 قال الماء لا يبرد في الشتاء انما ذلك علامة بين هذين . وأحضر بعض
 الولاة شخصين متهمين بسرقة فأمر أن يؤتى بكوز من ماء فأخذه بيده
 فألقاه صمدا فانكسر فارتاع أحدهما وثبت الآخر فلم يتغير فقال للذي انزعج
 اذهب وقال للآخر أحضر العملة فقيل له من أين عرفت ذلك فقال اللص قوى
 القلب لا ينزعج والبريء يرى أنه لو نزلت في البيت فأرة لازعجته ومنعته
 من السرقة

فصل

ومن الحكم بالفراسة والامارات ما رواه محمد بن عبيد الله بن أبي رافع
 عن أبيه قال خاصم غلام من الانصار أمه الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه
 فجحدته فسأله البيعة فلم تكن عنده وجاءت المرأة بنفر فشهدوا انها لم تزوج

وان الغلام كاذب عليها وقد قذفها فأمر عمر بضربه فلقبه على رضى الله عنه فسأل عن أمرهم فدعاهم ثم قدم في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وسأل المرأة فجحدت فقال للغلام اجدها كما جحدتك فقال يا ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم إنها أمي قال اجدها وأنا أبوك والحسن والحسين أخواك قال قد جحدتها وأنكرتها فقال على لا ولياء المرأة أمرى في هذه المرأة جائز قالوا نعم وفيها أيضا فقال على أشهد من حضر أنى قد زوجت هذا الغلام من هذه المرأة الغريبة منه يا قنبر ائني بطينة فيها دراهم فأتاه بها فعد أربعمائة وثمانين درهما فقذفها مهرأها وقال للغلام خذ بيد امرأتك ولا تأثينا الا وعليك أثر المرس فلما ولى قالت المرأة يا أبا الحسن الله الله هو النار هو والله ابني قال كيف ذلك قالت ان أباه كان زنجيا وان اخوتي زوجوني منه فحملت بهذا الغلام وخرج الرجل غازيا فقتل وبشت بهذا الى حى بنى فلان فنشأ فيهم وأنفت أن يكون ابني فقال على أنا أبو الحسن وألحقه وثبت نسبه . ومن ذلك ان عمر بن الخطاب سأل رجلا كيف أنت فقال ممن يحب الفتنة ويكره الحق ويشهد على مالم يره فأمر به الى السجن فأمر على برده فقال صدق فقال كيف صدقته قال يجب المال والولد وقد قال الله تعالى انما أموالكم وأولادكم فتنة ويكره الموت وهو الحق ويشهد أن محمدا رسول الله ولم يره فأمر عمر رضى الله عنه باطلاقه وقال الله أعلم حيث يجعل رسالته وقال الاصمعي بن نباتة جاء رجل الى مجلس علي والناس حوله فجلس بين يديه ثم التفت الى الناس فقال يا معشر الناس ان للداخل حيرة وللسائل روعة وهما دليل السهو والغفلة فاحتملوا زلته ان كانت من سمو نزل بي ولا تحسبوني من شر الدواب عند الله الذين لا يعقلون فتبسم على رضى الله عنه

وَأعجب به فقال يا أمير المؤمنين اني وجدت ألفاً وخمسمائة درهم في خربة
 بالسواد فما عليّ ومالي فقال له عليّ رضي الله عنه ان كنت أصبتها في خربة
 تؤدي خراجها قرية أخرى عامرة بقربها فهي لأهل تلك القرية . وان كنت
 وجدتها في خربة ليس تؤدي خراجها قرية أخرى عامرة فلك فيها أربعة أخماس
 ولنا خمس قال الرجل أصبتها في خربة ليس حولها أنيس ولا عندها عمران
 فخذ الخمس قال قد جعلته لك . وأثنى عمر بن الخطاب رضي الله عنه برجل أسود
 ومعه امرأة سوداء فقال يا أمير المؤمنين اني أغرس غرساً أسود وهذه سوداء
 عليّ ما تري فقد أتتني بولد أهر فقالت المرأة والله يا أمير المؤمنين ما خنته وانه
 لولده فبقي عمر لا يدري ما يقول فسل عن ذلك عليّ بن أبي طالب رضي الله
 عنه فقال للأسود ان سألتك عن شيء أتصدقني قال أجل والله قال هل واقعت
 امرأتك وهي حائض قال قد كان ذلك قال عليّ الله أكبر إن النطفة اذا خلطت
 بالدم خلقت الله عز وجلّ منها خلقا كان أحمر فلا تنكر ولدك فانت جنيت على
 نفسك . وقال جعفر بن محمد أثني عمر بن الخطاب رضي الله عنه بامرأة قد
 تعلقت بشاب من الأنصار وكانت تهواه فلما لم يساعدها احتالت عليه فاختذت
 بيضة فالتقت صفرتها وصبت البياض على ثوبها وبين نخذيها ثم جاءت الى عمر
 رضي الله عنه صارخة فقالت هذا الرجل غلبني على نفسي وفضخني في أهلي
 وهذا أثر فعاله فسأل عمر النساء فقلن له ان يبدنها وثوبها أثر المني فهم بعقوبة
 الشاب فجعل يستغيث ويقول يا أمير المؤمنين تثبت في أمري فوالله ما أتيت
 فاحشة وما هممت بها فلقد راودتني عن نفسي فاعتصمت فقال عمر يا أبا الحسن
 ما ترى في أمرها فنظر على الي ما عليّ الثوب ثم دعا بماء حار شديد الغليان
 فصب على الثوب فجمد ذلك البياض ثم أخذه واشتمه وذاقه فعرف طعم

البيض وزجر المرأة فاعترفت . قلت ويشبه هذا ما ذكره الحرق وغيره عن
 أحمد أن المرأة إذا ادعت أن زوجها عتيق وأنكر ذلك وهي تيب فانه يحل
 معها في بيت ويقال له أخرج ملءك على شيء فان ادعت أنه ليس بمنى جعل
 على النار فان ذاب فهو مني وبطل قولها وهذا مذهب عطاء بن أبي رباح
 وهذا حكم بالأمارات الظاهرة فان المنى اذا جسل على النار ذاب واضمحل
 وان كان بياض بيض تجمع وتيس فان قال أنا أنجز عن اخراج مائ صبح
 قولها . ويشبه هذا ما ذكره بعض القضاة ان زوجين ترافعا اليه وادعى كل
 منهما ان الآخر ينفوط عند الجماع وتناكرا فامر أن يطعم أحدهما لقتا والآخر
 قثاء فلم صاحب العيب بذلك . وقال أصبغ بن نباتة ان شابا شكوا الى علي
 رضي الله عنه فقرأ فقال ان هؤلاء خرجوا مع أبي في سفر فمادوا ولم يعد أبي
 فسألهم عنه فقالوا مات فسألهم عن ماله فقالوا ما ترك شيئا وكان معه مال
 كثير وترافعا الي شريح فاستحلفهم وخلي سيولهم فدعا علي بالشرط فوكل
 بكل رجل رجلين وأوصاهم أن لا يمكنوا بعضهم أن يدنو من بعض ولا
 يمكنوا أحدا يكلمهم ودعا كاتبه ودعا أحدهم فقال أخبرني عن أبي هذا القتي
 أي يوم خرج معكم وفي أي منزل نزلتم وكيف كان سيركم وبأي علة مات
 وكيف أصيب بماله وسأله عن غسله ودفنه ومن تولى الصلاة عليه وأين دفن
 ونحو ذلك والكاتب يكتب فكبر على فكبر الحاضرون والمتهمون لاعلم لهم الا
 أنهم ظنوا ان صاحبهم قد أقر عليهم ثم دعا آخر بعد أن غيب الاول عن
 مجلسه فسأله كما سأل صاحبه ثم الآخر كذلك حتي عرف ما عند الجميع فوجد
 كل واحد منهم يخبر بضد ما أخبر به صاحبه ثم أمر برد الاول فقال يا عدو الله
 قد عرفت عنادك وكذبك بما سمعت من أصحابك وما ينجيك من العقوبة

الا الصدق ثم أمر به الي السجن وكبر وكبر معه الحاضرون فلما أبصر القوم الحال لم يشكوا ان صاحبهم أقرّ عليهم فدعا آخر منهم فهدده فقال يا أمير المؤمنين والله لقد كنت كارها لما صنعوا ثم دعا الجميع فافروا بالقصة واستدعي الذي في السجن وقيل له قد أقر أصحابك ولا ينجيك سوى الصدق فأقر بكل ما أقر به القوم فأغرهمهم المال وأقاد منهم بالقتيل . ورفع الي بعض القضاة رجل ضرب رجلا على هامته فأدعى المضروب أنه أزال بصره وشمه فقال يتمتعن بأن يرفع عينيه الي قرص الشمس ان كان صحيحا لم تثبت عيناه لها وينحدر منها الدمع وتحرق خرقه وتقدم الي أنفه فان كان صحيح الثم بلغت الراشحة خيشومه ودمعت عيناه . ورأيت في أقضية علي رضي الله عنه نظير هذه القضية وان المضروب ادعي أنه أخرس وأمر أن يخرج لسانه وينخس بأبرة فان خرج الدم أحمر فهو صحيح اللسان وان خرج أسود فهو أخرس * وقال أصبغ بن نباتة قيل لعل رضي الله عنه في فداء أسرى المسلمين من أيدي المشركين فقال فادوا منهم من كانت جراحاته بين يديه دون من كانت من ورائه فانه فار . قال وأوصي رجل الي آخر أن يتصدق عنه من هذه الالف دينار بما أحب فتصدق بمشرها وأمسك الباقي فخاصموه الي علي رضي الله عنه وقالوا تأخذ النصف وتمطينا النصف فقال أنصفوك قال انه قال لي أخرج منها ما أحببت قال فأخرج عن الرجل تسعمائة والباقي لك قال وكيف ذاك قال لان الرجل أمرك ان تخرج ما أحببت وقد أحببت التسعمائة فأخرجها * وقضى في رجلين حرين يبيع أحدهما صاحبه علي انه عبد ثم يهربان من بلد الي بلد بقطع أيديهما لانهما سارقان لانفسهما ولأموال الناس * قلت وهذا من أحسن القضاء هو الحق وهما أولى بالقطع من السارق

المعروف فان السارق انما قطع دون المنهب والمقتصب لانه لا يمكن التعرّض منه ولهذا قطع النباش ولهذا جاءت السنة بقطع جاحد العارية • وقضى على رضي الله عنه في امرأة تزوجت فلما كان ليلة زفافها أدخلت صديقها الحجلة سرا وجاء الزوج فدخل الحجلة فوثب اليه الصديق فاقتلا فقتل الزوج الصديق فقامت اليه المرأة فقتلته فقضى بدية الصديق على المرأة ثم قتلها بالزوج وانما قضى بدية الصديق عليها لأنها هي التي عرّضته لقتل الزوج له فكانت هي المتسببة الي قتله وكانت أولى بالضمان من الزوج المباشر لان المباشر قتله قتلا مأذونا فيه دفعا عن حرمة فهذا من أحسن القضاء الذي لا يمتدّ اليه كثير من الفقهاء وهو الصواب • وقضى في رجل فرّ من رجل يريد قتله فأمسكه له آخر حتي أدركه فقتله وبقر به رجل ينظر اليها وهو يقدر على تخليعه فوقف ينظر اليه حتي قتله فقضى ان يقتل القتال ويحبس المسك حتي يموت وتفقا عين الناظر الذي وقف ينظر ولم ينكر فذهب الامام أحمد رضي الله عنه وغيره من أهل العلم الي القول بذلك الا في فتا العين ولعل علي رأي تعزيره بذلك مصلحة للامة وله مساغ في الشرع في مسألة فتا عين الناظر الي بيت الرجل من خص أو طاقه كما جاءت بها السنة الصحيحة الصريحة التي لا معارض لها ولا دافع لكونه جنى على صاحب المنزل ونظر نظراً محرماً لا يحل له أن يقدم عليه فجوز له النبي صلى الله عليه وسلم ان يخزقه فيفتأ عينه وهذا مذهب الشافعي وأحمد وفي الصحيح من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم من اطلع في بيت قوم بنير اذتهم ففتأوا عينه فلا دية له ولا قصاص . وفي الصحيحين من حديث الزهراء عن سهل قال اطلع رجل في حجرة رسول الله صلى الله

عليه وسلم ومعه مدرى يحك بها رأسه فقال لو أعلم أنك تنظر لطمنت به في عينك إنما جعل الاستئذان من أجل النظر. وفي صحيح مسلم عنه أن رجلاً أطلع على النبي صلى الله عليه وسلم من ستر الحجرة وفي يد النبي صلى الله عليه وسلم مدرى فقال لو أعلم أن هذا ينظرني حتى آتيه لطمنت بالمدرى في عينه وهل جعل الاستئذان إلا من أجل النظر أي لو أعلم أنه يقف لي حتى آتيه. وفي الصحيحين عن أنس رضي الله عنه أن رجلاً أطلع في بعض حجر النبي صلى الله عليه وسلم فقام النبي صلى الله عليه وسلم بمشقص فذهب نحو الرجل يختلفه ليظنه به قال فكانني أنظر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يختلفه ليظنه. وفي سنن البيهقي وغيره عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن أعرابياً أتى باب النبي صلى الله عليه وسلم فآلم عينه خصاص الباب فبصر به النبي صلى الله عليه وسلم فأخذ عوداً محمداً فوجأ عين الأعرابي فاقمع فقال لو ثبت لقفأت عينك وفي الصحيحين من حديث الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لو أن امرأة أطلع عليك بنير أذن نخذفته بحصاة قفأت عينه ما عليك من جناح. وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم من أطلع في بيت قوم بغير إذنهم فقد حل لهم أن يذوقوا عينه. وفي سنن البيهقي عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لو أن رجلاً أطلع في بيت رجل فقتل عينه ما كان عليه فيه شيء فالحق الأخذ بموجب هذه السنن الصحيحة الصريحة والناظر إلى القاتل يقتل المسلم وهو يستطيع أن يخلصه وينهاه أعظم أثماً عند الله تعالى وأحق بقتل العين والله أعلم. وقضي أمير المؤمنين على رضي الله عنه في رجل قطع فرج امرأة أن يؤخذ منه دية الفرج ويجبر على إمساكها حتى يموت

وان طلقها انفق عليها فله ما أحسن هذا القضاء وأقر به من الصواب .
فأما الفرج ففيه الديه كاملة اتفاقا . وأما انفاقه عليها ان طلقها فلائنه أفسدها
على الأزواج الذين يقومون بنفقتها ومصالحتها فسادا لا يعود . وأما إجباره
على امساكها فمما يقب له بتقيض قصده فانه قصد التخلص منها بأمر محرم وقد
كان يمكنه التخلص بالطلاق والحل فمدل عن ذلك الى هذه المسألة القبيحة
فكان جزاؤه أن يلزم بامساكها الى الموت . وقضي في مولود ولد له رأسان
وصدران في حق واحد فقالوا له أيورث ميراث اثنين أم ميراث واحد فقال
يترك حتى ينم ثم يصاح به فان انتبها جميعا كان له ميراث واحد وان انتبه
واحد وتبقى الآخر كان له ميراث اثنين . فان قيل فكيف تزوج من ولدت
كذلك قلت هذه مسألة لم أر لها ذكرا في كتب الفقهاء وقد قال أبو جيلة رأيت
بفارس امرأة لها رأسان وصدران في حق واحد متزوجة تفار هذه على هذه
وهذه على هذه والقياس أنها تزوج كما تزوج النساء ويتمتع الزوج بكل واحد من
الفرجين والوجهين فان ذلك زيادة في خلقة المرأة هذا اذا كان الرأسان على حق
واحد ورجلين فان كانا على حقين وأربعة أرجل فقد روي محمد بن سهل حدثنا
عبد الله بن محمد البلوي حدثني عمارة بن يزيد حدثنا عبيد الله بن العلاء عن
الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال أتى عمر بن الخطاب رضى الله عنه
بانسان له رأسان وفان وأربع أعين وأربع أيدي وأربع أرجل وأحليان ودبران
فقالوا كيف يرث يا أمير المؤمنين فدعا بلي رضى الله عنه فقال فيها قضيتان
احدهما ينظر اذا نام فان غط غطيظ واحد فنفس واحدة وان غط من كل منهما
فنفسان . وأما القضية الاخرى فيطمان ويسقيان فان بال منهما جميعا فنفس
واحدة وان بال من كل واحد منهما على حدة وتغوط من كل واحد على حدة

فنفسان فلما كان بعد ذلك طلبا النكاح فقال على رضي الله عنه لا يكون فرج
في فرج وعين تنظر ثم قال اما اذا قد حدث فيها الشهوة فاهما سيموتان جيمما
سرياً فالبتا أن ماتا وبينهما ساعة أو نحوها



فصل

ومن ذلك أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أتى بامرأة زنت فافترت فامر
برجمها فقال على رضي الله عنه لعل بها عذرا ثم قال لها ما حملك على الزنا قالت
كان لي خليط وفي ابلي ماء ولبن ولم يكن في ابلي ماء ولا لبن فظننت فاستسقيته
فأبى أن يسقيني حتى أعطيه نفسي فأبيت عليه ثلاثا فلما ظننت وظننت أن
نفسى ستخرج أعطيته الذى أراد فسقاني فقال على الله أكبر فن اضطر غير باغ
ولا عاد فلا اثم عليه ان الله غفور رحيم . وفي السنن للبيهقي عن ابى عبد
الرحمن السلمي أتى عمر بامرأة جهدها العطش فترت على راع فاستسقت فأبى
أن يسقيها الا أن تمكنه من نفسها فعملت فشاور الناس في رجمها فقال على هذه
مضطرة أرى أن يخلى سبيلها فعمل . قلت والمعل على هذا لو اضطرت المرأة
الى طامام أو شراب عند رجل فمنعها الا بنفسها وخافت الهلاك فكنته من
نفسها فلا حدة عليها . فان قيل فهل يجوز لها في هذه الحالة أن تمكن من نفسها أم
يجب عليها أن تصبر ولو ماتت . قلت هذه حكمها حكم المكروهة على الزنا التي يقال
لها ان مكنت من نفسك والاقتلتك والمكروهة لاحدة عليها ولها أن تقتدى
من القتل بذلك ولو صبرت لكان أفضل لها ولا يجب عليها أن تمكن من
نفسها كما لا يجب على المكروهة على ^(١) أن يتلف به وان صبر حتى قتل لم يكن آثما

(١) هنا سقط في جميع النسخ ولعله لمط « الكمر »

فالمكرهة على القاحشة أولي . فان قبل لو وقع مثل ذلك لرجل وقيل له ان لم تمكن من نفسك والا قتلناك أو منع الطعام والشراب حتى يمكن من نفسه وخاف الهلاك فهل يجوز له التمسكين قيل لا يجوز له ذلك وينصبر للموت . والفرق بينه وبين المرأة أن المار الذي يلحق المفعول به لا يمكن تلافيه وهو شر مما يحصل له بالقتل أو منع الطعام والشراب حتى يموت فان هذا فساد في نفسه وعقله وقلبه ودينه وعرضه ونظنة اللواط مسومة تسري في الروح والقلب فتفسدها فسادا قل أن يرجى معه صلاح ففساد التفريق بين روحه وبدنه بالقتل دون هذه المفسدة . ولهذا يجوز له أو يجب عليه أن يقتل من يرأوده عن نفسه ان امكنه ذلك من غير خوف مفسدة . ولو فعله السيد بعبده بيع عليه ولم يمكن من استدامة ملكه عليه وقال بعض السلف يعتق عليه وهو قول مبني على العتق بالثلة لا سيما اذا استكرهه على ذلك فان هذا جار مجري المثلة . وقد سئل الامام احمد رضى الله عنه عن رجل يهمل بقلامه فأراد بعض الناس أن يرفعه الى الامام فدبر غلامه فقال يحال بينه وبينه اذا كان فاجرا معلنا . فان قيل فهل يباح للقلام أن يهرب قيل نعم يباح له ذلك قال ابو عمر الطرسوسي تحريم اللواط باب اباحة الهرب للمملوك اذا أريد منه هذا البلاء ثم ساق باسناد صحيح الى عبد الله بن المبارك عن سفيان الثوري ان عبداً أتاه فقال انى مملوك لهؤلاء يأمرونى بما لا يصلح أو نحوه قال اذهب فى الارض . وذكر القاسم بن الريان قال سئل عبد الله بن المبارك عن القلام اذا أرادوا أن يفضحوه فال يمنع ويذب عن نفسه قال أرايت ان علم أن لا يغييه الا القتل أقتل حتى ينجو قال نعم انتهى ويكون مجاهدا ان قتل وشهيدا ان قتل فان من قتل دون ماله فهو شهيد فكيف من قتل دون هذه القاحشة

﴿ فصل ﴾

ومن ذلك ان امرأة رفعت الي عمر بن الخطاب رضي الله عنه قدزنت
فسألها عن ذلك فقالت نعم يا أمير المؤمنين وأعادت ذلك وأيده فقال على انها
لتستهل به استهلال من لا يعلم انه حرام فدرأ عنها الحد وهذا من دقيق
القراسة



﴿ فصل ﴾

ومن قضايا على رضي الله عنه انه أتى برجل وجده في خربة بيده سكين
مطلطح بدم وربين يديه قتييل يشحط في دمه فسأله فقال أنا قتلته قال اذهبوا
به فاقتلوه فلما ذهبوا به أقبل رجل مسرعا فقال يا قوم لا تعجلوا ردوه الي
على فردوه فقال الرجل يا أمير المؤمنين ما هذا صاحبه أنا قتلته فقال على
للاول ما حملك على أن قلت أنا قاتله ولم تقتله قال يا أمير المؤمنين وما أستطيع
أن أصنع وقد وقف العسس على الرجل يتشحط في دمه وأنا وافف وفي
يدى سكين وفيها أثر الدم وقد أخذت في خربة خفت أن لا يقبل مني وأن
يكون قسامة فاعترفت بما لم أصنع واحتسبت نفسي عند الله فقال على بشما
صنعت فكيف كان حديثك قال اني رجل قصاب خرجت الي حانوتي في
الغلس فذبحت بقرة وسلختها فبينما أنا أصلحها والسكين في يدي ع أخذني
البول فأثيت خربة كانت بقربي فدخلتها فقضيت حاجتي وعدت أريد حانوتي
فاذا بهذا المقتول يشحط في دمه فراغني أمره فوقفت أنظر اليه والسكين
في يدي فلم أشعر إلا بأصحابك قد وقفوا على فأخذوني فقال الناس هذا قتل

هذا ماله قاتل سواء فأيقنت أنك لا تترك قولهم لقولي فاعترفت بما لم أجبه فقال على للمقر الثاني فأنت كيف كانت قصتك فقال اعرابي أفلس قتل الرجل طلعا في ماله ثم سمعت حس المسس تفرجت من الخربة واستقبلت هذا القصاب على الحال التي وصف فاستترت منه ببعض الخربة حتى أتى المسس فأخذه وأتوك به فلما أمرت بقتله علمت أنني أبوه بدمه أيضا فاعترفت بالحق فقال على للحسن رضى الله عنه ما الحكم في هذا قال يأمر المؤمنين ان كان قد قتل نفسا فقد أحيا نفسا وقد قال الله تعالى ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا نفلى على رضى الله عنه غمها وأخرج دية القتل من بيت المال . وهذا إن كان وقع صلحا برضا الاولياء فلا اشكال وان كان بغير رضام فالمعروف من أقوال الفقهاء ان القصاص لا يسقط بذلك لان الجاني قد اعترف بما يوجب له ولم يوجد ما يسقطه فيتعين استيفاؤه . وبعد فلحكم أمير المؤمنين وجه قوي . وقد وقع نظير هذه القصة في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم الا أنها ليست في القتل قال النسائي حدثنا محمد بن يحيى بن كثير الحراني حدثنا عمرو بن حماد بن طلحة حدثنا أسباط ابن نصر عن سماك عن علقمة بن وائل عن أبيه أن امرأة وقع عليها رجل في سواد الصبح وهي تمتد الى المسجد بمكروه على نفسها فاستغاثت برجل مر عليها وفر صاحبها ثم مر عليها ذوو عدد فاستغاثت بهم فادركوا الرجل الذي استغاثت به فأخذه وسبقهم الآخر فجأوا به يقودونه اليها فقال أنا الذي أغتشتك وذهب الآخر فأتوا به النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته أنه وقع عليها وأخبر القوم أنهم أدركوه يشتد فقال انما كنت أغيثها على صاحبها فأدركني هؤلاء فأخذوني فقالت كذب هو الذي وقع علي فقال رسول الله

صلى الله عليه وسلم انطلقوا به فارجموه فقام رجل فقال لا ترجوه وارجموني
فأنا الذي فعلت بها الفعل فاعترف فاجتمع ثلاثة عند رسول الله صلى الله
عليه وسلم الذى وقع عليها والذي أغاثها والمرأة فقال أما أنت فقد غفر لك
وقال للذى أغاثها قولاً حسناً فقال عمر رضي الله عنه ارجم الذي اعترف
بأثنا فأبى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال لا لأنه قد تاب ورواه الامام
احمد فى مسنده عن محمد بن عبد الله بن الزبير. حدثنا اسرائيل عن سماك
عن علقمة بن وائل عن أبيه فذكره وفيه فقالوا يا رسول الله ارجمه فقال لقد
تاب توبة لو تابها أهل المدينة لقبل الله منهم.

وقال أبو داود « باب فى صاحب الحديميء فيقر » حدثنا محمد بن يحيى
ابن فارس عن الثريابى عن اسرائيل عن سماك فذكره بنحوه وفيه ألا ترجمه
قال لقد تاب توبة لو تابها أهل المدينة لقبل الله منهم

وقال الترمذى (باب ما جاء فى المرأة اذا استكرهت على الزنا)
حدثنا على بن حجر أنا معتمر بن سليمان الرقي عن الحجاج بن أرطاة عن
عبد الجبار بن وائل عن أبيه قال استكرهت امرأة على عهد النبي صلى الله
عليه وسلم فدرأ عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم الحد وأقامه على الذى
أصابها ولم يذكر أنه جعل لها مهراً. قال الترمذى هذا حديث غريب ليس
اسناده بمتصل وقد روى هذا الحديث من غير هذا الوجه وسمعت محمداً
يقول عبد الجبار بن وائل بن حجر لم يسمع من أبيه ولا أدركه يقال انه ولد
بعد موت أبيه بأشهر والعمل على هذا عند أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
وغيرهم أن ليس على المكره حد ثم ساق حديث علقمة بن وائل عن أبيه من
طريق محمد بن يحيى التيسابورى عن الثريابى عن سماك عنه. ولفظه ان امرأة

خرجت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم تريد الصلاة فلتها رجل
 فتحلها ففضى حاجته منها فصاحت فانطلق ومر عليها رجل فقالت ان ذلك
 الرجل فعل بي كذا وكذا ومرت بعصابة من المهاجرين فقالت ان ذلك الرجل
 فعل بي كذا وكذا فانطلقوا الى الرجل الذي ظنت أنه وقع عليها فأتوها به
 فقالت نعم هو هذا فأتوا به رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما أسر به ليرحم
 قام صاحبها الذي وقع عليها فقال يا رسول الله أنا صاحبها فقال لها اذهبي فقد
 غفر الله لك وقال للرجل قولا حسنا وقال للرجل الذي وقع عليها ارجوه
 وقال لقد تاب توبة لو تابها أهل المدينة لقبل منهم * قال الترمذي هذا حديث
 حسن غريب * وفي نسخة صحيحة وعلقمة بن وائل بن حجر سمع من أبيه
 وهو أكبر من عبد الجبار بن وائل وعبد الجبار لم يسمع من أبيه * قلت هذا
 الحديث اسناده على شرط مسلم ولعله تركه لهذا الاضطراب الذي وقع في
 متنه والحديث يدور على سمالك وقد اختلفت الرواية على رجم المعتز فقال
 أسباط بن نصر عن سمالك فأبى أن يرضه ورواية أحمد وأبي داود ظاهرة في
 ذلك ورواية الترمذي عن محمد بن يحيى صريحة في أنه رجمه وهذا الاضطراب
 اما من سمالك وهو الظاهر واما من هو دونه والأشبه أنه لم يرضه كما رواه
 أحمد والنسائي وأبو داود ولم يذكروا غير ذلك ورواياه حفظوا أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم سئل رجمه فأبى وقال لا. والذي قال انه أمر برجمه اما أن
 يكون جري على المعتد واما أن يكون اشتبه عليه أمره برجم الذي جاؤا به
 أولا فوهم وقال انه أمر برجم المعتز وأيضا فالذين رجمهم رسول الله صلى
 الله عليه وسلم في الزنا مضبوطون معدودون وقصصهم محفوظة معروفة
 وهم ستة نفر النامدية وماعز وصاحبة السيف واليهوديان والظاهر ان

رأوي الرجم في هذه القصة استبعد أن يكون قد اعترف بالزنا بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يرجمه وعلم أن من هديه رحم الزاني فقال وأمر برجمه * فان قيل خديث عبد الجبار بن وائل عن أبيه الظاهر أنه في هذه القصة وقد ذكر أنه أقام الحد على الذي أصابها . قيل لا يدل لفظ الحديث على أن القصة واحدة وان ذل فقد قال البخاري لم يسمعه حجاج من عبد الجبار ولا سمعه عبد الجبار من أبيه حكاه البيهقي عنه على أن في قول البخاري ان عبد الجبار ولد بعد موت أبيه بأشهر نظرا فان مسلما روي في صحيحه عن عبد الجبار وقال كنت غلاما لا أعقل صلاة أبي الحديث . وليس في ترك رجمه مع الاعتراف ما يخالف أصول الشرع فانه قد تاب بنص النبي صلى الله عليه وسلم ومن تاب من حد قبل القدرة عليه سقط عنه في أصح القولين وقد أجمع عليه الناس في المحارب وهو تنبيه على من دونه . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم للصحابه لما فرما عن من بين أيديهم هلا تركتموه يتوب فيتوب الله عليه

﴿ فان قيل ﴾ فكيف تصنعون بأمره برجم المتهم الذي ظهرت براءته ولم يقر ولم تقم عليه بينة بل بمجرد اقرار المرأة عليه ﴿ قيل ﴾ هذا لعمر الله هو الذي يحتاج الي جواب شاف فان الرجل لم يقر بل قال أنا الذي أغشيتها فيقال والله أعلم ان هذا مثل اقامة الحد باللوث الظاهر القوى فانه أدرك وهو يشتد هاربا بين أيدي القوم واعترف بانه كان عند المرأة وادعى انه كان معيها لها وقالت المرأة هو هذا وهذا اللوث ظاهر وقد أقام الصحابة حد الزنا والحرق باللوث الذي هو نظير هذا أو قريب منه وهو الحمل والرائحة وجوز النبي صلى الله عليه وسلم لأولياء القتيل أن يقسموا على عين القاتل وان لم يروه للوث

ولم يدفع اليهم فلما انكشف الامر بخلاف ذلك نعين الرجوع اليه كما لو شهد عليه أربعة انه زنا بامرأة لم يحكم برجه اذا هي عذراء أو أظهر كنسبهم فان الحد يدراً عنه ولو حكم به فهذا ما ظهر في هذا الحديث الذي هو من مشكلات الاحاديث والله أعلم

وقرأت في كتاب أقضية على رضى الله عنه بنير اسناد أن امرأة رفعت الى على وشهد عليها أنها قد بنت وكان من قضيتها انها كانت يتيمة عند رجل وكان للرجل امرأة وكان كثير الغيبة عن أهله فشبت اليتيمة خافت المرأة ان يتزوجا زوجها فدعت نسوة حتى أمسكنها فأخذت عذرتها بأصبعها فلما قدم زوجها من غيبته رمته المرأة بالفاحشة وأقامت البيئة من جاراتها اللواتي ساعدنها على ذلك فسأل المرأة ألك شهود قالت نعم هؤلاء جاراتي يشهدن بما أقول فأحضرهن على واحضر السيف وطرحه بين يديه وفرق بينهن فأدخل كل امرأة بيتا فدعا امرأة الرجل فأدارها بكل وجه فلم تزل على قولها فردها الى البيت الذي كانت فيه ودعا بأحدي الشهود وجثي على ركبته وقال قالت المرأة ما قالت ورجعت الى الحق وأعطيها الأمان وان لم تصدقني لأفعلن ولا فعلن فقالت لا والله ما فعلت الا أنها رأت جمالا وهية خافت فساد زوجها فدعتنا وأمسكناها لها حتى اقتضتها بأصبعها فقال على الله أكبر أنا أول من فرق بين الشاهدين فألزم المرأة حد القذف والزم النسوة جميعاً المفو وأمر الرجل أن يطلق المرأة وزوجه اليتيمة وساق اليها المهر من عنده ثم حدثهم أن دانيال كان يتيما لا أب له ولا أم وأن عجوزا من بني اسرائيل ضمته وكفلته وأن ملكا من بني اسرائيل كان له قاضيان وكانت امرأة مهيبة جميلة تأتي الملك فتناصحه وتقص عليه وأن

القاضيين عشقاها فراوداها عن نفسها فأبت فشهدا عليها عند الملك أنها بنت فدخل الملك من ذلك أمر عظيم واشتد غمه وكان بها معجبا فقال لهما ان قولكما مقبول وأجلها ثلاثة أيام ثم يرجونها ونادى في البلد احضروا رجم فلانة فأكثر الناس في ذلك وقال الملك لثقتي هل عندك من حيلة فقال ماذا عسى عندي يعني وقد شهد عليها القاضيان فخرج ذلك الرجل في اليوم الثالث فاذا هو بنلمان يلبون وفيهم دانيال وهو لا يعرفه فقال دانيال يا معشر الصبيان تمالوا حتى اكون أنا الملك وأنت يا فلان المرأة وفلان وفلان القاضيين الشاهدين عليها ثم جمع ترابا وجعل سيفا من قصب وقال للصبيان خذوا بيد هذا القاضي الي مكان كذا وكذا ففعلوا ثم دعا الآخر فقال له قل الحق فان لم تفعل قتلتك بأي شيء فشهد والوزير واقف ينظر ويسمع فقال اشهد أنها بنت قال متى قال يوم كذا وكذا قال مع من قال مع فلان بن فلان قال في أي مكان قال في مكان كذا وكذا فقال ردوه الي مكانه وهاؤوا الآخر فردوه الي مكانه وجاءوا بالآخر فقال بأي شيء تشهد قال بنت قال متى قال يوم كذا وكذا قال مع من قال مع فلان بن فلان قال واین قال موضع كذا وكذا فخالف صاحبه فقال دانيال الله أكبر شهدا عليها بالزور فاحضروا قتلها فذهب الثقة الي الملك مبادرا فاخبره الخبر فبعث الي القاضيين ففرق بينهما وفعل بهما ما فعل دانيال فاختلعا كما اختلف النملان فنادي في الناس أن احضروا قتل القاضيين



فصل

وكان على رضى الله عنه وأرضاه لا يحبس في الدين ويقول انه ظلم .

قال أبو داود في غير كتاب السنن حدثنا عمرو بن عثمان حدثنا مروان يعني ابن معاوية عن محمد بن اسحاق عن محمد بن علي قال قال علي حبس الرجل في السجن بعد معرفة ما عليه من الحق ظلم . وقال أبو حاتم الرازي حدثنا يزيد ثنا محمد بن اسحاق عن أبي جعفر ان عليا كان يقول حبس الرجل في السجن بعد أن يعلم ما عليه ظلم . وقال أبو نعيم حدثنا اسماعيل بن ابراهيم قال سمعت عبد الملك بن عمير يقول ان عليا كان اذا جاءه الرجل بنريمه قال لي عليه كذا يقول اقضه فيقول ما عندي ما اقضيه فيقول غريمه انه كاذب وانه غيب ماله قال هلم بينة على ماله يقضى لك عليه قال انه غيبه فيقول استحققه بالله ما غيب منه شيئا قال لا ارضى بيمينه قال فما تريد قال أريد أن تحبسه لي قال لا آمنك على ظلمه ولا أحبسه قال اذا ألزمه قال ان لزمته كنت ظالما له وأنا حائل بينك وبينه . قلت هذا الحكم عليه جمهور الامة فيما اذا كان عليه دين عن غير عوض مالى كالاتلاف والضمان والمهر ونحوه فان القول قوله مع يمينه ولا يحل حبسه بمجرد قول الغريم انه ملى وانه غيب ماله قالوا وكيف يقبل قول غريمه عليه ولا أصل هناك يستصحبه ولا عوض . هذا الذي ذكره أصحاب الشافعي ومالك وأحمد .

وأما أصحاب أبي حنيفة فانهم قسموا الدين الى ثلاثة أقسام قسم عن عوض مالى كالقرض وثن المبيع ونحوهما وقسم لزمه بالتزامه كالكفالة والمهر وعوض الخلع ونحوه . وقسم لزمه بنفي التزامه وليس في مقابلة عوض كبديل المتلف وارش الجناية ونفقة الاقارب والزوجات واعتاق العبد المشترك ونحوه ففي القسمين الأولين يسأل المدعى عن اعسار غريمه فان أقر باعساره لم يحبس له وان أنكر اعساره وسأل حبسه حبس لأن الاصل بقاء عوض الدين عنده

والتزامه للقسم الآخر باختياره يدل على قدرته على الوفاء وهل تسمع بيته
بالاعسار قبل الحبس أو بعده على قولين عندم وإذا قيل لا تسمع الا بعد
الحبس فقال بعضهم يكون مدة الحبس شهرا وقيل اثنان وقيل ثلاثة وقيل
أربعة وقيل ستة والصحيح أنه لا حد له وانه مفوض الى رأي الحاكم

والذي يدل عليه الكتاب والسنة وقواعد الشرع أنه لا يحبس في
شيء من ذلك الا أن يظهر بقرينة أنه قادر بمأطل سواء كان دينه عن
عوض أو عن غير عوض وسواء لزمته باختياره أو بغير اختياره فان
الحبس عقوبة والمقوبة انما تسوغ بعد تحقق سببها وهي من جنس الحدود فلا
يجوز ايقاعها بالشبهة بل يثبت الحاكم ويتأمل حال الخصم ويسأل عنه فان
تبين له مطلقه وظلمه ضربه الي أن يوفي أو يحبس ولو أنكر غريمه اعساره فان
عقوبة الممدور شرعا ظلم وان لم يتبين له من حاله شيء آخره حتى يتبين له حاله
وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لتريم المفلس الذي لم يكن له ما يوفي دينه
خذوا ما وجدتم وليس لكم الا ذلك وهذا صريح في انه ليس لهم اذا أخذوا
ما وجدوه الا ذلك وليس لهم حبس ولا ملازمة ولا ريب أن الحبس من
جنس الضرب بل قد يكون أشد منه

ولو قال التريم للحاكم اضربه الي أن يحضر المال لم يجبه الي
ذلك فكيف يجيبه الي الحبس الذي هو مثله أو أشد ولم يحبس رسول
الله صلى الله عليه وسلم طول مدته أحدا في دين قط ولا أبو بكر
بعده ولا عمر ولا عثمان وقد ذكرنا قول علي رضي الله عنه. قال شيخنا
رحمه الله وكذلك لم يحبس رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أحد من
الخلفاء الراشدين زوجا في صداق امراته أصلا. وفي رسالة الليث الى مالك

التي رواها يعقوب بن سفيان التسوي الحافظ في تاريخه عن أيوب عن يحيى
ابن عبيد الله بن أبي بكر المخزومي قال هذه رسالة الليث بن سعد الى مالك
فذكرها الى أن قال ومن ذلك ان أهل المدينة يقضون في صدقات النساء
أنها متى شئت ان تكلم في مؤخر صداقها فكلمت يدفع اليها وقد وافق
أهل العراق أهل المدينة على ذلك وأهل الشام وأهل مصر ولم يقض أحد
من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا من بعده لامرأة بصداقها المؤخر
الا أن يفرق بينهما موت أو طلاق فيقوم على حقها . قلت مراده بالمؤخر
الذي أخر قبضه من المقد فترك . سمي وليس المراد به المؤجل فان الامة
بجمعة على أن المرأة لا تطالب به قبل اجله بل هو كسائر الديون المؤجلة وانما
المراد ما يفعله الناس من تقديم بعض المهر الى المرأة وارضاء الباقي كما يفعله
الناس اليوم وقد دخلت الزوجة والاولياء على تأخيرها الى الفرقة وعدم
المطالبة به ماداما متقين ولذلك لا تطالب به الا عند الشر والخصومة أو
تروجه بنيرها والله يعلم والزوج والشهود والمرأة والأولياء أن الزوج والزوجة
لم يدخلوا الا على ذلك وكثير من الناس يسمى صداقا تجمل به المرأة وأهلها
ويمدونه بل يحلفون له أنهم لا يطالبون به فهذا لا تسع دعوي المرأة به قبل
الطلاق والموت ولا يطالب به الزوج ولا يحبس به أصلاً وقد نص أحد على
ذلك وانها تطالب به عند الفرقة أو الموت وهذا هو الصواب الذي لا تقوم
مصلحة الناس الا به

قال شيخنا رحمه الله ومن حين سلط النساء على المطالبة بالصدقات
المؤخرة وحبس الأزواج عليها حدث من الشر والفساد ما الله به عليم
وصارت المرأة اذا أحست من زوجها بصياتها في البيت ومنعها من البروز

والخروج من منزله والذهاب حيث شاءت تدعى بصداقها وتحبس الزوج عليه وتطلق حيث شاءت فيبیت الزوج ويظل يتلوى في الحبس وتبیت المرأة فيما تبیت فيه. فان قيل فالشرط انما يكتب حالا في ذمته تطالبه به متى شاءت قيل لا عبرة بهذا بعد الاطلاع على حقيقة الحال وإن الزوج لو عرف أن هذا دين حال تطالبه به بعد يوم أو شهر وتحبسه عليه لم يقدم على ذلك أبداً وانما دخلوا على أن ذلك مسمى تجمل به المرأة والمهر هو ما ساق اليها فان قدر بينهما طلاق أو موت طالبت به بذلك وهذا هو الذي في نظر الناس وعرفهم وعوائدهم ولا تستقيم أمورهم الا به والله المستعان والمقصود أن الحبس في الدين من جنس الضرب بالسياط والعصية فيه وذلك عقوبة لا تسوغ الا عند تحقق السبب الموجب ولا تسوغ بالشبهة بل سقوطها بالشبهة أقرب الى قواعد الشريعة من ثبوتها بالشبهة والله أعلم. وقال الاصمعي بن نباتة يينا على رضى الله عنه جالساً في مجلسه اذ سمع ضجة فقال ما هذا فقال رجل سرق ومعه من يشهد عليه فأمر باحضارهم فدخلوا فشهد شاهدان عليه أنه سرق درعا فجعل الرجل يبكي ويناشد علياً أن يتثبت في أمره فخرج على الي جمع الناس بالسوق فدما بالشاهدين فاشهدهما الله وخوفهما فاقاما على شهادتهما فلما رآهما لا يرجمان أمر بالسكين وقال ليمسك أحدهما يده ويقطع الآخر فتقدما ليقطعاه وهاج الناس واختلط بعضهم ببعض وقام على عن الموضع فارسل الشاهدان الرجل وهربا فقال علي من يدلني على الشاهدين الكاذبين فلم يوقف لهما على خبر نفخ سبيل الرجل وهذا من أحسن القراصة وأصدقها فانه ولي الشاهدين من ذلك ما توليا وأمرهما أن يقطعا بأيديهما من قطعا يده بأستهما ومن هاهنا قالوا انه يبدأ الشرود بالرجم اذا شهدوا بالزنا * وجاءت

الى على رضى الله عنه امرأة فقالت ان زوجي وقع على جارتي بنير أمري
فقال للرجل ما تقول قال ما وقعت عليها الا بأمرها فقال ان كنت صادقة
رجته وان كنت كاذبة جلدة لك الحد وأقيمت الصلاة وقام ليصلي ففكرت
المرأة في نفسها فلم تر لها فرجا في أن ترحم زوجها ولا في أن تجلد فولت
ذاهبة ولم يسأل عنها عليّ

فصل

ومن المنقول عن كعب بن سور قاضي عمر بن الخطاب انه اختصم
اليه امرأتان كان لكل منهما ولد فاقبلت احدى المرأتين على أحد الصبيين
فقتلته فادعت كل واحدة منهما الباقي فقال كعب لست بسليمان بن داود ثم
دعا بتراب ناعم ففرشه ثم أمر المرأتين فوطئتا عليه ثم مشى الصبي عليه ثم
دعا القائف فقال انظر في هذه الاقدام فالحقه باحدهما . قال عمر بن شبة
وأنى صاحب عين هجر الي عمر بن الخطاب فقال يا أمير المؤمنين ان لي عينا
فاجعل لي خراج ما يسقى قال هو لك فقال كعب يا أمير المؤمنين ليس له ذلك
قال ولم قال لانه يفيض ماؤه عن أرضه فيسيح في أراضي الناس ولو حبس
ماءه في أرضه لفرقت فلم ينتفع بأرضه ولا بمائه فره فليحبس ماءه عن
أراضي الناس ان كان صادقا فقال له عمر أستطيع أن تحبس ماءك قال لا قال
فكانت هذه لكعب

فصل

ومن ذلك أنه يجوز للحاكم الحكم بشهادة الرجل الواحد اذا عرف

صدقه في غير الحدود ولم يوجب الله على الحاكم أن لا يحكموا الا بشاهدين أصلاً وإنما أمر صاحب الحق أن يحفظ حقه بشاهدين أو بشاهد وامرأتين وهذا لا يدل على أن الحاكم لا يحكم بأقل من ذلك بل قد حكم النبي صلى الله عليه وسلم بالشاهد واليمين وبالشاهد فقط قال ابن عباس قضي رسول الله صلى الله عليه وسلم بشاهد ويمين رواه مسلم . وقال أبو هريرة رضي الله عنه قضي رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمين مع الشاهد الواحد رواه ابن وهب عن سليمان بن بلال عن ربيعة عن سهيل عنه رواه أبو داود . وقال جابر بن عبد الله قضي رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمين مع الشاهد رواه الشافعي عن الثقي عن جعفر بن محمد عن أبيه عنه . وقال علي بن أبي طالب قضي رسول الله صلى الله عليه وسلم بشهادة رجل واحد مع يمين صاحب الحق رواه البيهقي من حديث حدثنا عبد العزيز الماجشون عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عنه وقال قضي رسول الله صلى الله عليه وسلم بشاهد ويمين رواه يعقوب بن سليمان في مسنده قال المنذرى وقد روى القضاء بالشاهد واليمين من رواية عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وابن عمر وعبد الله بن عمرو وسعد بن عباد والمغيرة بن شعبة وجماعة من الصحابة وعمر بن حزم والزيب بن ثعلبة وقضي بذلك عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما والقاضي المدلل شريح وعمر بن عبد العزيز . قال الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد ان ذلك عندنا هو السنة المعروفة . قال أبو عبيد وذلك من السنن الظاهرة التي هي أكثر من الرواية والحديث قال أبو عبيد وهو الذي نختاره اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم واقتصاصاً لأثره وليس ذلك مخالفاً لكتاب الله عند من فهمه ولا بين حكم

الله وحكم رسوله اختلاف انما هو غلط في التأويل حين لم يجدوا ذكر اليمين في الكتاب ظاهراً فظنوه خلافاً وانما الخلاف لو كان الله حظر اليمين في ذلك ونهي عنها والله تعالى لم يمنع من اليمين انما أثبتها الكتاب الي أن قال فرجل وامرأتان وأمسك ثم فسرت السنة ما وراء ذلك وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم مفسرة للقرآن ومترجمة عنه . على هذا أكثر الاحكام كقوله لا وصية لوارث والرجم على المحصن والنهي عن نكاح المرأة على عمتها وخالتها والنحریم من الرضاع ما يحرم من النسب وقطع الموارثة بين أهل الاسلام والكفر وإيجابه على المطلقة ثلاثاً ميسر الزوج الآخر في شرائع كثيرة لا يوجد لفظها في ظاهر الكتاب ولكنها سنن شرعها رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلى الأمة اتباعها كاتباع الكتاب وكذلك الشاهد واليمين لما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم بهما وانما في الكتاب فرجل وامرأتان علم أن ذلك اذا وجدنا فاذا عدنا قامت اليمين مقامهما كما علم حين مسح النبي صلى الله عليه وسلم على الخفين أن قوله تعالى وأرجلكم معناه أن تكون الاقدام بادية وكذلك لما رحم المحصن في الزنا علم أن قوله فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة للبكرين وكذلك كلما ذكرنا من السنن على هذا فما بال الشاهد واليمين ترد من بينها وانما هي ثلاث منازل في شهادات الاموال اثنتان بظاهر الكتاب بتفسير السنة له فالمنزلة الاولى الرجلان والثانية الرجل والمرأتان والثالثة الرجل واليمين فمن أنكر هذه لزمه انكار كل شيء ذكرناه لانجد من ذلك بدا حتى نخرج من قول العلماء قال أبو عبيدة ويقال لمن أنكر الشاهد واليمين وذكر انه خلاف القرآن ما تقول في الخصم يشهد له الرجل والمرأتان وهو واجد لرجلين يشهد ان له فان قالوا الشهادة جائزة قيل ليس هذا أولى بالخلاف

وقد اشترط القرآن فيه أن لا يكون للمراأتين شهادة الا مع فقد أحد الرجلين
فانه سبحانه قال فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ولم يقل واستشهدوا
شهيدين من رجالكم أو رجلا وامرأتين فيكون فيه الخيار كما جملة في القدية
كما قال تعالى قدية من صيام أو صدقة أو نسك . ومثل ما جملة في كفارة
اليمين باطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة فهذه أحكام الخيار
ولم يقل ذلك في آية الدين ولكنه قال فيها كما قال في آية الفرائض فان لم يكن
له ولد وورثه أبواه فلاؤه الثلث وكذلك الآية التي بمدها فقوله هاهنا ان لم
يكن كقوله في آية الشهادة فان لم يكونا كذلك قال في آية الطهور فان لم تجدوا
ماء فتمسوا وفي آية الظهار فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين وكذلك في منة
الحج وكفارة اليمين ان الصوم لا يجزي الواحد قاي الحكمين أو لي بالخلاف
هذا أم الشاهد واليمين الذي ليس له فيه من الله اشتراط منع انما سكت
عنه ثم فسره السنة قال أبو عبيد وقد وجدنا في حكمهم ما هو أعجب من هذا
وهو قولهم في رضاع اليتيم الذي لا مال له وله خال وابن عم موسران إن
الحال يجبر على رضاعه لانه محرم وانما اشترط التزبل غيره فقال وعلى الوارث
مثل ذلك وقد أجمع المسلمون أن لا ميراث للخال مع ابن العم ثم لم نجد
هذا الحكم في السنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من
سلف العلماء ووجدنا للشاهد واليمين في آثار متواترة عن النبي صلى الله عليه
وسلم وعن غير واحد من الصحابة ومن التابعين . وقال الربيع قال الشافعي قال
بعض الناس في اليمين مع الشاهد قولا أسرف فيه على نفسه قال أردحكم من
حكم بها لانه خالف القرآن فقلت له الله تعالى أمر بشاهدين أو شاهدا وامرأتين
قال نعم فقلت أحتم من الله أن لا يجوز أقل من شاهدين قال فان قلته قلت فقله

قال قد قلته قلت وتجد في الشاهدين اللذين امر الله بهما احدا قال نعم حران محلمان
 بالنان عدلان قلت ومن حكم بدون ما قلت خالف حكم الله قال نعم قلت له ان
 كان كما زعمت فقد خالفت حكم الله قال واين قلت اجزت شهادة اهل الذمة
 وهم غير اللذين شرط الله ان تجوز شهادتهم واجزت شهادة القابلة وحدها
 على الولادة وهذان وجهان اعطيت بهما من جهة الشهادة ثم اعطيت بتغير
 شهادة في القسامة وغيرها قلت والقضاء باليمين مع الشاهد ليس يخالف حكم
 الله بل هو موافق لحكم الله اذ فرض الله تعالى طاعة رسوله فاتبعت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فمن الله سبحانه فبليت كما قبلت عن رسوله قال افيؤخذ
 لهذا نظير في القرآن قلت امر الله سبحانه في الوضوء بغسل القدمين أو
 مسحهما فسحنا على الخفين بالسنة وقال تعالى قل لا أجد فيما أوحى الى محرماً
 على طاعم يطعمه الآية غرمانا نحن وانت كل ذي ناب من السباع بالسنة وقال
 وأحل لكم ما وراء ذلكم غرمانا نحن وانت اجمع بين المرأة وعمتها وبينها
 وبين خالتها وذكر الرجم ونصاب السرفة . قال وكان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم المبين عن الله معنى ما أراد خاصاً وعاماً . وقال شيخ الاسلام ابن
 تيمية القرآن لم يذكر الشاهدين والرجل والمرأتين في طرق الحكم التي يحكم
 بها الحاكم وانما ذكر هذين النوعين من البيئات في الطرق التي يحفظ بها
 الانسان حقه فقال تعالى (يا أيها الذين آمنوا اذا تدايتم بدين الى أجل مسمى
 فاكتبوه وليكتب بينكم كاتب بالعدل ولا يأب كاتب أن يكتب كما علمه الله
 فليكتب وليملل الذي عليه الحق وليتق ربه ولا يخس منه شيئاً فان كان الذي
 عليه الحق سنيهاً أو ضعيفاً أو لا يستطيع أن يمل هو فيملل وليه بالعدل
 واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن

ترضون من الشهداء) فأمرهم سبحانه بحفظ حقوقهم بالكتاب وأمر من
 عليه الحق أن يملأ الكاتب فإن لم يكن ممن يصح املاؤه أملى عنه وليه ثم
 أمر من له الحق أن يستشهد على حقه رجلين فإن لم يجد فرجل وامرأتان ثم
 نهى الشهداء التحملين للشهادة عن التخلف عن اقامتها اذا طلبوا لذلك ثم
 رخص لهم في التجارة الخاضرة أن لا يكتبوها ثم أمرهم بالشهاد عند التبايع
 ثم أمرهم اذا كانوا على سفر ولم يجدوا كاتباً ان يستوثقوا بالرهن المقبوضة كل
 هذا نصيحة لهم وتعليم وارشاد لما يحفظون به حقوقهم وما تحفظ به الحقوق
 شيء وما يحكم به الحاكم شيء فان طرق الحكم أوسع من الشاهدين
 والمرأتين فان الحاكم يحكم بالنكول واليمين المردودة ولا ذكر لها في القرآن
 فان كان الحكم بالشاهد الواحد واليمين مخالفاً لكتاب الله فالحكم بالنكول
 والرد اشد مخالفة . وأيضاً فان الحاكم يحكم بالقرعة بكتاب الله وسنة رسوله
 الصحيحة ويحكم بالثافة بالسنة الصحيحة التي لا معارض لها ويحكم بالقسامة
 بالسنة الصحيحة الصريحة ويحكم بشاهد الحال اذا تداعى الزوجان والصانمان
 متاع البيت والدكان ويحكم عند من انكر الحكم بالشاهد واليمين بوجوه
 الآجر في الحائط فيجمله للمدعي اذا كانت الي جهته وهذا كله ليس في القرآن
 ولا حكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا احد من اصحابه فكيف ساغ
 الحكم به ولم يجعل مخالفاً لكتاب الله ورد ما حكم به رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وخلفاؤه الراشدون وغيرهم من الصحابة ويجعل مخالفاً لكتاب الله بل
 القول ما فاه أئمة الحديث أن الحكم بالشاهد واليمين حكم بكتاب الله فانه
 حق والله سبحانه امر بالحكم بالحق فهاتان قضيتان ثابتان بالنص . أما
 الاولى فلا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه من بعده حكموا به ولا

يحكمون بباطل . وأما الثانية فلقوله تعالى وأن احكم بينهم بما أنزل الله وقوله
 أنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله . فالحكم
 بالشاهد واليمين مما أراه الله إياه قطعا وقال تعالى « فذلك قاعد واستقم كما
 أمرت ولا تتبع أهواءهم وقل آمنت بما أنزل الله من كتاب وأمرت
 لأعدل بينكم » وهذا مما حكم به فهو عدل مأمور به من الله ولا بد

فصل

والذين ردوا هذه المسألة لهم طرق . الطريق الاول لها خلاف كتاب
 الله فلا تقبل وقد بين الأئمة كالشافعي وأحمد وأبي عبيد وغيرهم ان كتاب
 الله لا يخالفها بوجه وأنها موافقة لكتاب الله وأنكر الامام أحمد والشافعي على
 من رد أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم لزعمه أنها تخالف ظاهر
 القرآن . وللإمام أحمد في ذلك كتاب مفرد سماه كتاب طاعة الرسول . والذي
 يجب على كل مسلم اعتقاده أنه ليس في سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الصحيحة سنة واحدة تخالف كتاب الله بل السنن مع كتاب الله على ثلاث منازل
 (المنزلة الاولى) سنة موافقة شاهدة بنفس ما شهدت به الكتب المنزلة (المنزلة
 الثانية) سنة تفسر الكتاب وتبين مراد الله منه وتفيد مطلقه (المنزلة الثالثة)
 سنة متضمنة لحكم سكت عنه الكتاب فتبينه بيانا مبتدأ ولا يجوز رد واحدة
 من هذه الاقسام الثلاثة وليس للسنة مع كتاب الله منزلة رابعة . وقد أنكر
 الامام أحمد على من قال السنة تقضى على الكتاب قال بل السنة تفسر
 الكتاب وتبينه والذي يشهد الله ورسوله به انه لم تأت سنة صحيحة واحدة
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تناقض كتاب الله وتخالفه ألبتة كيف

ورسول الله صلى الله عليه وسلم هو المبين لكتاب الله وعليه أنزل وبه هداه الله وهو مأمور باتباعه وهو أعلم الخلق بتأويله ومراده ولو ساغ رد سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما فهمه الرجل من ظاهر الكتاب لردت بذلك أكثر السنن وبطلت بالكلية فما من أحد يحتاج عليه بسنة صحيحة تخالف مذهبه ونحلته الا ويمكنه أن يتشبث بعموم آية أو إطلاقها ويقول هذه السنة مخالفة لهذا العموم والإطلاق فلا تقبل حتى أن الرافضة قبجهم الله سلكوا هذا المسلك بعينه في رد السنن الثابتة المتواترة فردوا قوله صلى الله عليه وسلم (لا نورث ما تركنا صدقة) وقالوا هذا حديث يخالف كتاب الله قال تعالى (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين) وردت الجهمية ما شاء الله من الأحاديث الصحيحة الصريحة في إثبات الصفات بظاهر قوله ليس كمثل شيء وردت الخوارج ما شاء الله من الأحاديث الدالة على الشفاعة وخروج أهل الكبائر من الموحدين من النار بما فهموه من ظاهر القرآن وردت الجهمية أحاديث الرؤية مع كثرتها وصحتها بما فهموه من ظاهر القرآن في قوله لا تدركه الأبصار. وردت القدرية أحاديث القدر الثابتة بما فهموه من ظاهر القرآن. وردت كل طائفة ما ردت من السنة بما فهموه من ظاهر القرآن فاما أن يطرد الباب في رد هذه السنن كلها واما أن يطرد الباب في قبولها ولا يرد شيء منها لما يفهم من ظاهر القرآن واما أن يرد بعضها ونسبة المقبول الي ظاهر القرآن كنسبة المردود فتناقض ظاهر وما من أحد رد سنة بما فهمه من ظاهر القرآن الا وقد قبل أضعافها مع كونها كذلك وقد أنكر الامام أحمد والشافعي وغيرهما على من رد أحاديث تحريم كل ذي ناب من السباع بظاهر قوله تعالى (قل لأجد في ما أوحي الي محرما) وقد أنكر

النبي صلى الله عليه وسلم على من رد سنته التي لم تذكر في القرآن ولم يدع معارضة القرآن لها وكيف يكون انكاره على من ادعى أن سنته تخالف القرآن وتعارضه



فصل في

الطريق الثاني أن اليمين إنما شرعت في جانب المدعي عليه فلا تشرع في جانب المدعي قالوا ويدل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم (اليمين على المدعي واليمين على من أنكر) فجعل اليمين من جانب المنكر وهذه الطريقة ضعيفة جدا من وجوه . أحدها أن أحاديث القضاء بالشاهد واليمين أصح وأشهر وهذا الحديث لم يروه أحد من أهل الكتب الستة . الثاني أنه لو قالوا في الصحة والشهرة لوجب تقديمها عليه لخصوصها وعمومه . الثالث أن اليمين إنما كانت في جانب المدعي عليه حيث لم يرجع المدعي بشيء غير الدعوي فيكون جانب المدعي عليه أولى باليمين لقوته بأصل براءة الذمة فكان هو أقوى المتداعين باستصحاب الأصل فكانت اليمين من جهته فإذا ترجح المدعي بلوث أو نكول أو شاهد كان أولى باليمين لقوة جانبه بذلك فاليمين مشروعة في جانب أقوى المتداعين فأيهما قوي جانبه شرعت اليمين في حقه بقوته وتأكيده . ولهذا لما قوى جانب المدعين بالاثبات شرعت الايمان في جانبهم ولما قوى جانب المدعي بنكول المدعي عليه ردت اليمين عليه كحكم به الصحابة وصوبه الامام أحمد وقال ما هو ببعيد يحلف ويأخذ . ولما قوى جانب المدعي عليه بالبراءة الاصلية كانت اليمين في حقه وكذلك الأمانة كالودع والمستأجر والوكيل والوصي القول قولهم ويحلفون لقوة جانبهم

بالإيمان فهدى قاعدة الشريعة المستمرة فإذا أقام المدعى شاهداً واحداً قوي جانباًه فترجع على جانب المدعى عليه الذى ليس منه الاستصحاب الاصل وهو دليل ضعيف يرفع بكل دليل يخالفه ولهذا يرفع بالنكول واليمين المردودة واللوث والقرائن الظاهرة فرفع بقول الشاهد الواحد وقويت شهادته بيمين المدعى فأى قياس أحسن من هذا وأوضح مع موافقته للنصوص والآثار التى لا تدفع

فصل

وقد ذهب طائفة من قضاة السلف العادلين الى الحكم بشهادة الشاهد الواحد اذا علم صدقه من غير يمين قال أبو عبيد رويانا عن عظيمين من قضاة اهل العراق شريح وزرارة بن أبي أوفى رحمهما الله أنهما قضيا بشهادة شاهد واحد ولا ذكر لليمين في حديثهما حدثنا الهيثمي بن حميد عن شريك عن أبي اسحاق قال أجاز شريح شهادتى وحدي . حدثنا القاسم بن حميد عن حماد بن سلمة عن عمران بن حدود قال شهد أبو مجلز عند زرارة بن أبي أوفى قال أبو مجلز فأجاز شهادتى وحدي ولم يصب قلت لم يصب عند أبي مجلز والّا فإذا علم الحاكم صدق الشاهد الواحد جاز له الحكم بشهادته وان رأى تقويته باليمين فعل والا فليس ذلك بشرط والنبي صلى الله عليه وسلم لما حكم بالشاهد واليمين لم يشترط اليمين بل قوى بها شهادة الشاهد . وقد قال أبو داود في السنن (باب اذا علم الحاكم صدق الشاهد الواحد يجوز له أن يحكم به) ثم ساق حديث خزيمة بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم ابتاع فرساً من اعرابي فأسرع النبي صلى الله عليه وسلم المنى وأبطأ الاعرابى ففطلق رجال

يترضون الاعرابي فيساومونه بالفرس ولا يشعرون أن النبي صلى الله عليه وسلم ابتاعه فنادى الاعرابي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن كنت مبتاعا هذا الفرس والا بعتك فقام النبي صلى الله عليه وسلم حين سمع نداء الاعرابي فقال أوليس قد ابتعتك منك قال الاعرابي لا والله ما بعتك فقال النبي صلى الله عليه وسلم بلى قد ابتعتك منك فطقق الاعرابي يقول هلم شهيدا فقال خزيمه ابن ثابت أنا أشهد أنك قد بايعته فأقبل النبي صلى الله عليه وسلم على خزيمه فقال بم تشهد قال بتصديقك يا رسول الله فجعل النبي صلى الله عليه وسلم شهادة خزيمه بشهادة رجلين رواه النسائي . وفي هذا الحديث عدة فوائد . منها جواز شراء الامام الشيء من رجل من رعيته . ومنها مباشرة الشراء بنفسه . ومنها جواز الشراء ممن يجهل حاله ولا يسأل من أين لك هذا . ومنها أن الاشهاد على البيع ليس بلازم . ومنها أن الامام اذا تيقن من غريمه اليمين الكاذبة لم يكن له تعزيره اذ هو غريمه . ومنها الاكتفاء بالشاهد الواحد اذا علم صدقه فان انبيى صلى الله عليه وسلم ما قال لخزيمه أحتاج معك الى شاهد آخر وجعل شهادته بشهادتين لانها تضمنت شهادته لرسول الله صلى الله عليه وسلم بالصدق الدائم بما يخبر به عن الله والمؤمنون مثله في هذه الشهادة وانفرد بشهادته له بعقد التابع مع الاعرابي دون الحاضرين لدخول هذا الخبر في جملة الأخبار التي يجب على كل مسلم تصديقه فيها وتصديقه بها من لوازم الايمان وهي الشهادة التي تختص بهذه الدعوي وقد قبلها منه وحده والحديث صريح فيما ترجم عليه أبو داود رحمه الله وليس هذا الحكم بالشاهد الواحد مخصوصا بخزيمه دون من هو خير منه أو مثله من الصحابة فلو شهد أبو بكر وحده أو عمر أو عثمان أو علي أو أبي بن كعب لكان أولى بالحكم بشهادته

وحده والامر الذي لاجله جعل شهادته بشاهدين موجود في غيره ولكنه أقام الشهادة وأمسك عنها غيره وبادر هو الي وجوب الأداء اذ ذلك من موجبات تصديقه لرسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قبل النبي صلى الله عليه وسلم شهادة الاعرابي وحده على رؤية هلال رمضان وتسمية بعض الفقهاء ذلك اخباراً لا شهادة أمر لفظي لا يقدح في الاستدلال ولفظ الحديث يرد قوله وأجاز شهادة الشاهد الواحد في قصة السلب ولم يطالب القاتل بشاهد آخر ولا استحلقه وهذه القصة صريحة في ذلك ففي الصحيحين عن أبي قتادة قال خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في عام خيبر فلما التقينا كانت للمسلمين جولة قال فرأيت رجلاً من المشركين قد علا رجلاً من المسلمين فاستدرت له حتى أتيت من ورائه فضربت بالسيف على جبل عاتقه فأقبل عليّ فضمني ضمة وجدت منها ريح الموت ثم أدركه الموت فأرسلني فلحقت عمر بن الخطاب فقلت ما بال الناس قال أمر الله ثم ان الناس رجعوا وجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من قتل قتيلاً له عليه بيعة فله سلبه قال فقتلت ثم قلت من يشهد لي ثم جلست ثم قال ذلك الثانية فقتل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مالك يا أبا قتادة فقصصت عليه القصة فقال رجل من القوم صدق يا رسول الله وسلب ذلك القاتل عندي فأرضه منه فقال أبو بكر الصديق لاها الله لا يعمد الي أسد من أسد الله يقاتل عن الله ورسوله فيعطيك سلبه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صدق فأعطه إياه قال أبو قتادة فأعطانيه فبعت الدرع فابتعت به مخرفاً في بني سلمة فانه لأول مال تأثنته في الاسلام وهذا يدل على أن البيعة تطلق على الشاهد الواحد ولم يستحلقه النبي صلى الله عليه وسلم وهذا أحد الوجوه في هذه المسألة وهو

الصواب أنه يقضى له بالسلب بشهادة واحد ولا معارض لهذه السنة ولا مسوغ لتركها والله أعلم . وقد قبل النبي صلى الله عليه وسلم شهادة المرأة الواحدة في الرضاع وقد شهدت على فعل نفسها في الصحيحين عن عقبه بن الحارث أنه تزوج أم يحيى بنت أبي إهاب فجاءت أمة سوداء فقالت قد أرضتكما فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فأعرض عني قال فتنحيت فذكرت ذلك له قال فكيف وقد زعمت أن قد أرضتكما وقد نص أحمد على ذلك في رواية بكر بن محمد عن أبيه قال في المرأة تشهد على ما لا يحضره الرجال من إثبات اهلال الصبي وفي الحمام يدخله النساء فيكون بينهم جراحات . وقال اسحاق بن منصور قلت لأحمد في شهادة الاستهلال تجوز شهادة امرأة واحدة في الحيض والعذرة والسقط والحمام وكل ما لا يطلع عليه الا النساء فقال تجوز شهادة امرأة اذا كانت ثقة

فصل

ويجوز القضاء بشهادة النساء متفرقات في غير الحدود والقصاص عند جماعة من الخلف والسلف قال أبو عبيد حدثنا يزيد عن جرير بن حازم عن الزبير بن حريث عن أبي ليبيد أن سكرانا طلق امرأته ثلاثا فرفع ذلك الى عمر وشهد عليه أربع نسوة ففرق بينهما عمر . حدثنا يزيد عن حجاج عن عطاء أنه أخذ شهادة النساء في النكاح . حدثنا ابن أبي زائدة عن ابن عون عن الشعبي عن شريح أنه أجاز شهادة النساء في الطلاق وانما رواه أبو ليبيد ولم يدركه عمر . وقد قال بمض الفقهاء تجوز شهادة النساء في الحدود فالأقوال ثلاثة أرجحها أنه تجوز شهادة النساء متفرقات فيما لا يطلع عليه الرجال غالباً

قال الأثرم قلت لأبي عبد الله شهادة المرأة الواحدة في الرضاع تجوز قال نعم
وقال علي بن^(١) سمعت أحمد بن حنبل يسئل عن شهادة المرأة
الواحدة في الرضاع تجوز قال نعم وكذلك قال في رواية الحسن بن ثواب ومحمد
ابن الحسن وأبي طالب وابن منصور ومهنا وحرب واحتج بحديث عقبة بن
الحارث هذا وقال هو حجة في شهادة العبد لان النبي صلى الله عليه وسلم
أجاز شهادتها وهي أمة. وقال أبو الحارث سألت أحمد عن شهادة القابلة فقال
هو موضع لا يحضره الرجال ولكن ان كنّ اثنتين أو ثلاثاً فهو أجود وقال
في رواية إبراهيم بن هاشم وقد سئل عن قول القابلة أيقبل قال كلما كثر كان
أعجب البنا ثلاث أو أربع. وقال سندي سألت أحمد عن شهادة امرأتين في
الاستهلال فقال يجوز ان هذا شيء لا ينظر اليه الرجال وقال مهنا سألت أحمد
عن شهادة القابلة وحدها في استهلال الصبي فقال لا تجوز شهادتها وحدها
* وقال لي أحمد بن حنبل قال أبو حنيفة تجوز شهادة القابلة وحدها وان كانت
يهودية أو نصرانية فسألت أحمد فقلت هو كما قال أبو حنيفة فقال أنا لا أقول
تجوز شهادة واحدة مسلمة فكيف أقول يهودية واختلفت الرواية عنه في
الاستهلال هل يكتفى فيه بواحدة أم لا بد من اثنتين وكذلك الولادة وقال
أحمد بن القاسم سئل أحمد عن شهادة المرأة في الولادة والاستهلال هل تجوز
امرأة أو امرأتان قال امرأتان أكثر وليست الواحدة مثل الثنتين وقد قال
عطاء أربع ولكن امرأتان تقبل في مثل هذا اذا كان أمر النساء مما لا يجوز
أن يراه الرجال وقال أحمد بن أبي عبيدة ان أبا عبد الله قيل له فالشهادة على
الاستهلال قال أحب اليّ أن تكون امرأتين وقال حرب سئل أحمد قيل له

الشهادة على استهلال الصبي قال لا الا أن تكون امرأتين وكذلك كل شيء لا يطلع عليه الرجال لا يعجبه شهادة امرأة واحدة حتي يكون امرأتين وقال أبو طالب قلت لأحمد ما تقول في شهادة القابلة تشهد بالاستهلال فقال تقبل شهادتها هذا ضرورة قال ويقبل قول المرأة الواحدة وقال هارون بن الحمال سمعت أبا عبد الله يذهب الي أنه يجوز شهادة القابلة وحدها فتقبل له اذا كانت مرضية فقال لا يكون الا هكذا وقال اسحاق بن منصور قلت لأحمد هل يجوز شهادة المرأة قال شهادة المرأة في الرضاع والولادة فيما لا يطلع عليه الرجال قال وأجوز شهادة امرأة واحدة اذا كانت ثقة فان كان أكثر فهو أحب الي وقال اسماعيل بن سعيد سألت أحمد هل تقبل شهادة الذمية على الاستهلال قال لا وتقبل شهادة المرأة الواحدة اذا كانت مسلمة عدلة

فصل

وفي هذا الباب حديثان وأثر وقياس . فأحد الحديثين متفق على صحته وهو حديث عقبة بن الحارث وقد تقدم الحديث الثاني رواه الدارقطني والبيهقي وغيرهما من حديث أبي عبد الرحمن المدائني مجهول عن الاعمش عن حذيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم أجاز شهادة القابلة . وأما الأثر فقال مهنا سألت أحمد عن حديث علي رضي الله عنه أنه أجاز شهادة القابلة ممن هو فقال هو عن شعبة عن جابر الجعفي عن عبد الله بن يحيى عن علي . قلت ورواه الثوري عن جابر . وقال الشافعي لو ثبت عن علي صرنا اليه ولكنه لا يثبت عنه وتناظر الشافعي ومحمد بن الحسن في هذه المسئلة بحضرة الرشيد فقال له الشافعي بأي شيء قضيت بشهادة القابلة وحدها حتى ورثت من خليفة ملك الدنيا مالا

عظيماً قال بلي بن أبي طالب قال الشافعي قلت فملىّ إنما روي عنه رجل مجهول يقال له عبد الله بن يحيى وروي عن عبد الله جابر الجعفي وكان يؤمن بالرجعة وقال البيهقي وقد روى سويد بن عبد العزيز عن غيلان بن جامع عن عطاء بن أبي سروان عن أبيه عن عليّ وسويد هذا ضيف قال اسحاق ابن إبراهيم الحنظلي لو صحت شهادة القابلة عن عليّ لقلنا به ولكن في اسناده خلل ة ات وقد رواه أبو عبيد حدثنا ابن أبي زائدة عن اسرائيل عن عبد الأعلى الثملي عن محمد بن الحنفية عن عليّ ورواه عن الحسن وإبراهيم النخعي ونحماد بن أبي سليمان والحارث المكي والضحاك . وقد روي عن عليّ ما يدل على أنه لا يكتفي بشهادة المرأة الواحدة قال أبو عبيد روى عن علي بن أبي طالب أن رجلاً أتاه فأخبره أن امرأةً أنه قد ذكرت أنها أرضعته وامرأته فقال ما كنت لأفرك بينك وبينها وإن تزده خير لك قال نعم ثم أتى ابن عباس فسأله فقال له مثل ذلك قال تحدثون عن ذلك بهذا عن حكاهم بن صالح عن قائد ابن بكر عن عليّ وابن عباس حدثني علي بن معبد عن عبد الله بن عمر عن الحارث القنوي أن رجلاً من بني عامر تزوج امرأة من قومه فدخلت عليهما امرأة فقالت الحمد لله والله لقد أرضعتكما وأنكما لابنائي فاتقبض كل واحد منهما عن صاحبه ففرج الرجل حتى أتى المفيرة بن شعبة فأخبره بقول المرأة فكتب فيه إلى عمر أن دعوا الرجل والمرأة فإن كان لها بينة على ما ذكرت ففرق بينهما وإن لم يكن لها بينة نفّل بين الرجل وبين امرأته إلا أن يتزها ولو فتحنا هذا الباب للناس لم تشأ امرأة أن تفرق بين اثنين إلا فعلت حدثنا عبد الرحمن عن سفيان قال سمعت بديل بن أسلم يحدث أن عمر بن الخطاب لم يجز شهادة امرأة في الرضاع . حدثنا هاشم بن أبي ليلى

وحجاج عن عكرمة بن خالد أن عمر بن الخطاب أتى في امرأة شهدت على رجل وامرأته أنها قد أرضعتها فقال لا حتى يشهد رجلان أو رجل وامرأتان قال أبو عبيد وهذا قول أهل العراق وكان الاوزاعي رحمه الله يأخذ بالقول الاول وأما مالك رحمه الله فإنه كان يقبل فيه شهادة امرأتين

قلت أبو حنيفة وأصحابه يقبلون شهادة النساء منفردات في ما لا يطلع عليه الرجال كالولادة والبكارة وعيوب النساء ويقبلون فيه شهادة امرأة واحدة قالوا لانه لا بد من ثبوت هذه الاحكام ولا يمكن للرجال الاطلاع عليها وانما يطلع عليها النساء على الافراد فوجب قبول شهادتهن على الافراد قالوا ويقبل فيه شهادة الواحدة لان ما قبل فيه قول النساء على الافراد لم يشترط فيه العدد كالرواية قالوا وأما استهلال الصبي فيقبل شهادة المرأة فيه بالنسبة الى الصلاة على الطفل ولا يقبل بالنسبة الى الميراث وثبوت النسب عند أبي حنيفة وعند صاحبيه يقبل أيضا لان الاستهلال صوت يكون عقيب الولادة وذلك حالة لا يحضرها الرجال فدعت الضرورة الى قبول شهادتهن وأبو حنيفة يقضى أحكام الشهادة وأثبت الصلاة عليه بشهادة المرأة احتياطا ولم يثبت الميراث والنسب بشهادتها احتياطا قالوا وأما الرضاع فلا يقبل فيه شهادة النساء منفردات لان الحرمة متى ثبتت ترتب عليها زوال النكاح وابطال الملك لا يثبت الا بشهادة الرجال قالوا ولانه مما يمكن اطلاع الرجال عليه . وقال الشافعي لا يقبل في ذلك كله أقل من أربع نسوة أو رجل وامرأتين

قال أبو عبيد فاما الذين قالوا تقبل شهادة الواحدة في الرضاة فلنهم أحلوا الرضاة محل سائر أمور النساء التي لا يطلعها الرجال كالولادة والاستهلال ونحوها وأما الذين أخذوا بشهادة الرجلين أو الرجل والمرأتين فلنهم رأوا أن الرضاة

ليست كالقروج التي لاحظ للرجال في مشاهدتها وجعلوها من ظاهر
 الامور كالشهادة على الوجوه والذين أجازوها بالمرأتين ذهبوا الى أن
 الرضاة وان لم يكن النظر في التحريم كالمورات فلها لا تكون الا بظهور
 الثدي والنحور وهذه من محاسن النساء التي قد جعل الله فرضها
 الستر على الرجال الاجانب . قال أبو عبيد والذي عندنا في هذا اتباع السنة
 فيما يجب على الزوج عند ورود ذلك فاذا شهد به عنده المرأة الواحدة بانها
 قد أرضعته وزوجته فقد لزم الحجة من الله في اجتنابها ونوجب عليه
 مفارقتها لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم للمستفتي في ذلك دعها عنك
 وليس لأحد أن يفتي غيره الا أنه لم يلبنا انه صلى الله عليه وسلم حكم بينهما
 بالفريق حكما مثل ما بين في المتلاعنين والأمر فيه بالقتل كالذي يتزوج امرأة
 أبيه ولكنه غلط عليه في الفتيا فنحن ننهي الي ما انتهى اليه فاذا شهدت
 معها امرأة أخرى فكأننا أنفسنا هناك يجب الفریق بينهما في الحكم وهو
 عندنا معني قول عمر انه لم يجز شهادة المرأة الواحدة في الرضاع وان كان
 سر سلا عنه فانه أحب الينا من الذي فيه ذكر الرجلين أو الرجل والمرأتين لما
 حظر على الرجال من النظر الى محاسن النساء وعلى هذا توجه حديث علي
 وابن عباس رضي الله عنهما في المرأة الواحدة اذ لم يوقنا فوق ذلك وقتنا بأدني
 ما يكون بعد الواحدة الا ثنتان من النساء والله أعلم . قال أبو عبيد وحدثنا
 حجاج عن ابن جريج عن أبي بكر بن أبي سبرة عن موسى بن عقبة أخبره عن
 القعقاع بن حكيم عن ابن عمر قال لا يجوز شهادة النساء وحدهن الا على
 ما لا يطلع عليه الا هن من عورات النساء وما أشبه ذلك من حملهن
 وحبضهن

﴿ فصل ﴾

وقد صرح الاصحاب انه يقبل شهادة الرجل الواحد من غير يمين عند الحاجة وهو الذي نقله الحرقى في مختصره فقال وتقبل شهادة الطبيب العدل في الموضحة اذا لم يقدر على طبيين وكذلك البيطار في داء الدابة . قال الشيخ في المغني اذا اختلفا في الجرح هل هو موضحة أم لا أوفى قدره كالمشمة والمنقلة والمأمومة والسحق أو غيرها أو اختلفا في داء يختص بمعرفة الاطباء أو داء الدابة فظاهر كلام الحرقى انه اذا قدر على طبيين أو بيطارين لا يجزي بواحد منهما لانه مما يطلع عليه الرجال فلم يقبل فيه شهادة رجل واحد كسائر الحقوق وان لم يقدر على اثنين أجراً واحداً لانها حالة ضرورة فانه لا يمكن كل أحد أن يشهد به لانه مما يختص به أهل الخبرة من أهل الصنعة فيجعل بمنزلة البوب تحت الثياب يقبل فيه المرأة الواحدة فقبول قول الرجل في هذا أولى . وقال صاحب المحرر ويقبل في معرفة الموضحة وداء الدابة ونحوها طبيب ويطار واحد اذا لم يوجد غيره نص عليه

﴿ فصل في القضاء بالنكول ورد اليمين ﴾

وقد اختلفت الآثار في ذلك فروي مالك عن يحيى بن سعيد عن سالم ابن عبد الله ان عبد الله بن عمر باع غلامه بثمانمائة درهم وباعه بالبراءة فقال الذي ابتاعه لعبد الله بن عمر بالغلام داء لم يسمه فقال عبد الله بن عمر انى بعته بالبراءة فقضى عثمان بن عفان على عبد الله بن عمر باليمين أن يحلف له لقد باعه الغلام وما به داء يعلمه فأبى عبد الله أن يحلف له وارتجع المبد فباعه عبد الله ابن عمر بعد ذلك بألف وخمسمائة درهم . وفي طريق أخرى أنه لما أبى أن

يحلف حكم عليه عثمان بالنكول قال أبو عبيد وحكم عثمان على ابن عمر في العبد الذي كان باعه بالبراءة فردّه عليه عثمان حين نكل عن اليمين ثم لم ينكر ذلك ابن عمر من حكمه ورآه له لازماً فهل يوجد امامان أعلم بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وبمعنى حديثه منها فذهب الى ذلك أبو حنيفة وأحمد في المشهور من مذهبه

وأما رد اليمين فقال أبو عبيد حدثونا عن مسلمة بن علقمة عن داود ابن أبي هند عن الشعبي أن المقداد استسلف من عثمان سبعة آلاف درهم فلما قضاها أنها بأربعة آلاف فقال عثمان انها سبعة فقال المقداد ما كانت الا أربعة فلم يزالا حتى ارتفعا الي عمر فقال المقداد يا أمير المؤمنين ليحلف انها كما يقول وليأخذها فقال عمر أنصفك احلف أنها كما تقول وخذها قال أبو عبيد فهذا عمر قد حكم برد اليمين ورأى ذلك المقداد ولم ينكره عثمان فهو لاء ثلاثة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عملوا برد اليمين . حدثنا هشيم عن حصين بن عبد الرحمن قال كان شريح يقضي برد اليمين . وحدثنا يزيد عن هشام عن ابن سيرين عن شريح انه كان اذا قضى على رجل باليمين فردّها على الطالب فلم يحلف لم يعطه شيئاً ولم يستحلف الآخر

وحدثنا عباد بن العوام عن الاشعث عن الحكم بن عنبسة عن عون بن عبد الله بن عتبة أن أباه كان اذا قضى على رجل باليمين فردّها على الذي يدعى فأبى أن يحلف لم يجعل له شيئاً وقال لا أعطيك ما لا تحلف عليه . قال أبو عبيد على أن رد اليمين له أصل في الكتاب والسنة فالذي في الكتاب قول الله تعالى (اثنان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم ثم قال فان عثر على انهما استحقا اثماً فأخراهم يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الاوليان فيقسمان بالله

لشهادتنا أحق من شهادتهما وما اعتدنا انا اذا لمن الظالمين ذلك أدنى أن
يأتوا بالشهادة على وجهها أو يخافوا أن تردّ أيمان بحد أيمانهم)
وأما السنة فحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في القسامة بالايان على المدعين
فقال أتستخون دم صاحبكم بأن يقسم منكم خمسون أن يهود قتلته فقالوا كيف
نقسم على شيء لم نحضره قال فيحلف لكم خمسون من يهود ما قتلوه قال
فردّها رسول الله صلى الله عليه وسلم على الآخرين بعد أن حكم بها للاولين
فهذا هو الاصل في رد اليمين . قلت وهذا مذهب الشافعي ومالك وصوّبه
الامام أحمد قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله ورضي عنه ليس المنقول عن
الصحابة رضي الله عنهم في النكول ورد اليمين بمختلف بل هذا له موضع
وهذا له موضع فكل موضع امكن المدعي معرفته والعلم به فرد المدعي
عليه اليمين فانه ان حلف استحق وان لم يحلف لم يحكم له بنكول المدعي عليه
وهذا كحكومة عثمان والقداد فان المقداد قال لعثمان احلف ان الذي دفعته
اليّ كان سبعة آلاف وخذما فان المدعي هنا يمكنه معرفة ذلك والعلم به
كيف وقد ادعى به فاذا لم يحلف له يحكم له الا بينة أو اقرار وأما اذا كان
المدعي لا يعلم ذلك والمدعي عليه هو المنفرد بمعرفته فانه اذا نكل عن
اليمين حكم عليه بالنكول ولم ترد على المدعي كحكومة عبد الله بن عمر وغريمه
في الغلام فان عثمان قضى عليه ان يحلف انه باع الغلام وما به داء يعلمه وهذا
يمكن أن يعلمه البائع فانه انما استطلقه على نفي العلم انه لا يعلم به داء فلما
امتنع من هذه اليمين قضى عليه بنكوله وعلى هذا اذا وجد بخط أبيه في
دفتره أن له على فلان كذا وكذا فادعي به عليه فنكل وسأل لإحلاف المدعي
ان أباه أعطاني هذا أو أقرضني اياه لم يرد عليه اليمين وان حلف المدعي عليه

والاقتضى عليه بالنكول لان المدعي عليه يعلم ذلك وكذلك لو ادعى عليه أن فلانا أئاني عليك بمائة فانكر المدعي عليه ونكل عن اليمين وقال للمدعي انا لا أعلم ان فلانا أهلك ولكن احلف وخذ . فهذا ان لم يحلف لم يحكم له بنكول المدعي عليه وهذا الذي اختاره شيخنا رحمه الله هو فصل النزاع في النكول ورد اليمين وبالله التوفيق

﴿ فصل في مذهب أهل المدينة في الدعاوى ﴾

وهو من أسد المذاهب وأصحها وهي عندم على ثلاث مراتب ﴿ المرتبة الاولى ﴾ دعوى يشهد لها العرف بأنها مشبهة أى تشبه أن تكون حقا ﴿ المرتبة الثانية ﴾ ما يشهد العرف بأنها غير مشبهة الا أنه لم يقض بكذبها ﴿ المرتبة الثالثة ﴾ دعوى يقضي العرف بكذبها فاما المرتبة الاولى فمثل أن يدعى سلمة معينة بيد رجل أو يدعى غريب وديمة عند غيره أو يدعى مسافر أنه أودع أحد رفقته وكالمدعى على صانع منتصب للعمل انه دفع اليه متاعا يصنعه والمدعى على بعض أهل الاسواق المنتصبين للبيع انه باعه منه أو اشتري وكالرجل يذكر في مرض موته أن له ديناً قبل رجل ويوصى أن يتقاضى منه فينكره وما أشبه هذه المسائل . فهذه الدعوى تسمع من مدعيها وله أن يقيم الينة على مطابقتها أو يستحلف المدعي عليه ولا يحتاج الى استخلافه الى اثبات خلطة

وأما المرتبة الثانية فمثل أن يدعى على رجل ديناً في ذمته ليس داخل في الصور المتقدمة أو يدعى على رجل معروف بكثرة المال أنه اقترض منه ما لا ينفقه على عياله أو يدعى على رجل لا معرفة بينه وبينه

أثبت أنه أقرضه أو باعه شيئاً بثمن في ذمته الى أجل ونحو ذلك فهذه الدعوي
تسمع ولمدعيها أن يقيم البينة على مطابقتها قالوا ولا يملك استخلاف
المدعي عليه على نفيها الا بأببات خلطة بينه وبينه . قال ابن القاسم والخلطة
أن يسأله أو يبايعه أو يشتري منه مراراً . وقال سحنون لا تكون الخلطة
الا بالبيع والشراء بين المتداعين قالوا فينظر الى دعوي المدعي فان
كانت تشبه أن يدعي بمثلها على المدعي عليه أحلف له وان كانت بما لا تشبه
وينفيها العرف لم يحلف الا أن يبين المدعي لطخا قالوا فان لم يكن خلطة وكان
المدعي عليه متهما فقال سحنون يستحلف المتهم وان لم تكن خلطة وقال غيره
لا يستحلف وتثبت الخلطة عندهم باقرار المدعي عليه بها وبالشاهدين والشاهد
واليمين والرجل الواحد والمرأة الواحدة

قالوا وأما المرتبة الثالثة فثالها أن يكون رجل حائزاً لدار متصرفاً
فيها السنين المديدة العويلة بالبناء والهدم والاجارة والمارة وينسبها
الى نفسه ويضيفها الى ملكه وانسان حاضريه ويشاهد أفعاله فيها
طول هذه المدة وهو مع ذلك لا يمارضه ولا يذكر أن له فيها حقاً
ولا مانع يمنعه من مطالبته من خوف سلطان أو ما أشبه ذلك من
الضرر المانع من المطالبة بالحقوق ولا بينه وبين المتصرف في الدار قرابة ولا
شركة في ميراث أو ما أشبه ذلك مما يتساح فيه القربات والضمير بينهم بل
كان عرياناً من جميع ذلك ثم جاء بعد طول هذه المدة يدعيها لنفسه ويزعم
أنهاله ويريد أن يقيم بذلك بينة فدعواه غير مسموعة أصلاً فضلاً عن بينته
وتبقى الدار بيد حائزها لان كل دعوي يكذبها العرف وتنفيها المادة فانها
مرفوضة غير مسموعة قال الله تعالى وأمر بالعرف وقد أوجبت الشريعة الرجوع

اليه عند الاختلاف في الدعاوى كالنقد والحولة والسيروفي الابنية ومعاقدة القمط
 ووضع الجذوع على الحائط وغير ذلك قالوا ومثل ذلك أن تأتي المرأة بعد سنين متطاولة
 تدعى على الزوج أنه لم يكسها في شتاء ولا صيف ولا أتفق عليها شيأ ألبته فهذه
 الدعوى لا تسمع لتكذيب العرف والمادة لها ولا سيما إذا كانت فقيرة والزوج موسر
 ومن ذلك قال القاضي عبد الوهاب في رده على المزني مذهب مالك
 ان المدعي عليه لا يحلف للمدعي بمجرد دعواه دون أن ينضم اليها مخالطة بينهما
 أو معاملة قال شيخنا أبو بكر أو تكون الدعوى تليق بالمدعي عليه ولا يتناكرها
 الناس ولا يفتيها عرف وهذا مروى عن علي بن أبي طالب وعمر بن عبد
 العزيز وعن فقهاء المدينة السبعة . قال والدليل على صحته أنه قد ثبت وتقرر
 أن الاقدام على اليمين يصعب ويثقل على كثير من الناس سيما على أهل الدين
 وذوى المراتب والاقدار وهذا أمر معتاد بين الناس على ممر الاعصار لا
 يمكن جحده . وكذلك روى عن جماعة من الصحابة أنهم افتدوا من أيمانهم
 منهم عثمان وابن مسعود وغيرها وإنما فعلوا ذلك لمروءتهم ولئلا يبق للظلمة
 ونحوهم إذا حلقوا ممن يماذي الخالف ويحب الطعن عليه طريق الى ذلك
 لعظم شأن اليمين وعظم خطرها . ولذا جعلت بالمدينة عند المنبر وأن يكون مما
 يحلف عليه عنده مما له حرمة كربع دينار فصاعدا فلو مكن كل مدع أن يحلف
 المدعي عليه بمجرد دعواه لكان ذلك ذريعة الى امتهان أهل المروآت وذوى
 الاقدار والاختار والديانات لمن يريد التشنق منهم لانه لا يجد أقرب ولا
 أخف كلمة من أن يقدم الواحد منهم من يماذيه من أهل الدين والفضل الى
 مجلس الحاكم ليدعي عليه ما يعلم أنه لا ينهض به أو لا يمترف ليتشقى منه
 يتبذله وأن يراه الناس بصورة من أقدم على اليمين عند الحاكم ومن يريد أن

يأخذ من هؤلاء شيئاً على طريق الظلم والمدوان وجد إليه سيلاً لعله أن يفتدي
يمينه منه لئلا ينقص قدره في أعين الناس وكلا الأمرين موجود في الناس
اليوم قال وقد شاهدنا من ذلك كثيراً وحضرنا بعضه فكان ما ذهب إليه
مالك ومن تقدم من الصحابة والتابعين حراسة لمرآت الناس وحفظاً لها من
الضرر اللاحق بهم والاذى المتطرق اليهم فإذا قويت دعوى المدعى بمنع المالة
أو ماملة ضعفت التهمة وقوي في النفس أن مقصوده غير ذلك فأحلف له ولهذا
لم نعتبر ذلك في التريين لأن التربة لاتكاد تلحق المروءة فيها ما يلحقها في الوطن
(فان قيل) فيجب أن لا يحضره مجلس الحاكم أيضاً لان في ذلك
امتهاناً له وابتدالاً (قيل) له حضور مجلس الحاكم لا عار فيه ولا نقص يلحق
من حضره لان الناس يحضرونه ابتداء في حوائج لهم ومهمات وانما العار
الاقدام على اليمين لما ذكرنا وأيضاً فانه يمكن المدعى من احضاره لعله يقيم
عليه البيئنة ولا يقطعه عن حقه (فان قيل) فاليمين الصادقة لا عار فيها وقد
حلف عمر بن الخطاب وغيره من السلف وقال لثمان بن عفان لما بلغه انه
افتدي يمينه ما منعك أن تحلف اذا كنت صادقاً (قيل) نكارة العادات
لا معنى لها وأقرب ما يبطل به قولهم ما ذكرناه من افتداء كثير من الصحابة
والسلف أيمانهم وليس ذلك الا لصرف الظلمة عنهم وأن لا يتطرق اليهم
تهمة وما روى عن عمر انما هو لتقوية نفس عثمان وأنه اذا حلف صادقاً فهو
معصوب في الشرع ليضعف بذلك نفوس من يريد الاعبات ويطلع في أموال
الناس بادعاء المحال ليفتدوا أيمانهم منهم بأموالهم وأيضاً فان أرادوا أن اليمين
الصادقة لا عار فيها عند الله فصحيح ولكن ليس كل ما لم يكن عارا عند الله لم
يكن عارا في ذلك ونحن نعلم أن المباح لا عار فيه عند الله هذا اذا علم كون

اليمين صدقا وكلامنا في يمين مطلقة لا يعلم باطنها
 قال ودليل آخر وهو أن الاخذ بالعرف واجب لقوله تعالى وأمر
 بالعرف ومعلوم أن من كانت دعواه ينفيها العرف فإن الظن قد سبق
 اليه بالبطلان كبقال يدعى على خليفة وأمير ما لا يليق بمثله شراؤه أو
 يطرق ذلك الدعوى عليه (قلت) ومما يشهد لذلك ويقويه قول
 عبد الله بن مسعود الذي رواه عنه الامام أحمد وغيره وهو ثابت عنه
 ان الله نظر في قلوب العباد فرأى قلب محمد خير قلوب العباد فاختره
 لرسالته ثم نظر في قلوب العباد بعده فرأى قلوب أصحابه خير قلوب العباد
 فاخترهم لصحبته فما رآه المؤمنون حسنا فهو عند الله حسن وما رآه
 المؤمنون قبيحا فهو عند الله قبيح . ولا ريب أن المؤمنين وغيرهم يرون من
 القبيح أن تسمع دعوي البقال على الخليفة والامير انه باعه بمائة ألف دينار
 ولم يوفه اياها أو أنه اقترض منه ألف دينار أو نحوها أو أنه تزوج ابنته
 الشوهاء ودخل بها ولم يطهرها أو تدعي امرأة مكنت مع الزوج ستين
 سنة أو نحوها أنه لم ينفق عليها يوما واحدا ولا كساها خيطا وهو يشاهد
 داخلا وخارجا اليها بأنواع الطعام والتواكه فتسمع دعواها ويحلف لها ويحبس
 على ذلك كله أو تسمع دعوي الذاعر الهارب ويده عمامة لها ذؤابة وعلى رأسه
 عمامة وخلفه عالم مكشوف الرأس فيدعي الذاعر أن العمامة له فتسمع دعواه
 ويحكم له بها بحكم اليد أو يدعي رجل معروف بالفجور وأذى الناس على
 رجل مشهور بالديانة والصلاح انه نقب بيته وسرق متاعه فتسمع دعواه
 ويستحلف له فان نكل قضي عليه أو يدعي رجل على رجل مشهور بالخير
 والدين أنه تعرض لزوجته أو الي ولده أو الي قريبه بكلام قبيح أو فعل فلا

تسمع ويعزر المدعي بذلك أو يدعي رجل معروف بالشحاذة وسؤال الناس
أنه أقرض تاجراً من أكابر التجار مائة ألف دينار أو أنه غصبها منه أو أن
ثياب التاجر التي هي عليه ملك الشحاذ شلحه إياها وغصبها منه ونحو ذلك
من الدعاوي التي يشهد الناس بفرطهم وعقولهم أنها من أعظم الباطل فهذه
لا تسمع ولا يحلف فيها المدعي عليه ويعزر المدعي تعزير أمثاله وهذا الذي
تقتضيه الشريعة التي مبناها على الصدق والعدل كما قال تعالى (ومت كلمات
ربك صدقاً وعدلاً) فالشرعية المنزلة من عند الله لا تصدق كاذباً ولا
تتصر ظالماً



فصل

ورأيت لشيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله ورضي عنه في ذلك جواب سؤال
هل السياسة بالضرب والحبس للمتهمين في الدعاوي وغيرهما من الشرع أم لا وإذا
كانت من الشرع فمن يستحق ذلك ومن لا يستحقه وما قدر الضرب
ومدة الحبس فأجاب الدعاوي التي يحكم فيها ولاية الامور سواء سمو اقضاة
أو ولاية الاحداث أو ولاية المظالم أو غير ذلك من الاسماء العرفية الاصطلاحية
فإن حكم الله تبارك وتعالى شامل لجميع الخلائق وعلى كل من ولي أمراً من
أمر الناس أو حكم بين اثنين أن يحكم بالعدل فيحكم بكتاب الله وسنة
رسوله وهذا هو الشرع المنزل من عند الله قال تعالى (لقد أرسلنا رسلنا
بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط) وقال تعالى (إن
الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا
بالعدل إن الله نعماً يعظكم به إن الله كان سميعاً بصيراً) وقال تعالى (وأن احكم

بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم مما جاءك من الحق)
 فالدعاوي قسمان دعوى تهمة ودعوى غير تهمة فدعوى التهمة أن يدعى فعل محرم
 على المطلوب يوجب عقوبته مثل قتل أو قطع طريق أو سرقة أو غير ذلك من
 المدون الذي يتمدأ إقامة البيئة عليه في غالب الاحوال . أو غير تهمة كأن
 يدعى عقدا من بيع أو قرض أو رهن أو ضمان وغير ذلك وكل من القسمين
 قد يكون حدا محضا كالشرب والزنا وقد يكون حقا محضا لآدمي كالاموال
 وقد يكون متضمنا للامرين كالسرقة وقطع الطريق فهذا القسم ان أقام
 المدعى عليه حجة شرعية والا فالقول قول المدعي عليه مع يمينه لما روى
 مسلم في صحيحه عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو
 يعطى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال وأموالهم ولكن اليمين على
 المدعي عليه . وفي رواية في الصحيحين عنه قضي رسول الله صلى الله عليه
 وسلم باليمين على المدعى عليه فهذا الحديث نص في أن أحدا لا يعطي بمجرد
 دعواه ونص في أن الدعوى المتضمنة للاعتناء بها اليمين ابتداء على المدعى
 عليه وليس فيه ان الدعاوي الموجبة للعقوبات لا توجب اليمين الا على المدعي
 عليه بل قد ثبت في الصحيحين في قصة القسامة انه قال لمدعي الدم تحلفون
 خمسين يمينا وتستحقون دم صاحبكم فقالوا كيف نخلف ولم نسهد ولم نر قال
 فتبرئكم يهود بخمسين يمينا

وثبت في صحيح مسلم عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قضي بيمين وشاهد وابن عباس هو الذي روى عن النبي صلى الله عليه
 وسلم انه قضي باليمين على المدعى عليه وهو الذي روي انه قضي باليمين
 والشاهد ولا تعارض بين الحديثين بل هذا في دعوى وهذا في دعوى

وأما الحديث المشهور على ألسنة الفقهاء (البينة على من ادعى واليمين على من أنكر) فهذا قد روى ولكن ليس اسناده في الصحة والشهرة مثل غيره ولا رواه عامة أصحاب السنن المشهورة ولا قال بمومه أحد من علماء الأمة الا طائفة من فقهاء الكوفة مثل أبي حنيفة فانهم يرون اليمين دائما على جانب المنكر حتى في القسامة يحلفون المدعى عليه ولا يقضون بالشاهد واليمين ولا يردون اليمين على المدعى عند النكول واستدلوا بعموم هذا الحديث . وأما سائر علماء الأمة من أهل المدينة ومكة والشام وفقهاء الحديث وغيرهم مثل ابن جريج ومالك والشافعي والليث وأحمد واسحق فتارة يحلفون المدعى عليه كما جاءت بذلك السنة والاصل عندهم أن اليمين مشروعة في أقوى الجانبين وأجابوا عن ذلك الحديث تارة بالتضعيف وتارة بأنه عام وأحاديثهم خاصة وتارة بأن أحاديثهم أصح وأكثر فالعمل بها عند التعارض أولى

وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه طلب البينة من المدعي واليمين من المنكر في حكومات معينة ليست من جنس دعاوى المنهم مثل ماخرجنا في الصحيحين عن الاشعث بن قيس انه قال كان بيني وبين رجل حكومة في بئر فاخصمنا الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال شاهداك أو يمينه فقلت اذا يحلف ولا يبالي فقال من حلف على يمين صبر يقطع بها مال امرئ مسلم هو فيها فاجر لقي الله وهو عليه غضبان وفي رواية فقال بينتك أنها بئر والافمينه

وعن وائل بن حجر قال جاء رجل من حضرموت ورجل من كندة الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال الذي من حضرموت يا رسول الله ان هذا غلبنى على أرض كانت لابي فقال الكندي هي أرضي في يدي أزرعها

ليس له فيها حق فقال النبي صلى الله عليه وسلم ألك بيعة قال لا قال فلك يمينه
فقال يا رسول الله الرجل فاجر لا يبالي على ما حلف عليه وليس يتورع
من شيء فقال ليس لك منه الا ذلك فلما أدبر الرجل ليحلف قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم أما إن حلف على ماله ليأكله ظلما ليلقين الله وهو عنه
معرض رواء مسلم ففي هذه الحديث انه لم يوجب على المطلوب الا اليمين
مع ذكر المدعى لنجوره وقال ليس لك منه الا ذلك وكذلك في
الحديث الاول كان خصم الاشعث بن قيس يهوديا هكذا جاء في
الصحيحين ومع هذا لم يوجب عليه الا اليمين . وفي حديث القسامة أن
الانصار قالوا كيف نقبل أيمان قوم كفار وهذا القسم لا أعلم فيه نزاعا
أن القول فيه قول المدعى عليه مع يمينه اذ لم يأت المدعى بحجة شرعية وهي
البيعة لكن البيعة التي هي الحجة الشرعية تارة تكون شاهدين عدلين ذكرين
وتارة تكون رجلا وامرأتين وتارة أربعة رجال وتارة ثلاثة عند طائفة من
العلماء وذلك في دعوي افلاس من علم له مال متقدم كما ثبت في صحيح مسلم
قال لا تحل المسألة الا لاحد ثلاثة . رجل تحمل حمالة فحلت له المسألة حتي
يصيبها ثم يمسك . ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله فحلت له المسألة حتي
يصيب قواما من عيش . ورجل أصابته فاقة حتي يقوم ثلاثة من ذوي الحجا
من قومه يقولون لقد أصاب فلانا فاقة فحلت له المسألة حتي يصيب قواما
من عيش فما سواه من ياقيصة سحت يأكلها صاحبها سحتا فهذا الحديث
صريح في أنه لا يقبل في بيعة الاعسار أقل من ثلاثة وهو الصواب الذي
يتعين القول به وهو اختيار بعض اصحابنا وبعض الشافعية قالوا وليس الاعسار
من الامور الخفية التي تقوى فيها التهمة باخفاء المال فروعها فيها الزيادة في

البينة بين مرتبة أعلى البيئات ومرتبة أدنى البيئات وتارة تكون الحجة شاهدا
 ويمين الطالب وتارة تكون امرأة واحدة عند أبي حنيفة وأحمد في المشهور عنه
 وامرأتين عند مالك وأحمد في رواية وأربع نسوة عند الشافعي وتارة تكون
 رجلا واحدا في داء الدابة وشهادة الطبيب اذا لم يوجد اثنان كما نص عليه
 أحمد وتارة يكون لوثا ولطخا مع أيمان المدعين كما في القسامة وامتازت يكون
 الايمان فيها خمسين تغليظا لشأن الدم كما امتاز اللعان بكون الايمان فيه أربعا
 والقسامة يجب فيها القود عند مالك وأحمد وتوجب الدية فقط عند الشافعي
 وأما أهل الرأي فيحلقون فيها المدعي عليه خاصة ويوجبون عليه الدية مع تحليفه.
 قلت وتارة تكون الحجة نكولا فقط من غير رد اليمين . وتارة تكون يمينا
 مردودة مع نكول المدعي عليه كما قضى الصحابة بهذا وهذا . وتارة تكون
 علامات يصفها المدعي يعلم بها صدقه كالعلامات التي يصفها من سقطت منه
 لقطة لواجدها فيجب حيثئذ الدفع اليه بالصفة عند الامام أحمد وغيره ويجوز
 عند الشافعي ولا يجب وتارة تكون شها يبين يدل على ثبوت السبب فيجب
 الحاق النسب به عند جمهور من السلف والخلف كما في القافة التي اعتبرها رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وحكم بها الصحابة من بعده . وتارة تكون علامات
 يختص بها أحد المتداعين فيقدم بها كما نص عليه الامام أحمد في المكري
 و'كككري يتداعيان دفينا في الدار فيصفه أحدهما فيكون لهما مع يمينه . وتارة
 تكون علامات في بدن اللقيط يصفه بها أحد المتداعين فيقدم بها كما نص
 عليه أحمد . وتارة تكون قرآن ظاهرة يحكم بها للمدعي مع يمينه كما اذا تنازع
 الحياط والنجار في آلات صناعتها حكم بكل آلة لمن تصلح له عند الجمهور
 وكذلك اذا تنازع الزوجان في متاع البيت حكم للرجل بما يصلح له وللمرأة

بما يصلح لها ولم ينازع في ذلك الا الشافعي فانه قسم حمامة الرجل وثيابه بينه وبين المرأة وكذلك قسم خف المرأة وحلقها ومنزلها بينها وبين الرجل وأما الجمهور بكالك وأحمد وأبي حنيفة فانهم نظروا الي القرائن الظاهرة والظن الغالب الملتحق بالقطع في اختصاص كل واحد منها بما يصحح له ورأوا أن الدعوى تترجح بما هو دون ذلك بكثير كاليد والبراءة والنكول واليمين المردودة والشاهد واليمين والرجل والمرأتين فيشير ذلك ظنا تترجح به الدعوى ومعلوم أن الظن الحاصل هاهنا أقوى بمراتب كثيرة من الظن الحاصل بتلك الاشياء وهذا مما لا يمكن جرده ودفعه

وقد نصب الله سبحانه على الحق الموجود والمشروع علامات وأمارات تدل عليه وتبينه قال تعالى وألقى في الارض رواسي ان تميد بكم وأنهارا وسبلا لعلكم تهتدون وعلامات وبالنجم هم يهتدون . ونصب على القبلة علامات وأدلة ونصب على الايمان والنفاق علامات وأدلة قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا رأيتم الرجل يعتاد المسجد فاشهدوا له بالايمان فجعل اعتياد شهود المسجد من علامات الايمان وجوز لنا أن نشهد بايمان صاحبها مستندين الي تلك العلامة والشهادة انما تكون على القطع فدل على أن الامارة تفيد القطع وتسوغ الشهادة . وقال آية المنافق ثلاث وفي لفظ علامة المنافق ثلاث اذا حدث كذب واذا وعد أخلف واذا ائتمن خن . وفي السنن ثلاث من علامات الايمان الكف عن قال لا اله الا الله . والجهاد ماض منذ بعثني الله الي أن يقاتل آخر أمتي الدجال لا يبطله جور جائر ولا عدل عادل . والايمان بالاقدار . وقد نصب تعالى الآيات دالة عليه وعلى وحدانيته وأسمائه وصفاته فكذلك هي دالة على عدله وأحكامه والآية مستزمنة لمدلولها

لا تنفك عنها فحيث وجد الملزوم وجد لازمه فاذا وجدت آية الحق ثبت الحق ولم يتخلف ثبوته عن آيته وأمارته والحكم بغيره يكون حكما بالباطل وقد اعتبر النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه من بعده العلامات في الاحكام وجعلوها مبينة لها كما اعتبر العلامات في اللقطة وجعل صفة الواصف لها آية وعلامة على صدقه وأنها له. وقال الجابر خذ من وكيلي وسقا فان التمس منك آية فضع يدك على رقوته فنزل هذه العلامة منزلة البينة التي تشهد أنه اذن له أن يدفع له ذلك كما نزل الصفة للقطعة منزلة البينة بل هذا نفسه بينة اذ البينة ما بين الحق من قول وفعل ووصف وجعل الصحابة رضى الله عنهم الحبل علامة وآية على الزنا فخذوا به المرأة وان لم تقر ولم يشهد عليها أربعة بل جعلوا الحبل أصدق من الشهادة وجعلوا رائحة الخمر وقينه لها آية وعلامة على شربها بمنزلة الاقرار والشاهدين وجعل النبي صلى الله عليه وسلم نحر كفار قريش يوم بدر عشر جزر أو تسعا آية وعلامة على كونهم ما بين الألف والتسعمائة فأخبر عنهم بهذا القدر بعد ذكر هذه العلامة وجعل النبي صلى الله عليه وسلم كثرة المال وقصر مدة انفاقة آية وعلامة على كذب المدعي لذهابه في النفقة والنوائب في قصة حنّ بن أخطب وقد تقدمت وأجاز العقوبة بناء على هذه العلامة واعتبر الملازمة في السيف وظهور أثر الدم به في الحكم بالسلب لأحد المنداعين ونزل الاثر منزلة بينة واعتبر الملازمة في ولد الملاعنة وقال انظروها فان جاءت به كذا وكذا فهو لهلل بن أمية وان جاءت به على نعم كذا وكذا فهو للذي رميت به فأخبر أنه للذي رميت به لهذه العلامات والصفات ولم يحكم به له لأنه لم يدعه ولم يقرّ به ولا كانت الملاعنة فراشا له واعتبر انبات الشعر حول القبل في البلوغ وجعله آية وعلامة له فكان

يقتل من الأسري يوم قريظة من وجدت فيه تلك العلامة ويستبق من لم تكن فيه ولهذا جعله طائفة من الفقهاء كالشافعي علامة في حق الكفار خاصة وجعل الحيض علامة على براءة الرحم من الحمل فجوز وطئ الأمة المسبية اذا حاضت حيضة لوجود علامة خلوها من الحمل فلما منع من وطئ الأمة الحامل وجوز وطئها اذا حاضت كان ذلك اعتبارا لهذه العلامة والامارة واعتبر العلامة في الدم الذي تراه المرأة ويشبه عليها هل هو حيض أو استحاضة واعتبر العلامة فيه بوفته ولونه وحكم بكونه حيضا بناء على ذلك وهذا في الشريعة أكثر من أن يحصر ويستوفى شواهد فنأهذرالامارات والعلامات في الشرع بالكلية فقد عطل كثيرا من الاحكام وضع كثيرا من الحقوق والناس في هذا الباب طرفان ووسط قال شيخنا رحمه الله وقد وقع فيه من التفريط من بعض ولاية الامور والمدوان من بعضهم ما أوجب الجمل بالحق والظلم للخلق وصار لفظ الشرع غير مطابق لمعناه الاصلي بل لفظ الشرع في هذه الازمنة ثلاثة أقسام الشرع المنزل وهو الكتاب والسنة واتباع هذا الشرع واجب ومن خرج عنه وجب قتاله ويدخل فيه أصول الدين وفروعه وسياسة الامراء وولاية المال وحكم الحاكم ومسيخة النسخ وولاية الحسبة وغير ذلك فكل هؤلاء عليهم أن يحكموا بالشرع المنزل ولا يخرجوا عنه * والشرع المتأول وهو موارد النزاع والاجتهاد بين الأئمة فنأخذ بما يسوغ فيه الاجتهاد أقر عليه ولم يجب على جميع الناس موافقته الابمجة لامرء لها من كتاب الله وسنة رسوله . والثالث الشرع المبدل مثل ما ثبت بشهادات الزور ويحكم فيه بالجمل والظلم أو يؤمر فيه باقرار باطل لاضاعة حق مثل تعاليم المربض أن يقر لتوارث بما ليس له ليبطل به حق بقية الورثة والامر

بذلك حرام والشهادة عليه محرمة والحاكم اذا عرف باطن الامر وانه غير مطابق للحق فحكم به كان جائزاً آثمًا وان لم يعرف باطن الامر لم ياثم فقد قال سيد الحكم صلوات الله وسلامه عليه في الحديث المتفق عليه (انكم تختصمون اليّ ولعلّ بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضي بنحو مما أسمع فمن قضيت له بشيء من حق أخيه فلا يأخذه فانما أقطع له قطعة من النار)



فصل

القسم الثاني من الدعاوي دعاوي التهم وهي دعوي الجناية والافعال المحرمة كدعوي القتل وقطع الطريق والسرقة والتدفع والمدوان فهذا ينقسم المدعى عليه فيه الى ثلاثة أقسام فان المتهم إما أن يكون بريئاً ليس من أهل تلك التهمة . أو فاجراً من أهلها . أو مجهول الحال لا يعرف الوالي والحاكم حاله . فان كان بريئاً لم يجز عقوبته اتفاقاً واختلاً وفي عقوبة المتهم له على قولين أصحهما يعاقب صيانة لتسلط أهل الشر والمدوان على اعراض البراءة . قال مالك وأشهب رحمهما الله لأدب على المدعي إلا أن يقصد أذية المدعي عليه وعيبه وشتته فيؤدب . وقال أصبغ يؤدب قصد أذيته أو لم يقصد وهل يحاف في هذه الصور فان كان المدعي حذ الله لم يحاف عليه وان كان حذاً لآدمي فقيه فولان مبنيان على سماع الدعوي فان سمعت الدعوى أحلف له والآلم يحلف والصحيح انه لا تسمع الدعوى في هذه الصور ولا يحلف المتهم لثلاث طرق الاراذل والاشرار الي الاستهانة بأهل التفضل والاختار . كما تقدم من ان المسلمين يرون ذلك قبيحاً



فصل

القسم الثاني أن يكون المتهم مجهول الحال لا يعرف وير ولا تجور فهذا يحبس حتي ينكشف حاله عند عامة علماء الاسلام والمنصوص عليه عند أكثر الأئمة أنه يحبس القاض والوالي. هكذا نص عليه مالك وأصحابه وهو منصوص الامام أحمد ومحقق أصحابه وذكره أصحاب أبي حنيفة وقال الامام أحمد قد حبس النبي صلى الله عليه وسلم في تهمة قال أحمد وذلك حتي يتبين للحاكم أمره وقد روي أبو داود في سننه وأحمد وغيرهما من حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم حبس في تهمة قال علي بن المديني حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده صحيح. وفي جامع الخلال عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم حبس في تهمة يوم موليلة والاصول المتفق عليها بين الأئمة توافق ذلك فانهم منفقون على ان المدعي اذا طالب المدعي عليه الذي يسوغ احضاره وجب على الحاكم احضاره الى مجلس الحكم حتي يفصل بينهما ويحضره من مسافة المدوي التي هي عند بعضهم بري: وهو لا يمكن الا اهاب اليه العود في يومه كما يقوله بعض أصحاب الامام الشافعي وأحمد وهو رواية عن أحمد وعند بعضهم يحضره من مسافة القصر ودي مسيرة يومين كما هو الرواية الاخرى عن أحمد

ثم الحاكم قد يكون مشغولا عن تمجيل الفصل وقد يكون عنده حكومات سابة فيكون المطلوب محبوسا موقا من حين يطالب الى أن يفصل بينه وبين خصمه وهذا حبس بدون التهمة ففي التهمة أولى فان الحبس الشرعي ليس هو الحبس في مكان ضيق وانما هو تعويق الشخص ومنعه من التصرف بنفسه

سواء كان في بيت أو مسجد أو كان يتوكل الخصم أو وكيه عليه وملازمته له .
ولهذا ساء النبي صلى الله عليه وسلم أسيراً كما روى أبو داود وابن ماجه عن
الحر ماس بن حبيب عن أبيه قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم بفريرم لي فقال لي
الزمه ثم قال يا أخا بني تميم ما تريد أن تفعل بأسيرك وفي رواية ابن ماجه ثم مر بي
آخر النهار فقال ما فعل أسيرك يا أخا بني تميم وهذا كان هو الحبس على عهد النبي
صلى الله عليه وسلم وأبي بكر الصديق رضى الله عنه ولم يكن له محبس معه
لحبس الخصوم ولكن لما انتشرت الرعية في زمن عمر بن الخطاب ابتاع بمكة
داراً وجعلها سجنًا يحبس فيها ولهذا تنازع العلماء من أصحاب احمد وغيرهم هل
يتخذ الامام حبساً على قولين فمن قال لا يتخذ حبساً قال لم يكن لرسول الله
صلى الله عليه وسلم ولا لخليفته بعده حبس ولكن يعوقه بمكان من الامكنة
أو يقيم عليه حافظ وهو الذي يسمى الترسيم أو يأمر غريمه بملازمته كما فعل
النبي صلى الله عليه وسلم ومن قال له أن يتخذ حبساً قال قد اشتريه عمر بن
الخطاب من صفوان بن أمية داراً بأربعة آلاف وجعلها حبساً ولما كان حصور
مجلس الحاكم ثعوباً من جنس الحبس تنازع العلماء هل يحضره الخصم المطلوب
بمجرد الدعوى أم لا يحضر حتي يبين المدعى ان للدعوى أصلاً على قولين هما
روايتان عن أحمد والأول قول أبي حنيفة والشافعي والثاني قول مالك

فصل

ومنهم من قال الحبس في التهم انما هو لوالى الحرب دون القاضي وقد
ذكر هذا طائفة من أصحاب الشافعي كأبي عبد الله الزيري والماوردي
وغيرهما وطائفة من أصحاب أحمد من المصنفين في آداب القضاة وغيرهم

واختلفوا في مقدار الحبس في التهمة هل هو مقدر أو مرجعه إلى اجتهد الوالي
والحاكم على قولين ذكرهما الماوردي وأبو يعلى وغيرهما فقال الزبيرى هو
مقدر بشهر وقال الماوردي غير مقدر

فصل

القسم الثالث أن يكون المتهم معروفاً بالفجور كالسرقة وقطع الطريق
والقتل ونحو ذلك فإذا جاز حبس المجهول فحبس هذا أولى قال شيخنا
ابن تيمية وما علمت أحداً من الأئمة أى أئمة المسلمين يقول أن المدعى عليه
في جميع هذه الدعاوى يحلف ويرسل بلا حبس ولا غيره فليس هذا على
اطلاقه مذهبا لأحد من الأئمة الأربعة ولا غيرهم من الأئمة ومن زعم أن
هذا على اطلاقه وعمومه هو الشرع فقد غلط غلطا فاحشا مخالفنا لنصوص
رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا جماع الأمة وبمثل هذا الغلط الفاحش
تجرأ لولاة على مخالفة الشرع وتوهموا أن الشرع لا يقوم بسياسة العالم ومصلحة
الأمة وتعدوا حدود الله وتولد من جهل الفريقين بحقيقة الشرع خروج
عنه إلى أنواع من الظلم والبدع والسياسة جعلها هؤلاء من الشرع وهؤلاء
قسمة له ومقابلة له وزعموا أن الشرع نافض لا يقوم بمصالح الناس وجعل
أولئك ما مضوه من المومات والاطلاقات هو الشرع وإن تضمن خلاف
ما شهدت به الشواهد والعلامات الصحيحة والطائفتان مخطئتان على الشرع
أقبح خطأً وافحشه وإنما أتوا من تقصيرهم في معرفة الشرع الذي أنزله
الله على رسوله وشرعه بين عباده كما تقدم بيانه فإنه أنزل الكتاب بالحق
ليقوم الناس بالقسط ولم يسوغ تكذيب صادق ولا إبطال أمانة وعلامة

شاهدة بالحق بل أمر بالتثبت في خبر الفاسق ولم يأمر برده مطلقا - حتى تقوم
أمانة على صدقه فيقبل أو كذبه فيرد فحكمه دائر مع الحق والحق دائر مع
حكمه أين كان ومع من كان وبأي دلائل صحيح كان فتوسع كثير من هؤلاء في
أمر ظنوها علامات وامارات أثبتوا بها أحكاما وقصر كثير من أولئك عن
أدلة وعلامات ظاهرة ظنوها غير صالحة لاثبات الأحكام

فصل

ويسوغ ضرب هذا النوع من المتهمين كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم
الزبير بتعذيب المتهم الذي غيب ماله حتى أقر به في قصة ابن أبي الحقيق
قال شيخنا واختلفوا فيه هل الذي يضربه الوالي دون القاضي أو كلاهما أو
لا يسوغ ضربه على ثلاثة أقوال . أحدها أن يضربه الوالي والقاضي هذا
قول طائفة من أصحاب مالك وأحمد وغيرهم منهم أشهب بن عبدالعزيز قاضي
مصر فانه قال يمتحن بالحبس والضرب ويضرب بالسوط مجردا . والقول
الثاني انه يضربه الوالي دون القاضي وهذا قول بعض أصحاب الشافعي وأحمد
حكاه القاضيان ووجه هذا ان الضرب المشروع هو ضرب الحدود والتعزير
وذلك انما يكون بعد اثبات أسبابها وتحققها . والتول الثالث أنه يضرب
وهذا قول أصبغ وكثير من الطوائف الثلاثة بل قول أكثرهم لكن حبس
المتهم عندهم أبلغ من حبس المجهول ثم قالت طائفة منهم عمر بن عبدالعزيز
ومطرف وابن الماجشون إنه يحبس حتى يموت ونص عليه الامام أحمد في
المبتدع الذي لم يته عن بدعته أنه يحبس حتى يموت وقال مالك لا يحبس
الى الموت

فصل

والذين جعلوا عقوبته للوالي دون القاضي قالوا ولاية أمير الحرب معتمدها
المنع من الفساد في الأرض وقع أهل الشر والعدوان وذلك لا يتم إلا
بالمقوبة للمتهمين المعروفين بالأجرام بخلاف ولاية الحكم فإن مقصودها
إيصال الحقوق إلى أربابها قال شيخنا وهذا القول هو في الحقيقة قول بجواز
ذلك في الشريعة لكن كل ولي أمر بفعل ما فوض إليه فكما أن ولي
الصدقات يملك من القبض والصرف ما لا يملكه والي الخراج وعكسه
كذلك والي الحرب ووالي الحكم يفعل كل منهما ما اقتضته ولايته الشرعية
مع رعاية العدل والتقيد بالشريعة

فصل

وأما عقوبة من عرف أن الحق عنده وقد جحدته فتنفق عليها بين العلماء
لا نزاع بينهم أن من وجب عليه حق ليس فيه حبس في ردعه الجبال حتى يخرج
مما عليه قال فن وجب احضاره من النفوس والأموال استحق الممتنع من احضاره
المقوبة وأما إذا كان احضاره إلى من يظلمه أو احضار المال إلى من يأخذه
بغير حق فهذا لا يجب ولا يجوز فإن الإساءة على الظلم ظلم

فصل

والمعاصي ثلاثة أنواع نوع فيه حد ولا كفارة فيه كالزنا والسرقة وشرب
الخمر والقذف وهذا يكفي فيه الحد عن الحبس والتعزير ونوع فيه كفارة ولا
حد فيه كالجماع في الأحرام ونهار رمضان ووطي المظاهر منها قبل التكفير

فهذا يكفي فيه الكفارة عن الحد وهل تكفي عن التعزير فيه قولان للفقهاء
وهما لأصحاب أحمد وغيرهم ونوع لا كفارة فيه ولا حد كسرفة مالا قطع
فيه واليمين القدوس عند أحمد وأبي حنيفة والنظر الى الأجنبية ونحو ذلك
فهذا يسوغ فيه التعزير وجوباً عند الأكثرين وجوازاً عند الشافعي . ثم ان
كان الضرب على ترك واجب مثل أن يضرب ليؤدب به فهذا لا يتقدر بل
يضرب يوماً فان فعل الواجب والا ضرب يوماً آخر بحسب ما يحتمله ولا
يزيد في كل مرة على مقدار أعلى التعزير

وقد اختلف الفقهاء في مقدار التعزير على أقوال في أحدها ١٠ انه بحسب
المصلحة وعلى قدر الجريمة فيجتهد فيه ولي الامر (الثاني) وهو أحسنها أنه
لا يبلغ بالتعزير في معصية قدر الحد فيها فلا يبلغ بالتعزير على النظر والمباشرة
حد الزنا ولا على السرقة من غير حرز حد القطع ولا على الشتم بدون
القذف حد القذف وهذا قول طائفة من أصحاب الشافعي وأحمد
(والقول الثالث) انه لا يبلغ بالتعزير أدنى الحدود إما أربعين وإما ثمانين
وهذا قول كثير من أصحاب الشافعي وأحمد وأبي حنيفة (والقول الرابع)
انه لا يزداد في التعزير على عشرة أسواط وهو أحد الأقوال في مذهب
أحمد وغيره وعلى القول الاول هل يجوز أن يبلغ بالتعزير القتل فيه قولان
١٠ أحدهما ١٠ يجوز قتل الجاسوس المسلم اذا اقتضت المصلحة قتله
وهذا قول مالك وبعض أصحاب أحمد واختاره ابن عقيل وقد ذكر بعض
أصحاب الشافعي وأحمد نحو ذلك في قتل الداعية الى البدعة كالنجم والرفض
وانكار القدر

وقد قتل عمر بن عبد العزيز غيلان القدري لانه كان داعية الى

بدعته وهذا مذهب مالك رحمه الله وكذلك قتل من لا يزول فسادُه الا
 بالقتل وصرح به أصحاب أبي حنيفة في قتل اللوطي اذا اكثر من ذلك تعزيراً
 وان كان أبو حنيفة لا يوجب الحد في هذا ولا القصاص في هذا وصاحبه
 يخالفانه في المسألتين وهما مع جمهور الامة والمنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم
 وخلفائه رضى الله عنهم يوافق القول الاول فان النبي صلى الله عليه وسلم أمر
 بجلد الذي وطئ جارية امرأته وقد أحلتها له مائة وأبو بكر وعمر رضى الله
 عنهما أمرأ بجلد من وجد مع امرأة أجنبية في فراش مائة وعمر بن الخطاب
 رضى الله عنه ضرب الذي زور عليه خاتمه فأخذ من بيت المال مائة ثم في
 اليوم الثاني مائة ثم في اليوم الثالث مائة وعلى هذا يحمل قول النبي صلى
 الله عليه وسلم من ترب الحمر فاجلدوه فان عاد فاجلدوه فان عاد في الثالثة أو
 الرابعة فاقتلوه فأمر بقتله اذا اكثر منه ولو كان ذلك حداً لا مر به في المرة
 الاولى وأما ضرب المتهم اذا عرف ان المال عنده وقد كتمه وأنكره فيضرب
 ليقربه فهذا لا ريب فيه فانه ضرب لبؤدى الواجب الذي يقدر على وفائه كما
 في حديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم صالح أهل خير على الصغراء
 والبيضاء سأل زيد بن شعبة عم حبي بن أخطب فقال أين كنز حبي فقال يا محمد
 اذهبته الفقات فقال للزبير دونك هذا فسه الزبير بشيء من العذاب فدلهم
 عليه في خربة وكان حلياً في مسك ثور فهذا أصل في ضرب المتهم

فصل في الطرق التي يحكم بها الحاكم

الحكم فثمان اثبات والزام فالاثبات يعتمد الصدق والالزام يعتمد
 العدل (وتتم كلمات ربك صدقاً وعدلاً) وكلا القسمين له طرق متعددة

﴿ أحدها ﴾ اليد المجردة التي لا تقتصر الي يمين وذلك في عبور. منها اذا كان وصياً على قتل أو مجنون وفي يده شيء انتقل اليه عن أبيه كأن عبور اليد كلياً في الحكم به له من غير يمين لأعلى الطفل ولا على الوصي. أما الطفل فلمدم صحة اليمين منه. وأما الوصي فلأنه ليس المدعي عليه في الحقيقة ولا يتوجه عليه اليمين. ومنها أن يدعي كتماناً على ميت أنه له ولا بينة فيقضي بالكف لمن هو عليه من غير يمين. ومنها أن يدعى على صاحب اليد دعوي يكذبه فيها الحس فلا يحلف له صاحب اليد ولا تسع دعواه كما اذا ادعى على من في يده عبد أنه ابنه وهو أكبر من المدعى وهذا لان اليمين انما تشرع في جانب من رجح جانبه مع احتمال كونه مبطلاً فاذ لم يحتمل ذلك لم يكن في اليمين فائدة .



﴿ فصل ﴾

﴿ الطريق الثاني ﴾ الانكار المجرد وله صور ﴿ أحدها ﴾ اذا ادعى رجل ديناً على ميت أو أنه أوصى له بشيء وللميت وصى بقضاء دينه وتنفيذ وصاياه فأنكر فان كان للمدعى بينة حكم بها وان لم تكن له بينة وأراد تحليف الوصي على نفي العلم لم يكن له ذلك لان مقصود التحليف أن يقضي عليه بالنكول اذا امتنع من اليمين والوصى لا يقبل اقراره بالدين والوصية ولو نكل لم يقض عليه فلا فائدة في تحليفه ولو كان وارثاً استحلف وقضي بنكوله. ومنها أن يدعى على القاضي انه ظلمه في الحكم أو على الشاهد أنه تعد الكذب أو الخلط أو ادعى عليه ما يسقط شهادته لم يحلفا لارتفاع منصبهما عن التحليف. ومنها دعوى الرجل على المرأة النكاح ودعواها عليه الطلاق ودعوي كل منهما

الرجعة ودعوي الامة أن سيدها أولدها ودعوي المرأة أن زوجها آلي منها
ودعوي الرق والولاء والقود وحد القذف وعن أحمد أنه يستحلف في الطلاق
والايلاء والقود والقذف وعنه أنه يستحلف الا فيما لا يقضى فيه بالنكول .
قال في رواية أبي القاسم لا أري اليمين في النكاح ولا في الطلاق ولا في الحدود
لانه ان نكل لم أقبله ولم أحده ولم أدفع المرأة اليه وظاهر ما نقله الحرق انه
يستحلف في الكل واذا امتنع من اليمين حيث قلنا يستحلف قضينا بالنكول
في الجميع الا في القود في النفس خاصة وعنه لا يقضي بالنكول الا في الاموال
خاصة وكل ناكل لا يقضى عليه فهو يخلي أو يحبس حتى يقر أو يحلف على وجهين
ولا يستحلف في العبادات ولا في الحدود . فاذا قلنا لا يستحلف في هذه
الاشياء لم يقض فيها بالنكول علي ظاهر كلام أحمد وتعليقه واذا استحلف له
فان قضينا عليه بالنكول في كل موضع ليكون لليمين فائدة حتى في قود الاطراف
ولا يقضى بقود النفس وان استحلّفناه لان النكول وان جري مجري الاقرار
ليس باقرار صحيح صريح فلا يراق به الدم بمجردة ولا مع يمين المدعي الا
في القسامة للوث واذا قلنا يستحلف ولا يقضى بالنكول في غير الاموال
كان فائدة الاستحلاف حبسه اذا أبي الحلف في أحد الوجهين وفي الآخر
يخلى سبيله لانه لا يقضى عليه بالنكول ولم يثبت عليه ما يعاقب بالضرب
والحبس حتى يفعله فانه يحتل أن يكون المدعي محتماً وأن يكون مبطلا فكيف
يعاقب المدعي عليه بمجرد دعواه وطلب يمينه ويكون فائدة اليمين على هذا
انقطاع الخصومة والمطالبة



فصل

وقد استثني من عدم التحليف في الحدود صورتان ﴿ احدهما ﴾ اذا قذفه فطلب حد القذف فقال القاذف حلقوه أنه لم يزن فذكر أصحاب الشافعي فيه وجهين قال في الروضة الاصح انه يحلف ﴿ والصورة الثانية ﴾ أن يكون المقدوف ميتا وأراد القاذف تحليف الوارث أنه لم يعلم زنا مورثه فله ذلك وحكى عن نص الشافعي رحمه الله

والصحيح قول الجمهور أنه لا يحلف بل القول بتحليفه في غاية السقوط فان الحد يجب بقذف المستور الذي لم يظهر زناه وليس من شرطه ان لا يكون قد زنى في نفس الامر ولهذا لا يسأله الحاكم عن ذلك ولا يجوز له سؤاله ولا يجب عليه الجواب وفي تحليفه تمریضه للكذب واليمين القموس ان كان قد ارتكب ذلك أو تمریضه لتضيحة نفسه واقاراره بما يوجب عليه الحد أو فضيحته بالتكول الجارى مجرى الاقرار وانتهاك عرضه للقادحين الممزقين لأعراض المسلمين والشريعة لا تأتى بشيء من ذلك ولذلك لم يقل أحد من الصحابة ولا التابعين ولا الائمة بتحليف المقدوف انه لم يزن ولم يجعلوا ذلك شرطاً في اقامة الحد فالقول بالتحليف في غاية البطلان وهو مستلزم لما ذكرناه من المحاذير لا سيما ان كان قد فعل شيئاً من ذلك ثم تاب منه ففي ازامه التحليف تمریضه لهتیکة نفسه أو اهدار عرضه ولهذا كان الصواب قول أبی حنيفة ان البكر اذا زالت بكارتها بالزنا فاذنها الصمات لا نالو اشرطنا نطقها لكننا قد ائزمنهاها بفضيحة نفسها وهناك عرضها بل اذا اكتفي من البكر بالصمات لحيلها فلائن يكنفى من هذه بالصمات بطرء، الأولي ولأن

حياءها من الاطلاع على زناها أعظم بكثير من حياثها من كلمة نعم التي لا تدم بها ولا تعاب ولا سيما ان كانت قد أكرهت على الزنا بل الاكتفاء من هذه بالصمت أولى من الاكتفاء به من البكر فهذا من محاسن الشريعة وكما لها

وقول النبي صلى الله عليه وسلم اذن البكر الصمات واذن الثيب الكلام المراد به الثيب التي قد علم أهلها والناس أنها ثيب فلا تستحي من ذلك ولهذا لو زالت ثيوبها بأصبح أو وثبة لم تدخل في لفظ الحديث ولم تغيب بذلك صفة إذنها مع كونها ثيباً فالذي أخرج هذه الصورة من العموم أولى أن يخرج الاخرى والله أعلم

﴿ فصل ﴾

ومما لا يحلف فيه اذا ادعى البلوغ بالاحتلام في وقت الامكان صدق بلا بين وكذلك لو ادعى عليه فقال أنا صبي بعد وهو محتمل لم يحلف ولو ادعى عامل الزكاة على رجل أن له نصيباً وطلب زكاته لم يحلف على نفي ذلك ولو أقر فادعى العامل أنه لم يخرج زكاته لم يحلف على نفي ذلك قال الامام أحمد لا يحلف الناس على صدقاتهم

﴿ فصل ﴾

وللمين فوائد منها تخويف المدعي عليه سوء عاقبة الحلف الكذب فيجعله ذلك على الافرار بالحق . ومنها القضاء عليه بنكوله عنها على ما تقدم . ومنها انقطاع الخصومة والمطالبة في الحال وتخليص كل من الخصمين من ملازمة الآخر ولكنها لا تسقط الحق ولا تبرئ الذمة باطناً ولا ظاهراً فلو أقام

المدعى بينة بعد حلف المدعى عليه سمعت وقضى بها وكذا لو ردت اليمين على المدعى فنكل ثم أقام المدعى بينة سمعت وحكم بها ، ومنها أثبات الحق بها اذا ردت على المدعى أو أقام شاهدا واحدا . ومنها تعجيل عقوبة الكاذب المنكر لما عليه من الحق فان اليمين النعوس تدع الديار بلاقع فيشتقى بذلك المظلوم عوض ما ظلمه باضاعة حقه والله أعلم

فصل في

ومنها أن تشهد قرآن الحال بكذب المدعى فذهب مالك أنه لا يلتفت الى دعواه ولا يحلف له وهذا اختيار الاصطخري من الشافعية ويخرج على المذهب مثله وذلك مثل أن يدعى الدنيء استعجار الامير أو ذي الهيثة والقدر لعلف دوابه وكنس بابه ونحو ذلك

وسمعت شيخنا العلامة قدس الله روحه يقول كنا عند نائب السلطنة وأنا الى جانبه فادعى بعض الحاضرين ان له قبلى وديعة وسأل اجلاسى معه واحلافي فقلت لقاضي المالكية وكان حاضراً أتسوغ هذه الدعوي وتسمع فقال لا فقلت فما مذهبك في ذلك قال تعزير المدعى قلت فاحكم بمذهبك فأقيم المدعى وأخرج

فصل في

الطريق الثالث بأن يحكم باليد مع يمين صاحبها كما اذا ادعى عليه عينا في يده فأنكر فسأل احلافه فانه يحاث وترك في يده لترجع صاحب اليد ولهذا شرعت اليمين في جنبه فان اليمين شرع في جنبه أقوى المتداعين هذا اذا لم تكذب اليد القرآن الظاهرة فان كذبتها لم يلتفت اليها وعلم أنها مبهمة

وذلك كما اذا روى انسان يعدو ويده عمامة وعلى رأسه عمامته وآخر خلفه يطلبه حاسر الرأس ممن ليس شأنه أن يمشي حاسر الرأس فانا نقطع أن العمامة التي بيده للآخر ولا يلتفت الي تلك اليد ويجب العمل قطعاً بهذه القرائن فان العلم المستفاد منها أقوى بكثير من الظن المستفاد من مجرد اليد بل اليد ههنا لا تفيد ظناً أبته . فكيف تقدم على ما هو مقطوع به أو كالمنقطع به . وكذلك اذا رأينا رجلاً يقود فرساً بسرجه ولجامه وآلة ركوبه وليست من مراكبه في العادة ووراءه أمير ماش أو من ليس من عادته المشي فانا نقطع بان يده مبطله

وكذلك المتهم بالسرقة اذا شوهدت العملة معه وليس من أهلها كما اذا روى معه القماش والجواهر ونحوها مما ليس من شأنه فادعي أنه ملكه وفي يده لم يلتفت الي تلك اليد وكذلك كل يد تدل القرائن الظاهرة التي توجب القطع أو تكاد أنها يد مبطله لاحكم لها ولا يقضي بها فاذا قضينا باليد فانما نقضي بها اذا لم يعارضها ما هو أقوى منها واذا كانت اليد ترفع بالتكول وبالشاهد الواحد وباليمين المردودة فلان ترفع بما هو أقوى من ذلك بكثير بطريق الاولي فهذا مما لا يرتاب فيه أنه من أحكام العدل الذي بعث الله به رسوله وأنزل به كتبه ووضع بين عباده . فالايدي ثلاثة . يد يعلم أنها مبطله ظالمة فلا يلتفت اليها . الثانية يد يعلم أنها محقة عادلة فلا تسمع الدعوى عليها كمن يشاهد في يده دار يتصرف فيها بأنواع النصرفات من صمارة وخراب واجارة واعارة مدة طويلة من غير منازع ولا مطالب مع عدم سطوته وشوخته فجاء من ادعى أنه غصبها منه واستولي عليها بغير حق وهو يشاهده في هذه المدة الطويلة ويمكنه طلب خلاصها منه ولا يفعل ذلك

فهذا مما يعلم فيه كذب المدعى وأن يد المدعى عليه محقة. هذا مذهب مالك وأصحابه أهل المدينة وهو الصواب قالوا إذا رأينا رجلاً حائزاً لدار متصرفاً فيها مدة سنين طويلة بالبناء والهدم والاجارة والمارة وهو ينسبها الى نفسه ويضيفها الى ملكه وانسان حاضر يراه ويشاهد أفعاله فيها طول هذه المدة وهو مع ذلك لا يمارضه فيها ولا يذكر أن له فيها حقاً ولا مانع يمنعه من مطالبته من خوف سلطان أو نحوه من الضرر المانع من المطالبة وليس بينه وبين المتصرف في الدار قرابة ولا شركة في ميراث وما أشبه ذلك مما يتسامح فيه القربات والضمير بينهم في اضافة أحدهم أموال الشركة الى نفسه بل كان عربياً عن ذلك أجمع ثم جاء بعد طول هذه المدة يدعيها لنفسه ويريد أن يقيم بينة بذلك فدعواه غير مسموعة أصلاً فضلاً عن بينته وتبقى الدار بيد حائزها لان كل دعوي ينفى العرف وتكذيبها المادة فاتها مرفوضة غير مسموعة قال تماي (وأمر بالعرف) وأوجب الشريعة الرجوع الى العرف عند الاختلاف في الدعاوى كالنقد وغيره . فكذلك هذا في هذا الموضع وليس ذلك خلاف المادات فان الناس لا يسيكتون على ما يجري هذا المجرى من غير عذر. قالوا وإذا اعتبرنا طول المدة فقد حذها ابن القاسم وابن وهب وابن عبد الحكم وأصبح بمشر سنين وربما اخرج لهم بحديث يذكر عن سعيد بن المسيب وزيد بن أسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حاز شيئاً عشر سنين فهو له وهذا لا يثبت . وأما مالك رحمه الله فلم يوقت في ذلك حداً ورأى ذلك على قدر ما يترك ويجتهد فيه الامام

﴿ الثالثة ﴾ يد يمحتمل أن تكون محقة وأن تكون مبطله فهذه هي التي تسمع الدعوى عليها ويحكم بها عند عدم ما هو أقوى منها فالشارع لا يغير

يدا شهد العرف والحس بكونها مبطلّة ولا يهدر يدا شهد العرف بكونها محقّة
واليد المحتملة يحكم فيها بأقرب الاشياء الي الصواب وهو الاقوي فالاقوي
والله أعلم فالشارع لا يعين مبطلا ولا بمين على محق ويحكم في المتشابهات
بأقرب الطرق الي الصواب وأقواها

فصل

الطريق الرابع والخامس ﴿ الحكم بالنكول وحده أو به مع رد
اليمين قال الامام أحمد قدم ابن عمر الي عثمان رضي الله عنه في عبد له فقال له
احلف أنك ما لعته وبه عيب علمته فأبى ابن عمر أن يحلف فردّ عليه العبد
فيقول له الحاكم ان لم تحلف والا قضيت عليك نلانا فان لم يحلف قضى عليه
وهو اختيار أصحاب أحمد وبه قال أبو حنيفة وأصحابه . وقال الاوزاعي وشریح
وابن سيرين والنخعي اذا نكل ردت اليمين على المدعي فان حلف قضى له وهذا
مذهب الشافعي ومالك وقد صوبه الامام أحمد واختاره أبو الخطاب وشيخنا
رحمهما الله في صورة الحكم بمجرد النكول في صورة كما سنذكره وهذا
قول على بن أبي طالب رضي الله عنه

وفد روى الدارقطني من حديث نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلي
الله عليه وسلم رد اليمين على طالب الحق واحتج لهذا القول بأن الشارع شرع
اليمين مع الشاهد الواحد كما سيأتي فلم يكف في جانب المدعي بالشاهد
وحده حتي يأتي باليمين تقوية اشاهده فقلنا ونكول المدعي عليه أضعف من
شاهد المدعي فهو أولى أن يقوي بيمين الطالب فان النكول ليس بينة ولا
اقرار وهو حجة ضعيفة فلم يقو على الاستقلال بالحكم فاذا حلف معها المدعي

قوى جانبه فاجتمع النكول من المدعى عليه واليمين من المدعى فقاما مقام
 الشاهدين أو الشاهد واليمين قالوا ولهذا لم يحكم على المرأة في اللعان بمجرد
 نكولها دون يمين الزوج فإذا حلف الزوج ونكلت عن اليمين حكم عليها إما
 بالحبس حتى تقرأ أو تلاعن كما يقوله أحمد وأبو حنيفة وإما بالحد كما يقوله
 الشافعي ومالك وهو الراجح لأن الله سبحانه إنما درأ عنها العذاب بشهادتها
 أربع شهادات والعذاب المذروء عنها بالتعانها هو العذاب المذكور في قوله
 « وليشهد عذابها طائفة من المؤمنين » وهو عذاب الحد ولهذا ذكره سبحانه
 معرقاً بلام المهد فعلم أن العذاب المذروء ذكره أولاً ولهذا بدأ أولاً بإيمان
 الزوج لقوة جانبه ومكنت المرأة أن تمارض إيمانه بأيانها فإذا نكلت لم يكن
 لأيمانه ما يعارضها فصلت عملها وقواها نكول المرأة فحكم عليها بأيانها
 ونكولها ﴿ فان قيل ﴾ فكان من الممكن أن يبدأ بأيانها فان نكلت حلف
 الزوج وحدث كما اذا ادعى عليه حقاً فنكل عن اليمين فانها ترد على المدعى
 ويقضى له فهلاً شرع اللعان كذلك والمرأة هي المدعى عليها بل شرعت اليمين
 في جانب المدعى أولاً وهذا لا نظير له في الدعاوى ﴿ قيل ﴾ لما كان الزوج
 قاذفاً لها كان موجب قذفه أن يحذ لها فكان أن يدفع الحد عن نفسه بالتعانه
 ثم طولبت هي بعد ذلك بأن تقرأ أو تلاعن فان أقرت حدثت وان أنكرت
 والتمنت درأت عنها الحد بلعانها كما له أن يدرأ الحد عن نفسه بلعانه وكانت
 البداية به أولى لانه مدع وأيمانه قائمة مقام البينة ولكن لما كانت دون
 الشهود الأربع في القوة مكنت من دفعها بأيانها فان أثبت أن تدفعها ترجح
 جانبه فوجب عليها الحد فلم تحد بمجرد التعانه ولا بمجرد نكولها بل بمجموع
 الأمرين وأكدت إيمانها بكونها أربعاً كما أكدت إيمان المدعين في القسامة

بكونها خمسين ولتقوم الايمان مقام الشهود . وفي المسألة قول ثالث وهو لا يقضي بالنكول ولا بازرد ولكن يحبس المدعى عليه حتى يجب باقرار أو انكار يحلف معه وهذا قول أحمد وهو أحد الوجهين لأصحاب الشافعي وهذا قول ابن أبي ليلى فإنه قال لأدعه حتى يقر أو يحلف واحتج لهذا القول بأن المدعى عليه قد وجب عليه أحد الأمرين إما الاقرار وإما الانكار فإذا امتنع من أداء الواجب عليه عوقب بالحبس ونحوه حتى يؤديه قالوا وكل من عليه حق فامتنع من أدائه فهذا سبيله والآخرون فرقوا بين الموضعين وقالوا لو ترك ونكوله لأفضي الي ضياع حقوق الناس بالصبر على الحبس فإذا نكل عن اليمين ضعف جانب البراءة الأصلية فيه وقوى جانب المدعي فقوى باليمين وهذا كأنه لما قوى جانب المدعين للدم باللوث بدأ بأيمانهم وأكدت بالعدد

والمقصود أن الناس اختلفوا في الحكم بالنكول على أقوال (أحدها) أنه من طرف الحكم وهذا قول عثمان بن عفان وقضي به شريح . قال أبو عبيد حدثنا يزيد بن هارون عن يحيى بن سعيد الانصاري عن سالم بن عبد الله أن أباه عبد الله بن عمر باع عبدا له بثمانمائة درهم بالبراءة ثم إن صاحب العبد خاصم فيه ابن عمر إلى عثمان بن عفان فقال عثمان لابن عمر احلف بالله أقدم بعته وما به من داء علمته فأبى ابن عمر أن يحلف فرد عليه العبد وقال ابن أبي شيبة عن شريك عن المنيرة عن الحارث قال نكل رجل عند شريح قد قضى قضاؤك^(١) وهذا قول الامام أحمد في احدي الروايتين وقول أبي حنيفة (والقول الثاني) أنه لا يقضى بالنكول بل ترد اليمين

(١) قوله قد قضى قضاؤك هكذا بالاصل وليحذر اه

على المدعي فان حلف قضى له والا صرفها . وهذا مروى عن عمرو على
والمقداد بن الاسود وأبى بن كعب وزيد بن ثابت رضى الله عنهم فروى
البيهقي وغيره من حديث مسلمة بن علقمة عن داود عن الشعبي ان المقداد
استقرض من عثمان سبعة آلاف درهم . فلما تقاضاه قال انما هي أربعة آلاف
نخاضه الى عمر . فقال المقداد احلف أنها سبعة آلاف . فقال عمر أنصفك
فأبى أن يحلف . فقال عمر خذ ما أعطاك ورواه أبو حنيفة عن عفان بن مسلم
عن سلمة . ورواه البيهقي من حديث حسين بن عبد الله بن صبرة عن أبيه
عن جده عن علي رضى الله عنه قال اليمين مع الشاهد وان لم تكن له بينة
فاليمين على المدعي عليه اذا كان قد خالطه فان نكل حلف المدعي

وذكر البيهقي أيضاً من حديث سليمان بن عبد الرحمن حدثنا محمد بن
مسروق عن اسحاق بن الترات عن الليث عن نافع عن ابن عمر أن النبي
صلى الله عليه وسلم رد اليمين على طالب الحق رواه الحاكم في المستدرک
﴿ فلت ﴾ ومحمد بن مسروق هذا ينظر من هو وقال عبد الملك بن حبيب
حدثنا أصبغ بن الفرج عن ابن وهب عن حياة بن شريح أن سالم بن غيلان
التجبي أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (من كانت له طلبه عند
أحد فعليه البينة والمطلوب أولى باليمين فان نكل حلف الطالب وأخذ)
وهذا مرسل واحتج لرد اليمين بحديث القسامة وفي الاستدلال به ما فيه فانه
عرض على المدعين أولاً واليمين المردودة هي التي تطلب من المدعي بعد
نكول المدعي عليه عنها لكن يقال وجه الاستدلال أنها جعلت من جانب
المدعي لقوة جانبه باللوث فاذا تقوى جانبه بالنكول شرعت في حقه

﴿ القول الثالث ﴾ أنه يجبر على اليمين شاء أم أبى بالضرب والحبس ولا يقضى عليه

بنكول ولا رد يمين . قال أصحاب هذا القول ولا ترد اليمين الا في ثلاثة مواضع لا رابع لها (أحدها) القسماء (والثاني) الوصية في السفر اذا لم يشهد فيها الا الكفار (والثالث) اذا أقام شاهدا واحدا حلف معه هذا قول ابن حزم ومن وافقه من أهل الظاهر قالوا لم يأت قرآن ولا سنة ولا إجماع على القضاء بالنكول ولا باليمين المردودة

وجاء نص القرآن برد اليمين في مسألة الوصية ونص السنة في مسألة القسماء والشاهد واليمين فاقصرنا على ما جاء به كتاب الله وسنة رسوله ولم نعد ذلك الى غيره . وليس قول أحد حجة سوي المصوم وكل من سواه فأخوذ من قوله ومستروك . وأما قول مالك في الموطأ في باب اليمين مع الشاهد في كتاب الأقضية أرايت رجلا ادّعي على رجل مالا أليس يحلف المطلوب ما ذلك الحق عليه فان حلف بطل ذلك عنه وان أبى أن يحلف ونكل عن اليمين حلف طالب الحق ان حقه لحق وثبت حقه على صاحبه . وهذا ما لا اختلاف فيه عند أحد من الناس ولا في بلد من البلدان فأني شيء أخذ هذا أم في أي كتاب وجده فاذا أقر بهذا فليقر باليمين مع الشاهد وان لم يكن ذلك في كتاب الله هذا لفظه . قال أبو محمد بن حزم ان كان خفي عليه قضاء أهل العراق بالنكول فانه لعجب . ثم قوله اذا أقر برد اليمين وان لم تكن في كتاب الله فليقر باليمين مع الشاهد وان لم تكن في كتاب الله فعجب آخر لأن اليمين مع الشاهد ثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو في كتاب الله (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا)

قلت ليس في واحد من الامرين عجب أما حكايته الاجماع فانه لم يقل انه لا خلاف انه لا يحكم بالنكول بل اذا نكل ورد اليمين حكم له بالاتفاق

فإن فقهاء الامصار على قولين . منهم من يقول يقضي بالنكول . ومنهم من يقول اذا نكل ردت اليمين على المدعي فان حلف حكم له فهذا الذي أراد مالك انه اذا ردت اليمين مع نكول المدعي عليه لم يبق فيه اختلاف في بلد من البلدان وان كان فيه اختلاف شاذ وأما تعجبه من قوله ان الشاهد واليمين ليس في كتاب الله فتعجبه هو المتعجب منه فان المانعين من الحكم بالشاهد واليمين يقولون ليس هو في كتاب الله بل في كتاب الله خلافه وهم اعتبار الشاهدين فقل مالك اذا كنتم تقضون بالنكول ويقضي الناس كلهم بالرد مع النكول وليس في كتاب الله فمكذا الشاهد مع اليمين يجب أن يقضى به وان لم يكن في كتاب الله كما دلت عليه السنة فهذا الزام لا يحيد عنه والله أعلم

قال ابن حزم وأما رد اليمين على الطالب اذا نكل المطلوب فما كان في كتاب الله ولا سنة رسوله فيبين الامرين فرق كما بين السماء والارض فيقال بل أرشد اليه كتاب الله وسنة رسوله . أما الكتاب فانه سبحانه شرع الأيمان في جانب المدعي اذا احتاج الي ذلك وتمذر عليه اقامة البينة وشهدت الترائن بصدقه كما في اللعان وشرع عذاب المرأة بالحد بنكولها مع يمينه فاذا كان هذا شرعه في الحدود التي تدرك بالشبهات وقد أمرنا بدركها ما استطعنا فلان نشرع الحكم بها بيمين المدعي مع نكول المدعي عليه في درهم وثوب ونحو ذلك أولى وأحرى لكن أبو محمد وأصحابه سدوا علي أنفسهم باب اعتبار الماني والحكم التي عاق بها الشارع الحكم قفاتهم بذلك حظ عظيم من العلم كما أن الذين فتحوا علي نفوسهم باب الأتيسة والعلل التي لم يشهد لها الشارع بالقول دخلوا في باطل كثير وفاتهم حق كثير فالطائفتان في جانب افراط

وتفريط وأما ارشاد السنة الى ذلك فالنبي صلى الله عليه وسلم جعل اليمين في جانب المدعي اذا أقام شاهدا واحدا لقوة جانبه بالشاهد ومكنه من اليمين بغير بذل خصمه



فصل

واذا قضى بالشاهد واليمين فالحكم بالشاهد وحده واليمين تقوية وتأكيده هذا منصوص أحمد فلو رجع الشاهد كان الضمان كله عليه قال الجلال في الجامع باب اذا قضى باليمين مع الشاهد فرجع الشاهد ثم ذكر من رواية ابن شيس قال سئل أحمد عن الشاهد واليمين تقول به قال إى لمرى قيل له فان رجع الشاهد قال تكون الألف على الشاهد وحده قيل له كيف لا تكون على الطالب لانه قد استحق بيمينه ويكون منزلة الشاهدين قال لا انما هو السنة يعني اليمين وقال الاثرم سمعت أبا عبد الله سئل عن رجل قضى عليه بشهادة شاهدين فرجع أحد الشاهدين قال يلزمه ويرد الحكم قيل له فان قضى بالشاهد ويمين المدعي ثم رجع الشاهد فقال ان أُلّف الشيء كان على الشاهد لانه انما ثبت ههنا بشهادته ليست اليمين من الشهادة في شيء وقال أبو الحارث قلت لأحمد فان رجع الشاهد عن شهادته بعد قال يضمن المال كله به كان الحكم وقال ابن شيس سألت أبا عبد الله فقلت اذا استحق الرجل المال بشهادة شاهد مع يمينه ثم رجع الشاهد فقال اذا كانا شاهدين ثم رجع شاهد غرم نصف المال فان كانت شهادة شاهد مع يمين الطالب ثم رجع الشاهد غرم المال كله قال نعم وقال يعقوب بن بختار سئل أحمد عن الرجل اذا استحق المال بشهادة شاهد مع يمينه ثم رجع الشاهد

فقال يرد المال قلت أى شيء معنى اليمين فقال قضاء النبي صلى الله عليه وسلم

وقال أحمد بن القاسم قلت لابي عبد الله فان رجع الشاهد عن الشهادة كم يفرم قال المال كله لانه شاهد وحده قضى بشهادته ثم قال كيف قول مالك فيها قلت لا أخضه قلت له بعد هذا المجلس ان مالكا كان يقول ان رجع الشاهد فليبه نصف الحق لاني انما حكمت بشيئين بشهادة ويمين الطالب فلم أره رجع عن قوله اه وقال الشافعي كقول مالك بناء على أن اليمين قامت مقام الشاهد فوقع الحكم بهما وأحمد أنكر ذلك . ويؤيده وجوه منها أن الشاهد حجة الدعوى فكان منفردا بالضمان . ومنها أن اليمين قول الخصم وقوله ليس بحجة على خصمه وانما هو شرط للحكم بجري مجري مطالبة الحاكم به . ومنها أنا ولو جعلناها حجة لكننا انما جعلناها حجة بشهادة الشاهد . ومنها انه لو كانت كالشاهد لجاز تقديمها على شهادته كالشاهد الآخر مع ان في ذلك وجهين لنا ولاشافية . قال القاضي في التعليق واحتج يعنى المنازع في القضاء بالشاهد واليمين بانه لو كانت يمين المدعي كشاهد آخر لجاز له ان يقدمها على الشاهد الذي عنده كما لو كان عنده شاهدان جاز ان يقدم أيهما شاء قال انا لا نقول انها بمنزلة شاهد آخر ولهذا يتعلق الضمان بالشاهد وانما اعتبرناها احتياطاً قال فان قيل ما ذهبتم اليه يؤدي الى أن يثبت الحق بشاهد واحد قيل هذا غير ممتنع كما قاله المخالف في الهلال في النيم وفي القابلة وهو ضرورة أيضاً لان المعاملات تكثر وتكرر فلا يتفق في كل وقت شاهدان وقياسها على احتياط الخفية بالجلس مع الشاهد للاعصار ويمين المدعي مع اليينة على الغائب قال وأما جواز تقديم اليمين على

الشاهد فقال لا ترف الرواية بمنع الجواز قال ويحتمل ان نقول بجواز أن يحلف أولاً ثم لا تسمع الشهادة وهو قول ابن أبي هريرة ويحتمل انه لا يجوز تقدم اليمين على الشاهد وهو ظاهر كلام أحمد في رواية ابن الحارث قال اذا ثبت له شاهد واحد حلف وأعطى فاثبتت اليمين بمديث الشاهد لان اليمين تكون في جنبه أقوى المتداعيين وانما تقوي حيثئذ بالشاهد ولان اليمين يجوز أن تترتب على ما لا تترتب عليه الشهادة فيكون من شرط تقدم اليمين على شهادة الشاهد لا يعتبر هذا المنى في الشاهدين

فصل

والمواضع التي يحكم فيها بالشاهد واليمين المال وما يقصد به كالبيع والشراء وتوابعهما من اشتراط صفة في المبيع أو نقد غير نقد البلد والاجارة والجمالة والمساقاة والمزارعة والمضاربة والشركة والهبة قال في المهر والوصية لمعين أو الوقف عليه وهذا يدل على أن الوصية والوقف اذا كانا لجهة عامة كالفقراء والمساكين أنه لا يكتفى فيهما بشاهد ويمين لا مكاتب اليمين من المدعي عليه اذا كان . وأما الجهة المطلقة فلا يمكن اليمين فيها وان حلف واحد منهم لم يسر حكم يمينه الي غيره وكذلك لو ادعى جماعة لهم ورثوا ديناً على رجل وشهد بذلك شاهد واحد لم يستحقوا ذلك حتي يحلفوا جميعهم وان حلف بعضهم استحق حقه ولا يشاركه فيه غيره من الورثة ومن لا يحلف لا يستحق شيئاً فلو أمكن حلف الجميع في الوصية والوقف بأن يوصى أو يوقف على فقراء محلة معينة يمكن حصرهم بثبت الوقف والوصية بشاهد وأيمانهم ولو انتقل الوقف الى من بعدهم لم يمنع ذلك ثبوته

بشهادة الميمين أولاً كما لو وقف على زيد وحده ثم على الفقراء والمساكين بعده ثبت الوقف بشهادته وانتقل الي من بعده بحكم الثبوت الاول ضمناً وتبعاً

وقد ثبت في الاحكام التيمية وينتشر في الاصل المقصود وشواهد معروفة ومما يثبت بالشاهد والميمين القصبوب والمواري والوديعة والصلح والاقرار بالمال أو ما يوجب المال والحوالة والابراء والمطالبة بالشفعة واسقاطها والقرض والصداق وعوض الخلع ودعوى رق مجهول النسب وتسمية المهر

فصل

وفي الجنايات الموجبة للمال كالخطا وما لا قصاص فيه من جنايات العمد كالهائشة والمأمومة والجائفة وقتل المسلم الكافر والحر العبد والصبي والمجنون والعنق والوكالة في المال والايضاء اليه ودعوى قتل الكافر لاستحقاق سلبه ودعوى الاسير اسلاما سابقا يمنع رقه روايتان في احدهما أنه يثبت بشاهد ويمين ورجل وامرأتين والثانية لا يثبت الا برجلين ولا يشترط كون الحالف مسلماً بل يقبل يمينه مع كفره كما لو كان يدعى عليه . قال أبو الحارث سئل أحمد عن الفاسق والعبد اذا أقام شاهداً واحداً قال حلقه وأعطه دعواه (قلت) له فان كان الشاهد عدلاً والمدعي عليه غير عدل قال فان كان المدعي غير عدل أو كانت امرأة أو يهودياً أو نصرانياً أو مجوسياً اذا ثبت له شاهد واحد حلف وأعطى ما ادعى وهل يشترط أن يحلف المدعي على صدق شاهده فيقول مع يمينه وان شاهدي صادق والصحيح المشهور انه لا يشترط لعدم الدليل الموجب لاشتراطه ولان يمينه على الاستحقاق كافية عن يمينه على صدق شاهده

شرطه بمض أصحاب أحمد والشافعي لان البينة بينة ضعيفة ولهذا قويت
 بين المدعي فيجب أن تقوى بحلقه على صدق الشاهد وهذا القول يقوى في
 موضع ويضعف في موضع فيقوي اذا ارتاب الحاكم أولم يكن الشاهد مبرزا
 ويضعف اذا لم يكن الامر كذلك

فصل

وفد حكى أبو محمد بن حزم القول بتحليف الشهود عن ابن وضاح وقاضى
 الجماعة بقرطبة وهو محمد بن بشر انه حلف شهودا في تركة بالله ان ما شهدوا
 به لحق . قال وروى عن محمد بن وضاح أنه قال أرى لفساد الناس أن يحلف
 الحاكم الشهود وهذا ليس ببعيد وقد شرع الله سبحانه تحليف المأهدين
 اذا كانوا من غير أهل الملة على الوصية في السر وكذا قال ابن عباس بتحليف
 المرأة اذا شهدت في الرضاع وهو احدى الروايتين عن أحمد قال القاضى لا
 يحلف الشاهد على أصلنا الا في موضعين وذكر هذين الموضعين . قال شيخنا
 قدس الله روحه هذان الموضعان قبل فيهما الكافر والمرأة وحدها للضرورة
 فقياسه ان كل من قبلت شهادته للضرورة استحلف (قلت) واذا كان للحاكم
 أن يفرق الشهود اذا ارتاب بهم فأولي أن يحلفهم اذا ارتاب بهم

فصل

والتحليف ثلاثة أقسام تحليف المدين وتحليف المدعى عليه وتحليف
 الشاهد فأما تحليف المدعى في صور (احداها) القسامة وهي نوعان قسامة في
 الدماء وقد دلت عليه السنة الصحيحة الصريحة وانه يبدأ فيها بأيمان المدعين

ويحكم فيها بالقصاص كذهب مالك وأحمد في إحدى الروايتين والنزاع فيها مشهور قديما وحديثا (والثانية) القسامة مع اللوث في الاموال وقد دل عليه القرآن كما سنذكره وقد قال أصحاب مالك اذا أغار قوم على بيت رجل وأخذوا ما فيه والناس ينظرون اليهم ولم يشهدوا على معاينة ما أخذوه ولكن علموا أنهم أغاروا وانتهبوا فقال ابن القاسم وابن الماجشون القول قول المنتهب مع يمينه لان مالكا قال في منتهب الصرة يختلفان في عددها القول قول المنتهب مع يمينه. وقال مطرف وابن كنانة وابن حبيب القول قول المنتهب منه مع يمينه فيما يشتبه ويحتمل على الظالم. قال مطرف ومن أخذ من المغيرين ضمن ما أخذه رفاقه لان بعضهم عون لبعض كالسراق والمحاربين ولو أخذوا جميعا وهم أمليا ضمن كل واحد ما ينوبه وقاله ابن الماجشون وأصبغ في الفتاوى قالوا والمغيرون كالمحاربين اذا شهرروا السلاح على وجه المكابرة كان ذلك على تأثيره يذهبهم أو على وجه الفساد. وكذلك الى البلد يغبر على بعض أهل ولايته وينتهب ظلما مثل المغيرين في ذلك. وقال ابن القاسم ولو ثبت أن رجلين غصبا بعد آفات فيلزم أخذ قيمته من الملى ويتبع الملى ذمة رفيقه المعدم بما ينوبه

وأما دلالة القرآن على ذلك فقال شيخنا لما ادعى ورثة السهمي الجلام المفضض المخصوص فأذكر الوصيان الشاهدان انه كان هناك جام فلما ظهر الجلام المدعي وذصّر المشتري انه اشتراه من الوصيين صار هذا لونا يقوي دعوى المدعين فاذا حلف الاوليان بان الجلام كان لصاحبهم صدفا في ذلك وهذا لوث في الاموال نظير اللوث في الدماء ولكن هناك ردت اليمين على المدعي بعد ان حلف المدعي عليه فصارت يمين المطلوب وجودها كعدمها كما

انه في الدم لا يستحلف ابتداء وفي كلا الموضعين يعطى المدعي بدعواه مع يمينه وان كان المطلوب حالقاً أو باذلاً للحلف وفي استحلاف الله للاولين دليل على مثل ذلك في الدم حتى تصير يمين الاولين مقابلة ليمين المطلوبين. وفي حديث ابن عباس حلقاً أن الجلام لصاحبهم وفي حديث عكرمة ادعى أنها اشترياه خلف الاوليان انها ما كتما وغيبا فكان في هذه الرواية أنه لما ظهر كذبهما بانه لم يكن له جام ردت الايمان على المدعين في جميع ما ادعوه فجنس هذا الباب أن المطلوب اذا حلف ثم ظهر كذبه هل يقضى للمدعي بيمينه فيما يدعيه لأن اليمين مشروعة في جانب الاقوي فاذا ظهر صدق المدعي في البعض وكذبه في المطلوب قوى جانب المرعي خلف كما يحلف مع الشاهد الواحد وكما يحلف صاحب اليد العرفية مقدما على صاحب اليد الحسية انتهي. والحكم باللوث في الاموال اقوى منه في الدماء فان طرق ثبوتها اوسع من طرق ثبوت الدماء فلها تثبت بالشاهد واليمين والرجل والمرأتين والنكول مع الرد وبدونه وغير ذلك من الطرق واذا حكمنا بالعمامة لمن هو مكشوف الرأس وأمامه رجل وعليه عمامة ويده أخرى وهو هارب فانما ذلك باللوث الظاهر القائم مقام الشاهدين وأقوى منهما بكثير واللوث علامة ظاهرة لصدق المدعي وقد اعتبرها الشارع في اللقطة وفي النسب وفي استحقاق السلب اذا ادعى قتل الكافر اثنان وكان أثر الدم في سيف احدهما أدل منه في سيف الآخر كما تقدم وعلى هذا اذا ادعى عليه سرقة ماله فانكره وحلف له ثم ظهر معه المسروق حلف المدعي وكانت يمينه أولى من يمين المدعي عليه وكان حكمه حكم دعوي استحقاق الدم في القسامة وعلى هذا فلو طلب من الوالى أن يضربه ليحضر باقى المسروق فله ذلك كما

عاقب النبي صلى الله عليه وسلم حي بن أخطب حتى أحضر كنز ابن أبي
الحقيق كما تقدم (والثالثة) اذا ردت عليه اليمين (والرابعة) اذا شهد له شاهد واحد
حلف معه واستحق كما تقدم (الخامسة) فى مسألة تداعي الزوجين والصانعين
فيحكم لكل واحد منهما بما يصلح له مع يمينه (السادسة) تحليفه مع شاهده
وقد اختلف السلف فى ذلك فقال شريح بن يونس فى كتاب القضاء له حدثنا
هشيم عن الشيباني عن الشعبي قال كان شريح يستحلف الرجل مع بينته .
حدثنا هشام عن مغيرة عن ابراهيم مثل ذلك . حدثنا هشام عن أشعث عن
عون بن عبد الله انه استحلف رجلا مع بينته فكانه أبى أن يحلف فقال
ما كنت لأقضى لك بما لا تحلف عليه . وحكاه ابن المنذر عن عبيد الله بن عبد
الله بن عتبة والشعبي قال أبو عبيد انما نرى شريحا أوجب اليمين على الطالب
مع بينته حين رأى الناس مدخولين فى ماملتهم واحتاط بذلك
حدثنا عبد الرحمن بن سفيان عن أبي هاشم عن أبي البختري قال قيل
لشريح ما هذا الذي أحدث فى القضاء فقال رأى الناس أحدثوا فأحدث وقال
الاوزاعي والحسن بن حي يستحلف الرجل مع بينته وقال الطحاوى وروى ابن
أبى ليلي عن الحكم عن حيش أن عليا استحلف عبيد الله بن الحر مع بينته
وانه استحلف رجلا مع بينته فأبى أن يحلف فقال لا أقضى لك بما لا تحلف
عليه وهذا القول ليس ببعيد من قواعد الشرع ولا سيما مع احتمال النبهة
ويخرج فى مذهب أحمد وجهان فان أحمد سئل عنه فقال قد فله على والصحابة
والقاعدة اذا سئل عن مسألة فقال قال فيها بعض الصحابة كذا أن يكون فيها
وجهان ذكرهما ابن حامد قال الجلال فى الجامع . حدثنا محمد بن علي حدثنا مهنا
قال سألت أبا عبد الله عن الرجل يقيم الشهود أيستقيم للحاكم أن يقول لصاحب

الشهود وحلف فقال قد فعل ذلك على قلت من ذكره قال حدثنا حفص بن غياث حدثنا ابن أبي ليلى عن الحكم عن حبيش قال استحلف على عبيد الله ابن الحر مع الشهود فقلت يستقيم هذا قال قد فعله على رضي الله عنه وهذا القول يقوى مع وجود التهمة وأما بدون التهمة فلا وجه له وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم للمدعي شاهدك أو يمينه فقال يارسول الله إنه فاجر لا يبالي ما حلف عليه فقال ليس لك الا ذلك

فصل

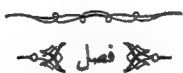
وأما تحليف المدعي عليه فقد تقدم وقد قال أبو حنيفة إن اليمين لا تكون الا من جانبه وبنوا على ذلك انكار الحكم بالشاهد واليمين وانكار القول برد اليمين وانه يبدأ في القسمات بإيمان المدعي عليهم

فصل

وأما تحليف الشاهد فقد تقدم ومما يلحق به أنه لو ادعى عليه شهادة فانكرها فهل يحلف وتعمع الدعوي بذلك. فقال شيخنا لو قيل انه تصح الدعوي بالشهادة لتوجه لان الشهادة سبب موجب للعق فاذا ادعى على رجل انه شاهد له بحقه وسأل يمينه كان له ذلك واذا انكل عن اليمين لزمه ما ادعى بشهادته ان قيل ان كتمان الشهادة موجب للضمان لما تلف وما هو بيمينه كما قلنا يجب الضمان على من ترك الطعام الواجب فان ترك الواجب اذا كان موجبا للتلف أوجب الضمان لفعل المحرم الا انه يعارض هذا أن هذا تهمة للشاهد وهو قدح في عدالته فلا يحصل المقصود فكانه يقول لي شاهد فاسق بكتمانها الا ان هذا لا ينفي الضمان في نفس الامر وقد ذكر القاضي أبو يعلى في ضمن

مسألة الشهادة على الشهادة في الحدود التي لله وللأدنى أن الشهادة ليست
حقا على الشاهد بدلالة أن رجلا لو قال لي على فلان شهادة فجحدتها فلان
أن الحاكم لا يعدي عليه ولا يحضره ولو كانت حقا عليه لأحضره كما يحضره
في سائر الحقوق وسلم القاضي ذلك وقال ليس إذا لم يجز الاستقراء والاعداء
أو لم تسمع الدعوى لم تسمع الشهادة به وكذلك أعاد ذكرها في مسألة شاهد
الفرع على شاهد الأصل وإن الشهادة ليست حقا على أحد بدليل عدم
الاعداء والقضاء إذا ادعى أن له قبل فلان شهادة وهذا الكلام ليس على
اطلاقه فإن الشهادة المينة حق على الشاهد يجب عليه القيام به ويأثم بتركه
قال الله تعالى ولا تكتنوا الشهادة ومن يكتنمها فإنه آثم قلبه وقال تعالى
ولا يآب الشهداء إذا ما دعوا وهل المراد به إذا ما دعوا للتحمل أو الأداء
على قولين للسلف وهما روايتان عن أحمد والصحيح أن الآية تعمها فهي
حق له يأثم بتركه ويتعرض للفسق والوعيد ولكن ليست حقا تصح الدعوى
به والتحليف عليه لأن ذلك يعود على مقصودها بالابطال فإنه مستلزم
اتهامه والقدح فيه بالكتمان وقياس المذهب أن الشاهد إذا كتم شهادته
بالحق ضمنه لأنه أمكنه تخلص حق صاحبه فلم يفعل فلزمه الضمان كما لو
أمكنه تخلصه من هلكة فلم يفعل وطرد هذا الحاكم إذا تين له الحق فلم
يحكم لصاحبه به فإنه يضمنه لأنه أتلفه عليه بترك الحكم الواجب عليه
فإن قيل هذا ينتقض عليكم بمن رأي متاع غيره يحرق أو يفرق أو يسرق
ويمكنه دفع أسباب تلفه أو رأي شاته تموت ويمكنه ذبحها فإنه لا يضمن
في ذلك كله. قيل المنصوص عن عمر رضي الله عنه وغيره إنما هو فيمن
استسقى قوما فلم يسقوه حتى مات فألزمهم دينه وقاس عليه أصحابنا كل من

امكنه انجاء انسان من هلكة فلم يفعل . وأما هذه الصورة التي تقضت بها فلا ترد والفرق بينها وبين الشاهد والحاكم أنهما سيلان للاتلاف بترك ما وجب عليهما من الشهادة والحكم ومن تسبب الي اتلاف مال غيره وجب عليه ضمانه وفي هذه الصورة لم يكن من المسك عن التخليص سبب يقضى بالاتلاف والله أعلم



فصل

والطريق الثامن من طرق الحكم بالحكم بالرجل الواحد والمرأتين قال تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تضل أحدهما فتذكر أحدهما الاخرى فإن قيل فظاهر القرآن يدل على ان الشاهد والمرأتين بدل عن الشاهدين وأنه لا يقضي بهما الا عند عدم الشاهدين قيل القرآن لا يدل على ذلك فإن هذا الامر لاصحاب الحق بما يحفظون به حقوقهم فهو سبحانه أرشدهم الي أقوى الطرق فإن لم يقدروا على أقوىها انتقلوا الي ما دونها فإن شهادة الرجل الواحد أقوى من شهادة المرأتين لان النساء يتعذر غالبا حضورهن مجالس الحكم وحفظهن وضبطهن دون حفظ الرجال وضبطهم ولم يقل سبحانه احكموا بشهادة رجلين فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان وقد جعل سبحانه المرأة على النصف من الرجل في عدة أحكام . أحدها هذا . والثاني في الميراث . والثالث في الدية . والرابع في العقيقة . والخامس في العتق كما في الصحيح عنه صلي الله عليه وسلم انه قال من أعتق امرأ مسلمة أعتق الله بكل عضو منه عضوا من النار ومن أعتق امرأتين مسلمتين أعتق الله بكل عضو منهما

عضوا من النار

وقوله تعالى أن تفضل أحداها فتذكر أحداها الآخرى فيه دليل على أن الشاهد إذا نسي شهادته فذكره بها غيره لم يرجع إلى قوله حتى يذكرها وليس له أن يقلده فانه سبحانه قال فتذكر أحداها الآخرى ولم يقل فتجبرها وفيها قراءة ثان التثنية والتخفيف والصحيح أنها بمعنى واحد من الذكر وأبعد من قال فيجعلها ذكرًا له ظًا ومعني فانه سبحانه جعل ذلك علة للضلال الذي هو ضد الذكر فإذا ضلت أو نسيت ذكرتها الآخرى فذكرت . وقوله أن تفضل تقديره عند الكوفيين لثلاث تفضل أحداها ويتردون ذلك في كل ما جاء من هذا كقوله بين الله لكم أن تضلوا ونحوه ويرد عليهم نصب قوله فتذكر أحداها الآخرى إذ يكون تقديره لثلاث تفضل ولثلاث تذكر وفدروه البصريون بمصدر محذوف وهو الإرادة والكراهة والحذار ونحوها فقالوا بين الله لكم أن تضلوا أي حذار أن تضلوا وكراهة أن تضلوا ونحوه . ويشكل عليهم هذا التقدير في قوله أن تفضل أحداها فانهم إن فدروه كراهة أن تفضل أحداها كان حكم المخطوف عليه وهو فتذكر حكمه فيكون مكروها وإن قدروها إرادة أن تفضل أحداها كان الضلال مرادًا . والجواب عن هذا أنه كلام محمول على معناه والتقدير أن تذكر أحداها الآخرى إن ضلت وهذا مراد قطعًا والله أعلم

قال شيخنا ابن تيمية رحمه الله تعالى قوله تعالى (فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تفضل أحداها فتذكر أحداها الآخرى) فيه دليل على أن استشهاد امرأتين مكان رجل إنما هو لا ذكرا أحداها الآخرى إذا ضلت وهذا إنما يكون فيما يكون فيه الضلال في العادة وهو النسيان وعدم

الضبط والى هذا المعنى أشار النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال أما نقصان عقلمن فشهادة امرأتين بشهادة رجل فيمن أن شرطشهادتهن إنما هو لضعف العقل لالضعف الدين فلم بذلك أن يدل النساء بمنزلة عدل الرجال وإنما عقلمها ينقص عنه فما كان من الشهادات لا يخاف فيه الضلال في العادة لم تكن فيه على نصف رجل وما يقبل فيه شهادتهن منفردات إنما هو أشياء تراها بعينها أو تلمسها بيدها أو تسمعها بأذنها من غير توقف على عقل كالولادة والاستهلال والارتضاع والحيض والميوب تحت الثياب فإن مثل هذا لا ينسب في العادة ولا تحتاج معرفته إلى كمال عقل كعاني الأقوال التي تسمعها من الإقرار بالدين وغيره فإن هذه معان معقولة ويطول المهد بها في الجملة

﴿ فصل ﴾

إذا تفرّد هذا فنقبل شهادة الرجل والمرأتين في كل موضع تقبل فيه شهادة الرجل ويمين الطالب وقال عطاء وحماد بن أبي سليمان تقبل شهادة رجل وامرأتين في الحدود والقصاص ويقضى بها عندنا في النكاح والعتاق على إحدى الروايتين وروي ذلك عن جابر بن زيد وإياس بن معاوية والشعبي والوري وأصحاب الرأي وكذلك في الجنائيات الموجبة للمال على إحدى الروايتين .

قال في المحرر ومن أتى برجل وامرأتين أو شاهد ويمين فيما يوجب القود لم يثبت به قود ولا مال وعنه ثبت المال إذا كان المجني عليه عبداً نقلها ابن منصور أني بذلك في سرقة ثبت له المال دون القطع اه وقال أبو بكر لا يثبت ومن مطلقاً يقضي بالشاهد والمرأتين في الخلع إذا ادعاه الرجل فإن ادعته المرأة لم يقبل

فيه الارجلان . والفرق بينهما انه اذا كان المدعي هو الزوج فهو مدع للمال وهو يثبت بشاهد وامرأتين واذا كانت هي المدعية فهي مدعية لتفسخ النكاح وتحريمها عليه ولا يثبت الا بشاهدين ونص أحمد في رواية الجماعة على انه لا يجوز شهادة النساء في النكاح والطلاق وقال في الوكالة ان كانت مطالبة بدين قبل فيها شهادة رجل وامرأتين وأما غير ذلك فلا واجاز زفر قبول الرجل والمرأتين في الطلاق والنكاح والعق

فصل

وشهادة النساء نوعان نوع يقبل فيه النساء منفردات ونوع لا يقبلن فيه الا مع الرجال وقد اختلف السلف في ذلك في مواضع . فروى ابن أبي شيبة عن مكحول لا تجوز شهادة النساء الا في الدين . وروى أيضاً عن الشعبي قال من الشهادات ما لا يجوز فيه الا شهادة النساء وعن الزهري قال مضت السنة أن تجوز شهادة النساء فيما لا يطلع عليه غيرهن . وقال ابن عمر لا تجوز شهادة النساء وحدهن الا على ما لا يطلع عليه غيرهن من حورات النساء وحملهن وحيضهن . وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه لا تجوز شهادة النساء بحتاً حتى يكون معهن رجل رواه ابراهيم بن أبي يحيى عن أبي حمزة عن أبيه عن جده عن علي . وصح ذلك عن عطاء وعمر بن عبد العزيز . وقال سعيد بن المسيب وعبد الله بن عتبة لا تقبل شهادة النساء الا فيما لا يطلع عليه غيرهن . وقال عمر وعلي رضي الله عنهما لا تجوز شهادة النساء في الطلاق والنكاح ولا الدماء ولا الحدود . وقال الزهري مضت السنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم والخليفين بعده أنه لا تجوز شهادة النساء في الحدود

والنكاح والطلاق

وصح عن شريح انه اجاز في عتاقة شهادة رجل وامرأتين .
وصح عن الشعبي قبول شهادة رجل وامرأتين في الطلاق وجراح الخطاء .
وصح عن جابر بن زيد قبول الرجل والمرأتين في الطلاق والنكاح . وصح
عن إبليس بن معاوية قبول امرأتين في الطلاق . وصح عن شريح انه اجاز
أربع نسوة على رجل وصادق امرأة . وذكر عبد الرزاق عن ابن جريج
عن هشام بن حجير من رضي كتابه يريد طلو سآ فال تجوز شهادة النساء
في كل شيء مع الرجال الا الزنا من أجل انه لا ينبغي أن ينظرن الى ذلك .
وقال أبو عبيد حدثنا يزيد بن هارون عن جرير بن أبي حازم عن الزبير
ابن الحارث عن أبي ليلى أن سكرانا طلق امرأته ثلاثا فشهد عليه أربع نسوة
فرفع الى عمر بن الخطاب فأجاز شهادة النسوة وفرق بينهما . وقال عبد الرحمن
ابن مهدي عن خراش بن مالك حدثنا يحيى بن عبيد عن أبيه أن رجلا من
عمان ثمل من الشراب فطلق امرأته ثلاثا فشهد عليه نسوة فكتب في ذلك
الي عمر بن الخطاب فأجاز شهادة النسوة وأثبت عليه الطلاق . وذكر سفيان
ابن عيينة أن امرأة أوطأت صبيافشهد عليها أربع نسوة فأجار على بن أبي طالب
شهادتهن . وقال أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا حفص بن غياث عن أبي
طلق عن أخت هند بنت طلق قالت كنت في نسوة وصبي منحن فقامت
امرأة فرت فوطئت الصبي فقتلته والله فشهد عند علي رضي الله عنه عشر
نسوة أنا عاشرتهن فقتضى عليها بالدية وأعانها بأربعين

وقال محمد بن المثنى حدثنا أبو معاوية الضرير عن أبيه عن عطاء بن أبي رباح قال لو
شهد عندي ثمان نسوة على امرأة بالزنا لرجعتها . وقال عبد الرزاق حدثنا ابن جريج

عن عطاء بن أبي رباح قال تجوز شهادة النساء مع الرجال في كل شيء ويجوز على الزنا امرأتان وثلاثة رجال. وقال أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا اسماعيل بن علي عن عبيد الله بن عوف عن محمد بن سيرين أن رجلا ادعى متاع البيت فجاء أربع نسوة فشهدن فقلن دفعت إليه الصداق فجهرها به ففضى شريح عليه بالمتاع وهذا في فاية الصحة. وقال سفيان الثوري تقبل المراتان مع الرجل في القصاص وفي الطلاق والنكاح وفي كل شيء حاشا الحدود. ويقبلن منفردات فيما لا يطالع عليه إلا النساء. وقال أبو حنيفة رحمه الله يقبل شهادة رجل وامرأتين في جميع الأحكام إلا القصاص والحدود. ويقبل في الطلاق والنكاح والرجعة مع رجل. ولا يقبلن منفردات لا في الرضاع ولا في انقضاء العدة بالولادة ولا في الاستهلال لكن مع رجل. ويقبلن في الولادة المطلقة وعبوب النساء منفردات. وقال أبو يوسف ومحمد يقبلن منفردات في انقضاء العدة بالولادة وفي الاستهلال

وقال مالك لا يقبل النساء مع رجل ولا بدونه في قصاص ولاحد ولا طلاق ولا نكاح ولا رجعة ولا عتق ولا نسب ولا ولاء ولا احصان وتجوز شهادتهن مع رجل في الديون والاموال والوكالة والوصية التي لا عتق فيها ويقبلن منفردات في عبوب النساء والولادة والرضاع والاستهلال وحيث يقبل شاهد ويمين الطالب فانه يقضي بشهادة امرأتين مع رجل في الاموال كلها وفي المتق لانه مال وفي قتل الخطا وفي الوصية لانسان بمال. ولا يقبلن في أصل الوصية لا مع رجل ولا دونه



فصل في

وحيث قبلت شهادة النساء منفردات فقد اختلف في نصاب هذه البيئة فقال الشعبي والنخعي في رواية عنهما وقتادة وعطاء وابن شبرمة والشافعي وداود أقل من أربع نسوة واستثنى داود الرضاع فأجاز فيه شهادة امرأة واحدة وقال عثمان البني لا يتقبل فيما يقبل فيه النساء منفردات إلا ثلاث نسوة لا أقل من ذلك . وقالت طائفة يتقبل امرأتان في كل ما يقبل فيه النساء منفردات وهو قول الزهري إلا في الاستهلال خاصة فإنه يقبل فيه القابلة وحدها . وقال الحكم بن عيينة لا يقبل في ذلك كله إلا امرأتان وهو قول ابن أبي ليلى ومالك وأبي عبيد وأجاز علي بن أبي طالب شهادة القابلة وحدها كما تقدم .

قال ابن حزم وروينا ذلك عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما في الاستهلال وورث عمر به وهو قول الزهري والنخعي والشعبي في أحد قوليهما وهو قول الحسن البصري وشريح وأبي الزناد ويحيى الانصاري وربيعه وحماد بن أبي سليمان قال وإن كانت يهودية كل ذلك في الاستهلال . وقال الشعبي وحماد ذلك في كل ما لا يطلع عليه إلا النساء وهو قول الليث ابن سعد . وقال الثوري يقبل في عيوب النساء وما لا يطلع عليه إلا النساء امرأة واحدة وهو قول أبي حنيفة وأصحابه وصح عن ابن عباس وروى عن عثمان وعلي وابن عمر والحسن البصري والزهري . وروى عن ربيعة ويحيى ابن سعيد وأبي الزناد والنخعي وشريح وطاوس والشعبي والحكم في الرضاع بشهادة امرأة واحدة وأبى عثمان رضي الله عنه فرق بشهادتهما بين الرجال

ونسألهم . وذكر الزهري أن الناس على ذلك . وذكر الشعبي ذلك عن القضاة جملة . وروى عن ابن عباس أنها تستحلف مع ذلك . وصح عن معاوية أنه قضى في دار بشهادة أم سلمة أم المؤمنين ولم يشهد بذلك غيرها . قال أبو محمد بن حزم وروينا عن عمر وعلي والمنيرة بن شعبة وابن عباس أنهم لم يفرقوا بشهادة امرأة واحدة في الرضاع وهو قول أبي عبيد قال لا أفضي في ذلك بالترفة ولا أفضي بها . وروينا عن عمر رضي الله عنه أنه قال لو فتحنا هذا الباب لم تشأ امرأة أن تفرق بين رجل وامرأته إلا فعلت . وقال الاوزاعي أفضي بشهادة امرأة واحدة قبل النكاح وأمنع من النكاح ولا أفرق بشهادتها بعد النكاح . وقال عبد الرزاق حدثنا ابن جريج قال قال ابن شهاب جاءت امرأة سوداء الى أهل ثلاثة أبيات تناحوا فقالت هم بنى وبناتي ففرق عثمان رضي الله عنه بينهم . وروينا عن الزهري أنه قال فالتاس يأخذون اليوم بذلك من قول عثمان في المرضعات اذا لم يتهمن . وقال ابن حزم ولا يجوز ان يقبل في الزنا أقل من أربعة رجال عدول مسلمين أو مكان كل واحد امرأتان مسلمتان عدلتان فيكون ذلك ثلاثة رجال وامرأتين أو رجلين وأربع نسوة أو رجلا واحدا وست نسوة أو ثمان نسوة فقط ولا يقبل في سائر الحقوق كلها من الحدود والزنا وما فيه القصاص والنكاح والطلاق والاموال الا رجلان مسلمان عدلان أو رجل وامرأتان كذلك أو أربع نسوة كذلك ويقبل في كل ذلك حاشا الحدود رجل واحد عدل أو امرأتان كذلك مع يمين الطالب ويقبل في الرضاع وحده امرأة واحدة عدلة أو رجل واحد عدل

والطريق التاسع الحكم بالنكول مع الشاهد الواحد لا بالنكول المجرد

ذكر ابن وضاح عن أبي مريم عن عمرو بن أبي سلمة عن زهير بن محمد
 عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال إذا ادعت المرأة طلاق زوجها فجاءت على ذلك بشاهد واحد عدل
 استحلف زوجها فإن حلف بطلت عنه شهادة الشاهد وإن نكل فنكوله
 بمنزلة شاهد آخر وجاز طلاقه فتضمن هذا الحكم ثلاثة أمور أحدها
 أنه لا يكفي بشهادة الواحد في الطلاق ولا مع بين المرأة قال الامام أحمد
 الشاهد واليمين نما يكون في الاموال خاصة لا يقع في حد ولا في طلاق ولا
 نكاح ولا عتاقة ولا سرقة ولا قتل وقد نص في رواية أخرى على أن العبد إذا
 ادعى أن سيده أعتقه وأتى بشاهد حلف مع شاهده وصار حراً واختاره الحرقى
 . ونص في شريكين في عبد ادعى كل واحد منهما أن شريكه أعتق حقه منه
 وكانا مسيرين عدلين فللعبد أن يحلف مع كل واحد منهما ويصير حراً ويحلف
 مع أحدهما ويصير نصفه حراً ولكن لا يعرف عنه أن الطلاق يثبت بشاهد
 ويمين . وقد دل حديث عمرو بن شعيب هذا على أنه يثبت بشاهد ونكول
 الزوج وعمرو بن شعيب قد احتج به الأئمة الأربعة وغيرهم من أئمة الحديث
 كالبخاري وحكاه عن علي بن المديني وأحمد بن حنبل والحميدي وقال فمن
 الناس بعدهم وزهير بن محمد الراوي عن ابن جريج ثقة محتج به في الصحيحين
 وعمرو بن أبي سلمة من رجال الصحيحين أيضاً فمن احتج بمحدث عمرو بن
 شعيب فهذا من أصح حديثه (الثاني) أن الزوج يستحلف في دعوى الطلاق
 إذا لم تقم المرأة به بينة لكن إنما استحلقت لان شهادة الشاهد الواحد أو رثت
 ظناً ما يصدق المرأة فعورض هذا باستدلاله وكان جانب الزوج أقوى
 بوجود النكاح الثابت فشرعت اليمين في جانبه لانه مدعى عليه والمرأة مدعية

(فان قيل) فهلا حلفت مع شاهدها وفرق بينهما (فالجواب) أن اليمين مع الشاهد لا يقوم مقام شاهد آخر لما تقدم من الأدلة على ذلك واليمين مجرد قول المرأة ولا يقبل في الطلاق أقل من شاهدين كما ان ثبوت النكاح لا يكتفى فيه إلا بشاهدين أو بشاهد وامرأتين على رواية فكان رفعه كاثباته فان الرفع أقوى من الثبوت ولهذا لا يرفع بشهادة فاسقين ولا مستوري الحال ولا رجل وامرأتين (الثالث) انه يحكم في الطلاق بشاهد ونكول المدعى عليه وأحمد في احدي الروايتين عنه يحكم بوقوعه بمجرد النكول من غير شاهد فاذا ادعت المرأة على زوجها الطلاق وأحلفناه لها على احدي الروايتين فنكل قضى عليه فاذا أقامت شاهداً واحداً ولم يحلف الزوج على عدم دعواها فالتقضى عليه بالنكول في هذه الصورة أولى وظاهر الحديث انه لا يحكم على الزوج بالنكول الا اذا أقامت المرأة شاهداً كما هو احدي الروايتين عن مالك وانه لا يحكم عليه بمجرد دعواها مع النكول لكن من يقضي عليه به يقول النكول إما اقرار وإما بينة وكلاهما يحكم به ولكن ينتقص هذا عليه بالنكول في دعوى القصاص وقد يجاب عنه بأن النكول بدل استغنى به فيما يباح في البدل وهو الاموال وحقوقها بخلاف النكاح وتوابعه (الرابع) ان النكول بمنزلة البينة فلما أقامت شاهداً واحداً وهو شرط البينة كان النكول قائماً مقام تمامها ونحن نذكر مذاهب الناس في القول بهذا الحديث فقال ابن الجلاب في تعريفه اذا ادعت المرأة الطلاق على زوجها لم يحلف بدعواها فاذا أقامت على ذلك شاهداً واحداً لم تحلف مع شاهدها ولم يثبت الطلاق على زوجها وهذا الذي قاله لا نعلم فيه نزاعاً بين الأئمة الاربعة قال ولكن يحلف لها زوجها فان حلف برياً من دعواها (فلت) هذا فيه قولان للفقهاء وهما روايتان عن

أحمد (أحدهما) أنه يحلف لدعواها وهو مذهب الشافعي ومالك وأبي حنيفة (والثانية) لا يحلف (فإن قلنا) لا يحلف فلا إشكال وإن قلنا يحلف فنكل عن اليمين فهل يقضى عليه بطلاق زوجته بالنكول فيه روايتان عن مالك ﴿ أحدهما ﴾ أنه يطلق عليه بالشاهد والنكول عمل بهذا الحديث وهذا اختيار أشهب وهذا في غاية القوة لأن الشاهد والنكول سيان من جهتين مختلفتين فقوى جانب المدعى بهما فحكم له فهذا مقتضى الأثر والقياس والرواية ﴿ الثانية ﴾ عنه أن الزوج إذا نكل عن اليمين حبس فإن طال حبسه ترك واختلقت الرواية عن الإمام أحمد هل يقضى بالنكول في دعوي المرأة الطلاق على روايتين ولا أثر عنده لأقامة الشاهد الواحد واختلف عن مالك في مدة حبسه فقال مرة يجب حبس حتى يطول أمره وحد ذلك بسنة ثم يطلق ومرة قال يسجن أبداً حتى يحلف

﴿ الطريق المأشور ﴾ الحكم بشهادة امرأتين ويمتن المدعى في الأموال وحقوقها وهذا مذهب مالك وأحد الوجهين في مذهب الإمام أحمد حكاه شيخنا واختاره وظاهر القرآن والسنة يدل على صحة هذا القول فإن الله سبحانه أدام المرأتين مقام الرجل والنبي صلى الله عليه وسلم قال في الحديث الصحيح ليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل قلن بلى فهذا يدل بمنطوقه على أن شهادتها وحدها على النصف وبمفهومه على أن شهادتها مع مثليها كشهادة الرجل وليس في القرآن ولا في السنة ولا في الإجماع ما يمنع من ذلك بل القياس الصحيح يقتضيه فإن المرأتين إذا قامتا مقام الرجل إذا كانتا معه قامتا مقامه وإن لم تكونا معه فإن قبول شهادتهما لم يكن لمعنى للرجل بل لمعنى فیهما وهو العدالة وهذا موجود فيما إذا انفردتا وإنما يخشي من

سوء ضبط المرأة وحدها وحفظها فتقويت بامرأة أخرى (فان قيل) البينة على المال اذا خلت من رجل لم تقبل كما لو شهد أربع نسوة وما ذكرتموه ينتقض بهذه الصورة فان المرأتين لو أقيمتا مقام رجل من كل وجه لكني أربع نسوة مقام رجلين ويقبل في غير الاموال شهادة رجل وامرأتين وأيضاً فشهادة المرأتين ضعيفة فتقويت بالرجل واليمين ضعيفة فينضم ضعيف الي ضعيف فلا يقبل وأيضاً فان الله سبحانه قال (واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان) فلو حكم بامرأتين ويمين لكان هذا قسماً ثالثاً (فالجواب) أما قولكم ان البينة اذا خلت عن الرجل لم تقبل فهذا المدعي وهو محل النزاع فكيف يحتاج به وقولكم كما لو شهد أربع نسوة فهذا فيه نزاع وان ظننه طائفة أجماعاً كالقاضي وغيره

قال الامام أحمد في الرجل يوصي ولا يحضره الا النساء قال أجزى شهادة النساء فظاهر هذا أنه أثبت الوصية بشهادة النساء على الانفراد اذا لم يحضره الرجال. وذكر الجلال عن أحمد انه سئل عن الرجل يوصي بأشياء لا فاربه ويمتنع ولا يحضره الا النساء هل تجوز شهادتهن قال نعم تجوز شهادتهن في الحقوق. وقد تقدم ذكر المواضع التي قبلت فيها البيئات من النساء وان البينة اسم لما يبين الحق وهو أعم من أن يكون برجال أو نساء أو نكول أو يمين أو أمارات ظاهرة. والنبي صلى الله عليه وسلم قد قبل شهادة المرأة في الرضاع وقبلها الصحابة في مواضع قد ذكرناها. وقبلها التابعون وقولكم وتقبل في غير الاموال بشهادة رجل وامرأتين. قلنا نعم وذلك موجود في عدة مواضع كالنكاح والرجعة والطلاق والنسب والولاء والايصاء والوكالة

في النكاح وغيره على احدى الروايتين قولكم شهادة المراتين ضعيفة فقويت بالرجل واليمين ضعيفة فيضم ضعيف الي ضعيف فلا يقبل جوابه. انا لا نسلم ضعف شهادة المراتين اذا اجتمعتا ولهذا نحكم بشهادتهما مع الرجل وان امكنه أن يأتي برجلين فالرجل والمرأتان أصل لا بدل والمرأة المعدل كالرجل في الصدق والامانة والديانة الا أنها لما خيف عليها السهو والنسيان قويت بمثلها وذلك قد يجعلها أقوى من الرجل الواحد أو مثله ولا ريب أن الظن المستفاد من رجل واحد دونهما ودون امثالهما وأما قوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ولم يذكر الرجل فيقال ولم يذكر الشاهد واليمين ولا التناول ولا الرد ولا شهادة المرأة الواحدة ولا المراتين ولا الاربع نسوة وهو سبحانه لم يذكر ما يحكم به الحاكم وانما أرشد الى ما يحفظ به الحق وطرق الحكم أوسع من الطرق التي يحفظ بها الحقوق



﴿ فصل ﴾

﴿ الطريق الحادى عشر ﴾ الحكم بشهادة امرأتين فقط من غير يمين وذلك على احدى الروايتين عن أحمد في كل ما لا يطلع عليه الرجال كميوب النساء تحت الثياب والبركة والثوبه والولادة والحيض والرضاع ونحوه فانه يقبل فيه امرأتان نص عليه أحمد في احدى الروايتين . والثانية وهي أشهر انه يثبت بشهادة امرأة واحدة والرجل فيه كالمرأة ولم يذكروا هاهنا يميناً وظاهر نص أحمد انه لا يفتقر الى اليمين. وانما ذكروا الروايتين في الرضاع اذا قلنا فيه شهادة المرأة الواحدة والفرق بين هذا الباب وباب الشاهد واليمين

حيث اعتبرت اليمين هناك أن المقلب في هذا الباب هو الاخبار عن الامور
 الغائبة التي لا يطلع عليها الرجال فاكثرت بشهادة النساء وفي باب الشاهد
 واليمين الشهادة على أمور ظاهرة يطلع عليها الرجال في المقلب فاذا انفرد بها
 الشاهد الواحد احتجج الى تقويته باليمين

﴿ الطريق الثاني عشر ﴾ الحكم بثلاثة رجال وذلك فيما اذا ادعى
 الفقير من عرف غناه فانه لا يقبل منه الا ثلاث شهود وهذا منصوص الامام احمد
 وقال بعض أصحابنا يكفي فيه شاهدان واحتج الامام أحمد بحديث
 قبيصة بن مخارق قال تحملت حمالة فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم أسأله فقال
 يا قبيصة أقم عندنا حتى تأتينا الصدقة فنأمر لك بها ثم قال يا قبيصة ان المسئلة
 لا تحمل الا لاحد ثلاثة . رجل تحمل حمالة فخلت له المسئلة حتى يصيبها ثم يمسك
 ورجل أصابته فاقة حتى يشهد له ثلاثة من ذوي الحجي من قومه لقد أصابت
 فلانا فاقة فخلت له المسئلة حتى يصيب قواما من عيش أو سدادا من عيش
 وذكر الحديث رواه مسلم .

واختلف أصحابنا في نص أحمد هل هو عام أو خاص فقال القاضي انما
 هذا في حل المسئلة كما دل عليه الحديث . وأما الاعسار فيكفي فيه شاهدان
 وقال الشيخ أبو محمد وقد نقل عن أحمد في الاعسار ما يدل على انه لا يثبت
 الا بثلاثة (قلت) اذا كان في باب أخذ الزكاة وحل المسئلة يعتبر العدد المذكور
 ففي باب دعوي الاعسار المسقط لاداء الديون ونفقة الاقارب والزوجات أولى
 وأحري لتعلق حق العبد بماله وفي باب المسئلة وأخذ الصدقة المقصود أن
 لا يأخذ مالا يحل له فهناك اعتبرت البيعة لئلا يمنع من اداء الواجب وهنا
 لئلا يأخذ المحرم .

فصل

﴿ الطريق الثالث عشر ﴾ الحكم بأربعة رجال أحرار وذلك في حد الزنا واللواط . أما الزنا فبالنص والاجماع . وأما اللواط فقالت طائفة هو مقيس عليه في نصاب الشهادة كما هو مقيس عليه في الحد . وقالت طائفة بل هو داخل في مسمى الزنا لانه وطء فرج محرم وهذا لا تعرفه العرب فقال هؤلاء هو داخل في مسمى الزنا شرعا قالوا والاسم قد يكون اسما في اللغة ويكون أخص وقالت طائفة بل هو أولى بالحد من الزنا فانه وطء فرج لا يستباح بحال والداعي اليه قوي فهو أولى بوجود الحد فيكون نصابه نصاب حد الزنا . وقياس قول من لا يري فيه الحد بل التعزير ان يكتفي فيه بشاهدين كسائر المعاصي التي لا حد فيها وصرحت به الحنفية وهو مذهب أبي محمد بن حزم وقياس قول من جعل حده القتل بكل حال محصنا كان أو بكرا أن يكتفي فيه بشاهدين كالردة والمحاربة وهو احدي الروايتين عن أحمد واحد قولى الشافعي ومذهب مالك لكن صرحوا بأن حد اللواط لا يقبل فيه أقل من أربعة ووجه ذلك ان عقوبته عقوبة الزاني المحصن وهو الرجم بكل حال وقد يمتنع على اشتراط نصاب الزنا في حد اللواط بقوله تعالى لقوم لوط أتأتون الفاحشة وأتم تبصرون وقال في الزنا واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم

وبالجملة فلا خلاف فيمن أوجب عليه حد الزنا أو الرجم بكل حال ان لا بد فيه من أربعة شهود أو اقرار . وأما أبو حنيفة وابن حزم فاكفيا فيه بشاهدين بناء على أصلهما . وأما الحكم بالاقرار بهما فهل يكتفي فيه بشاهدين

أولا بد من أربعة فيه قولان في مذهب مالك والشافعي وروايتان عن أحمد فمن لم يشترط الأربعة قال إقامة الحد انما هي مستندة الى الاقرار بالشهادة عليه والاقرار يثبت بشاهدين ومن اشترط الأربعة قال الاقرار كالتفعل فكما اننا لا نكتفي في الشهادة على القتل الا بأربعة فكذلك الشهادة على القول . يوضحه ان كل واحد من القتل والقول موجب للحد فاذا كان القتل الموجب لا يثبت الا بأربعة فالقول الموجب كذلك . قال أصحاب القول الآخر القتل موجب بنفسه والقول دال على القتل الموجب فيهما مرتبة قال أصحاب القول الآخر لا تأثير لذلك واذا كنا لا نحدده الا باقرار أربع مرات فلا نحدده الا بشهادة أربعة على الاقرار



﴿ فصل ﴾

وأما آيات البهية فان قلنا يوجب الحد لم يثبت الا بأربعة وان قلنا يوجب التعزير كقول أبي حنيفة والشافعي ومالك قبيح وجهان ﴿ أحدهما ﴾ لا يقبل فيه الا أربعة لانه فاحشة وإيلاج فرج في فرج محرّم فأشبه الزنا وهذا اختيار القاضي ﴿ والثاني ﴾ يقبل فيه شاهدان لانه لا يوجب الحد فيثبت بشاهدين كسائر الحقوق قال الشيخ في المغني وعلى قياس هذا كل زنا لا يوجب الحد كوطء الامة المشتركة وأمثه المزوجة وأشباه هذا اه وأما الوطء المحرم لما رخص كوطء امرأته في الصيام والاحرام والحيض فانه لا يوجب الحد ويكفي فيه شاهدان وكذلك وطؤها في دبرها



﴿ فصل ﴾

وألحق الحسن البصري بالزنا في اعتبار أربعة شهود كل ما يوجب القتل وحكى ذلك رواية عن أحمد وهذا ان كان في القتل حدا فله وجه على ضعفه . وان كان في القتل حدا أو قصاصا فهو فاسد وقياسه على الزنا ممتنع لأن الله سبحانه وتعالى غلظ أمر البينة والاقرار في باب الفاحشة ستراً لعباده وشرع عقوبة من قذف غيره بها دون سائر ما يوجب الحد وشرع فيها القتل على أغلظ الوجوه وأكرها للنفس فلا يصح إلحاق غيرها بها والله أعلم

﴿ فصل ﴾

﴿ الطريق الرابع عشر ﴾ الحكم بشهادة العبد والأمة في كل ما يقبل فيه شهادة الحر والحررة وهذا الصحيح من مذهب أحمد وعنه تقبل في كل شيء إلا في الحدود والقصاص لاختلاف العلماء في قبول شهادته فلا يتنزه سبباً لأقامة الحدود التي مبنها على الاحتياط والصحيح الأول وقد حكى إجماع قديم حكاه الامام أحمد عن أنس بن مالك رضي الله عنه انه قال ما علمت أحدا رد شهادة العبد وهذا يدل على أن ردها إنما حدث بعد عصر الصحابة واشتهر هذا القول لما ذهب إليه مالك والشافعي وأبو حنيفة وصار لهم أتباع يفتنون ويقضون بأقوالهم فنصار هذا القول عند الناس هو المعروف . ولما كان مشهوراً بالمدينة في زمن مالك قال ما علمت أحداً قبل شهادة العبد * وأنس بن مالك يقول ضد ذلك وقبول شهادة العبد هو موجب الكتاب والسنة وأقوال الصحابة وصریح

القياس وأصول الشرع وليس مع من ردها كتاب ولا سنة ولا
اجماع ولا قياس قال تعالى وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء
على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا. والوسط العدل الحيار ولا ريب في دخول
العبد في هذا الخطاب فهو عدل بنص القرآن فدخل تحت قوله وأشهدوا
ذوي عدل منكم. وقال تعالى (يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط
شهداء لله) في النساء والمائدة وهو من الذين آمنوا قطعاً فيكون من الشهداء
كذلك وقال تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم ولا ريب أن العبد
من رجالنا وقال تعالى (ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم خير البرية)
والعبد المؤمن الصالح من خير البرية فكيف ترد شهادته وقد عدله الله
ورسوله كما في الحديث المعروف المرفوع يحمل هذا العلم من كل خلف
عدوله يثبون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين والعبد
يكون من حملة العلم فهو عدل بنص الكتاب والسنة وأجمع الناس على أنه
مقبول الشهادة على رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا روي عنه الحديث
فكيف تقبل شهادته على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تقبل شهادته
على واحد من الناس ولا يقال باب الرواية أوسع من باب الشهادة فيحتاج
لها ما لا احتياط للرواية فهذا كلام جرى على ألسن كثير من الناس وهو عار
عن التحقيق والصواب فإن أولي ما ضبط واحتيط له الشهادة على الرسول
والرواية عنه فإن الكذب عليه ليس كالكذب على غيره وإنما ردت الشهادة
بالعداوة والقراة دون الرواية لتطرق التهمة إلى شهادة المدّعي وشهادة الولد
وخشية عدم ضبط المرأة وحفظها وأما العبد فما يتطرق إليه من ذلك يتطرق
إلى الحر سواء ولا فرق بينه وبينه في ذلك ألبتة فالمنع الذي قبلت به روايته

هو المعنى الذي تقبل به شهادته وأما المعنى الذي ردت به شهادة المدو والقرابة والمرأة فليس موجوداً في العبد وأيضاً فإن المقتضي لقبول شهادة المسلم عدالته وغلبة الظن بصدقه وعدم تطرق التهمة اليه وهذا بعينه موجود في العبد فالمقتضي موجود والمانع مفقود فإن الرق لا يصلح أن يكون مانعاً فإنه لا يزيل مقتضى العدالة ولا يطرق تهمة كيف والعبد الذي يؤدي حق الله وحق سيده له أجران حيث يكون للحر أجر واحد وهو أحد الثلاثة الذين هم أول من يدخل الجنة ولهذا قبل شهادته أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم القدوة * قال أبو بكر ابن أبي شيبة حدثنا حفص بن غياث عن أشعث عن الشعبي قال قال شريح لا نبيز شهادة العبد فقال علي بن أبي طالب لكنا نبيزها فكان شريح بعد ذلك يبيزها إلا لسيدته . وبه عن المختار بن فلفل قال سألت أنس بن مالك عن شهادة العبد فقال جائزة *

وقال الثوري عن عمار الذهبي قال شهدت شريحاً شهد عنده عبد علي دار فاجاز شهادته فقيل انه عبد فقال شريح كلنا عبيد وإمامه . وروى أحمد عن ابن سيرين انه كان لا يرى بشهادة العبد بأساً اذا كان عدلاً . وقال عطاء شهادة العبد والمرأة جائزة في النكاح والطلاق

وقال الامام أحمد حدثنا عثمان حدثنا حماد بن سلمة قال سئل اياس ابن معاوية عن شهادة العبد فقال أنا أرد شهادة عبد العزيز بن صهيب يعني انكاراً لردّها . وذكر الامام أحمد عن أنس بن مالك أنه قال ما علمت أحداً ردّ العبد وقد اختلف الناس في ذلك فرددتها طائفة مطلقاً وهذا قول مالك والشافعي وأبي حنيفة وقبلها طائفة مطلقاً إلا لسيدته . قال سفيان الثوري عن ابراهيم النخعي عن الشعبي في العبد قال تجوز شهادته لسيدته وتجوز لنيره وهذا

مذهب الامام أحمد وأجازتها طائفة في الشيء اليسير دون الكثير وهذا قول
ابراهيم النخعي واحدى الروايتين عن شريح والشعبي والذين ردوها بكل
حال منهم من قاس العبد على الكافر لانه منقوص بالرق وذلك بالكفر وهذا
من أفسد القياس في العالم وفساده معلوم بالضرورة من الدين ومنهم من
احتج بقوله تعالى ضرب الله مثلاً عبداً مملوكا لا يقدر على شيء . والشهادة
شيء فهو غير قادر عليها

قال أبو محمد بن حزم في جواب ذلك تحريف كلام الله عن مواضعه
يهلك في الدنيا والآخرة ولم يقل تعالى ان كل عبد لا يقدر على شيء
انما ضرب الله تعالى المثل بعبد من عبيده هذه صفته وقد توجد هذه
الصفة في كثير من الاحرار بالمشاهدة نعرف كثيراً من العبيد أقدر على
الاشياء من كثير من الاحرار. ونقول لهم هل يلزم العبيد الصلاة والصيام
والطهارة ويحرم عليهم من المآكل والمشرب والفروج ما يحرم على الاحرار
أم لا يلزمهم ذلك لكونهم لا يقدرون عندكم على شيء أثبتة قال ومن
نسب هذا الى الله فقد كذب عليه جهاراً *

واحتج بعضهم بقوله تعالى ولا يآب الشهداء اذا ما دعوا فنهى الشهداء
عن التخلف والاباء ومنافع العبد لسيدته فله أن يتخلف ويأبى الا خدمته وهذا
لا يدل الأعلى عدم قبولها الا اذا أذن له سيده في تحملها وأدائها اذا لم يكن في
ذلك تعطيل خدمة السيد فأبعد النجعة من فهم رد شهادة العبيد المدول بذلك
فان كان هذا مقتضى الآية كان مقتضى ذلك أيضاً رد روايتهم واحتج بعضهم
بقوله تعالى والذين هم بشهادتهم قائمون والعبد ليس من أهل القيام على غيره
وهذا من جنس احتجاج بعضهم أن الشهادة ولاية والعبد ليس من أهل

الولاية على غيره وهذا في غاية الضعف فانه يقال لهم ما تعنون بالولاية
أريدون بها الشهادة وكونه مقبول القول على المشهود عليه أم كونه حاكما عليه
منفذا فيه الحكم فان أردتم الاول كان التقدير ان الشهادة شهادة والعبد
ليس من أهل الشهادة وهذا حاصل دليلكم . وان أردتم الثاني فعلوم البطلان
قطعا والشهادة لا تستلزمه :

واحتج بعضهم بأن الرق أثر من آثار الكفر فنفع قبول الشهادة كالفسق
وهذا في غاية البطلان فان هذا لو صح يمنع قبول روايته وفتواه والصلاة
خلفه وحصول الأجرين له . واحتج بأنه يستغرق الزمان بخدمة سيده فليس
له وقت يملك فيه أداء الشهادة ولا يملك عليه وهذا أضعف مما قبله لانه
ينتقض بقبول روايته وفتواه وينتقض بالحرمة المزدوجة وينتقض بما لو أذن له
سيده وينتقض بالاجير الذي استغرقت ساعات يومه وليته بعقد الاجارة
ويبطل بأن أدائه للشهادة لا يبطل حق السيد من خدمته . واحتج بأن العبد
سلمة من السلع فكيف تشهد السلع . وهذا في غاية النشأة والسماجة فانه تقبل
شهادة هذه السلعة كما تقبل روايتها وفتواها وتصح امامتها ويلزمها الصلاة
والصوم والطهارة . واحتج بأنه دنيء والشهادة منصب على فليس من أهلها
وهذا من ذلك الطراز فانه ان أريد بدناءته ما يقدح في دينه وعدالته فليس
كلامنا فيمن هو كذلك ونافع وعكرمة أجل وأشرف من اكثر الاحرار
عند الله وعند الناس . وان أريد بدناءته انه مبتلى برق الغير فهذه البلوي
لا تمنع قبول الشهادة بل هي مما يرفع الله بها درجة العبد ويضاعف له بها
الأجر فهذه الحجج كما تراها في الضعف والوهن واذا قابلت بينها وبين حجج
القائمين بشهادته لم يخف عليك الصواب والله أعلم

﴿ فصل ﴾

(الطريق الخامس عشر) الحكم بشهادة الصبيان المميزين وهذا موضع اختلف فيه الناس فردتها طائفة مطلقاً هذا قول الشافعي وأبي حنيفة وأحمد في أحادي الروايتين عنه وعنه رواية ثانية ان شهادة الصبي المميز مقبولة اذا وجدت فيه بقية الشروط . وعنه رواية ثالثة أنها تقبل في جراح بعضهم بعضاً اذا أدوها قبل تفرقهم وهذا قول مالك .

قال ابن حزم صح عن ابن الزبير انه قال اذا اختبرتهم عند المصيبة جازت شهادتهم قال ابن أبي مليكة فأخذ القضاة بقول ابن الزبير . وقال قتادة عن الحسن قال قال علي بن أبي طالب رضى الله عنه شهادة الصبي على الصبي جائزة وشهادة المبد على المبد جائزة . قال الحسن وقال معاوية شهادة الصبيان على الصبيان جائزة ما لم يدخلوا البيوت فيعلموا وعن علي مثله أيضاً . وعن ابن أبي شيبه حدثنا وكيع حدثنا عبد الله بن حبيب بن أبي ثابت عن الشعبي عن مسروق أن ستة غلمان ذهبوا يسبحون ففرق أحدهم فشهد ثلاثة على اثنين انهما أغرقاه وشهد اثنان على ثلاثة انهم أغرقوه فقضى علي بن أبي طالب على الثلاثة بخمسي الدية وعلى الاثنين بثلاثة أخماسها

وقال الثوري عن فراس عن الشعبي عن مسروق ان ثلاثة غلمان شهدوا على أربعة وشهد الأربعة على الثلاثة فجعل مسروق على الأربعة ثلاثة أسباع الدية وعلى الثلاثة أربعة أسباع الدية . قال أبو الزناد السنة أن يؤخذ في شهادة الصبيان بقولهم في الجراح مع أيمان المدعين . وأجاز عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه شهادة الصبيان بعضهم على بعض في الجراح فاذا بلغت النفوس

قضي بشهادتهم مع أيمان الطالبين . وقال ربيعة قبل شهادتهم بعضهم على بعض ما لم ينفروا .

وقال شريح قبل شهادتهم اذا اتفقوا ولا تقبل اذا اختلفوا وكذلك قال أبو بكر بن حزم وسعيد بن المسيب والزهري . وقال وكيع عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة سألت ابن عباس وابن الزبير عن شهادة الصبيان فقال ابن عباس انما قال الله (ممن ترضون من الشهداء) وليسوا ممن نرضى . وقال ابن الزبير هم أحري اذا سئلوا عما رأوا أن يشهدوا . قال ابن أبي مليكة ما رأيت القضاة أخذت الا بقول ابن الزبير قال ابن أبي مليكة قد ندب الشرع الى تسليم الصبيان الرمي والثقف والصراع وسائر ما يدر بهم على حمل السلاح والضرب والسكر والقر وتصلبة أعضائهم وتقوية أقدامهم وتعليمهم البطش والحيلة والأثفة من العار والقرار ومعلوم انهم في غالب أحوالهم يخلون بأنفسهم في ذلك وقد يجنى بعضهم على بعض فلو لم تقبل قول بعضهم على بعض لاهدرت دماؤهم وقد احناط الشارع بحق الدماء حتي قبل فيها اللوث والأمين ولم يقبل ذلك في درهم واحد . وعلي قبول شهادتهم تواطأت مذاهب السلف الصالح فقال به علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان وعبد الله بن الزبير ومن التابعين سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وعمر بن عبدالعزيز والشعبي والنخعي وشريح وابن أبي ليلى وابن شهاب وابن أبي مليكة رضي الله عنهم وقال ما أدركت القضاة الا وهم يحكمون بقول ابن الزبير وأبو الزناد وقال هي السنة قالوا وشرط قبول شهادتهم في ذلك كونهم يقاتلون الشهادة وأن يكونوا ذكورا أحرارا محكوما لهم بحكم الاسلام انين فصاعدا متفقين غير مختلفين ويكون ذلك قبل تفرقهم وتخبيهم ويكون ذلك لبعضهم على بعض

ويكون في القتل والجراح خاصة ولا تقبل شهادتهم على كبير أنه قتل صغيراً ولا على صغير أنه قتل كبيراً . قالوا ولو شهدوا ثم رجعوا عن شهادتهم أخذ بالشهادة الأولى ولم يلتفت الي ما رجعوا اليه قالوا ولا خلاف عندنا انه لا يعتبر فيهم تمديد ولا تجريح . قالوا واختلف أصحابنا في العداوة والقراة هل تقدر في شهادتهم على قولين واختلفوا في جريان هذا الحكم في اناتهم أهو مختص بالذكور فلا تقبل فيه شهادة الاناث على قولين

﴿ فصل ﴾

(الطريق السادس عشر) الحكم بشهادة الفساق وذلك في صور (احداها) الفاسق باعتقاده اذا كان متحفظا في دينه فان شهادته مقبولة وان حكمنا بنفسه كأهل البدع والاهواء الذين لا نكفرهم كرافضة والخوارج والمعتزلة ونحوهم هذا منصوص الأئمة قال الشافعي أقبل شهادة أهل الاهواء بعضهم على بعض الا الخطابية فانهم يتدينون بالشهادة لموافقيهم على مخالفيهم ولا ريب أن شهادة من يكفر بالذنب وتعمد الكذب أولى بالقبول ممن ليس كذلك ولم يزل السلف والخلف على قبول شهادة هؤلاء وروايتهم وانما منع الأئمة كالامام احمد بن حنبل وأمثاله قبول رواية الداعي المعلن ببدعته وشهادته والصلاة خلفه عجزاً له وزجراً لينكف ضرر بدعته عن المسلمين في قبول شهادته وروايته والصلاة خلفه واستقضائه وتنفيذ أحكامه رضي ببدعته واقرار له عليها وترخيص لقبولها منه . قال حرب قال أحمد لا تجوز شهادة القدرية والرافضة وكل من دعي الى بدعة وتخاصم وكذلك كل بدعة . وقال الميموني قال أبو عبد الله في الرافضة لا تقبل شهادتهم ولا كرامة

لهم . وقال اسحاق بن منصور (قلت) لأحمد كان ابن أبي ليلى يجيز شهادة كل صاحب بدعة اذا كان فيهم عدلاً لا يستحل شهادة الزور قال أحمد ما يعجبني شهادة الجهمية والرافضة والقدرية والمعلنة وقال الميموني سمعت أبا عبد الله يقول من أخاف عليه الكفر مثل الروافض والجهمية لا تقبل شهادتهم ولا كرامة لهم . وقال في رواية يعقوب بن عثمان اذا كان القاضي جميعاً لا تشهد عنده وقال أحمد بن الحسن الترمذي قدمت على أبي عبد الله فقال ما حال قاضيك لقد مر له في عمره فقلت له ان للناس عندي شهادات فاذا صرت الي البلاد لا آمن ان أشهد عنده أن يفضخني قال لا تشهد عنده (قلت) يسألني من له عندي شهادة قال لك أن لا تشهد عنده (قلت) من كفر بمذهبه كمن ينكر حدوث العالم وحشر الاجساد وعلم الرب تعالى بجميع الكائنات وانه فاعل بمشيئته وارادته فلا تقبل شهادته لانه على غير الاسلام اهـ وأما أهل البدع المواقفون أهل الاسلام ولكنهم مغالون في بعض الاصول كالرافضة والقدرية والجهمية وغلاة المرجئة ونحوهم فهؤلاء أقسام (أحدها) الجاهل المقلد الذي لا بصيرة له فهذا لا يكفر ولا يفسق ولا ترد شهادته اذا لم يكن قادراً على تعلم الهدى وحكمه حكم المستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلاً فأولئك عسى الله أن يعفو عنهم وكان الله عفورا رحيماً

﴿ القسم الثاني ﴾ المتمكن من السؤال وطلب الهداية ومعرفة الحق ولكن يترك ذلك اشتغالا بديناه ورئاسته ولذته ومعاشه وغير ذلك فهذا مفترط مستحق الموعيد آثم بترك ما وجب عليه من تقوى الله بحسب استطاعته فهذا حكمه حكم أمثاله من تاركى بعض الواجبات فان غاب ما فيه من البدعة

والهوى على ما فيه من السنة والهدى قبلت .

﴿ القسم الثالث ﴾ أن يسأل ويتبين له الهدى ويتركه تقليداً وتمصّباً أو بغضاً أو معاداة لأصحابه فهذا أقل درجاته أن يكون فاسقاً وتكفيره محل اجتihad وتفصيل فإن كان مثلنا داعية ردت شهادته وفتاويه وأحكامه مع القدرة على ذلك ولم تقبل له شهادة ولا فتوى ولا حكم الا عند الضرورة كحال غلبة هؤلاء واستيلائهم وكون القضاة والمفتين والشهود منهم في ردّ شهادتهم وأحكامهم اذ ذاك فساد كثير ولا يمكن ذلك فتقبل للضرورة .

وقد نص مالك رحمه الله على أن شهادة أهل البدع كالقدرية والرافضة ونحوهم لا تقبل وان صلوا صلاتنا واستقبلوا قبلتنا . قال اللخمي وذلك لتسقمهم قال ولو كان ذلك من تأويل غلطوا فيه فاذا كان هذا ردهم بشهادة القدرية وغلطهم انما هو من تأويل القرآن كالحوارج فا الظن بالجهمية الذين أخرجهم كثير من السلف من الثنتين وسبعين فرقة وعلي هذا فاذا كان الناس فاسقاً فكلهم الا القليل النادر قبلت شهادة بعضهم علي بمض ويحكم بشهادة الأمثل فالأمثل هذا هو الصواب الذي عليه العمل وان أنكره كثير من الفقهاء بأستهم كما ان العمل على صحة ولاية الفاسق ونفوذ أحكامه وان أنكره بأستهم وكذلك العمل على صحة كون الفاسق ولياً في النكاح ووصياً في المال والعجب ممن سيّله ذلك ويرد الولاية الي فاسق مثله أو أفسق منه فان العدل الذي تنتقل اليه الولاية قد تعذر وجوده وامتاز الفاسق القريب بشفعة القرابة والوصى باختيار الموصى له وإثاره على غيره ففاسق عينه الوصى أو امتاز بالقرابة أولي من فاسق ليس كذلك علي انه اذا غلب على الظن صدق الفاسق قبلت شهادته وحكم بها والله سبحانه لم يأمر برد خبر الفاسق فلا يجوز رده مطلقاً

بل يتثبت فيه حتى يتبين هل هو صادق أو كاذب فان كان صادقا قبل قوله وعمل به وفسقه عليه وان كان كاذبا رد خبره ولم يلتفت اليه . وخبر الفاسق وشهادته لردده مأخذان (أحدهما) عدم الوثوق به اذ تحمله قلة مبالاة بدينه ونقصان وقار الله في قلبه على تمعد الكذب (الثاني) هجره على اعلانه بفسقه ومجاهرته به فقبول شهادته ابطال لهذا الغرض المطلوب شرعا فاذا علم صدق لهجة الفاسق وانه من أصدق الناس وان كان فسقه بغير الكذب فلا وجه لرد شهادته وقد استأجر النبي صلى الله عليه وسلم هاديا يذله على طريق المدينة وهو مشرك على دين قومه ولكن لما وثق بقوله أمنه ودفع اليه راحلته وقبل دلالته

وقد قال أصبغ بن الفرج اذا شهد الفاسق عند الحاكم وجب عليه التوقف في القضية وقد يحتاج له بقوله تعالى (ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا) وحرف المسألة ان مدار قبول الشهادة وردّها على غلبة ظن الصدق وعدمه والصواب المقطوع به أن العدالة تتبع فيكون الرجل عدلا في شيء فاسقا في شيء فاذا تبين للحاكم انه عدل فيما شهد به قبل شهادته ولم يضره فسقه في غيره ومن عرف شروط العدالة وعرف ما عليه الناس تبين له الصواب في هذه المسألة والله أعلم

فصل

﴿ الطريق السابع عشر ﴾ الحكم بشهادة الكافر وهذه المسألة لها صورتان . احدها شهادة الكفار بعضهم على بعض . والثانية شهادتهم على المسلمين . أما المسألة الاولى فقد اختلف فيها الناس فديما وحديثا فقال

حنبل حدثنا قبيصة حدثنا سفيان عن أبي حصين عن الشعبي قال تجوز شهادة اليهودى على النصراني قال حنبل وسمعت أبا عبد الله قال تجوز شهادة بعضهم على بعض فاما على المسلمين فلا تجوز وتجوز شهادة المسلم عليهم وقال في رواية أبي داود المروزي وحرب والميموني وأبي الحارث وجعفر بن محمد ويعقوب بن بختان وأبي طالب واحتج في روايته بقوله تعالى فأغمرنا بينهم المداوة والبغضاء وصالح ابنه وأبي حامد الخفاف وإسماعيل بن سعيد الشالخي وإسحاق بن منصور ومهنا بن يحيى فقال له مهنا أرايت ان عدلوا قال فمن يمد لهم العليج منهم وأفضلهم يشرب الخمر ويأكل الخنزير فكيف يمدل فنص في رواية هؤلاء أنه لا تجوز شهادة بعضهم على بعض ولا على غيرهم ألبتة لان الله سبحانه قال ممن ترضون من الشهداء وليسوا ممن نرضاه *

قال الحلال فقد روى هؤلاء النفر وهم قريب من عشرين نفسا كلهم عن أبي عبد الله خلاف ما قال حنبل قال مطرف في أصل حنبل أخبرني عبد الله عن أبيه بمثل ما أخبرني عصمة عن حنبل ولا أشك أن حنبلاتهم ذلك لعله أراد أن أبا عبد الله قال لا تجوز فغلط فقال تجوز وقد أخبرنا عبد الله عن أبيه بهذا الحديث وقال عبد الله قال أبي لا تجوز وقال أبي حدثنا وكيع عن سفيان عن حصين عن الشعبي قال تجوز شهادة بعضهم على بعض قال عبد الله قال أبي لا تجوز لان الله تعالى قال ممن ترضون من الشهداء وليس هم ممن نرضى فصح الخطأ هاهنا من حنبل

وقد اختلفوا على الشعبي أيضاً وعلي سفيان وعلي وكيع في رواية هذا الحديث وما قال أبو عبد الله فما اختلف عنه ألبتة الا ما غلط حنبل بلا شك لان أبا عبد الله مذهبه في أهل الكتاب لا يجيزها ألبتة ويحتج بقوله تعالى

ممن ترضون من الشهداء وانهم ليسوا بمدول وقد قال تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم واحتج بانه يكون بينهم أحكام وأموال فكيف يحكم بشهادة غير عدل واحتج بقوله تعالى وألقينا بينهم العداوة والبغضاء وبالغ الحلال في انكار رواية حنبل ولم يشتهار رواية وأثبتها غيره من أصحابنا وجعلوا المسألة على روايتين قالوا وعلى رواية الجواز فهل يعتبر اتحاد المسألة فيه وجهان ونصروا كلهم عدم الجواز الا شيخنا فانه اختار الجواز

قال ابن حزم وصح عن عمر بن عبد العزيز انه أجاز شهادة نصراني على مجوسي أو مجوسي على نصراني . وصح عن حماد بن أبي سليمان انه قال تجوز شهادة النصراني على اليهودي وعلى النصراني كلهم أهل شرك وصح هذا أيضا عن الشعبي وشریح وابراهيم النخعي وذكر ابن أبي شيبة من طريق ابراهيم الصائغ قال سألت نافعا مولى ابن عمر عن شهادة أهل الكتاب بعضهم على بعض فقال تجوز وهو قول سفيان الثوري ووكيع وأبي حنيفة وأصحابه وذكر أبو عبيدة عن قتادة عن علي بن أبي طالب قال تجوز شهادة النصراني على النصراني . وذكر أيضا عن الزهري تجوز شهادة النصراني على النصراني واليهودي على اليهودي ولا تجوز شهادة أحدهما على الآخر . وروى ابن أبي شيبة عن ابن عيينة عن يونس عن الحسن قال اذا اختلف الملل لم تجز شهادة بعضهم على بعض . وكذلك قال عطاء لا تجوز شهادة ملة على غير ملتها الا المسلمين . وهذا احدي الروايات عن الشعبي . والثانية الجواز والثالثة المنع . وكذلك قال النخعي لا تجوز شهادة ملة الا على ملتها اليهودي على اليهودي والنصراني على النصراني وقال مالك تجوز شهادة الطيب الكافر حتي على المسلم للحاجة

قال القائلون بشهادتهم قال الله تعالى ومن أهل الكتاب من ان
 تأمنه بقنطار يؤده اليك فأخبر أن منهم الامين على مثل هذا القدر من المال
 ولا ريب أن كون مثل هذا أمينا على قرابته وذوى مذهبه أولى وقال
 تعالى والذين كفروا بعضهم أولياء بعض . فاثبت لهم الولاية على بعضهم بعضا
 وهي أعلي رتبة من الشهادة وغاية الشهادة أن تشبه بها واذا كان له أن
 يزوج ابنته وأخته ويبي مال ولده فقبول شهادته عليه أولى وأحرى قالوا
 وقد حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بشهادتهم في الحدود

قال أبو خيثمة حدثنا حفص بن غياث عن مجالد بن سعيد عن الشعبي
 عن جابر بن عبد الله رضى الله عنها أن اليهود جاؤا الي رسول الله صلى الله
 عليه وسلم رجل منهم وامرأة زنيا فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اثوني بأربعة منكم يشهدون قالوا وكيف الحديث الذي في الصحيح مر على
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يهودي وقد حم فقال ما شأن هذا فقالوا زني فقال
 ما تجدون في كتابكم وذكر الحديث فاقام الحد بقولهم ولم اليهودي^(١)
 واليهودية ولا طلب اعترافها واقرارها وذلك ظاهر في سياق القصة بجميع
 طرقها ليس في شيء منها ألبتة انه رجما باقرارها

ولما أقر ماعز بن مالك والنامدية اتفقت جميع طرق الحديثين على ذكر
 الاقرار قالوا وروي نافع عن ابن عمر في هذه القصة أنه مر على النبي صلى
 الله عليه وسلم يهودي يحمم فقال ما باله قالوا زني قال اثوني بأربعة منكم
 يشهدون عليه قالوا وقد أجاز الله سبحانه شهادة الكفار على المسلمين في السفر
 في الرصية للحاجة ومعلوم أن حاجتهم الي قبول شهادتهم عليهم فان الكفار

(١) « ولم اليهودي » هكذا بالاصل ولعله ولم يسأل أو نحوه اه

يتعاملون فيما بينهم بأنواع المعاملات من المداينات وعقود المعاوضات وغيرها
يرقع بينهم الجنايات وعدوان بعضهم على بعض لا يحضرم في الغالب مسلم
ويتحاكمون اليها فلم تقبل شهادة بعضهم على بعض لأدي ذلك الي تظالمهم
وضياع حقوقهم وفي ذلك فساد كثير فان الحاجة الي قبول شهادتهم على
المسلمين في السفر والحضر . قالوا والكافر قد يكون عدلا في دينه بين قومه
صادق اللجة عندهم فلا يمنه كفره من قبول شهادته عليهم اذا ارتضوه وقد
رأينا كثيرا من الكفار يصدق في حديثه ويؤدي أمانته بحيث يشار اليه
في ذلك ويشتهر به بين قومه وبين المسلمين بحيث يسكن القلب الي صدقه وقبول
خبره وشهادته ما لا يسكن الي كثير من المنتسبين الي الاسلام وقد أباح الله
سبحانه معاملتهم واكل طعامهم وحل نسائهم وذلك مستلزم
الرجوع الي أخبارهم قطعا فاذا جاز لنا الاعتماد على خبرهم فيما يتعلق بنا على
الاعيان التي تحمل وتحرم فان نرجع الي أخبارهم بالنسبة لما يتعلق بهم من
ذلك أولي وأحرى فان قلتم هذا للحاجة قليل وذاك أشد حاجة . قالوا وقد
أمر الله سبحانه بالحكم بينهم اما ايجابا واما تخيرا والحكم اما بالاقرار
واما بالبينة ومعلوم أنه من الاقرار لا يرفعون اليها ولا يحتاجون الي الحكم
غالبا وانما يحتاجون الي الحكم عند التجاحد واقامة البينة وهم في الغالب
لا يحضرم البينة من المسلمين ومعلوم أن الحكم بينهم مقصوده العدل
وايصال كل ذي حق منهم الي حقه فاذا غلب على الظن صدق مدعيهم بما
يحضره من الشهود الذين يرتضونهم فيما بينهم ولا سيما اذا كثروا فالحكم
بشهادتهم أقوى من الحكم بمجرد نكولنا كلهم أو يمينه وهذا ظاهر جدا .
قالوا وأما قوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم وقوله ممن ترضون من

الشهداء وقوله واستشهدوا شهيدين من رجالكم فهذا إما هو في الحكم بين المسلمين فإن السياق كله في ذلك فإن الله سبحانه قال واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم وقال (يا أيها النبي إذا طلقتم النساء إلى قوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم وكذلك في آية المدائنة (يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين) إلى قوله (واستشهدوا شهيدين من رجالكم) فلا تعرض في شيء من ذلك لحكم أهل الكتاب ألبتة وأما قوله تعالى (والأقينا بينهم العداوة والبغضاء إلى يوم القيامة) فهذا إما أن يراد به العداوة التي بين اليهود والنصارى أو يراد به العداوة التي بين فرقهم وإن كانوا ملة واحدة وهذا لا يمنع قبول شهادة بعضهم على بعض فإنها عداوة دينية فهي كالعداوة التي بين فرق هذه الأمة والبأسهم شيئا واذاقة بعضهم بأس بعض

واحتمج الشافعي بأن من كذب على الله فهو أولى أن يكذب على مثله من أخوانه وأقرب فيقال وجميع أهل البدع قد كذبوا على الله ورسوله والخواارج من أصدق الناس لهجة وقد كذبوا على الله ورسوله وكذلك القدريّة والمعتزلة وهم يظنون أنهم صادقون غير كاذبين فهم متدينون بهذا الكذب ويظنون أنه من أصدق الصديق

واحتمج المانعون أيضا بأن في قبول شهادتهم إكراما لهم ورفعاً لمزلتهم وقدرهم ورذيلة الكفر تنفي ذلك قال الآخرون رذيلة الكفر لم تمنع قبول قولهم على المسلمين للحاجة بنص القرآن ولم تمنع ولاية بعضهم على بعض وعرافة بعضهم على بعض وكون بعضهم حاكما وقاضيا عليهم فلا تمنع أن يكون بعضهم شاهدا على بعض وليس في هذا تكريم لهم ولا رفع لأقذارهم وإنما هو دفع شرهم عن بعض وإيصال أهل الحقوق منهم بقول من

يرضونه وهذا من تمام مصالحهم التي لا غني لهم عنها
ومما يوضح ذلك أنهم اذا رضوا بأن يحكم بينهم ورضوا بقبول قول
بعضهم على بعض فالزمتهم بما رضوا به لم يكن ذلك مخالفا لحكم الله ورسوله
فانه لا بد ان يكون الشاهد بينهم ممن يشقون به فلو كان معروفا بالكذب
وشهادة الزور لم تقبله ولم تلزمهم بشهادته

فصل

فهذا حكم المسئلة الاولى وأما المسئلة الثانية وهي قبول شهادتهم على
المسلمين في السفر فقد دل عليه صريح القرآن وعمل به الصحابة وذهب
اليه فقهاء الحديث . قال صالح بن أحمد قال أبي لا تجوز شهادة أهل الذمة
الا في مواضع في السفر الذي قال الله تعالى (أو آخران من غيركم ان أتم
ضربتم في الارض) فأجازها أبو موسى الاشعري وقد روى عن ابن عباس
أو آخران من غيركم من أهل الكتاب وهذا موضع ضرورة لانه في سفر
ولا نجد من يشهد من المسلمين وانما جاءت في هذا المعنى اه وقال اسمعيل
ابن سميد الشافعي سألت أحمد فذكر هذا المعنى فقلت لا فان كان ذلك
على وصية المسلمين هل تجوز شهادتهم قال نعم اذا كان على الضرورة قلت
أليس يقال هذه الآية منسوخة قال من يقول وأنكر ذلك وقال وهل يقول
ذلك الا ابراهيم . قال في رواية ابنه عبد الله بن حنبل تجوز شهادة النصراني
واليهودي في الميراث على ما أجاز أبو موسى في السفر وأحلفه . وقال في
رواية أبي الحارث لا تجوز شهادة اليهودي والنصراني في شيء الا في الوصية
في الله فاذا لم يكن يوجد غيرهم قال الله تعالى (أو آخران من غيركم) فلا تجوز

شهادتهم الا في هذا الموضع وهذا مذهب قاضي العلم والعدل شريح وقول
سميد بن المسيب وحكاه عن ابن عباس وأبي موسى الاشعري
قال المروزي حدثنا ابن نمير قال حدثني يعلي بن الحارث عن أبيه عن
غيلان بن جامع عن اسماعيل بن خالد عن عامر قال شهد رجلان من
أهل دقوقا على وصية مسلم فاستحلفهما أبو موسى بعد العصر ما اشترينا به
ثمننا قليلا ولا كتمنا شهادة الله انا اذا لمن الآمين ثم قال ان هذه القضية ما
قضى بها مذ مات رسول الله صلى الله عليه وسلم الي اليوم . وذكر محمد بن
اسحق عن أبي النضر عن زاذان مولى أم هانئ عن ابن عباس عن تميم
الداري في قوله عز وجل (يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم اذا حضر أحدكم
الموت) الآية قال برئ الناس منها غيري وغير عدي بن بداء وكانا نصرانيين
يختلفان الى الشام فاتيا الشام وقدم زيد بن أبي مريم مولى بني سهم ومعه
جام من فضة هو أعظم تجارته فرض فأوصى اليهما قال تميم فلما مات أخذنا
الجام فبعناه بألف درهم ثم اقتسمناه أنا وعدي بن بداء فلما قدمنا دفننا ماله الي
أهله فسألوا عن الجام فقلنا ما دفع اليها غير هذا فلما أسلمت تأملت من ذلك
فأتيت أهله فأخبرتهم الخبر وأديت اليهم خمسمائة درهم وأخبرتهم ان عند
صاحبي مثلها فأتوا به النبي صلى الله عليه وسلم فسألهم البيعة فلم يجيبوا فأحلفهم
بما يعظم به على أهل دينهم فأنزل الله عز وجل (يا أيها الذين آمنوا شهادة
بينكم الآية خلف عمرو بن العاص وأخواسهم فنزعت الخمسمائة درهم من
عدي بن بداء

وروي يحيى بن أبي زائدة عن محمد بن القاسم عن عبد الملك بن سميد
بن جبير عن أبيه عن ابن عباس قال كان تميم الداري وعدي بن بداء يختلفان

الى مكة بالتجارة فخرج معهم رجل من بني سهم فتوفي بارض ليس فيها مسلم
فاوصي اليهما فدفعما تركته الى أهله وحبسا جاما من فضة غوصاً بالذهب
فتفقده أولياؤه فأثوا رسول الله صلى الله عليه وسلم خلفهما ما كتماننا ولا
أضعننا ثم صرف الجلام بمكة فقالوا اشتريناه من تميم وعدي فقام رجلان من
أولياء السهمي خلفا بالله ان هذا الجلام السهمي ولشهادتنا أحق من شهادتهما
وما اعتدينا انا اذا لمن الظالمين فأخذ الجلام وفيها نزلت هذه الآية والقول
بهذه الآية هو قول جمهور السلف قالت عائشة رضی الله عنها سورة المائدة
آخر سورة نزلت فما وجدتم فيها حراما فحرموه

وصح عن ابن عباس أنه قال في هذه الآية هذا لمن مات وعنده
المسلمون فأمر الله أن يشهد في وصيته عدلين من المسلمين ثم قال تعالي أو
آخران من غيركم ان أنتم ضربتم في الارض فهذا لمن مات وليس عنده أحد
من المسلمين فأمر الله عز وجل أن يشهد رجلين من غير المسلمين . فان ارتب
بشهادتهما استحلها بعد الصلاة بالله لا نشترى بشهادتنا ثمنا وقد تقدم أن أبا
موسى حكم بذلك . وقال سفيان الثوري عن أبي اسحاق السبيعي عن عمرو
ابن شرحبيل قال لم ينسخ من سورة المائدة شيء وقال وكيع عن شعبة عن
قتادة عن سعبد بن المسيب أو آخران من غيركم قال من أهل الكتاب .
وفي رواية صحيحة عنه من غير أهل ملتكم

وصح عن شريح قال لا تجوز شهادة المشركين على المسلمين الا في
الوصية ولا تجوز في وصية الا أن يكون مسافراً وصح عن ابراهيم النخعي
من غيركم من غير أهل ملتكم . وصح عن سعيد بن جبير أو آخران من
غيركم قال اذا كان في أرض الشرك فأوصي الى رجلين من أهل الكتاب

فإنهما يحلفان بعد المصرف أن اطلع بعد حلقهما أنها خانا حلف أولياء الميت أنه كذا وكذا واستحقوا . وصح عن الشعبي أو آخران من غيركم من اليهود والنصارى وصح ذلك عن مجاهد قال من غير أهل الملة

وصح عن يحيى مثله وصح عن ابن سيرين ذلك فهو لأئمة المؤمنين وأبو موسى الأشعري وابن عباس وروى نحو ذلك عن علي رضي الله عنه ذكر ذلك أبو محمد بن حزم وذكره أبو يعلى عن ابن مسعود ولا يخالف لهم من الصحابة ومن التابعين عمرو بن شرحبيل وشريح وعبيدة والنخعي والشعبي والسعيدان وأبو مجاز وابن سيرين ويحيى بن يمر ومن تابعي التابعين كسفيان الثوري ويحيى بن حمزة والأوزاعي وبعد هؤلاء كابي عبيد وأحمد بن حنبل وجهور فقهاء أهل الحديث وهو قول جميع أهل الظاهر وخالفهم آخرون ثم اختلفوا في تخريج الآية على ثلاث طرق . أحدها أن المراد بقوله من غيركم أي من غير قبيلتكم وروى ذلك عن الحسن وروى عن الزهري أيضا . والثاني أن الآية منسوخة وهذا مروى عن زيد بن أسلم وغيره . والثالث أن المراد بالشهادة فيها إيمان الوصي بالله تعالى للورثة لا الشهادة المعروفة

قال العاملون بها أما دعوى النسخ فباطلة فإنه يتضمن أن حكمها باطل لا يحل العمل به وأنه ليس من الدين وهذا ليس بمقبول إلا بحجة صحيحة لا معارض لها ولا يمكن أحدا قط أن يأتي بنص صحيح صريح متأخر عن هذه الآية يخالف لها لا يمكن الجمع بينه وبينها فإن وجد إلى ذلك سبيلا صح النسخ والا فإمامه لا مجرد الدعوى الباطلة ثم قد قالت أعلم نساء الصحابة بالقرآن أنه لا منسوخ في المائدة وقاله غيرها أيضا من السلف وعمل بها أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بعده ولو جاز قبول دعوى النسخ

بلا حجة لكان كل من احتج عليه بنص يقول هو منسوخ وكأن القائل ذلك لم يعلم ان معنى كون النص منسوخا ان الله سبحانه حرم العمل به وأبطل كونه من الدين والشرع ودون هذا مفاوز تنقطع فيها الاعناق قالوا وأما قول من قال المراد بقوله من غيركم أي من غير قبيلتكم فلا يخفى بطلانه وفساده فانه ليس في أول الآية خطاب لقبيلة دون قبيلة بل هو خطاب عام لجميع المؤمنين فلا يكون غير المؤمنين الا من الكفار هذا مما لا شك فيه والذي قال من غير قبيلتكم زلة عالم غفل عن تدبر الآية . وأما قول من قال ان المراد بالشهادة أيمان الاوصياء للورثة فباطل من وجوه (احداها) انه سبحانه قال شهادة بينكم ولم يقل أيمان بينكم (الثاني) انه قال اثنان واليمين لا تختص بالاثنتين (الثالث) انه قال ذوا عدل منكم واليمين لا يشترط فيهما ذلك (الرابع) انه قال أو آخران من غيركم واليمين لا يشترط فيها شيء من ذلك (الخامس) انه قيد ذلك بالضرب في الارض وليس ذلك شرطا في اليمين (السادس) انه قال (ولا نكتم شهادة الله انا اذا نحن الآثمين) وهذا لا يقال في اليمين في هذه الافعال بل هو نظير قوله (ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فانه آثم قلبه) (السابع) انه قال ذلك أدني أن يأثروا بالشهادة على وجهها ولم يقل بالأيمان (الثامن) انه قال (أو يخافوا أن ترد أيمانهم بعد أيمانهم) فجعل الايمان قسيماً للشهادة وهذا صريح أنها غيرهما (التاسع) انه قال فيقسمان بالله لشهادتنا أحق من شهادتهما فذكر اليمين والشهادة ولو كانت اليمين على المدعي عليه لما احتاج الى ذلك ولكفاها القسم أنها ما خانا (العاشر) أن الشاهدين يحلفان بالله (لا نكتم شهادة الله) ولو كان المراد بها اليمين لكان المعنى يحلفان بالله لا نكتم اليمين وهذا لا معنى له أثبتة فان اليمين

لا تكتم فكيف يقال احلف انك لا تكتم حلفك (الحادي عشر) ان المتعارف من لفظ الشهادة في القرآن والسنة انما هو الشهادة المعروفة كقوله تعالى (وأقيموا الشهادة لله) وقوله (واستشهدوا شهيدين من رجالكم) وقوله (وأشهدوا ذوى عدل منكم) ونظائره. فان قيل فقد سمي الله أيمان اللعان شهادة في قوله فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله ويدرأ عنها اللعاب أن تشهد أربع شهادات بالله قيل انما سمي أيمان الزوج شهادة لانها قائمة مقام البينة ولذلك ترجم المرأة اذا نكلت وسمي أيمانها شهادة لانها في مقابلة شهادة الزوج وأيضاً فان هذه اليمين خصت من بين الايمان بلفظ الشهادة بالله تأكيداً لكشائها وتمظيلاً لخطرهما (الثاني عشر) انه قال (شهادة بينكم اذا حضر أحدكم الموت) فان الموصى انما يحتاج للشاهدين لا الى اليمين (الثالث عشر) ان حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي حكم به وحكم به الصحابة بعده هو تفسير الآية قطعاً وما عداه باطل فيجب أن يرغب عنه وأما ما ذكره بعض الناس ان ذلك مخالف للاصول والقياس من وجوه (أحدها) ان ذلك يتضمن شهادة الكافر ولا شهادة له (الثاني) انه يتضمن حبس الشاهدين والشاهد لا يحبس (الثالث) انه يتضمن تحليفهما والشاهد لا يحلف (الرابع) انه يتضمن تحليف احدى البينتين ان شهادتهما أحق من شهادة البينة الاخرى (الخامس) انه يتضمن شهادة المدعين لانفسهم واستحقاقهم بمجرد أيمانهم (السادس) أن أيمان هؤلاء المستحقين التي قدمت على شهادة الشاهدين لما ظهرت خيانتها ان كانت شهادة فكيف يشهدان لأنفسهما وان كانت أيمانا فكيف يقضى بيمين المدعى بلا شاهد ولا ردة (السابع) ان هذا يتضمن القسامة في الاموال والحكم بأيمان المدعين

ولا يعرف بهذا قائل فهذا وأمثاله من الاعتراضات التي نموذ بالله منها ونسأله العافية فإنها اعتراضات على حكم الله وشرعه وكتابه (فالجواب) عنها بيان أنها مخالفة لنص الآية معارضة لها فهي من الرأي الباطل الذي حذر منه السلف الأمة وقالوا انه يتضمن تحليل ما حرم الله وتحريم ما أحل الله واسقاط ما فرض ولهذا اتفقت أقوال السلف على ذم هذا النوع من الرأي وانه لا يحل الأخذ به في دين الله ولا يلزم الجواب عن هذه الاعتراضات وأمثالها ولكن نذكر الجواب بيانا للحكمة وأن الذي تضمنته الآية هو المصلحة وهو أعدل ما يحكم به وخير من كل حكم سواء ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون وهذا المسلك الباطل يسلكه من يخالف حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أيضاً فاذا جاءهم حديث خلاف قولهم قالوا هذا حديث يخالف الاصول فلا يقبل والمحكمون لكتاب الله وسنة رسوله يرون هذه الآراء وأمثالها من أبطل الباطل لمخالفتها للاصول التي هي كتاب الله وسنة رسوله فهذه الآراء هي المخالفة للاصول حتما فهي باطلة قطعاً على أن هذا الحكم أصل بنفسه مستغن عن نظير يلحق به ونحن نجيبكم عن هذه الوجوه أجوبة مفصلة

أما قولكم انها تتضمن شهادة الكافر ولا شهادة له قلنا كيف يقولون هذا أصحاب أبي حنيفة وهم يجيزون شهادة الكفار في كل شيء بعضهم على بعض أم كيف يقوله أصحاب مالك وهم يجيزون شهادة طيبين كافرين حيث لا يوجد طيب مسلم وليس ذلك في القرآن فهلاً أجازوا شهادة كافرين في الوصية في السفر حيث لا يوجد مسلم وهو في القرآن وقد حكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه بعده أم كيف يقوله أصحاب الشافعي

وهم يرون نص الشافعي صريحا اذا صح الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تغنوا به ودعوا قولي وفي لفظ له فأنا ذاهب اليه وفي لفظ فاضربوا بقولي الحائط

وقد صح الحديث بذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وجاء به نص كتاب الله وعمل به الصحابة . قولكم الشاهدان لا يجبان ليس المراد هاهنا السجن الذي يعاقب به أهل الجرائم وإنما المراد به امساكهما لليمين بعد الصلاة كما يقال فلان يصبر لليمين أي يمسك لها . وفي الحديث ولا تصبر يمينه حيث تصبر الايمان . قولكم يتضمن تحليف الشاهدين والشاهد لا يخلف من أين لكم أن مثل هذا الشاهد الذي شهادته بدل عن شهادة المسلم للضرورة لا يخلف فأى كتاب أم أي سنة جاءت بذلك وقد حلف ابن عباس المرأة التي شهدت بالرضاع وذهب اليه الامام أحمد في احدى الروايتين عنه وقد تقدم الكلام في تحليف الشهود المسلمين اذا ارتاب فيهم الحاكم ومن ذهب اليه من السلف وقضاة العدل . قولكم فيه شهادة المدعين لأنفسهم والحكم لهم بمجرد دعواهم ليس بصحيح فان الله سبحانه جعل الايمان لهم عند ظهور اللوث بخيانة الوصيين فشرع لهما أن يحلفا ويستحقا كما شرع للمدعي الدم في القسامة أن يحلفوا ويستحقوا دم وليهم لظهور اللوث فكانت اليمين لقوتها بظهور اللوث في الموضعين وليس هذا من باب شهادة المدعي لنفسه بل من باب الحكم له بيمينه القائمة مقام الشهادة لقوة جانبه كما حكم صلى الله عليه وسلم للمدعي بيمينه لما قوى جانبه بالشاهد الواحد فقوة جانب هؤلاء بظهور خيانة الوصيين كقوة جانب المدعي بالشاهد وقوة جانبه بنكول خصمه وقوة جانبه باللوث وقوة جانبه بشهادة العرف في تداعي الزوجين وغير ذلك فهذا

محض العدل و، يقتضي أصول الشرع وموجب القياس الصحيح
 وقولكم ان هذا يتضمن القسامة في الاموال قلنا نعم لعمر الله وهي
 أولى بالقول من القسامة في الدماء ولا سيما مع ظهور اللوث وأى فرق بين
 ظهور اللوث في صحة الدعوى بالدم وظهوره في صحة الدعوى بالمال وهل في
 القياس أصح من هذا . وقد ذكر أصحاب مالك القسامة في الاموال وذلك
 فيما اذا أغار قوم على بيت رجل وأخذوا ما فيه والناس ينظرون اليهم ولم
 يشهدوا على معانية ما أخذوه ولكن علم أنهم أغاروا وانتهوا فقال ابن القاسم
 وابن الماجشون القول قول المنتهب مع يمينه وقال مطرف وابن كنانة وابن
 حبيب القول قول المنتهب منه مع يمينه فيما يشبه وقد تقدم ذلك وذكرنا أنه
 اختيار شيخ الاسلام وحكيما كلامه رحمه الله ولا يسترب عالم أن اعتبار اللوث
 في الاموال التي تباح بالبدل أولى منه في الدماء التي لا تباح به

فان قيل فالدماء محتاط لها قيل نعم وهذا الاحتياط لم يمنع القول بالقسامة
 فيها وان استحق بها دم المقسم عليه . ثم ان الموجبين للدية في القسامة حقيقة
 قولهم ان القسامة على المال والقتل طريق لوجوبه فهكذا القسامة هاهنا على
 مال كالدية سواء فهذا من أصح قياس في الدماء وأثبتة فظهر أن القول
 بموجب هذه الآية هو الحق الذي لا معدل عنه نصا وقياساً وه مصلحة
 وبالله التوفيق

﴿ فصل ﴾

قال شيخنا رحمه الله وقول الامام أحمد في قبول شهادتهم في هذا
 الموضع هو ضرورة يقتضي هذا التعليل قبولها في كل ضرورة حضراً وسفراً

وعلى هذا لو قيل يحلفون في شهادة بعضهم على بعض كما يحلفون في شهادتهم على المسلمين في وصية السفر لكان متوجها . ولو قيل تقبل شهادتهم مع أيمانهم في كل شيء عدم فيه المسلمون لكان له وجه ويكون بدلا مطلقا

قال الشيخ ويؤيد هذا ما ذكره القاضي وغيره محتجا به وهو في الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد أن رجلا من المسلمين خرج فربق قرية فرض ومعه رجلان من المسلمين فدفع اليهما ماله ثم قال ادعوا الى من أشهده على ما قبضتماه فلم يجدوا من المسلمين في تلك القرية فدعوا أناسا من اليهود والنصارى فاشهدهم على ما دفع اليهما وذكر القصة فانطلقوا الى ابن مسعود فأمر اليهود والنصارى أن يحلفوا بالله لقد ترك كذا ولشهادتنا أحق من شهادة هذين المسلمين ثم أمر أهل المتوفى أن يحلفوا أن شهادة اليهود والنصارى حق فحلفوا فأمرهم ابن مسعود أن يأخذوا من المسلمين ما شهد به اليهود والنصارى وذلك في خلافة عثمان رضي الله عنه فهذه شهادة للميت على وصية وقد قضي بها ابن مسعود مع يمين الورثة لأنهم المدعون والشهادة على الميت لا تقتصر الى يمين الورثة ولعل ابن مسعود أخذ هذا من جهة أن الورثة مستحقون على الوصيين مع شهادة الذميين بطريق الاولي

وقد ذكر القاضي هذا في مسألة دعوي الاسير اسلاما فقال وقد قال الامام أحمد في السبي اذا ادعوا نسبا وأقاموا بينة من الكفار قبلت شهادتهم نص عليه في رواية حنبل وصالح واسحق بن ابراهيم لانه قد تمعذر البينة العادلة ولم يجز ذلك في رواية عبد الله وأبي طالب قال شيخنا فلي هذا كل موضع ضرورة غير المنصوص فيه روايتان لكن التحليف هنا لم يتعرضوا له فيمكن ان يقال لانه انما يحلف حيث تكون شهادتهم بدلا كما في مسألة

الوصية بخلاف ما اذا كانوا أصولاً والله أعلم

﴿ فصل ﴾

قال شيخنا رحمه الله وهل تعتبر عدالة الكافرين في الشهادة بالوصية في دينهما عموم كلام الاصحاب يقتضي انه لا تعتبر وان كنا اذا قبلنا شهادة بعضهم على بعض اعتبرنا عدالتهم في دينهم . وصرح القاضي بان المدالة غير معتبرة في هذا الحال والقرآن يدل عليه . وصرح القاضي انه لا تقبل شهادة فساق المسلمين في هذا الحال وجعله محل وفاق واعتذر عنه . وفي اشتراط كونهم من أهل الكتاب راويان . وظاهر القرآن انه لا يشترط وهو الصحيح لانه سبحانه قال للمؤمنين أو آخران من غيركم وغير المؤمنين هم الكفار كلهم ولأنه موضع ضرورة وقد لا يحضر الموصي إلا كفار من غير أهل الكتاب وان تقيده بأهل الكتاب لا دليل له وليس ذلك يستلزم محل الرخصة مع قيام المقتضى لعمومه

فان قيل فهل يجوز في هذه الصورة أن يحكم بشهادة كافر وكافرين فيل لا نعرف عن أحمد في هذا شيئاً ويحتمل أن يقال بجواز ذلك وهو القياس فان الآية والقبول فيها رجل وامرأتان وهذا قول أبي محمد بن حزم وهو يحتاج بموم قوله صلى الله عليه وسلم أليست شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل وهذا العموم جواز الحكم أيضاً في هذه الصورة بأربع نسوة كوافر وليس بهيئد عند الضرورة اذا لم يحضره الا النساء بل هو محض التمه . فان قيل فهل يتقضى حكم من حكم بغير هذه الآية قيل أصول المذهب تقتضي تقضى حكمه لمخالفته نص الكتاب

قال شيخنا رضي الله عنه في تمليقه علي المحرر ويتوجه أن ينقض حكم الحاكم إذا حكم بخلاف هذه فإنه خالف نص الكتاب العزيز بدلالات ضعيفة

فصل

الطريق الثامن عشر في الحكم بالاقرار يلزم قبوله بلا خلاف ولم يثبت عما ثبت به وضوح والتهمة قائمة ووجه هذا أنه لما ملك الانشاء ملك الاخبار ثم بنوا على القولين ما علمه في زمن ولايته ومكانها وما علمه في غيرها قالوا فان قلنا لا يقضي بعلمه بذلك اذا كان مستنده مجرد العلم أما اذا شهد رجالان فصرف عدالتهما فله أن يقضي ويعينه علمه بهما عن تركيبتها وفيه وجه ضعيف لا يعينه ذلك عن تركيبتها للتهمة قالوا ولو أقر بالمدعي في مجلس قضائه قضى وذلك قضاء بالاقرار لا بعلمه وإن أقر عنده سرا فحلي القولين وقيل يقضي قطعاً ولو شهد عنده واحد فحل يعينه علمه عن الشاهد الآخر على قول المنع فيه وجهان . هذا تحصيل مذهب الشافعي وأصحابه

وأما مذهب مالك فإنه لا يقضي بعلمه في المدعي به بحال سواء علمه قبل التولية أو بعدها في مجلس قضائه أو غيره قبل الشروع في المحاكمة أو بعد الشروع فهو أشد المذاهب في ذلك وقال عبد الملك وسحنون يحكم بعلمه فيما علمه بعد الشروع في المحاكمة قالوا فان حكم بعلمه حيث قلنا لا يحكم فقال أبو الحسن اللخمي لا ينقض عند بعض أصحابنا وعندى أنه ينقض . قالوا ولا خلاف أن ما رآه القاضي أو سمعه في غير مجلس قضائه أنه لا يحكم به وأنه ينقض إن حكم به وينقضه هو وغيره وإنما الخلاف فيما يتقاربه الحصان في مجلسه فان حكم به نقضه هو ولا ينقضه غيره . قال اللخمي وقد اختلف

إذا أقرا بعد أن جلسا للخصومة ثم أنكرا فقال مالك وابن القاسم لا يحكم بعلمه وقال عبد الملك وسنحون يحكم لأن الحصين إذا جلسا للمحاكمة فقد رضيا أن يحكم بينهما بما لا يقولانه ولذلك قصدنا هذا تحصيل مذهب مالك وأما مذهب أبي حنيفة فقالوا إذا علم الحاكم بشيء من حقوق المباد في زمن ولايته ومحلها جاز له أن يقضي به لأن علمه كشهادة الشاهدين بل أولي لأن اليقين حاصل بما علمه بالمعينة والسمع والحاصل بالشهادة غلبة الظن وأما ما علمه قبل ولايته أو في غير محل ولايته فلا يقضي به عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد يقضي به كما في حال ولايته ومحلها قال المتصرون لقول أبي حنيفة هو في غير مصره وغير ولايته شاهد لا حاكم وشهادة الفرد لا تقبل وصار كما إذا علم بالبيئة المأذنة ثم ولي القضاء فانه لا يعمل بها قالوا وأما الحدود فلا يقضى بعلمه فيها لانه خصم فيها لانه حق لله تعالى وهو نائبه الا في حد القذف فانه يعمل بعلمه لما فيه من حق المبد والافى المسكر اذا وجد سكرانا أو من به أمارات السكر فانه يعذر هذا تحصيل مذهب أبي حنيفة

وأما أهل الظاهر فقال أبو محمد بن حزم وفرض على الحاكم أن يحكم بعلمه في الدماء والاموال والقصاص والقروج والحدود سواء علم ذلك قبل ولايته أو بعد ولايته قال وأقوى ما حكم بعلمه ثم بالاقرار ثم بالبيئة

فصل

وأما الآثار عن الصحابة رضي الله عنهم فصح عن أبي بكر الصديق أنه قال لو رأيت رجلا على حد من حدود الله تعالى لم أخذه حتي يكون معي

شاهد غيرى . وعن عمر بن الخطاب أنه قال لعبد الرحمن بن عوف أرأيت لو رأيت رجلاً قتل أو شرب أو زنا قال شهادتك شهادة رجل فقال له عمر صدقت . وروى نحو هذا عن معاوية وابن عباس . ومن طريق الضحاك أن عمر اختصم إليه فيمن يعرفه فقال للطالب ان شئت شهدت ولم أقض وان شئت قضيت ولم أشهد

وأما الآثار عن التابعين فصح عن شريح أنه اختصم عنده اثنان فأناهما أحدهما بشاهد وقال لشريح وأنت شاهدى أيضاً فقضى له شريح مع شاهده بيمينه وهذا محتمل . وصح عن الشعبي أنه قال لا أكون شاهداً وقاضياً . واحتج من قال يحكم بملءه بما في الصحيحين من قصة هند لما اشتكت أبا سفيان الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فحكم عليه بأن تأخذ كفائتها وكفاية بنيتها ولم يسألها البينة ولا أحضر الزوج وهذا الاستدلال ضعيف جداً فإن هذا إنما هو فتيا من رسول الله صلى الله عليه وسلم لا حكم ولهذا لم يحضر الزوج ولم يكن غائباً عن البلد والحكم على الغائب عن مجلس الحكم الحاضر في البلد غير ممتنع وهو يقدر على الحضور ولم يוכל وكذا لا يجوز اتفاقاً وأيضاً فإنها لم تسأله الحكم وإنما سأله هل يجوز لها أن تأخذ ما يكفيها وبنيتها وهذا استفتاء محض فلا استدلال به على الحكم سهو

واحتج بما رواه ابن ماجه والبيهقي من حديث حماد بن سلمة حدثني عبد الملك أبو جعفر عن أبي نضرة عن سعد بن الأطول أن أخاه مات وترك ثلاثمائة درهم وترك عيالا قال فأردت أن أنفقها على عياله فقال لي النبي صلى الله عليه وسلم ان أخاك محبوس بدينه فأقض عنه قلت يا رسول الله قد قضيت عنه الا دينارين ادعتهما امرأة وليست لها بينة قال أعطها فإنها

محقة وفي لفظ فانها صادقة وهذا أصرح في الدلالة مما قبله
وقال حماد عن الجريري عن أبي نضرة عن رجل من الصحابة بمثله ولكن لم يسمكم
ترك . وبعد فلا يدل أيضا فان المنع من حكم الحاكم بعلمه انما هو لأجل
التهمة وهي معلومة الانتفاء من سيد الحكم صلى الله عليه وسلم

واحتج بما في الصحيحين من حديث عقيل عن ابن شهاب عن عمرة
عن عائشة ان فاطمة رضى الله عنها أرسلت الى أبي بكر تسأله ميراثها من
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أبو بكر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال لا نورث ما تركناه صدقة انما يا كل آل محمد في هذا المال واني والله
لا أغير شيئا من صدقة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أعلم فيها بما
عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر ان يدفع الي فاطمة منها شيئا
وذكر الحديث والاستدلال به سهو أيضا فان أبا بكر رضي الله عنه علم من
دين الرسول ان هذه الدعوى باطلة لا يسوغ الحكم بموجبها بل دعواها
بمنزلة دعوى استحقاق ما علم وتحقق دفعه بالضرورة بل بمنزلة ما يعلم بطلانه
قطعا من الدعوى . وسيدة نساء العالمين رضى الله عنها خفي عليها حكم هذه
الدعوى وعلمه الخلفاء الراشدون ومن معهم من الصحابة فالصديق معه
الحجة من رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يسمع هذه الدعوى ولم يحكم
بموجبها للحجة الظاهرة التي علما معا عمر بن الخطاب والصحابة فأين هذا
من حكم الحاكم بعلمه الذي لم يقم به حجة على الخصم

واحتج أبو محمد بن حزم لهذا القول بقول النبي صلى الله عليه وسلم
يبتك أو يمينه قال ومن البيئة التي لا أبين منها علم الحاكم بالحق من البطل
ويبين ذلك للناس فلا يزال علم الحاكم ليس بيينة . واحتجوا أيضا بقوله

تعالى يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط وليس من القسط ان يعلم الحاكم ان أحد الخصمين مظلوم والآخر ظالم ويترك كلا منهما على حاله قال الآخرون ليس في هذا معذور حيث لم يأت المظلوم بحجة يحكم له بها فالحاكم معذور اذا لاجبة معه يوصل بها صاحب الحق الى حقه . وقد قال سيد الحكم صلوات الله وسلامه عليه انكم تختصمون اليّ ولعل بعضكم ان يكون ألحن بحجته من بعض فأحسب أنه صادق فأقضي له فن قضيت له بشيء من حق أخيه فلا يأخذه فاتمّا أقطع له قطعة من النار واحنوا بقول النبي صلى الله عليه وسلم من رأي منكم منكرا فليغيره بيده فان لم يستطع فليسأله فان لم يستطع فليقلبه واذا رأى الحاكم وحده عدوان رجل على رجل وغضبه ماله وسمع طلاقه لامرأته وعنته لبيده ثم رأي الرجل مستمرا على امساك الزوجة أو بيع من صرح بعنته فقد أقر على المنكر الذي أمر بتغييره

قال الآخرون ما هو بتغيير ما يعلم الناس انه منكربحيث لا يتطرق اليه تهمة في تغيره . ولأنه اذا عمد الى رجل مع زوجته وأمته لم يشهد أحد انه طلقها ولا أعتقها ألبتة ولا سمع بذلك أحد قط ففرق بينهما وزعم انه طلق وأعتق فانه ينسب ظاهر الى تغيير المروف بالمنكر ويطرق الناس الى اتهامه والوقوع في مرضه وهل يسوغ للحاكم أن يأتي الى رجل مستور بين الناس غير مشهور بفاحشة وليس عليه شاهد واحد بها فيرجه ويقول رأيت يزنّي أو يقتله ويقول سمعته يسب أو يفرّق بين الزوجين ويقول سمعته يطلق وهل هذا إلا محض التهمة ولو فتح هذا الباب ولا سيما لقضاء الزمان لو جد كل فاض له عدو السبيل الي قتله عدوه ورجحه وتفسيقه

والتفريق بينه وبين امرأته ولا سيما اذا كانت العداوة خفية لا يمكن عدوه اثباتها حتى لو كان الحق هو حكم الحاكم لوجب منع قضاة الزمان من ذلك وهذا اذا قيل في شرح وكعب بن سوار وإياس بن معاوية والحسن البصري وعمران الطلحي وحفص بن غياث وأضرابهم كان فيه ما فيه

وقد ثبت عن أبي بكر وعمر وعبدالرحمن بن عوف وابن عباس ومعاوية المنع من ذلك ولا يعرف لهم في الصحابة مخالف . فذكر البيهقي وغيره عن أبي بكر الصديق انه قال لو وجدت رجلا على حد من حدود الله لم آخذه حتى يكون معي غيري . وعن عمر انه قال لعبد الرحمن بن عوف أرأيت لو رأيت رجلا يقتل أو يسرق أو يزني قال أرى شهادتك شهادته رجل من المسلمين قال أصبت . وعن علي نحوه وهذا من كمال فقه الصحابة رضى الله عنهم فانهم أفقه الأمة وأعلمهم بمقاصد الشرع وحكمه فان التهمة مؤثرة في باب الشهادات والاقضية والاقرار وطلاق المريض وغير ذلك ولا تقبل شهادة السيد لعبد ولا العبد لسيد ولا شهادة الوالد لولده وبالعكس ولا شهادة العدو على عدوه ولا يقبل حكم الحاكم لنفسه ولا ينفذ حكمه على عدوه ولا يصح اقرار المريض مرض الموت لو ارثه ولا لأجنبي عند مالك اذا قامت شواهد التهمة ولا تمنع المرأة الميراث بطلاقه لها لأجل التهمة ولا يقبل قول المرأة على ضرمتها انها أرضعتها الى أضماف ذلك للتهمة ولذلك منعتنا في مسألة الظفر أن يأخذ المظلوم من مال ظالمة نظير ما خافه فيه لأجل التهمة وإن كان إنما يستوفي حقه

ولقد كان سيد الحكم صلوات الله وسلامه عليه يعلم من المنافقين ما يبيع دماءهم وأموالهم ويتحقق ذلك ولا يحكم فيهم بعلمه مع براءته عند

الله وملائكته وعباده من كل تهمة لثلاث يقول الناس إن محمداً يقتل أصحابه
ولما رآه بعض أصحابه مع زوجته صفية قال رويدكما إنها صفية بنت حيي
لثلاث يقع في نفوسها تهمة له . ومن تدبر الشريعة وما اشتملت عليه من المصالح
وسد الدرائع تبين له الصواب في هذه المسألة وبالله التوفيق



فصل

﴿ الطريق المشرون ﴾ الحكم بالتواتر وإن لم يكن المخبرون عدولا
ولا مسلمين وهذا من أظهر البينات فإذا تواتر الشئ عنده وتضافرت به
الاخبار بحيث اشترك في العلم به هو وغيره حكم بموجب ما تواتر عنده كما
إذا تواتر عنده فسق رجل أو صلاحه ودينه أو عداوته لنسيه أو فقر رجل
وحاجته أو موته أو سفره ونحو ذلك حكم بموجبيه ولم يحتاج الي شاهدين
عدلين بل بينة التواتر أقوى من الشاهدين بكثير فانه يفيد العلم والشاهدان
غايتهما أن يفيدا ظلماً غالباً

وقد ذكر أصحابنا كالقاضي وأبي الخطاب وابن عقيل وغيرهم ما يدل
على ذلك فانهم قالوا في الرد على من زعم أن التواتر يحصل بأربعة لو حصل
العلم بخبر أربعة نفر لما احتاج القاضي اذا شهد عنده أربعة بالزنا أن
يسأل عن عدالتهم وتركيتهم . قال شيخنا وهذا يقتضي أن القاضي اذا حصل
له العلم بشهادة الشهود لم يحتاج الي تركية والتواتر يحصل بخبر الكفار والفساق
والصبيان واذا كان يقضي بشاهد واحد مع اليمين وبدونها بالنكول وشهادة
المرأة الواحدة حيث يحكم بذلك فالقضاء بالتواتر أولى وأحرى وبيان الحق
به أعظم من بيانه بنصاب الشهادة

فان قيل فلو تواتر عنده زنا رجل أو امرأة فهل له ان يحذرها بذلك
 قيل لا بد في إقامة الحد بالزنا من معاينة ومشاهدة له ولا يكفي فيه القرائن
 واستفاضته في الناس ولا يمكن في العادة التواتر بمعاينة ذلك ومشاهدته
 للاختفاء به وستره عن العيون فيستحيل في العادة ان يتواتر الخبر عن معاينته
 نعم لو قدر ذلك بأن أتى ذلك بين الناس عيانا وشهد عدد كثير يقع العلم
 الضروري بخبرهم حد بذلك قطعا ولا يليق بالشرعة غير ذلك ولا يحتمل
 سواء

﴿ فصل ﴾

﴿ الطريق الحادى والعشرون ﴾ الحكم بالاستفاضة وهى درجة بين
 التواتر والآحاد فالاستفاضة هى الاشتهار الذى تحدث به الناس وقاض بينهم .
 وقد قسم الحنفية الاخبار الى ثلاثة أقسام . آحاد . وتواتر . واستفاضة . وجعلوا
 المستفيض مرتبة بين المرتبتين وخصوا به عموم القرآن وقالوا هو بمنزلة التواتر
 ومنهم من جعله قسما من أقسام التواتر وهذا النوع من الاخبار يجوز استناد
 الشهادة اليه ويجوز أن يعتمد الزوج عليه في قذف امرأته ولعانها اذا استفاض
 في الناس زناها ويجوز اعتماد الحاكم عليه

قال شيخنا فى الذى اذا زنا بالمسلمة قتل ولا يرفع عنه القتل الاسلام
 ولا يشترط فيه أداء الشهادة على الوجه المعتبر فى المسلم بل يكتفى استفاضة ذلك
 واشتهاره هذانص كلامه وهذا هو الصواب لان الاستفاضة من أظهر البينات
 فلا يتطرق الى الحاكم نهمته اذا استند اليها فحكمه بها حكم بحجة لا بمجرد
 علمه الذى يشاركه فيه غيره ولئلا لك له أن يقبل شهادة الشاهد اذا استفاض فى

الناس صدقه وعدالته من غير اعتبار لفظ شهادة على العدالة ويرد شهادته ويحكم بنفسه باستفاضة فجوره وكذبه وهذا مما لا يعلم فيه نزاع وكذلك الجارح والمعدل يجرح الشاهد بالاستفاضة ولا ريب انا نشهد بمدالة عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه وفسق الحجاج . والمقصود ان الاستفاضة طريق من طرق العلم التي تنفي التهمة عن الشاهد والحاكم وهي أقوى من شهادة اثنين مقبولين

فصل

﴿ الطريق الثاني والعشرون ﴾ الاخبار آحادا وهو أن يخبره عدل يثق بخبره ويسكن اليه بأمر فينطب على ظنه صدقه فيه أو يقطع به لقريته به فيجعل ذلك مستنداً لحكمه وهذا يصلح للترجيح والاستظهار بلا ريب ولكن هل يكفي وحده في الحكم هذا موضع تفصيل . فيقال اما أن يقترن بخبره ما يفيد معه اليقين أم لا فان اقترن بخبره ما يفيد معه اليقين جاز أن يحكم به وينزل منزلة الشهادة بل هو شهادة محضة في أصح الأقوال وهو قول الجمهور فانه لا يشترط في صحة الشهادة ذكر لفظ أشهد بل متى قال الشاهد رأيت كيت وكيت أو سمعت أو نحو ذلك كانت شهادة منه وليس في كتاب الله ولا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم موضع واحد يدل على اشتراط لفظ الشهادة ولا عن رجل واحد من الصحابة ولا قياس ولا استنباط يقتضيه بل الاثلة المتضافرة من الكتاب والسنة وأقوال الصحابة ولغة العرب نفي ذلك

وهذا مذهب مالك وأبي حنيفة وظاهر كلام أحمد وحكي ذلك عنه

نصاً قال تعالى (قل هلم شهداءكم الذين يشهدون ان الله حرم هذا فان شهدوا فلا تشهد معهم) ومعلوم قطعاً انه ليس المراد التلقظ بلفظة أشهد في هذا بل مجرد الاخبار بتجريعه وقال تعالى (لكن الله يشهد بما أنزل اليك) ولا تتوقف صحة الشهادة على انه يقول سبحانه أشهد بكذا وقال تعالى (ولا يملك الذين يدعون من دونه الشفاعة الا من شهد بالحق) أي أخبر به وتسكلم به عن علم والمراد به التوحيد ولا تقتصر صحة الاسلام الي أن يقول الداخل فيه أشهد أن لا اله الا الله بل لو قال لا اله الا الله محمد رسول الله كان مسلماً وقد قال صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله فاذا تكلموا بقول لا اله الا الله حصلت لهم العصمة وان لم يأتوا بلفظ أشهد . وقال تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان (واجتنبوا قول الزور حنفاء لله غير مشركين به) وصح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال عدلت شهادة الزور بالاشراك بالله وقال ألا أنبئكم بأكبر الكبائر النكر بالله وقتل النفس التي حرم الله وقول الزور وفي لفظ ألا شهادة الزور فسمي قول الزور شهادة وان لم يكن معه لفظ أشهد

وقال ابن عباس شهد عندي رجال مرضيون وأرضاهم عندي عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة بعد المصرحتي تترب الشمس وبعد الصبح حتى تطلع الشمس ومعلوم أن عمر لم يقل لابن عباس أشهد عندك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك ولكن أخبره فسماه شهادة وقد تناظر الامام أحمد وعلي بن المديني في العشرة رضوان الله عليهم فقال علي أقول هم في الجنة ولا أشهد بذلك بناء على ان الخبر في ذلك خبر آحاد فلا يفيد العلم والشهادة انما تكون على العلم فقال له الامام أحمد متى قلت

هم في اللجنة فقد شهدت حكاية القاضي أبو يعلى وذكره شيخنا رحمة الله عليه
فكل من أخبر بشيء فقد شهد به وإن لم يتلفظ بلفظ. أشهد

ومن العجب أنهم احتجوا على قبول الاقرار بقوله تعالى (يا أيها الذين
آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم) قالوا هذا يدل على
قبول اقرار المرء على نفسه ولم يقل أحد أنه لا يقبل الاقرار حتي يقول المقر
أشهد على نفسي وقد سماه الله شهادة قال شيخنا فاشترط لفظ الشهادة لأصل
له في كتاب الله ولا سنة رسوله ولا قول أحد من الصحابة ولا يتوقف
اطلاق لفظ الشهادة لغة على ذلك وبالله التوفيق وعلى هذا فليس الاخبار
طريقها آخر غير طريق الشهادة



فصل

﴿ الطريق الثالث والعشرون ﴾ الحكم بالخط المجرد وله صور ثلاث
(الصورة الاولى) أن يري القاضي حجة فيها حكمه لانسان فيطلب منه
امضاء فمن أحمده ثلاث روايات (أحدهن) أنه اذا تيقن أنه خطه نفذه وإن لم
يذكره (والثانية) أنه لا ينفذه حتى يذكره (والثالثة) أنه اذا كان في حرزه
وحفظه نفذه والا فلا . قال أبو البركات الرواية في شهادة الشاهد البناء على
خطه اذا لم يذكره والمشهور من مذهب الشافعي أنه لا يعتمد على الخط لافي
الحكم ولا في الشهادة وفي مذهبه وجه آخر أنه يجوز الاعتماد عليه اذا كان
محفوظاً عندهما كالرواية الثالثة

وأما مذهب أبي حنيفة فقال الخفاف قال أبو حنيفة اذا وجد القاضي في
ديوانه شيئاً لا يحفظه كإقرار الرجل بحق من الحقوق وهو لا يذكر ذلك ولا

يحفظه فانه لا يحكم بذلك ولا ينفذه حتى يذكره . وقال أبو يوسف ومحمد ما وجدته القاضي في ديوانه من شهادة شهود شهدوا عنده لرجل على رجل بحق أو اقرار رجل لرجل بحق والقاضي لا يحفظ ذلك ولا يذكره فانه ينفذ ذلك ويقضي به اذا كان تحت خاتمه محفوظا ليس كل ما في ديوان القاضي يحفظه

وأما مذهب مالك فقال في الجواهر لا يعتمد على الخط اذا لم يذكر لاما كان التزوير عليه . قال القاضي أبو محمد اذا وجد في ديوانه حكما بخطه ولم يذكر انه حكم به لم يجوز له أن يحكم به الا أن يشهد عنده شاهدان . قال واذا نسي القاضي حكما حكم به فشهد عنده شاهدان انه قضى به نفذ الحكم بشهادتهما وان لم يذكره . وعن مالك رواية أخرى انه لا يلتفت الي البينة بذلك ولا يحكم بها . وجمهور أهل العلم على خلافها بل اجماع أهل الحديث قاطبة على اعتماد الراوى على الخط المحفوظ عنده وجواز التحديث به الا خلافا شاذا لا يعتمد به ولو لم يعتمد على ذلك لضاع الاسلام اليوم وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فليس بأيدي الناس بعد كتاب الله الالهذه النسخ الموجودة من السنن . وكذلك كتب الفقه الاعتماد فيها على النسخ وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث كتبه الى الملوك وغيرهم وتقوم بها حجته ولم يكن يشافه رسولا بكتابه بمضمونه ولا يجري هذا في مدة حياته صلى الله عليه وسلم بل يدفع الكتاب مختما وبأمره بدفعه الى المكتوب اليه وهذا معلوم بالضرورة لاهل العلم بسيرته وأيامه

وفي الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي فيه يبيت ليلتين الا ووصيته مكتوبة عنده . ولو لم يجوز الاعتماد على الخط لم يكن

لكتابة وصيته فائدة . قال اسحق بن ابراهيم (فلت) لاحمد الرجل يموت ويوجد له وصية تحت رأسه من غير أن يكون أشهد عليها أو أعلم بها أحدا هل يجوز انفاذ ما فيها قال ان كان قد عرف خطه وكان مشهور الخط فانه ينفذ ما فيها وقد نص في الشهادة انه اذا لم يذكرها ورأى خطه انه لا يشهد حتى يذكرها ونص فيمن كتب وصيته وقال اشهدوا علي بما فيها انهم لا يشهدون الا أن يسموها منه أو تقرأ عليه فيقر بها فاختلف أصحابنا فمنهم من خرج في كل مسألة حكم الاخرى وجعل فيها وجهين بالنقل والتخريج ومنهم من منع التخريج وأقر النصين وفرق بينهما واخار شيخنا التفريق قال والفرق انه اذا كتب وصيته وقال اشهدوا علي بما فيها فانهم لا يشهدون لجواز أن يزيد في الوصية وينقص ويغير وأما اذا كتب وصيته ثم مات وعرف انه خطه فانه يشهد به لزوال هذا المحذور . والحديث المتقدم كالنص في جواز الاعتماد على خط الموصي وكتبه صلى الله عليه وسلم الي عماله والي الملوك وغيرهم تدل على ذلك ولان الكتابة تدل على المقصود فهي كاللفظ ولهذا يقع بها الطلاق

قال القاضي وثبت الخط في الوصية يتوقف على معاينة البينة أو الحاكم لقفل الكتابة لانها عمل والشهادة على العمل طريقها الرؤية . وقول الامام أحمد ان كان قد عرف خطه وكان مشهور الخط ينفذ ما فيها يرد ما قال القاضي فان أحمد علق الحكم بالمعرفة والشهرة من غير اعتبار لمعاينة القفل وهذا هو الصحيح فان القصد حصول العلم بنسبة الخط الي كاتبه فاذا عرف ذلك وتيقن كان العلم بنسبة اللفظ اليه فان الخط دال على اللفظ واللفظ دال على القصد والارادة وغاية ما يقدر اشتباه الخطوط وذلك كما يفرض من اشتباه الصور والاصوات وقد جعل الله سبحانه في خط كل كاتب ما يميز به عن خط غيره

كتيز صورته وصوته عن صورته وصوته والناس يشهدون شهادة لا يسترئون فيها على ان هذا فيه خط فلان وان جازت محاكته ومشابهته فلا بد من فرق وهذا أمر يخص بالخط العربي ووقوع الاشتباه والمحاكاة لو كان مانعا لمنع من الشهادة على الخط عند معاينته اذا غاب عنه لجواز المحاكاة

وقد دلت الادلة المتضاربة التي تقرب من القطع على قبول شهادة الاعمي فيما طريقه السمع اذا عرف السموت مع أن تشابه الاصوات ان لم يكن أعظم من تشابه الخطوط فليس دونه وقد صرح أصحاب أحمد والشافعي بأن الوارث اذا وجد في موروثه ان لي عند فلان كذا جاز له أن يحلف على استحقاقه وأخلته منصو صا عنهما وكذلك لو وجد في دنتره اني أديت الي فلان ما على جاز له أن يحلف على ذلك اذا وثق بخط موروثه وأمانته ولم يزل الخلفاء والقضاة والأمرء والعلماء يعتمدون على كتب بعضهم الي بعض ولا يشهدون حاملها على ما فيها ولا يقرؤنه عليه هذا عمل الناس من زمن نبيهم الي الآن

قال البخاري في صحيحه باب الشهادة على الخط وما يجوز من ذلك وما يضييق منه وكتاب الحاكم الي عامله والقاضي الي القاضي . وقال بعض الناس كتاب الحاكم جازر الا في الحدود قال وان كان القتل خطأ فهو جازر لانه مال بزعمه وانما صار مالا بعد أن ثبت القتل فالخطأ والعمد واحد . وقد كتب عمر الي عامله في الحدود وكتب عمر بن عبد العزيز في سن كسرت . وقال ابراهيم كتاب القاضي الي القاضي جازر اذا عرف الكتاب والخاتم . وكان السعبي يحيز الكتاب المختوم بما فيه من القاضي ويروي عن ابن عمر نحوه

وقال معاوية بن عبد الكريم التقي شهدت عبد الملك بن يعلى فاضي البصرة واباس بن معاوية والحسن وثمامة بن عبد الله بن أنس وبلال بن أبي

بردة وعبد الله بن بريدة وعامر بن عبيدة وعباد بن منصور يجيزون كتب
القضاة بنير محضر من الشهود فان قال الذي جيء عليه بالكتاب انه زور قيل
له اذهب فالتمس المخرج من ذلك

وأول من سأل على كتاب القاضي البينة ابن أبي ليلى وسوار بن عبد الله
وقال لنا أبو نعيم حدثنا عبد الله بن عمر جثت بكتاب من موسى بن أنس
قاضي الصرة وأتت عليه البينة ان لي عند فلان كذا وكذا وهو بالكوفة
فجثت به القاسم بن عبد الرحمن فأجازه . وكره الحسن وأبو قلابة ان يشهد على
وصية حتى يعلم ما فيها لانه لا يدري لعل فيها جورا وقد كتب النبي صلى الله
عليه وسلم الي أهل خير اما أن تودوا صاحبكم واما أن تأذنوا بحرب اه
كلامه

وأجاز مالك الشهادة على الخطوط فردي عنه ابن وهب في الرجل يقوم
يذكر حقا قدمات شهوده ويأتي بشاهدين عدلين على خط كاتب الخط قال
تجوز شهادتهما على كاتب الكتاب اذا كان عدلا مع يمين الطالب وهو قول
ابن القاسم . وذكر ابن شعبان عن ابن وهب قال لا آخذ بقول مالك في
الشهادة على الخط وعد قوله شذوذا . قال ابن حارث ولقد قال مالك في رجل
قال سمعت فلانا يقول ورأيت فلانا قتل أو قال سمعت فلانا طلق امرأته
أو تذفها انه لا يشهد على شهادته الا أن يشهده فالحط أبعد من هذا وأضعف
قال ولقد قلت لبعض القضاة تجوز شهادة الموتي فقال ما هذا الذي تقول
فقلت انكم تجيزون شهادة الرجل بعد موته اذا وجدتم خطه في وثيقة
فسكت

وقال محمد بن عبد الحكم لا يقضي في دهرنا بالشهادة على الخط لان الناس

قد أحدثوا ضرراً من الفجور وقد قال مالك في الناس تحدث لهم أقضية
على نحو ما أحدثوا من الفجور . وقد روى ابن نافع عن مالك قال كان من أمر
الناس القديم اجازة الحواشي حتى ان القاضي يكتب للرجل الكتاب فيزيد
على ختمه فيجاز لهم حتى آثم الناس فصار لا يقبل الا بشاهدين اهـ

واختلف الفقهاء فيما اذا شهد القاضي شاهدين على كتابه ولم يقرأ عليهما
ولا عرفهما بما فيه فقال مالك يجوز ذلك ويلزم القاضي المكتوب اليه قبوله
ويقول الشاهدان ان هذا كتابه دفعه الينا محتوما وهذا احدي الروايتين من
الامام أحمد . وقال أبو حنيفة والشافعي وأبو ثور اذا لم يقرأ عليهما القاضي
لم يعمل القاضي المكتوب اليه بما فيه وهو احدي الروايتين عن مالك وحجتهم
انه لا يجوز ان يشهد الابما يعلم وأجاب الآخرون بانهما لم يشهدا بما تضمنه
وانما شهدا بانه كتاب القاضي وذلك معلوم لهما والسنة الصريحة تدل على
صحة ذلك وتثير أحوال الناس ونسأدها يقتضي العمل بالقول الآخر . وقد
يثبت عند القاضي من أمور الناس ما لا يحسن ان يطلع عليه كل أحد مثل
الوصايا التي يتخون الناس فيها ولهذا يجوز عند مالك وأحمد في احدي الروايتين
ان يشهدا على الوصية المحتومة ويجوز عند مالك أن يشهدا على كتاب مدرج
ويقولا للعالم نشهد على اقراره بما في هذا الكتاب

وقال المانعون من العمل بالخطوط الخاطئة للمشابهة والمحاكاة
وهل كانت قصة عثمان ومثله الاسباب الخط فانهم صنعوا مثل خاتمه وكتبوا
مثل كتابه حتى جرى ما جرى . ولذلك قال الشعبي لا تشهد أبدا الا على شيء
تذكره فانه من شاء انتقش خاتما ومن شاء كتب كتابا قالوا وأما ما ذكرتم
من الآثار فنعم وهاهنا أمثالها ولكن كان ذلك اذ الناس ناس . وأما الآن فكلا

اذ كان الامر قد تغير في زمن مالك وابن أبي ليلى حتى قال مالك كان من أمر
الناس القديم اجازة الخواتم حتى ان القاضي ليكتب للرجل الكتاب فلم يزد
على ختمه حتى تهم الناس فصار لا يقبل الا شاهدان. وقال محمد بن عبد الحكم
لا يقضي في دهرنا هذا بالشهادة على الخط لان الناس قد أحدثوا ضروبا
من التجور وقد كان الناس فيما مضى يجيزون الشهادة على خاتم كتاب القاضي
فان قيل فما تقولون في الدابة يوجد على نخدها صدقة أو وقف أو
حبس هل للحاكم ان يحكم بذلك (قيل) نعم له ان يحكم وصرح به أصحاب
مالك فان هذه أمانة ظاهرة وللمها أقوى من شهادة الشاهد وقد ثبت في
الصحيحين من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال غدوت الي رسول
الله صلى الله عليه وسلم بعبد الله بن أبي طلحة ليحنكه فوافيته في يده الميسم
يسم ابل الصدقة . وللإمام أحمد عنه دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم
وهو يسم غنما في آذانها . وروي مالك في الموطأ عن زيد بن أسلم عن أبيه
انه قال لعمر بن الخطاب رضي الله عنه ان في الظهر ناقة عمياء فقال عمر
ادفعها الي أهل بيت يتنعمون بها قال فقلت هي عمياء فقال عمر يقطرونها
بالابل قال فقلت كيف تأكل من الارض قال فقال عمر أمن نم الجزية هي
أم من نم الصدقة فقلت من نم الجزية فقال عمر أردتم والله أكلها فقلت
ان عليها وسم الجزية . ولولا ان الوسم يميز الصدقة من غيرها ويشهد لما هو
وسم عليه لم يكن فيه فائدة بل لا فائدة للوسم الا ذلك ومن لم يعتبر الوسم
فلا فائدة فيه عنده

فان قيل فما تقولون في الدار يوجد على بابها أو حائطها الحجر مكتوبا
فيه انها وقف أو مسجد هل يحكم بذلك قيل نعم يقضي به ويصير وقفا

صرح به بعض أصحابنا ومن ذكره الحارثي في شرحه . فان قيل يجوز ان ينقل الحجر الي ذلك الموضع قيل جواز ذلك لجواز كذب الشاهدين بل هذا أقرب لان الحجر يشاهد جزءاً من الحائط داخلاً فيه ليس عليه شيء من أمارات النقل بل يقطع غالباً بأنه بنى مع الدار ولا سيما حجر عظيم وضع عليه الحائط بحيث يتعذر وضعه بعد البناء فهذا أقوى من شهادة رجلين ورجل وامرأتين

فان قيل فما تقولون في كتب العلم يوجد على ظهرها وهو امشها كتابة الوقف هل للحاكم ان يحكم بكونها وقفاً بذلك . قيل هذا يختلف باختلاف قرائن الاحوال فاذا رأينا كتباً مودعة في جراب وعليها كتابة الوقف وهي كذلك مدة متطاولة وقد اشتهرت بذلك لم نسترب في كونها وقفاً وحكمها حكم المدرسة التي عهدت لذلك وانقطعت كتب وقفها أو فقدت ولكن يعلم الناس على تطاول المدة كونها وقفاً فيكون في ذلك الاستفاضة فان الوقف يثبت بالاستفاضة وكذلك مصرفه وأما اذا رأينا كتاباً لا نعلم مقره ولا عرف من كتب عليه الوقف فهذا يوجب التوقف في أمره حتي يتبين حاله والممول في ذلك على القرائن فان قويت حكم بموجبها وان ضعفت لم يلتفت اليها وان توسطت طلب الاستظهار وسلك طريق الاحتياط وبالله التوفيق

وقد قال أصحاب مالك في الرجلين يتنازعا في حائط فينظر الي عقده أو من له خشب أو سقف وما أشبه ذلك مما يري بالعين يقضى به لصاحبه ولا يكلف الطالب اليئنة وكذلك القنوات التي تشق الدار والبيوت الي مستقرها اذا سدها الذي شقت داره وأنكر ان يكون عليها مجرى لاحد فاذا

نظروا الى القناة التي شقت داره وشهدوا بذلك عند القاضي ولم يكن عنده في شهادة الشهود الذين وجههم لذلك مدفع الزمونه مرور القناة على داره ونهي عن سدها ومنع منه قالوا فاذا نظروا في القناة تشق داره الى مستقرها وهي في قناة قديمة والبنيان فيها ظاهر حتى تصب في مستقره فلاحا حكم ان يلزمه مرور القناة كما وجدت في داره

قال ابن القاسم فيما رواه ابن عبد الحكم عنه اذا اختلف الرجال في جدار بين داريهما كل يدعيه فان كان عقد بناء اليهما فهو بينهما وان كان معقودا الى احدهما ومنقطعا من الآخر فهو اتي من اليه العقد وان كان منقطعا بينهما جميعا فهو بينهما وان كان لاحدهما فيه كوي ولا شيء للآخر فيه وليس بمنعقد الي واحد منهما فهو الي من اليه مرافقه وان كانت فيه كوي لكليهما فهو بينهما وان كانت لاحدهما عليه خشب ولا عقد فيه لواحد منهما فهو لمن له عليه الحمل فان كان عليه حمل لهما جميعا فهو بينهما . والمقصود أن الكتابة على الحجارة والحيوان وكتب العلم أقوى من هذه الامارات بكثير فهي أولى أن يثبت بها حكم تلك الكتابة ولا سيما عند عدم المعارض وأما اذا عارض ذلك بينة لا تهم ولا تستند الى مجرد التبديل بسبب الملك والاستراة فانها تقدم على هذه الامارات بمنزلة البينة والشاهد واليد تدفع بذلك

﴿ فصل ﴾

ومما يلحق بهذا الباب شهادة الرهن بقدر الدين اذا اختلف الراهن والمرتهن في قدره فالقول قول المرتهن مع يمينه ما لم يدع أكثر من قيمة الرهن عند مالك وأهل المدينة وخالفه الا كثرون ومذهبه أرجح واختاره شيخنا

رحمه الله وحجته ان الله سبحانه جعل الرهن بدلا من الكتابة والشهود
يحتفظ به الحق فلم يقبل قول المرتهن وكان القول قول الراهن لم يكن في
الرهن فائدة وكان وجوده كعدمه الا في موضع واحد وهو تقديم المرتهن
بدينه على الغرماء الذين ديونهم بغير رهن ومعلوم ان الرهن لم يشرع لمجرد هذه
الفائدة وانما ذكره الله سبحانه في القرآن العظيم قائما مقام الكتاب والشهود
فهو شاهد بقدر الحق وليس في العرف ان يرهن الرجل ما يساوي ألف دينار
علي درهم. ومن يقول القول قول الراهن يقبل قوله انه رهنه علي ثمن درهم أو أقل
وهذا مما يشهد العرف بطلانه. والذين جعلوا القول قول الراهن ألزموا منازلهم
بأنهما لو اختلفا في أصل الرهن لكان القول قول المالك فكذلك في قدر
الدين. وفرق الآخرون بين المسألتين بأنه قد ثبت تعلق الحق به في مسألة النزاع
والرهن شاهد المرتهن فيه ما يصدق به بخلاف مسألة الالتزام

﴿فصل﴾

﴿الطريق الرابع والعشرون﴾ العلامات الظاهرة وقد تقدمت في أول
الكتاب ونريد هاهنا ان أصحابنا وغيرهم فرقوا بين الركاز واللقطة بالعلامات
فتألو الركاز ما دفنه اجاهلية ويعتبر ذلك برؤية علاماتهم عليه كاسماء ملوكهم
وصورهم وصلبهم فأما ما عليه علامات المسلمين كاسمائهم أو قرآن ونحوه فهو
لقطة لانه ملك مسلم لم يعلم زواله عنه. وكذلك ان كان على بعضه علامة الاسلام
وعلى بعضه علامة الكفار لان الظاهر انه صار لمسلم دفنه وما لا علامة عليه
فهو لقطة تنليها لحكم الاسلام. ومنها أن اللقيط لو ادعاه اثنان ووصف أحدهما
علامة مستورقة في جسده قدم في ذلك وحكم له وهذا مذهب أحمد وأبي حنيفة

وقال الشافعي لا يحكم بذلك كما لو ادعيا عينا سواء ووصف أحدهما فيه علامات خفية والمرجحون له بذلك فرقوا بينهما بأن ذلك نوع التقاط فقدم بالصفة كلقطعة المال وقد دل عليها النص الصحيح الصريح وقياس اللقيط على لقطة المال أولى من قياسه على دعوى غيره من الاعيان على أن في دعوى العين اذا وصفها أحدهما بما يدل ظاهرا على صدقه نظرا . وقياس المذهب في مسألة تداعي الزوجين ترجيح الواصف اذا

وقد جرى لنا نظير هذه المسألة سواء وهو أن رجلين تداعيا صرة فيها دراهم فسأل ولي الأمر أحدهما عن صفتها فوصفها بصفات خفية فسأل الآخر فوصفها بصفات أخر فلما اعتبرت طابقت صفات الاول لها وظهر كذب الآخر فلم ولي الأمر والحاضرون صدقه في دعواه وكذب صاحبه فدفعها الى الصادق وهذا قد يقوى بحيث يفيد القطع وقد يعضف وقد يتوسط . ومنها وجوب دفع اللقطة الى واصفها . قال أحمد في رواية حرب اذا جاء صاحبها فعرف الوكء والمفاص فانها ترد اليه ولا يذهب الى قول الشافعي ولا ترد عليه الابينة

وقال ابن مشيش ان جاء رجل فادعي اللقطة وأعطاه علامتها تدفع اليه قال نعم وقال اذا جاء بعلامة غفاسها ووكائها وعددها فليس في قلبي منه شيء ونص أيضاً على المتكاريين يختلفان في دفن في الداركل واحد منهما يدعيه فنأصاب الوصف كان له وبذلك قال مالك واسحاق وأبو عبيد . وقال أبو حنيفة والشافعي ان غلب على ظن الملتقط صدقه جاز الدفع ولم يجب وان لم يئلب لم يجوز لانه مدع وعليه البينة والصحيح الاول لما روى مسلم في صحيحه من حديث أبي فذكر الحديث وفيه فان جاء أحد يخبرك بمددها ووعائها ووكائها فاعطها اياه

وفي حديث زيد بن خالد قال جاء صاحبها فصرف عفاصها وعددها ووكلها
فأعطها إياه والأمر للرجوب والوصف بينة ظاهرة فانها من البيان وهو
الكشف والايضاح والمراد بها وضوح حجة الدعوى وانكشافها وهو موجود
في الوصف

— ❦ —
﴿ فصل ﴾

﴿ الطريق الخامس والمشرون ﴾ الحكم بالقرعة وقد تقدم الكلام
عليها مستوفى والحجة في اثباتها وانها أقوى من كثير من الطرق التي يحكم
بها من ابطالها كما قد القمط والخص ووجوه الآجر ونحو ذلك وأقوي من
الحكم بكون الزوجة فراشا مجرد العقد وان علم قطعاً عدم اجتماعها وأقوي
من الحكم بالنكول المجرد

﴿ فصل ﴾

﴿ الطريق السادس والمشرون ﴾ الحكم بالقافة وقد دل عليها سنة
رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمل خلفائه الراشدين والصحابة من بعدهم
منهم عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وأبو موسى الأشعري وابن عباس
وأنس بن مالك رضي الله عنهم ولا يخالف لهم في الصحابة وقال به من التابعين
سعيد بن المسيب وعطاء بن أبي رباح والزهرى وإياس بن معاوية وقتادة
وكعب بن سوار . ومن تابعي التابعين الليث بن سعد ومالك بن أنس وأصحابه
ومن بعدهم الشافعي وأصحابه وأحمد وأصحابه وإسحاق وأبو ثور وأهل
الظاهر كلهم

وبالجملة فهذا قول جمهور الامة وخالفهم في ذلك أبو حنيفة وأصحابه

وقالوا العمل بها تعويل على مجرد الشبه وقد يقع بين الاجانب وينتفي بين الاقارب . وقد دل على اعتبارها سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت عائشة رضي الله عنها دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مسرور تبرق أسارير وجهه فقال أي عائشة ألم ترى أن مجززا المدلجي دخل فرأى أسامة وزيدا وعليهما قطيفة قد غطيا رؤوسهما وبدت أقدامهما فقال ان هذه الأقدام بعضها من بعض . وفي لفظ دخل قائف والنبي صلى الله عليه وسلم ساجد وأسامة بن زيد وزيد بن حارثة مضطجمان فقال ان هذه الأقدام بعضها من بعض فسر بذلك النبي صلى الله عليه وسلم وأخبر به عائشة منفق عليهما وذلك يدل على أن الحاق القافة يفيد النسب لسرور النبي صلى الله عليه وسلم به وهو لا يسر باطل

فان قيل النسب كان ثابتا بالقراش فسر النبي صلى الله عليه وسلم بموافقة قول القائف للقراش لأنه أثبت النسب بقوله (قيل) نعم النسب كان ثابتا بالقراش وكان الناس يقدحون في نسبه لكونه أسود وأبوه أبيض فلما شهد القائف بان تلك الأقدام بعضها من بعض سر النبي صلى الله عليه وسلم بتلك الشهادة التي أزالته التهمة حتي برقت أسارير وجهه من السرور . ومن لا يعتبر القافة يقول هي من أحكام الجاهلية ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليسر لها بل كانت أكره شيء اليه ولو كانت باطلة لم يقل ألم ترى أن مجززا المدلجي قال كذا وكذا فان هذا اقرار منه ورضى بقوله ولو كانت القيافة باطلة لم يقر عليها ولم يرض بها وقد ثبت في قصة العرينين ان النبي صلى الله عليه وسلم بحث في طلبهم قافة فأتى بهم رواه أبو داود باسناد صحيح فدل على اعتبار القافة والاعتماد عليها في الجملة فاستدل بأثر الاقدام على

المطلوبين وذلك دليل حسن على اتحاد الأصل والفرع فان الله سبحانه وتعالى أجرى المادة بكون الولد نسخة أبيه

وقد ذكر عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال أخبرني عروة ان معمر بن الخطاب رضى الله عنه دعى القافة في رجلين اشتركا في الوقوع على امرأة في طهر واحد وادعيا ولدها فألحقته القافة بأحدهما قال الزهري أخذ معمر بن الخطاب ومن بعده بنظر القافة في مثل هذا واسناده صحيح متصل فقد لقي عروة عمر واعتبر معه . وروى شعبة عن توبة العبدي عن الشعبي عن ابن عمر قال اشترك رجلان في طهر امرأة فولدت فدعي عمر القافة فقالوا أخذ الشبه منهما جميعا فجعله عمر بينهما وهذا صحيح أيضا

وروى يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن أبيه قال كنت جالسا عند عمر بن الخطاب فجاء رجلان يختصمان في غلام كلاهما يدعى انه ابنه فقال عمر ادعوا الي أخا بني المصطلق فجاء وأنا جالس فقال انظر ابن أيهما تراه فقال قد اشتركا فيه جميعا فقال عمر لقد ذهب بك بصرك المذاهب وقام فضربه بالدرّة ثم دعى أم الغلام والرجلان جالسان والمصطلق جالس فقال لها عمر ابن أيهما هو قالت كنت لهذا فكان يطأني ثم يمسكني حتى يستمر بي حملي ثم يرسلني حتى ولدت منه أولادا ثم أرسلني مرة فأهرقت الدماء حتى ظننت انه لم يبق شيء ثم أصابني هذا فاستمرت حاملا قال فتدريين من أيهما هو قالت ما أدري من أيهما هو قال فعجب عمر للمصطلق وقال للغلام خذ بيد أيهما شئت فاخذ بيد أحدهما واتبعه

وروى قتادة عن سعيد بن المسيب في رجلين اشتركا في طهر امرأة فحملت غلاما يشبههما فرفع ذلك الي عمر بن الخطاب فدعي القافة فقال لهم

انظروا فنظروا فقالوا نراه يشبههما فألقه بهما وجمله يرثهما ويرثانه وجمله بينهما قال قتادة فقلت لسعيد بن المسيب لمن عصبته قال للباقي منهما . وروى قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه عن علي أن رجلين وقفا على امرأة في طهر واحد فجاءت بولد فدعي له على رضى الله عنه القافة وجمله ابهما جميعاً يرثهما ويرثانه . وروى عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن ابن سيرين قال اختصم الي أبي موسى الأشعري في ولد ادعاه دهقان ورجل من العرب فدعي القافة فنظروا اليه فقالوا للعربي أنت أحب إلينا من هذا العليج ولكن ليس بابنك نقل عنه فانه ابنه . وروى زياد بن أبي زياد قال انتفى ابن عباس من ولد له فدعي له ابن كلداء القائف فقال أما انه ولده وادعاه ابن عباس . وصح عن قتادة عن النضر بن أنس أن أنسا وطى جارية له فولدت جارية فلما حضر قال ادعوا لها القافة فان كانت منكم فألحقوها بكم . وصح عن حميد أن أنسا شك في ولد له فدعي له القافة . وهذه قضايا في مظنة الشبهة فيكون اجماعا قال حنبل سمعت أبا عبد الله قيل له تحكم بالقافة قال نعم لم يزل الناس على ذلك



فصل

والقياس وأصول الشريعة تشهد للقافة لان القول بها حكم يستند الى درك أمور خفية وظاهرة توجب سكونا للنفس فوجب اعتباره كنفذ الناقد وتقويم المقوم . وقد حكى أبو محمد بن قتيبة أن قافئا كان يعرف أثر الاتي من أثر الذكر . وأما قولهم انه يعتمد النسب فتم وهو حق . قالت أم سلمة يا رسول الله وتعلم المرأة قالت تربت يداك فم يشبهها ولدها متفق عليه . ولمسلم من حديث

أنس بن مالك عن أم سليم قالت وهل يكون هذا يعني الماء فقال نبي الله صلى الله عليه وسلم نعم فمن أين يكون الشبه أن ماء الرجل غليظ أبيض وماء المرأة رقيق أصفر فمن أيهما علا أو سبق يكون الشبه منه

وعن عائشة أن امرأة قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم هل تنفسل المرأة إذا احتلمت وأبصرت الماء فقال نعم فقالت لها عائشة تربت يداك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم دعها وهل يكون الشبه إلا من قبل ذاك رواء مسلم . وله أيضاً من حديث أبي^(١) عن ثوبان قال كنت قائماً عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاء خبر من أحبار اليهود فقال السلام عليك جئت أسألك عن الولد فقال ماء الرجل أبيض وماء المرأة أصفر فاذا اجتمعا فملا مني الرجل مني المرأة أذكر باذن الله . واذا علا مني المرأة مني الرجل انت باذن الله

وسمعت شيخنا رحمه الله يقول في صحة هذا اللفظ نظر قلت لأن المعروف المحفوظ في ذلك إنما هو تأثير سبق الماء في الشبه وهو الذي ذكره البخاري من حديث أنس أن عبد الله بن سلام بلغه مقدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة فأتاه فسأله عن أشياء قال النبي صلى الله عليه وسلم وأما الولد فاذا سبق ماء الرجل ماء المرأة نزع الولد واذا سبق ماء المرأة ماء الرجل نزع الولد فهذا السؤال الذي سأل عنه عبد الله بن سلام والجواب الذي أجابه به النبي صلى الله عليه وسلم وهو بغير السؤال سأل عنه الخبر والجواب واحد ولا سيما أن كانت القصة واحدة والخبر هو عبد الله بن سلام فانه سأله وهو على دين اليهود فأنسي عين اسمه وثوبان قال جاء خبر من اليهود . وإن

كانا قصتين والسؤال واحد فلا بد ان يكون الجواب كذلك وهذا يدل على أنهم انما سألوا عن الشبه ولهذا وقع الجواب به وقامت به الحجة وزالت به الشبهة وأما الاذكار والايثاث فليس بسبب طبيعي وانما سببه التفاعل المختار الذي يأمر الملك به مع تقدير الشقاوة والسعادة والرزق والاجل ولذلك جمع بين هذه الاربعة في الحديث فيقول الملك يارب ذكر يارب أتي فيقضى ربك ما شاء وقد رد سبحانه ذلك الي محض مشيئته في قوله تعالى يهب لمن يشاء اناء ويهب لمن يشاء الذكور أو يزوجهم ذكرانا وأنانا ويجعل من يشاء عقيا . والتعليق بالمشيئة وان كان لا ينافي ثبوت السبب بذلك اذا علم كون الشيء سببا ودل على سببيته بالعقل والنص وقد قال في حديث أم سليم ماء الرجل غليظ أبيض وماء المرأة رقيق أصفر فمن أيهما علا أو سبق يكون الشبه فجعل للشبه سببين علو الماء وبقه

وبالجملة فمادة الاحاديث انما هي في تأثير سبق الماء وعلوه في الشبه وانما جاء تأثير ذلك في الاذكار والايثاث في حديث ثوبان وحده وهو فرد باسناده فيحتمل انه اشتبه على الراوي فيه الشبه بالاذكار والايثاث وان كان قد قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو الحق الذي لا شك فيه ولا ينافي سائر الاحاديث فان الشبه من سبق والاذكار والايثاث من الولوج بينهما فرق وتعليقه على المشيئة لا ينافي تعليقه على السبب كما ان الشقاوة والسعادة والرزق معلقان بالمشيئة وحاصلة بالسبب والله أعلم

والمقصود ان النبي صلى الله عليه وسلم اعتبر الشبه في حقوق النسب وهذا معتمد القائف لا معتمده له سواء . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في قصة المتلاعنين ان جاءت به أحكل العينين سابغ الاليتين خدج السائين فهو لك

ابن مسجاء فجاءت به كذلك فقال النبي صلى الله عليه وسلم لولا ما مضى من كتاب الله لكان لى ولها شأن رواه البخارى فاعتبر النبي صلى الله عليه وسلم الشبه وجمله لمشبهه

فان قيل فهذا حجة عليكم لانه مع صريح الشبه لم يلحقه بمشبهه في الحكم قيل انما منع إعمال الشبه لتيام مانع اللعان ولهذا قال صلى الله عليه وسلم لولا الايمان لكان لى ولها شأن فاللعان سبب أقوى من الشبه قاطع النسب وحيث اعتبرنا الشبه في لحوق النسب فانما اذا لم يقاومه سبب أقوى منه ولهذا لا يعتبر مع القراش بل يحكم بالولد للقراش وان كان الشبه لغير صاحبه كما حكم النبي صلى الله عليه وسلم في قصة عبد بن زمعة بالولد المتنازع فيه لصاحب القراش ولم يعتبر الشبه المخالف له فأعمل صلى الله عليه وسلم الشبه في حجب سودة حيث انتفى المانع من اعماله في هذا الحكم بالنسبة اليها ولم يعمل في النسب لوجود القراش وأصول الشرع وقواعده والقياس الصحيح يقتضي اعتبار الشبه في لحوق النسب والشارع متشوف الى اتصال الانساب وعدم انقطاعها ولهذا اكنني في ثبوتها بأدنى الاسباب من شهادة المرأة الواحدة على الولادة والدعوى المجردة مع الامكان وظاهر القراش فلا يستبعد أن يكون الشبه الحالى عن سبب مقاوم له كافياً في ثبوته ولا نسبة بين قوة الاحاق بالشبه وبين ضعف اللحاق لمجرد المقدم مع القطع بعدم الاجتماع في مسألة المشرقية والمغربى ومن طلق عقيب العقد من غير مهلة ثم جاءت بولد (فان قيل) فقد ألغى النبي صلى الله عليه وسلم الشبه في لحوق النسب كما في الصحيح ان رجلاً قال له ان امرأتى ولدت غلاماً أسود فقال هل لك من ابل قال نعم قال فما ألوانها قال حمر قال فهل فيها من أورق قال نعم ان فيها

لورقا قال فأتى لها ذلك قال عسي أن يكون نزع عرق قال وهذا عسي أن يكون نزع عرق (قيل) إنما يعتبر الشبه ههنا لوجود القراش الذي هو أقوى منه كما في حديث ابن أمة زمعة ولا يدل ذلك على أنه لا يعتبر مطلقاً بل في الحديث ما يدل على اعتبار الشبه فإنه صلى الله عليه وسلم أحال على نوع آخر من الشبه وهو نزع العرق وهذا الشبه أولى لقوته بالقراش والله أعلم

قالت الحنفية إذا لم يناع مدعى الولد فيه غيره فهو له وإن نازعه غيره فإن كان أحدهما صاحب فراش قدم على الآخر فإن الولد للفراش . وإن استويا في عدم القراش فإن ذكر أحدهما علامة بجسده ووصفه بصفة فهو له . وإن لم يصنفه واحد منهما فإن كانا رجلين أو رجلاً وامرأة ألحق بهما . وإن كانا امرأتين فقال أبو حنيفة رضى الله عنه يلحق بهما حكماً مع العلم بأنه لم يخرج الآ من أحدهما ولكن أخفه بهما في الحكم كما لو كان المدعى مالا ، أجزى الإنسان مجري الأموال والحنوق

وقال أبو يوسف ومحمد لا يلحق بهما كما قال الجمهور للقطع بأنه يستحيل أن يولد منهما بخلاف الرجلين فإنه يمكن تخليقه من مائهما كما يخلق من ماء الرجل والمرأة قالوا وقد دل على اعتبار العلامات قصة شاهد يوسف وقول النبي صلى الله عليه وسلم للمتقطاعرف غفصها ووكاءها ووعاءها فإن جاء صاحبها فرفها فأدّاها إليه . قالوا ولو أثرت القافة والشبه في نتاج الآدي لا أثر ذلك في نتاج الحيوان فكنا نحكم بالشبه في ذلك كما نحكم به بين الآدميين ولا نعلم بذلك قائلًا . قالوا إن الشبه أمر مشهود مدرك بحاسة البصر فاما أن يحصل لنا ذلك بالمشاهدة أو لا يحصل فإن حصل لم يكن في القائف فائدة ولا حاجة إليه وإن لم يحصل لنا بالمشاهدة لم نصدق القائف فإنه يدعى أراً حسياً لا يدرك بالحس

قالوا وقد دل الحس على وقوع التشابه بين الأجانب الذين لا نسب بينهم
 ووقوع التخالف والتباين بين ذوى النسب الواحد وهذا أمر معلوم بالمشاهدة
 لا يمكن جرده فكيف يكون دليلا على النسب ويثبت به اتوارث والحرمة
 وسائر أحكام النسب . قالوا والاستلحاق موجب للحقوق النسب وقد وجد
 في المتداعيين وتساويا فيه فيجب أن يتساويا في حكمه فانه يمكن كونه منهما
 وقد استلحقه كل واحد منهما والاستلحاق أقوى من الشبه ولهذا لو استلحقه
 مستحق ووجدنا شبا بينا بغيره ألحقناه بمن استلحقه ولم نلنفت الى الشبه
 قالوا ولان القائف إما شاهد وإما حاكم فان كان شاهداً فستند شهادته الرؤية وهو
 وغيره فيها سواء بغري تفرده في الشهادة مجرى شهادة واحد من بين الجمع العظيم
 بأمر لو وقع لشاركوه في العلم به ومثل هذا لا يقبل . وان كان حاكما فالحاكم لا
 بد له من طريق يحكم بها ولا طريق ههنا الا الرؤية والشبه وقد عرف انه لا
 يصلح طريقا . قالوا ولو كانت القافة طريقا شرعيا لما عدل عنها داود وسليمان
 صلوات الله وسلامه عليهما في قصة الولد الذي ادعته المراتان بل حكم به داود
 للكبري وحكم به سليمان للصغرى بالقرينة التي استدلل بهما من شفقتها باقرارها
 به للكبري ولم يخترقافة ولا شبا قالوا وقد روى زيد بن أرقم قال أتى على رضى
 الله عنه وهو باليمن ^(١) وقعوا على امرأة في طهر واحد فسأل اثنين أنقران
 لهذا بالولد قالوا لا حتي سألهما جيما فجعل كلما سأل اثنين قالوا لا فافزع بينهم
 فألحق الولد بالذى صارت اليه القرعة وجعل عليه ثلثي الدية قال فذكرت
 ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فضحك حتي بدت نواجذه وفي لفظ فمن قرع
 فله الولد وعليه لصاحبه ثلثا الدية . وفي لفظ فذكرت ذلك للنبي صلى الله

عليه وسلم فقال لا أعلم الا ما قال علي أخرجه الامام أحمد في المسند وأبو داود والنسائي وابن ماجه والحاكم في صحيحه

قال أبو محمد بن حزم هذا خبر مستقيم السند نقلته كلهم ثقات اه وهذا حديث مداره على الشعبي وقد رواه عنه جماعة واختلف عليه فرواه يحيى بن سعيد القطان وخالد بن عبد الله الواسطي وعبد الله بن نمير ومالك ابن اسماعيل النهدي وقيس بن الربيع عن الاجلح يحيى بن عبد الله بن الكندي عن الشعبي عن عبد الله بن الحليل الحضرمي الكوفي عن زيد بن أرقم . ومن هذا الوجه أورده الحاكم وكذلك رواه سفيان بن عيينة وعلي بن مسهر عن الاجلح وقالوا عبد الله بن أبي الحليل ورواه شعبة عن سلمة بن كهيل عن الشعبي عن أبي الحليل أو ابن أبي الحليل ثلاثة نفر اشتركوا ولم يذكر زيدا ولم يرفعه ورواه عبد الرزاق عن الثوري عن صالح بن صالح الهمداني عن الشعبي عن عبد خير الحضرمي ورواه ابن عيينة وجري ر بن عبد الحميد وعبد الرحيم بن سليمان عن محمد بن سالم عن الشعبي عن علي بن دريخ ويقال دري الحضرمي عن زيد . ورواه خالد بن عبد الله الواسطي عن أبي اسحق الشيباني سليمان بن فيروز عن الشعبي عن رجل من حضرموت عن زيد

وبالجملة فيكني ان في هذا الحديث أمير المؤمنين وفي الحديث شعبة واذا كان شعبة في حديث لم يكن باطلا وكان محفوظا وقد عمل به أهل الظاهر وهو وجه للشافعية عند تعارض البيئنة وهو ظاهر بل صريح في عدم اعتبار القافة فانها لو كانت معتبرة لم يعدل عنها الى القرعة . قالوا وأصح ما معكم حديث أسامة بن زيد ولا حجة فيه لان النسب هناك ثابت بالقراش

فوافقه قول القائف فسر النبي صلى الله عليه وسلم بموافقة قول القائف لشرع
الذي جاء به من أن الولد للفرش وهذا إخفاء به فمن أين يصلح ذلك لاثبات
كون القياقة طريقاً مستقلاً بإثبات النسب

قال أصحاب الحديث نحن إنما نحتاج إلى القافة عند التنازع في الولد
نفياً وإثباتاً كما إذا ادعاه رجلان أو امرأتان أو اعترف الرجلان بأنهما وطئا
المرأة بشبهة وأن الولد من أحدهما وكل منهما ينفيه عن نفسه وحيثئذ فاما
أن نرجع أحدهما بلا مرجح ولا سبيل إليه وأما أن نلغي دعواهما فلا يلحق
بواحد منهما وهو باطل أيضاً فانهما معترفان بسبب اللحق وليس هنا سبب
غيرهما . وأما أن يلحق بهما مع ظهور الشبه البين بأحدهما وهو أيضاً باطل
شروطاً وعرفاً وقياساً كما تقدم . وأما أن يقدم أحدهما بوصفه لعلامات في
الولد كما يقدم واصف اللقطة وهذا أيضاً لا اعتبار به هنا بخلاف اللقطة
والفرق بينهما ظاهر فإن اطلاع غير الأب على بدن الطفل وعلاماته غير
مستبعد بل هو واقع كثيراً فإن الطفل بارز ظاهر لوالديه وغيرهما وأما
اطلاع غير مالك اللقطة على عدها وغفائها ووعائها وكنها فأمر في غاية
الندرة فإن المادة جارية بإخفائها وكنها نالحاق إحدى الصورتين بالأخرى
ممتنع

وأما الإلحاق بابوين فمقطوع بطلانه واستحالة عقله وحساً فهو
كالخاق ابن ستين سنة وابن عشرين وكيف ينكر القافة التي مدارها على
الشبه الذي وضعه الله سبحانه بين الوالدين والولد من يلحق الولد بابوين
فأين أحد هذين الحكمين من الآخر في العقل والنسب والعرف والقياس .
وما أثبت الله ورسوله قط حكماً من الأحكام يقطع بطلان سنته حساً أو

عقلا خاشا أحكامه سبحانه من ذلك فانه لا أحسن حكما منه سبحانه ولا
أعدل ولا يحكم حكما يقول العقل ليته حكم بخلافه بل احكامه كلها مما شهد
العقل والنظر بحسنها ووقوعها على أتم الوجوه وأحسنها وانه لا يصلح في
في موضعها سواها

وأنت اذا عرضت على العقول كون الولد بين اثنين لم تجد قبولها له
كقبولها لكون الولد لمن اشبهه الشبه البين فان هذا موافق لمادة الله وسنته
في خلقه وذلك مخالف لمادته وسنته

وقولهم انهما استويا في سبب الالحاق وهو الدعوة فيستويان في الحكم
وهو لحوق النسب فيقال القاعدة أن صحة الدعوي يطلب بآنها من غير
جهة المدعي معها امكن وقد امكن هاهنا بآنها بالشبه الذي يطلع عليه القائف
فكان اعتبار صحتها بذلك أولي من اعتبار صحتها بمجرد الدعوي فاذا انتفى
السبب الذي يبين صحتها من غير جهة المدعي كالقراش والقافة يغير أعمال
الدعوي فاذا استويا فيها استويا في حكمها فهذا محض الفقه ومقتضى قواعد
الشرع . واما أن تعمل الدعوى المجردة مع ظهور ما يخالفها من الشبه البين
الذي نصبه الله سبحانه علامة لثبوت النسب شرعا وقد راف هذا مخالف لقياس
ولأصول الشرع . وقد قال صلى الله عليه وسلم البينة على المدعي والبيئة اسم
لما يبين صحة الدعوى والشبه يبين صحة الدعوى فاذا كان من جانب أحد
المتلاعنين كان النسب له فان كان من جهتهما كان النسب لهما

قولكم لو أثر الشبه والقافة في نتائج الادى لآثر في نتائج الحيوان جوابه
من وجوه . أحدها منع الملازمة اذ لم يذكرها عليها دليلا سوى مجرد الدعوي
فان الملازم شرعا وعقلا بين الناس . الثاني أن الشارع يتشوف الى ثبوت

الانساب مما يمكن ولا يحكم باقطاع النسب الا حيث تمذر اثباته ولهذا ثبت
بالقراش وبالدمعي وبالسباب التي يمثلها لا يثبت نتاج الحيوان. الثالث ان اثبات
النسب فيه حق لله وحق للولد وحق للأب ويترتب عليه من أحكام الوصل بين
العباد ومابه قوام مصالحهم فائتبه الشرع بأنواع الطرق التي لا يثبت بمثلها نتاج
الحيوان. الرابع أن سبيه الوطي وهو انما يقع غالباً في غاية التستر ويحكم عن العيون
وعن اطلاع القريب والبعيد عليه فلو كلف البينة على سبيه لضاعت انساب بني
آدم وفسدت أحكام المواصلات التي بينهم ولهذا ثبت بأيسر شيء من قراش ودعوي
وشبه حتى أثبت أبو حنيفة بمجرد العقد مع القطع بعدم وصول أحدهما الى الآخر
وأثبت للاثنين مع القطع بعدم وصول أحدهما الى الآخر وخروجه منهما احتياطاً
للنسب ومعلوم أن الشبه أولي وأقوي من ذلك بكثير. الخامس أن المقصود من
نتاج الحيوان انما هو المال المجرد فدعواه دعوي مال محض بخلاف دعوي النسب فإن
دعوى المال من دعوى النسب وأين أسباب ثبوت أحدهما من أسباب ثبوت
الآخر. السادس أن المال يباح بالبدل ويمامض عليه ويقبل النقل وتجوز الرغبة
عنه والنسب بخلاف ذلك. السابع أن الله سبحانه جعل بين أشخاص الآدميين
من الفرق في صورهم وأصواتهم وحلام ما يميز به بعضهم من بعض ولا
يقع الاشتباه بينهم بحيث يتساوي الشخصان من كل وجه الا في غاية الندرة
مع انه لا بد من الفرق وهذا القدر لا يوجد مثله بين أشخاص الحيوان
بل التشابه فيه أكثر والتماثل أغلب فلا يكاد الحس يميز بين نتاج حيوان
ونتاج غيره برّد كل منهما الى أمه وأبيه وان كان قد يقع ذلك لكن وقوعه
قليل بالنسبة الى أشخاص الآدمي فالخاق أحدهما بالآخر ممتنع
قولهم ان الاعتماد في القافة على الشبه وهو أمر مدرك بالحس فان

حصل بالمشاهدة فلا حاجة الى القائف وان لم يحصل لم يقبل قول القائف
جوابه أن يقال الامور المدركة بالحس نوعان. نوع يشترك فيه الخاص والعام
كالطول والقصر والبياض والسواد ونحو ذلك فهذا لا يقبل فيه تفرد المخبر
والشاهد بما لا يدركه الناس معه. والثاني ما لا يلزم فيه الاشتراك
كروية الهلال ومعرفة الاوقات وأخذ كل من الليل والنهار في الزيادة
والنقصان ونحو ذلك بما يختص بمعرفة أهل الخبرة من تعديل القسمة وكبر
الحيوان وصغره والحرص ونحو ذلك فهذا وأمثاله مما يستبد به الحس ولا
يجب الاشتراك فيه فيقبل فيه قول الواحد والاثنين. ومن هذا التشابه بل والتماثل
بين الآدميين فان التشابه بين الولد والوالد يظهر في صورة الطفل وشكله
وهيئة أعضائه ظهورا خفيا يختص بمعرفة القائف دون غيره ولهذا كانت
العرب تعرف ذلك لبني مدلج وتقر لهم به مع انه لا يختص بهم ولا يشترط
كون القائف منهم

قال اسماعيل بن سعيد سألت أحمد عن القائف هل يقضي بقوله قال
يقضي بقوله اذا علم وأهل الحجاز يعرفون ذلك. وشرط بعض النافعية كونه
مدلجيا وهذا ضعيف جدا لا يثبت اليه. قال عبد الرحمن بن حاطب كنت
جالسا عند عمر فجاءه رجلان في غلام كلاهما يدعي أنه ابنه فقال عمر رضي
الله عنه ادعوا لي أخا بنى المصطلق فجاء فقال انظر ابن أيهما تراه فقال فد
اشتركا فيه وذكر بنية الخبر. وبنو المصطلق بطن من خزاعة لا نسب لهم
في بني مدلج وكذلك إباس بن معاوية كان غاية في القيافة وهو من مزينة
وشريح بن الحارث الفاضل كان فائقا وهو من كندة. وقد قال أحمد أهل
الحجاز يعرفون ذلك ولم يخصه بنى مدلج

والمقصود أن أهل القيافة كاهل الخبرة وأهل الحرص والتاسمين وغيرهم ممن اعتمادهم على الأمور المشاهدة الموثقة لهم ولهم فيها علات يختصون بمعرفة من التماثل والاختلاف والقدر والمساحة وأبلغ من ذلك الناس يجتمعون لرؤية الهلال فيراه من بينهم الواحد والاثنان فيحكم بقوله أو قولها دون بقية الجمع

قولهم أنا ندرك التشابه بين الأجانب والاختلاف بين المشتركين في النسب . قلنا نعم لكن الظاهر الأكثر خلاف ذلك وهو الذي أجرى الله سبحانه به المادة . وجواز التخلف عن الدليل والعلامة الظاهرة في النادر لا يخرج عن أن يكون دليلاً عند عدم معارضة ما يقاومه ألا ترى أن القرائش دليل على النسب والولادة وأنه ابنه ويجوز بل يقع كثيراً تخلف دلالة وتخليق الولد من غير ماء صاحب القرائش ولا يبطل ذلك كون القرائش دليلاً وكذلك أمارات الحرص والقسمه والتقويم وغيرها قد تخلف عنها أحكامها ومدلولاتها ولا يمنع ذلك اعتبارها وكذلك شهادة الشاهدين وغيرها وكذلك الأقراء والقرء الواحد على براءة الرحم فانها دليل ظاهر مع جواز تخلف دلالة ووقوع ذلك وأمثال ذلك كثير

قولهم إن الاستلحاق موجب للحقوق النسب وقد اشترك فيه فيشتركان في موجه قلنا هذا صحيح إذا لم يتميز أحدهما بأمر خارج عن الدعوي فاما إذا تميز بأمر آخر كالقراش والشبه كان اللحاق به كما لو تميز بالبينة بل الشبه نفسه بينة من أقوى البينات فانه اسم لما يبين الحق ويظهره وظهور الحق هاهنا بالشبه أقوى من ظهوره بشهادة من يجوز عليه الوهم والغلط والكذب وأقوى بكثير من فراس يقطع باجتماع الزوجين فيه

قولهم القائف اما شاهد واما حاكم اقلنا هذا فيه قولان لمن يقول بالقافة
 هما روايتان عن أحمد ووجهان لصحاب الشافعي مبنيان على ان القائف هل
 هو حاكم أو شاهد عند طائفة من أصحابنا وعند آخرين غير مبنيين على ذلك
 بل الخلاف جار سواء قلنا القائف حاكم أو شاهد كما نعتبر حاكمين في جزاء
 الصيد وكذلك اذا قلنا قوله وحده جاز وان جعلناه شاهدا كما تقبل قول
 القاسم والخارص والمقوم والطيب ونحوهم وحده ومنهم من يبني الخلاف على
 كونه شاهدا أو مخبرا فان جعلناه مخبرا اكتفى بخبره وحده كالمخبر عن الامور
 الدينية . وان جعلناه شاهدا لم نكتف بشهادته وحده وهذا أيضاً ضعيف فان
 الشاهد مخبر والمخبر شاهد فكل من يشهد بشيء فقد أخبر به والشريعة لم
 تفرق بين ذلك أصلاً وانما هذا على أصل من اشترط في قبول الشهادة لفظ
 الشهادة دون مجرد الاخبار وقد تقدم بيان ضعف ذلك وانه لا دليل عليه بل
 الأدلة الكثيرة من الكتاب والسنة تدل على خلافه والقضايا التي رويت في
 القافة عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة بعده ليست في قضية واحدة
 منها انهم قالوا القائف يلقظ بلفظة انه ابنه ولا يلقظ بذلك القائف أصلاً وانما
 وقع الاعتماد على مجرد خبره وهو شهادة منه وهذا بين لمن تأمله ونصوص
 أحمد لا تشعر بهذا البناء الذي ذكره بوجه وانما المتأخرون يتصرفون في
 نصوص الأئمة وينونها على ما لم يخطر لأصحابها بال ولا جرى لهم في مقال
 ويتناقله بعضهم عن بعض ثم يلزمهم من طرده لوازم لا يقول بها الاثمة فمنهم من
 يطردها ويلزم القول بها ويضيف ذلك الى الاثمة وهم يقولون في روج بين الناس
 بجاء الاثمة ويفتي به ويحكم به والامام لم يقله قط بل يكون قد نص على خلافه .
 ونحن نذكر نصوص الامام أحمد في هذه المسألة قال جعفر بن محمد

النسائي سمعت أبا عبد الله يسئل عن الولد يدعيه الرجلان قال يدعي له رجلان من القافة فإن ألقاهما بأحدهما فهو له . وقال محمد بن داود المصيصي سئل أبو عبد الله عن جارية بين رجلين وقما عليها أن ألقوه بأحدهما فهو له قال لا يقبل قول واحد حتى يجتمع اثنان يكونان كشاهدين . وقال الأثرم قيل لأبي عبد الله الله ان قال أحد القافة هو لهذا وقال الآخر هو لهذا قال لا يقبل قول واحد حتى يجتمع اثنان فيكونا شاهدين وإذا شهد اثنان من القافة انه لهذا فهو له واحتج من رجع هذا القول بأنه حكم بالشبه فيعتبر فيه العدد كالحكم بالمثل في جزاء السيد قالوا بل هو أولي لأن درك المثلثة في الصيد أظهر بكثير من دركها هنا فإذا تابع القائف غيره سكنت النفس واطمأنت الى قوله . وقال أحمد في رواية أبي طالب في الولد يكون بين الرجلين يدعي القائف فإذا قال هو منهما فهو منهما نظرا الى ما يقول القائف وان جملة لواحد فهو لواحد وقال في رواية اسماعيل بن سميد وسئل عن القائف هل يقضي بقوله فقال يقضي بذلك اذا علم . ومن حجة هذا القول وهو اختيار القاضي وصاحب المستوعب والصحيح من مذهب الشافعي وقول أهل الظاهر ان النبي صلى الله عليه وسلم سرب قول مجزئ المدلج وحده . وصح عن عمر أنه استقاف المصطلق وحده كما تقدم واستقاف ابن عباس ابن كلدة وحده واستلحق بقوله . وقد نص أحمد على انه يكتفي بالطيب والبيطار الواحد اذا لم يوجد سواه والقائف مثله فيخرج له رواية ثالثة كذلك والله أعلم بل هذا أولي من الطيب والبيطار لانهما أكثر وجودا منه فإذا اكتفي بالواحد منهما مع عدم غيره فالقائف أولي

وأما قولكم ان داود وسليمان لم يحكما بالقافة في قصة الولد الذي ادعته

المرأتان فيقال قد اختلف القائلون بالقافة هل يعتبر في تداعي المرأتين كما
يعتبر في تداعي الرجلين وفي ذلك وجهان لاصحاب الشافعي . أحدهما لا يعتبر
ههنا وإن اعتبر في تداعي الرجلين . قالوا والفرق بينهما أنا يمكننا التوصل الى
معرفة الام بخلاف الاب فانا لا سبيل لنا الى ذلك فاحتجنا الى القافة وعلى هذا فلا
اشكال . والوجه الآخر وهو الصحيح أن القافة تجري ههنا كما تجري بين
الرجلين . قال أحمد في رواية ابن الحكم في يهودية ومسلمة ولدتا فاذت
اليهودية ولد المسلمة قيل له يكون هذا في القافة قال ما أحسنه اهـ

والاحاديث المتقدمة التي دلت على أن الولد يأخذ الشبه من الام تارة
ومن الاب تارة تدل على صحة هذا القول فان الحكم بالقافة انما هو حكم
بالشبه وقد تقدم في ذلك حديث عائشة وأم سلمة وأنس بن مالك وثوبان
وعبد الله بن سلام . وكون الأم يمكن معرفتها يقيناً بخلاف الاب لا يدل على
ان القافة لا تعتبر في حق المرأتين لانا انما نستعملها عند عدم معرفة الام ولا
يلزم من عدم استعمالها عند يقين معرفة الام عدم استعمالها عند الجهل بها كما
انا انما نستعملها في حق الرجلين عند عدم يقين الفراش لا عند يقينه

وأما كون داود وسليمان لم يعتبراهما فاما أن لا يكون ذلك شريعة لهما
وهو الظاهر اذ لو كان ذلك شرعا لدعوا القافة للولد . وإما ان تكون القافة
مشروعة في تلك الشريعة لكن في حق الرجلين كما هو أحد القولين في
شريعنا وحينئذ فلا كلام . واما ان تكون مشروعة مطلقا ولكن أشكل
على نبي الله أمر الشبه بحيث لم يظهر له وأن القائف لا يعلم الحال في كل
صورة بل قد يشبه عليه كثيرا وعلى كل تقدير فلا حجة في القصة على ابطال
حكم القافة في شريعتنا والله أعلم بل قصة داود وسليمان صريحة في ابطال

الحاق الولد بأمين فانه لم يحكم به نبي من النبيين الكريمين صلوات الله عليهم ما
وسلامه بل اتفقا على الغاء هذا الحكم فالذي دلت عليه قصتهما لا يقولون
به والذي يقولون به غير ما دلت عليه القصة



فصل في

وأما حديث زيد بن أرقم في قصة علي في الولد الذي ادعاه الثلاثة
والاقراع بينهما فهو حديث مضطرب جدا كما تقدم ذكره . وقد قال علي
ابن سعيد سألت أحمد بن حنبل عن هذا الحديث فقال هذا حديث منكر
لا أدري ما هذا لا أعرفه صحيحا . وقال له اسحق بن منصور حديث زيد بن
أرقم أن ثلاثة وقموا على امرأة في طهر واحد قال حديث عمر في القافة
أعجب الي . وذكر البخاري في تاريخه أن عبد الله بن الحليل لا يتابع على
هذا الحديث وهذا يوافق قول أحمد أنه حديث منكر ويدل عليه أيضا ما
رواه قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه عن علي رضي الله عنه أن رجلين وقما على
امرأة في طهر واحد فجاءت بولد فدعي له علي القافة وجعله ابنا جديما
يرثهما ويرثانه وهذا يدل على أن مذهب علي لا يأخذ بالقافة دون القرعة
وأيضا فالمهود من استعمال القرعة إنما هو إذا لم يكن هناك مرجح سواها
ومعلوم أن القافة مرجحة إما شهادة وإما حكما وإما فتيا فلا يصار إلى القرعة
مع وجودها وأيضا فنفاء القافة لا يأخذون بحديث علي في القرعة ولا
بحديثه وحديث عمر في القافة ولا يقولون هذا ولا هذا

فقول حديث علي إنما أن يكون ثابتا أولا يثبت فإن لم يثبت فلا إشكال
وإن كان ثابتا فهو واقعة عين تحتل وجوها . أحدها أنه لا يكون قد وجد

في ذلك المكان وذلك الوقت قائف أو يكون قد أشكل على القائف ولم
يتمين له أو يكون لمدم كون القيافة طريقا شرعيا وإذا احتملت القصة هذا
وهذا وهذا لم يحزم بوقوع أحد الاحتمالات الا بدليل وقد تضمنت القصة
أمريين مشكلين . أحدهما ثبوت النسب بالقرعة . والثاني الزام من خرجت
له القرعة بثلاث الدية للآخر فن صحح الحديث ونفى الحكم والتعليل كعض
أهل الظاهر قال به ولم يلتفت الى معني ولا علة ولا حكمة وقال ليس هنا الا
التسليم والانتقاد والاقتصار . وأما من سلك طريق التعليل والحكمة فقد
يقول انه اذا تمذرت القافة وأشكل الامر عليها كان المصير الي القرعة أولى
من ضياع نسب الولد وتركه هملا لا نسب له وهو ينظر الي ناكح أمه
وواطئها فالقرعة هنا أقرب الطرق الي اثبات النسب فانها طريق شرعي
وقد استدت الطرق سواها وان كانت صالحة لتعيين الاملاك المطلقة
وتعيين الرقيق من الحر وتعيين الزوجة من الاجنبية فكيف لا تصلح لتعيين
صاحب النسب من غيره ومعلوم أن حفظ الانساب أوسع من طرق حفظ
الاموال والشارع الي ذلك أعظم تشوقا فالقرعة شرعت لاخراج المستحق
تارة ولتمينه تارة وههنا أحد المتداعين هو أبوه حقيقة فعملت القرعة في
تمينه كما عملت في تعيين الزوجة عند اشتباها بالاجنبية فالقرعة تخرج
المستحق سرعا كما تخرجه قدرا

وقد تقدم في تقرير صحتها واعتبارها مافيه شفاء فلا استبعاد في الالحاق
بها عند تعيينها طريقا بل خلاف ذلك هو المستبعد

الامر الثاني الزام من خرجت له القرعة بثلاث الدية لصاحبه وهذا
أبضا وجه فان وطء كل واحد من الآخرين كان صالحا لحصول الولد له ويحتمل

أن يكون الولد له في نفس الامر فلما خرجت القرعة لاحدم أبطلت ما كان من الواطئين من حصول الولد له فقد بذركل منهم بذراً يرجو أن يكون الزرع له فقد اشتركوا في البذر فاذا فاز أحدم بالزرع كان من العدل أن يضمن لصاحبه ثلثي القيمة والدية قيمة الولد شرعاً فلزمه ضمان ثلثيها لصاحبه اذ الثلثان عوض ثلثي الولد الذي استبد به دونهما مع اشتراكهما في سبب حصوله وهذا أصح من كثير من الاحكام التي يثبتونها بأرائهم وأقيستهم والمعنى فيه أظهر

وقد اعتبر الصحابة رضى الله عنهم مثل ذلك في ولد المغرور حيث حكموا بحريته وألزموا الواطئ فداءه بمثله لما فوت رقه على سيد الامة هذا مع انه لم يوجد من سيدها هناك وطئ يكون منه الولد بل الزوج وحده هو الواطئ ولكن لما كان الولد تابلاً لأمه في الرق كان بصدد أن يكون رقيقاً لسيدها فلما فاته ذلك بانقضاء الولد حراً من أمته ألزموا الواطئ بأن يفرم له نظيره ولم يلزموه بالدية لانه انما فوت عليه رقيقاً ولم يفوت عليه حراً . وفي قصة على كان الذي فوته الواطئ القارع حراً فلزمه حصة صاحبيه من الدية ولو كان واحداً لزمه نصف الدية فهذا أحسن وجوه الحديث فان كان صحيحاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فالقول الصحيح هو القول بموجبه ولا قول سواء وبالله التوفيق

فصل

هذا كله في الحكم بين الناس في الدعاوي وأما الحكم بينهم فيما لا يتوقف على الدعوى فهو المسمى بالحسبة والمتولى له والى الحسبة وقد

جرت العادة بأفراد هذا النوع بولاية خاصة كما افردت ولاية المظالم بولاية خاصة والتولي لها يسمى والي المظالم. وولاية المال قبضا وضرفا بولاية خاصة والتولي لذلك يسمى وزيراً. ونظر البلد لاحصاء المال ووجوهه وضبطه تسمى ولايته ولاية استيفاء. والتولي لاستخراجه وتحصيله ممن هو عليه تسمى ولايته ولاية الشر والتولي لفصل الخصومات وأبات الحقوق والحكم في الفروج والانكحة والطلاق والنفقات وصحة العقود وإبطالها هو المخصوص باسم الحاكم والقاضي وإن كان هذا الاسم يتناول كل حاكم بين اثنين وقاض بينهما فيدخل أصحاب هذه الولايات جميعهم تحت قوله تعالى (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل) وتحت قوله تعالى (فلا تخشوا الناس واخشون ولا تشتروا بآياتي ثمنا قليلا ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون) وقوله (فاولئك هم الظالمون) وقوله (فاولئك هم الفاسقون) وتحت قوله (وإن أحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم) وقوله صلى الله عليه وسلم القضاة ثلاثة وقوله من ولي القضاء فقد ذبح بنير سكين وقوله صلى الله عليه وسلم المقسطون عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن وكلتا يديه يمين الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما ولوا

والمقصود أن الحكم بين الناس في النوع الذي لا يتوقف على الدعوي هو المعروف بولاية الحسبة وقاعدته وأصله هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي بعث الله به رسوله وأنزل به كتبه ووصف هذه الأمة وفضلها لأجله على سائر الأمم التي أخرجت للناس وهذا واجب على كل مسلم قادر وهو فرض كفاية ويصير فرض عين على القادر الذي لم يقم به غيره من

قنوي الولاية والسلطان فليهم من الوجوب ما ليس على غيرهم فان مناط
الوجوب هو القدرة فيجب على القادر ما لا يجب على العاجز قال تعالى فاتقوا
الله ما استطعتم . وقال النبي صلى الله عليه وسلم اذا امرتكم بأمر فأتوا منه
بما استطعتم وجميع الولاية الاسلامية مقصودها الامر بالمعروف
والنهي عن المنكر لكن من المتولين من يكون بمنزلة الشاهد المؤمن
والمطلوب منه الصدق مثل صاحب الديوان الذي وظيفته أن يكتب
المستخرج والمصروف والقيب والعريف الذي وظيفته اخبار ولي الامر
بالاحوال . ومنهم من يكون بمنزلة الامر بالمطاع والمطلوب منه العدل مثل
الامير والحاكم والمحتسب ومدار الولايات كلها على الصدق في الاخبار والعدل
في الانشاء وهما قريتان في كتاب الله تعالى وسنة رسوله قال تعالى وثبت
كلمات ربك صدقا وعدلا . وقال النبي صلى الله عليه وسلم لما ذكر الامراء
الظلمة من صدقهم بكذبهم وأعانهم على ظلمهم فليس مني ولست منه ولا يرد
على الخوض ومن لم يصدقهم بكذبهم ولم يمنهم على ظلمهم فهو مني وأنا منه
وسيرد على الخوض . وقال تعالى هل أنبئكم على من نزل الشياطين نزل
على كل أفك أئيم فالأفك الكاذب والأئيم الظالم الفاجر . وقال تعالى لتسفها
بالناس ناصية ناصية كاذبة خاطئة . وقال النبي صلى الله عليه وسلم عليكم بالصدق
فان الصدق يهدي الى البر وان البر يهدي الى الجنة وإياكم والكذب فان
الكذب يهدي الى الفجور وان الفجور يهدي الى النار

ولهذا يجب على كل ولي أمر أن يستعين في ولايته بأهل الصدق والعدل
والأمثل فالأمثل وان كان فيه كذب وفجور فان الله يؤيد هذا الدين بالرجل
الفاجر وأتقوا لأخلاق لهم . قال عمر رضي الله عنه من قبل رجل على

عصاة وهو يجد في تلك العصاة من هو أَرْضَى الله منه فقد خان الله ورسوله
وجماة المؤمنين والنائب أنه لا يوجد الكامل في ذلك فيجب تحرى خير
الحيرين ودفع شر الشرين . وقد كان الصحابة رضي الله عنهم يفرحون
بانتصار الروم والنصارى على المجوس عباد النار لان النصاري أقرب اليهم
من أولئك . وكان يوسف الصديق عليه السلام نائباً لقرعون مصر وهو
وقومه مشركون وفعل من الخير والعدل ما قدر عليه ودعاهم الى الايمان
بحسب الامكان



فصل

اذا عرف هذا فمفهوم الولايات وخصوصها وما يستفيدة المتولي بالولاية
يتلقى من الاتفاظ والاحوال والعرف وليس لذلك حد في الشرع فقد يدخل
في ولاية القضاء في بعض الازمنة والامكنة ما يدخل في ولاية الحرب في
زمان ومكان آخر وبالعكس وكذلك الحسبة وولاية المال وجميع هذه الولايات
في الاصل ولايات دينية ومناصب شرعية فمن عدل في ولاية من هذه
الولايات وساسها بلم وعدل وأطاع الله ورسوله بحسب الامكان فهو من
الأبرار العادلين . ومن حكم فيها بجمل وظلم فهو من الظالمين المعتدين . وان
الأبرار لني نعيم وان الفجار لني جحيم

فولاية الحرب في هذه الازمنة في البلاد الشامية والمصرية وما جاورها
تختص باقامة الحدود من القتل والقطع والجلد ويدخل فيها الحكم في دعاوى
التمم التي ليس فيها شهود ولا اقرار كما تختص ولاية القضاء بما فيه كتاب
وشهود واقرار من الدعاوي التي تتضمن اثبات الحقوق والحكم بايصالها الى

أربابها والنظر في الأبضاع والاموال التي ليس لها ولي معين والنظر في حال
نظار الوقوف وأوصياء اليتامى وغير ذلك . وفي بلاد آخر كبلاد الغرب ليس
لوالي الحرب مع القاضي حكم في شيء انما هو منفذ لما يأمر به متولى القضاء
وأما ولاية الحسبة فخاصتها الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فيما ليس
من خصائص الولاية والقضاة وأهل الديوان ونحوهم فلي متولي الحسبة أن
يأمر العامة بالصلوات الخمس في مواقيتها ويعاقب من لم يصل بالضرب
والجس . وأما القتل فالى غيره ويتعاهد الأئمة والمؤذنين فن فرط منهم فيما
يجب عليه من حقوق الامة وخرج عن المشروع ألزمه به واستعان فيما يعجز
عنه بوالى الحرب والقاضى

واعتناء ولاية الامور بالرام الرعية باقامة الصلاة أهم من كل شيء فانها
عماد الدين وأساسه وقاعدته . وكان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يكتب الى
عماله ان أهم امر كم عندى الصلاة فن حفظها وحافظ عليها حفظ دينه ومن
ضيمها كان لما سواها أشد اضرعة ويأمر بالجمعة والجماعة وأداء الامانة والصدق
والنصح فى الاقوال والاعمال وينهى عن الحيانة وتطقيف المكيال والميزان
والنفس فى الصناعات والبياعات ويتفقد أحوال المكايل والموازين وأحوال
الصناع الذين يصنعون الاطعمة والملابس والآلات فيمنعهم من صناعة المحرم
على الاطلاق كالآلات الملاهى ونياى الحرر للرجال ويمنع من اتخاذ أنواع
المسكرات ويمنع صاحب كل صناعة من التعش فى صناعته ويمنع من افساد
نقود الناس وتغييرها ويمنع من جعل النقود متجراً فان بذلك يدخل على
الناس من الفساد مالا يعلمه الا الله بل الواجب أن تكون النقود رؤس
أموال يتجر بها ولا يتجر فيها واذا حرم السلطان سكة أو نقداً منع من الاختلاط

بما أذن في المعاملة به . ومعظم ولايته وقاعدتها الانكار على هؤلاء ، الزغلة وأرباب
النش في المطاعم والمشارب والملابس وغيرها فان هؤلاء يفسدون مصالح
الامة والضرر بهم عام لا يمكن الاحتراز منه فعليه أن لا يهمل أمرهم وأن
يشكل بهم أمثالهم ولا يرفع عنهم عقوبته فان البلية بهم عظيمة والمضرة بهم
شاملة ولا سيما هؤلاء الكيماويين الذين يفتشون النقود والجواهر والعطر
والطيب وغيرها يضاهون بزغلم وغشهم خلق الله والله تعالى لم يخلق شيئا
فيقدر العباد أن يخلقوا خلقه . قال تعالى فيما حكى عنه رسوله ومن أظلم ممن
ذهب يخلق نكحني فليخلقوا ذرة فليخلقوا شعيرة

ولهذا كانت المصنوعات كالطبايح والملابس والمسكن غير مخلوقة الا
بتوسط الناس قال تعالى (وآية لهم أنا حملنا ذريتهم في الفلك المشحون وخلقنا
لهم من مثله ما يركبون) وقال تعالى (أتعبدون ما تحتون والله خلقكم وما
تعملون) وكانت المخلوقات من المادن والنبات والدواب غير مقدورة لبني
آدم أن يصنعوها لكن يشبهون بها على سبيل النش وهذا حقيقة الكيماياء
فانها ذهب مشبه

ويدخل في المنكرات ما نهى الله عنه ورسوله من العقود المحرمة مثل
عقود الربا صريحا واحتياالا وعقود الميسر كييوع الفرر كجبل الحيلة والملازمة
والمنابذة والنجش وهو أن يزيد في السلعة من لا يريد شراءها وتصرية
الدابة الثلبون وسائر أنواع التدليس وكذلك سائر الحيل المحرمة على أكل
الربا وهي ثلاثة أقسام (أحدها) ما يكون من واحد كما اذا باعه سلعة بنفسه
ثم اشتراها منه بأقل من ثمنها نقدا حيلة على الربا . ومنها ما تكون ثنائية
وهي أن تكون من اثنين مثل أن يجمع الى القرض بيعا أو اجارة أو مساقاة

أو مزارعة ونحو ذلك . وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يحل سلف وبيع ولا شرطان في بيع ولا ربح مالم يضمن ولا بيع ما ليس عندك قال الترمذي حديث صحيح . وفي سنن أبي داود عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من باع بيعتين في بيعة فله أوكسهما أو الربا ومنها ما تكون ثلاثة وهي أن يدخل بينهما محلاً للربا فيشتري السلعة من آكل الربا ثم يبيعهما لمعطى الربا إلى أجل ثم يعيدها إلى صاحبها بنقص دراهم يستعيدها المحلل وهذه المعاملات منها ما هو حرام بالاتفاق مثل التي يباع فيها المبيع قبل القبض الشرعي أو بغير الشرط الشرعي أو يقبل فيها الدين على المسر فإن المسر يجب انظاره ولا تجوز الزيادة عليه بمعاملة ولا غيرها ومتى استحل المرابي قلب الدين وقال للدين إما أن تقضى وإما أن تزيد في الدين والمدة فهو كافر يجب أن يستتاب فإن تاب ولا قتل وأخذ ماله فيأبى لبيت المال فلي والى الحسبة انكار ذلك جميعه والنهي عنه ونقوبة فاعله ولا يتوقف ذلك على دعوي ومدعي عليه فإن ذلك من المنكرات التي يجب على ولي الأمر النهي عنها



فصل

ومن المنكرات نلقى السلع قبل أن تجيء إلى السوق فإن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك لما فيه من تقرير البائع فإنه لا يعرف السعر فيشتري منه المشتري بدون القيمة ولذلك أثبت له النبي صلى الله عليه وسلم الخيار إذا دخل إلى السوق ولا نزاع في ثبوت الخيار له مع النهن . وأما ثبوته بلا غبن فقيه عن أحمد روايتان (أحدهما) يثبت وهو قول الشافعي لظاهر الحديث

(والثانية) لا يثبت لعدم الغبن ولذلك ثبت الخيار للمشتري المسترسل اذا غبن وفي الحديث غبن المسترسل رياء وفي تفسيره قولان . احدهما انه الذي لا يعرف قيمة السلعة . والثاني وهو المنصوص عن أحمد انه الذي لا يماكس بل يسترسل الى البائع ويقول اعطني هذا وليس لاهل السوق أن يبيعوا الماكس بسمر ويبيعوا المسترسل بغيره وهذا مما يجب على والي الحسبة انكاره وهذا بمنزلة تلقى السلع فان القادم جاهل بالسمر

ومن هذا نلني سوقة الحجيح الجلب من الطريق وسبقهم الى المنازل يشترون الطعام والعلف ثم يبيعونه كما يريدون فيمنعهم والي الحسبة من التقدم لذلك حتي يقدم الركب لما في ذلك من مصلحة الركب ومصلحة الجالب ومتى اشتروا شيئاً من ذلك نعمهم من بيعه بالغبن الفاحش * ومن ذلك نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يبيع الحاضر للبادي وقال دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض قيل لا بن عباس ما معنى قوله لا يبيع حاضر لباد قال لا يكون له سمساراً وهذا النهي لما فيه من ضرر المشتري فان المقيم اذا وكل للقادم في بيع سلعة يحتاج الناس اليها والقادم لا يعرف السعر أضّر ذلك بالمشتري كما أن النهي عن تلقى الجلب لما فيه من الاضرار بالبائمين

ومن ذلك الاحتكار لما يحتاج الناس اليه . وقد روي مسلم في صحيحه عن بمر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يحتكر الا خاطيء فان المحتكر الذي يعتمد الى شراء ما يحتاج اليه الناس من الطعام فيحبسه عنهم ويريد اغلاءه عليهم وهو ظالم اموم الناس ولهذا كان لولى الامر أن يكره المحتكرين على بيع ما عندهم بقيمة المثل عند ضرورة الناس اليه مثل من عنده طعام لا يحتاج اليه والناس في مخمصة أو سلاح لا يحتاج اليه والناس

يحتاجون اليه للجهاد أو غير ذلك فإن من اضطر الى طعام غيره أخذه منه
بغير اختياره بقيمة المثل ولو امتنع من بيعه إلا بالكثير من سعره فأخذه
منه بما طالب لم يجب عليه الاقيمة مثله

وكذلك من اضطر الى الاستدانة من الغير فأبى أن يعطيه إلا برأ أو
معاملة ربوية فأخذه منه بذلك لم يستحق عليه الا مقدار رأس ماله . وكذلك
إذا اضطر الى منافع ماله كالحیوان والقدر والفاص ونحوها وجب عليه بذلها
مجانا في أحد الوجهين وهو الاصح . وبأجرة المثل في الآخر . ولو اضطر
الى طعامه وشرابه فخبسه عنه حتي مات جوعا وعطشا ضمنه بالدية عند الامام
أحمد واحتج بفعل عمر بن الخطاب وقيل له تذهب اليه فقال إى والله

﴿ فصل ﴾

وأما التسمير فنه ما هو ظلم محرم ومنه ما هو عدل جائز فاذا تضمن ظلم
الناس وأكراههم بغير حق على البيع بشئ لا يرضونه أو منعهم ما أباح الله
لهم فهو حرام وإذا تضمن العدل بين الناس مثل أكراههم على ما يجب عليهم
من المعاوضة بشئ المثل ومنعهم ما يحرم عليهم من أخذ الزيادة على عوض
المثل فهو جائز بل واجب . فأما القسم الاول فمثل ما روى أنس قال علا
السمر على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا يا رسول الله لو سمرت
لنا فقال ان الله هو القابض الرازق الباسط المسعر واني لارجو ان
أنتي الله ولا يطالبني أحد بمظلمة ظلمتها اياه في دم ولا مال رواه أبو داود
والترمذي وصححه فاذا كان الناس يبيعون سلمهم على الوجه المعروف من
غير ظلم منهم وقد ارتفع السعر اما لقلّة الشئ واما لكثرة الخلق فهذا الى

الله فالزام الناس أن يبيعوا بقيمة بعينها إكراه بغير حق
وأما الثاني فمثل أن يمتنع أرباب السلع من بيعها مع ضرورة الناس
إليها إلا بزيادة على القيمة المعروفة فهنا يجب عليهم بيعها بقيمة المثل ولا معنى
للتسعير إلا الزامهم بقيمة المثل والتسعير هاهنا الزام بالعدل الذي الزمهم الله به

﴿ فصل ﴾

ومن أقبح الظلم إيجار الخانوت على الطريق أو في القرية بأجرة معينة
على أن لا يبيع أحد غيره فهذا ظلم حرام على المأجر والمستأجر وهو نوع
من أخذ أموال الناس قهرا وأكلها بالباطل وفاعله قد تحجر واسعا فيخاف عليه
أن يحجر الله عنه رحمته كما حجر على الناس فضله ورزقه

﴿ فصل ﴾

ومن ذلك أن يلزم الناس أن لا يبيع الطعام أو غيره من الأصناف الآتية
معروفون فلا تباع تلك السلع إلا لهم ثم يبيعونها هم بما يريدون فلو باع غيرهم
ذلك منع وعوقب فهذا من البغي في الأرض والتسادم والظلم الذي يحبس به قطر
السماء وهؤلاء يجب التسعير عليهم وأن لا يبيعوا إلا بقيمة المثل ولا يشتروا إلا
بقيمة المثل بلا تردد في ذلك عند أحد من العلماء لأنه إذا منع غيرهم أن يبيع
ذلك النوع أو يشتريه فلو سوغ لهم أن يبيعوا بما شاؤوا أو يشتروا بما شاؤوا كان
ذلك ظلما للناس ظلما للبائعين الذين يريدون بيع تلك السلع وظلما للمشتريين
منهم فالسعر في مثل هذا واجب بلا نزاع وحقيقته الزامهم بالعدل ومنعهم
من الظلم وهذا كما أنه لا يجوز الإكراه على البيع بغير حق فيجوز أو يجب
الإكراه عليه بحق مثل بيع المثل لقضاء الدين الواجب والنفقة الواجبة ومثل

البيع للمضطر الي طعام أو لباس ومثل النراس والبناء الذي في ملك الغير فان لرب الارض أن يأخذه بقيمة المثل ومثل الاخذ بالشفعة فان للشفيع أن يملك الشقص بشئنه قهرا . وكذلك السراية في المتق فلها تخرج الشقص من ملك الشريك قهرا وتوجب على المعتق المعاوضة عليها قهرا وكل من وجب عليه شيء من الطعام واللباس والرقيق والمركوب بحج أو كفارة أو نفقة فتي وجده بثمن المثل وجب عليه شراؤه وأجبر على ذلك ولم يكن له ان يمتنع حتى يبذل له مجانا أو بدون ثمن المثل

فصل في

ومن ههنا منع خير واحد من العلماء كابي حنيفة وأصحابه القاسمين الذين يقسمون العقار وغيره بالاجرة ان يشتركوا فانهم اذا اشتركوا والناس يحتاجون اليهم أغلوا عليهم الأجرة (قلت) وكذلك ينبغي لوالي الحسبة ان يمنع مفلسي الموتى والحمالين لهم من الاشتراك لما في ذلك من اغلاء الأجرة عليهم وكذلك اشتراك كل طائفة يحتاج الناس الى منافعهم كالشهود والدلائل وغيرهم على ان في شركة الشهود مبطلا آخر فان عمل كل واحد منهم متميز عن عمل الآخر لا يمكن الاشتراك فيه فان الكتابة متميزة والتحمل متميز والاداء متميز لا يقع في ذلك اشتراك ولا تعاون فبأى وجه يستحق أحدهما أجره عمل صاحبه وهذا بخلاف الاشتراك في سائر الصنائع فانه يمكن أحد الشريكين أن يعمل بعض العمل والآخر بعضه ولهذا اذا اختلفت الصنائع لم تصح الشركة على أحد الوجهين لتعذر اشتراكهما في العمل ومن صححنا نظر الى انهما يشتركان فيما تتم به صناعة كل واحد منهما من الحفظ والنظر اذا

خرج حاجة فيقع الاشتراك فيما يتم به عمل كل واحد منهما وان لم يقع في عين العمل

وأما شركة الدالين فيها أمر آخر وهو ان الدلال وكيل صاحب السلعة في بيعها فاذا شارك غيره في بيعها كان توكيلا له فيما وكل فيه . فان قلنا ليس للوكيل ان يوكل لم تصح الشركة وان قلنا له ان يوكل صحت فعلى والي الحسبة ان يعرف هذه الامور ويراعيا ويراعي مصالح الناس وهيئات هيئات ذهب ما هنالك

والمقصود انه اذا منع القاسمون ونحوهم من الشركة لما فيه من التواطؤ على اغلاء الاجرة فنفع البائعين الذين تواطؤوا على أن لا يبيعوا الا بثن مقدر أولى وأحرى . وكذلك يمنع المشتريين من الاشتراك في شيء لا يشتريه غيرهم لما في ذلك من ظلم البائع . وأيضا فاذا كانت الطائفة التي تشتري نوبا من السلع أو تبيعها فد تواطؤوا على ان يهضموا ما يشترونه فيشترونه بدون ثمن المثل ويبيعوا ما يبيعونه بأكثر من ثمن المثل ويقتسموا ما يشترونه فيه من الزيادة كان اقرارهم على ذلك معاونة لهم على الظلم والعدوان وقد قال تعالى (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان) ولا ريب ان هذا أعظم اثما وعدوانا من تلقي السلع وبيع الحاضر للبادي ومن التجش

﴿ فصل ﴾

ومن ذلك ان يحتاج الناس الى صناعة طائفة كالزراعة والنساجة والبناء وغير ذلك فلولي الامر ان يلزمهم بذلك بأجرة مثلهم فانه لا تتم مصلحة الناس الا بذلك . ولهذا قالت طائفة من أصحاب أحمد والشافعي ان تعلم هذه

الصناعات فرض على الكفاية لحاجة الناس إليها . وكذلك تجهيز الموتى ودفنهم . وكذلك أنواع الولايات العامة والخاصة التي لا تقوم مصلحة الأمة إلا بها . وكان النبي صلى الله عليه وسلم يتولى أمر ما يليه بنفسه ويولي فيما بعد عنه كما ولي على مكة عتاب بن أسد . وعلى الطائف عثمان بن أبي العاص الثقفي وعلى قرى عريثة خالد بن سعيد بن العاص . وبعث عليا ومعاذ بن جبل وأبا موسى الأشعري إلى اليمن . وكذلك كان يؤمر على السرايا ويبعث السعاة على الأموال الزكوية فيأخذونها ممن هي عليه ويدفعونها إلى مستحقها فيرجع الساعي إلى المدينة وليس معه إلا سوطه ولا يأتي بشيء من الأموال إذا وجد لها موضعا يضمنها



﴿ فصل ﴾

وكان النبي صلى الله عليه وسلم يستوفى الحساب على عماله يحاسبهم على المستخرج والمصروف كما في الصحيحين عن أبي حميد الساعدي أن النبي صلى الله عليه وسلم استعمل رجلا من الأزد يقال له ابن اللثية على الصدقات فلما رجع حاسبه فقال هذا لكم وهذا أهدي إلي فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما بال الرجل نستعمله على العمل مما ولانا الله فيقول هذا لكم وهذا أهدي إلي أفلا قد في بيت أبيه وأمه فينظرا يهدي إليه أم لا والذي نفسي بيده لا نستعمل رجلا على العمل مما ولانا الله فيقول منه شيئا إلا جاء يوم القيامة يحمله على رقبتة إن كان بميرا له رغاء وإن كانت بقرة لها خوار وإن كانت شاة تيمر ثم رفع يديه إلى السماء وقال اللهم هل بلغت اللهم هل بلغت قالها مرتين أو ثلاثا

والمقصود ان هذه الاعمال متى لم يقم بها الا شخص صارت فرضا معيناً عليه فاذا كان الناس محتاجين الى فلاحه قوم أو نساجتهم أو بناتهم صارت هذه الاعمال مستحقة عليهم يجبرهم ولي الامر عليها بموضع المثل ولا يمكنهم من مطالبة الناس بزيادة عن عوض المثل ولا يمكن الناس من ظلمهم بان يعطوهم دون حقهم كما اذا احتاج الجند المرصدون للجهاد الى فلاحه أرضهم والزعم من صناعته الفلاح ان يقوم بها أئزم الجند بأن لا يظلموا الفلاح كما يلزم الفلاح بان يفلح

ولو اعتمد الجند والامراء مع الفلاحين ما شرعه الله ورسوله وجاءت به السنة وفعله الخلفاء الراشدون لأكلوا من فوقهم ومن تحت أرجلهم ولفتح الله عليهم بركات السماء والارض وكان الذي يحصل لهم من المنل أضعاف ما يحصلونه بالظلم والعدوان ولكن يأبى لهم جهلهم وظلمهم الا أن يركبوا الظلم والاثم ويمنعوا البركة وسعة الرزق فيجمع لهم عقوبة الآخرة ونزع البركة في الدنيا

(فان قيل) وما الذي شرعه الله ورسوله وفعله الصحابة حتى يفعله من وفقه الله (قيل) المزارعة العادلة التي يكون المقتطع والفلاح فيها على حد سواء من المدل لا يختص أحدهما عن الآخر بشيء من هذه الرسوم التي ما أنزل الله بها من سلطان وهي التي أخربت البلاد وأفسدت العباد ومنمت الفيت وأزالت البركات وعرضت أكثر الجند والامراء لا كل الحرام واذا نبت الجسد على الحرام فالنار أولى به . وهذه المزارعة العادلة هي عهد المسلمين على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وعهد خلفائه الراشدين وهي عمل آل أبي بكر وآل عمر وآل عثمان وآل علي وغيرهم من بيوت المهاجرين وهي قول اكابر

الصحابة كابن مسعود وأبي بن كعب وزيد بن ثابت وغيرهم . وهذا مذهب
فقهاء الحديث كأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه ومحمد بن اسماعيل البخاري
وداود بن علي ومحمد بن إسحاق بن خزيمة وأبي بكر بن المنذر ومحمد بن نصر
المروزي وهي مذهب عامة أئمة المسلمين كالإمام علي بن أبي ليلى وأبي
يوسف ومحمد بن الحسن وغيرهم . وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد عامل
أهل خيبر بشرط ما يخرج منها من ثمر وزرع حتى مات ولم تزل تلك المعاملة
حتى أجلاهم عمر بن خيبر وكان قد شرطهم أن يعمروها من أموالهم وكان
البذر منهم لأن النبي صلى الله عليه وسلم . ولهذا كان الصحيح من أقوال
العلماء أن البذر يجوز أن يكون من العامل كما مضت به السنة بل قد قالت
طائفة من الصحابة لا يكون البذر إلا من العامل لتعمل النبي صلى الله عليه
وسلم ولائهم أجروا البذر مجرى النفع والماء

والصحيح أنه يجوز أن يكون من رب الأرض وأن يكون من العامل
وأن يكون منهما . وقد ذكر البخاري في صحيحه أن عمر بن الخطاب رضي الله
عنه والذين منعوا الزراعة منهم من احتج بأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن
المخاربة ولكن الذي نهى عنه هو الظلم فانهم كانوا يشترون لرب الأرض زرع
بقعة بعينها ويسرطون ما على الماديانات وأقبال الجداول وشيء من التبن يختص
به صاحب الأرض ويقسمان الباقي وهذا الشرط باطل بالنص والاجماع فإن
المعاملة بها على العدل من الجانبين وهذه المعاملات من جنس المشاركات
لا من باب المعاوضات والمشاركة العادلة هي أن يكون لكل واحد من
الشريكين جزؤ شائع فإذا جعل لأحدهما شيء مقدر كان ظلما فهذا هو الذي
نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم لم كما قال أنس بن مالك الذي نهى عنه النبي

صلى الله عليه وسلم من ذلك أمرا إذا نظر ذو البصيرة بالحلل والحرام فيه علم
انه لا يجوز وأما ما فعله وفعله خلفاؤه الراشدون والصحابه فهو العدل المحض
الذى لا ريب في جوازه



فصل ٤

وقد ظن طائفة من الناس ان هذه المشاركات من باب الاجارة بموض
مجهول فقالوا القياس يقتضى تحريمها ثم منهم من حرم المساقاة والمزارعة وأباح
المضاربة استعصا بنا للحاجة لان الدراهم لا تؤجر كما يقول أبو حنيفة . ومنهم
من أباح المساقاة اما مطلقا كقول مالك والشافعي في القديم أو على النخل
والعناب خاصة كالجديد لان الشجر لا يمكن اجارتها بخلاف الارض وأباح
ما يحتاج اليه من المزارعة تبعا للمساقاة . ثم منهم من قدر ذلك بالثلث كقول
مالك . ومنهم من اعتبر كون الارض أغلب كقول الشافعي

وأما جمهور السلف والفقهاء فقالوا ليس ذلك من باب الاجارة في
شيء بل من باب المشاركات التى مقصود كل منها مثل مقصود صاحبه
بخلاف الاجارة فان هذا مقصوده العمل وهذا مقصوده الاجرة ولهذا كان
الصحيح أن هذه المشاركات اذا فسدت وجب فيها نصيب المثل لا أجرة
المثل فيجب من الربح والخم في فاسدها نظير ما يجب في صحيحها لا أجرة
مقدرة فان لم يكن ربح ولا نماء لم يجب شيء فان أجرة المثل قد تستغرق
رأس المال واضافه وهذا ممتنع فان قاعدة الشرع انه يجب في الفاسد
من العقود نظير ما يجب في الصحيح منها كما يجب في النكاح الفاسد مهر
المثل وهو نظير ما يجب في الصحيح وفي البيع الفاسد اذا فات ثمن المثل وفي

الاجارة الفاسدة أجرة المثل ولذلك يجب في المضاربة الفاسدة ربح المثل
وفي المساقات والمزارعة الفاسدة نصيب المثل فان الواجب في صحيحهما ليس
هو اجرة مسماة فيجب في فاسدها أجرة المثل بل هو جزء شائع من الربح
فيجب في الفاسدة نظيره

قال شيخ الاسلام وغيره من الفقهاء والمزارعة أحلّ من المؤاجرة
وأقرب الى العدل فانها يشتركان في المنعم والمنعم بخلاف المؤاجرة فان صاحب
الارض يسلم له الاجرة والمستأجر قد يحصل له زرع وقد لا يحصل . والعلماء
مختلفون في جواز هذا وهذا والصحيح جوازها سواء كانت الارض اقطاعا
أو غيره . قال شيخ الاسلام ابن تيمية وما علمت أحدا من علماء الاسلام من
الأئمة الاربعة ولا غيرهم قال اجارة الاقطاع لا تجوز . وما زال المسلمون يأجرون
اقطاعهم قرنا بعد قرن من زمن الصحابة الى زمننا هذا حتى حدث بمض أهل
زماننا فابتدع القول بطلان اجارة الاقطاع وشبهته أن المقطع لا يملك المنفعة
فيصير كالمستجير لا يجوز أن يكرى الارض المعارة وهذا القياس خطأ من وجهين .
أحدهما أن المستجير لم تكن المنفعة حقاله وانما تبرع المجير بها . وأما أراضى
المسلمين فمنفتحتها حق للمسلمين وولي الامر قاسم بينهم حقوقهم ليس متبرعا لهم
كالمير والمقطع مستوفي المنفعة بحكم الاستحقاق كما يستوفي الموقوف عليه منافع
الوقف وأولي واذا جاز للموقوف عليه أن يؤجر الوقف وان امكن أن
يموت فتفسخ الاجارة بموته على الصحيح فلا يجوز للمقطع أن يؤجر الاقطاع
وان انفسخت الاجارة بموته أولى . التالى أن المير لو أذن في الاجارة جازت
الاجارة وولى الامر يأذن للمقطع في الاجارة فانه انما أقطعهم لينتفعوا بها اما
بالمزارعة واما بالاجارة . ومن منع الانتفاع بها بالاجارة والمزارعة فقد أفسد

على المسلمين دينهم وديارهم وألزم الجند والامراء أن يكونوا هم الفلاحين .
وفي ذلك من الفساد ما فيه

وأيضاً فإن الاقطاع قد يكون دوراً وحوانيت لا ينتفع بها المقطع الا
بالاجارة فاذا لم تصح اجارة الاقطاع عطلت منافع ذلك بالكلية وكون
الاقطاع معرضاً لرجوع الامام فيه مثل كون الموهوب للولد معرضاً لرجوع
الوالد فيه وكون الصداق قبل الدخول معرضاً لرجوع نصفه أو كله الى
الزوج وذلك لا يمنع صحة الاجارة بالاتفاق فليس مع المبتطل نص ولا قياس
ولا مصلحة ولا نظر واذا أبطلوا المزارعة والاجارة لم يبق بيد الجند الا
أن يستأجروا من أموالهم من يزرع الارض ويقوم عليها وهذا لا يكاد يفعله
الا قليل من الناس لانه قد يخسر ماله ولا يحصل له شيء بخلاف المشاركة
فانها يشتركان في المنعم والمنعم فهي أقرب الى العدل

وهذه المسألة ذكرت استطراداً والا فالمقصود أن الناس اذا احتاجوا
الى أبواب الصناعات كالفلاحين وغيرهم أجبروا على ذلك بأجرة المثل وهذا
من التسمير الواجب فهذا تسمير في الاعمال وأما التسمير في الاموال فاذا
احتاج الناس الى سلاح للجهاد وآلات فعلي أبوابه أن يبيعوه بعوض المثل
ولا يمكنوا من حبسه الا بما يريدونه من الثمن والله تعالى قد أوجب الجهاد
بالنفس والمال فقد يجب على أبواب السلاح بذله بقيمته ومن أوجب على
العاجز بدنه أن يخرج من ماله ما يجب به الغير عنه ولم يوجب على المستطيع
بماله أن يخرج ما يجاهد به الغير قوله ظاهر التناقض وهذا أحد الروايتين
عن الامام احمد وهو الصواب



﴿فصل﴾

وانما لم يقع التسمير في زمن النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة لانهم لم يكن عندهم من يطحن ويخبز بكراء ولا من يبيع طحيناً وخبزاً بل كانوا يشترون الحب ويطحنونه ويخبزونه في بيوتهم وكان من قدم بالحب لا يتلقاه أحد بل يشتريه الناس من الجلابين ولهذا جاء في الحديث اجالب مرزوق والمحتكر ملعون . وكذلك لم يكن في المدينة حائك بل كان يقدم عليهم بالثياب من الشام واليمن وغيرها فيشترونها ويلبسونها

﴿فصل﴾

وقد تنازع العلماء في التسمير في مسألتين . احدها اذا كان للناس سعر غالب فاراد بعضهم أن يبيع بأغلي من ذلك فانه يمنع من ذلك عند مالك وهل يمنع من التقصان على قولين لهم . واحتج مالك رحمه الله بما رواه في موطئه عن يونس بن سيف عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب مرّ بحاطب بن أبي بلتعه وهو يبيع زبياله بالسوق فقال له عمر إما أن تزيد في السعر واما أن ترفع من سوقنا قال مالك لو أن رجلاً أراد فساد السوق فخط عن سعر الناس لرأيت أن يقال له إما لحقت بسعر الناس واما رفعت . وأما أن يقول للناس كلهم يعني لا تتبعوا الا بسعر كذا فليس ذلك بالصواب وذكر حديث عمر بن عبد العزيز في أهل الابلّة حين حط سعرهم لمنع البحر فكتب خلّ بينهم وبين ذلك فانما السعر بيد الله قال ابن رشد في كتاب البيان اما الجلابون فلا خلاف انه لا يسعر

عليهم شيء مما جلبوه للبيع وإنما يقال لمن شذ منهم فباع باغلي مما يبيع به عامتهم إما أن يبيع بما يبيع به العامة وإما أن ترفع من السوق كما فعل عمر ابن الخطاب بمحاطب بن أبي بلتعة اذ مر به وهو يبيع زببيا له في السوق فقال له إما أن تزيد في السعر وإما أن ترفع من سوقنا لأنه كان يبيع بالدرهم الواحد أعلا مما كان يبيع به أهل السوق

وأما أهل الحوانيت والاسواق الذين يشترون من الجلابين وغيرهم جملة ويبيعون ذلك على أيديهم مقطعا مثل اللحم والادم والقواكه ففيل انهم كالجلابين لا يسعر لهم شيء من بياعاتهم وإنما يقال لمن شذ منهم وخرج عن الجمهور إما أن يبيع كما يبيع الناس وإما أن ترفع من السوق وهو قول مالك في هذه الرواية . وممن روي عنه ذلك من السلف عبد الله بن عمر والقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله . وقيل انهم في هذا بخلاف الجلابين لا يتركون على البيع باختيارهم اذا أغلوا على الناس ولم يقتنعوا من الربح بما يشبه وعلى صاحب السوق الموكل بمصلحته أن يعرف ما يشترون به فيجعل لهم من الربح ما يشبه وبنهاهم أن يزيدوا على ذلك ويتفقد السوق أبدا فينهاهم عن الزيادة على الربح الذي جعل لهم فن خالف أمره عاقبه وأخرجه من السوق وهذا قول مالك في رواية أشهب واليه ذهب ابن حبيب وقال به ابن المسيب ويحيى بن سعيد والليث بن سعد وربيعه . ولا يجوز عند أحد من العلماء أن يقول لهم لا تبيعوا الا بكذا وكذا ربحتم أو خسرتم من غير أن ينظر الي ما يشترون به ولا أن يقول لهم فيما قد اشتروه لا تبيعوه الا بكذا وكذا مما هو مثل الثمن أو أقل واذا ضرب لهم الربح على قدر ما يشترون لم يتركهم أن يغلوا في الشراء ون لم يزيدوا في الربح على القدر الذي حد لهم

فأنهم قد يتساهلون في الشراء اذا علموا ان الربح لا يفوتهم
وأما الشافعي فإنه عارض ذلك بما رواه عن الدراوردي عن داود بن
صالح التمار عن القاسم بن محمد عن عمر رضي الله عنه أنه مرّ بحاطب بن أبي
بلتعة بسوق المصلى وبين يديه غرارتان فيهما زبيب فسأله عن سعرهما فقال
له مدين لكل درهم فقال له عمر قد حدثت بعير من الطائف تحمل زيبيا وهم
يفترون بسعرك فاما أن ترفع في السعر واما أن تدخل زبيبك البيت فتبيعه كيف
شئت فلما رجع عمر حاسب نفسه ثم أتى حاطبا في داره فقال ان الذي قلت
لك ليس عزمة مني ولا قضاء انما هو شيء أردت به الخير لأهل البلد فحيت
شئت فبيع وكيف شئت فبيع قال الشافعي وهذا الحديث مستفيض وليس
بخلاف لما رواه مالك ولكنه روي بمض الحديث أو رواه عنه من رواه
وهذا أتى بأول الحديث وآخره وبه أقول لأن الناس مسلطون على أموالهم
ليس لأحد أن يأخذها أو شيئا منها بغير طيب أنفسهم الا في المواضع التي
تلزهم وهذا ليس منها

وعلى قول مالك فقال أبو الوليد الباجي الذي يؤمر به من حط عنه
أن يلحق به هو السعر الذي عليه جمهور الناس فاذا انفرد منهم الواحد والعقد
اليسير بحط السعر أمروا بالحق بسعر الناس أو ترك البيع فان زاد في السعر
واحد أو عدد يسير لم يؤمر الجمهور بالحق بسعره لأن المراعي حال الجمهور وبه
تقوم المبيعات وهل يقام من زاد في السوق أي في قدر المبيع بالدراهم كما يقام
من نقص منه قال ابن القصاب المالكي اختلف أصحابي في قول مالك (ولكن
من حط سرا) فقال البغداديون أراد من باع خمسة بدرهم والناس يبيعون ثمانية
وقال قوم من البصريين أراد من باع ثمانية والناس يبيعون خمسة فيفسد

على أهل السوق بيعهم وربما أدى إلى الشعب والخصومة . قال وعندى أن
الامر ين جميعا ممنوعان لأن من باع ثمانية والناس يبيعون خمسة أفسد على
أهل السوق بيعهم وربما أدى إلى الشعب والخصومة فنع الجميع مصلحة
قال أبو الوليد ولا خلاف أن ذلك حكم أهل السوق وأما الجالب
ففي كتاب محمد لا يمنع الجالب أن يبيع في السوق دون بيع الناس . وقال
ابن حبيب ما عدا القمح والشعير يسمر الناس والارفعوا . وأما جالب
القمح والشعير فيبيع كيف شاء إلا أن لهم في أنفسهم حكم أهل السوق أن
أرخص بعضهم تركوا وإن أرخص أكثرهم قيل لمن بقى أما أن تبيعوا كيهمهم
وأما أن ترفعوا قال ابن حبيب وهذا في المكيل والموزون مأكولا كان
أو غيره دون ما يكال ولا يوزن لأنه لا يمكن تسعيره لعدم التماثل فيه . قال
أبو الوليد إذا كان المكيل والموزون متساويين أما إذا اختلفا لم يؤمر صاحب
الجيدان بعه بسمر الدون

﴿ فصل ﴾

وأما المسألة الثانية التي تنازعوا فيها من التسعير فهي أن يحدد لأهل
السوق حدا لا يتجاوزونه مع قيامهم بالواجب فهذا منع منه الجمهور حتى مالك
نفسه في المشهور عنه ونقل المنع أيضا عن ابن عمر وسالم والقاسم بن محمد
وروى أشهب عن مالك في صاحب السوق يسمر على الجزارين لحم الضأن
بكذا ولحم الأبل بكذا والاخرجوا من السوق قال إذا سمر عليهم قدر
ما يري من شرائهم فلا بأس به ولكن لا يأمرهم أن يقوموا من السوق
واحتج أصحاب هذا القول بأن في هذا مصلحة للناس بالمنع من اغلاء

السعر عليهم ولا يجبر الناس على البيع انما يمتنعون من البيع بغير السعر الذي يحده ولي الامر على حسب ما يري من المصلحة فيه للبائع والمشتري . وأما الجمهور فاحتجوا بما رواه أبو داود وغيره من حديث الملا بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة رضى الله عنه قال جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله سعر لنا فقال بل ادعوا الله ثم جاءه رجل فقال يا رسول الله سعر لنا فقال بل الله يرفع ويخفض واني لأرجو أن ألقى الله وليست لاحد عندي مظلمة . قالوا ولأن اجبار الناس على ذلك ظلم لهم

﴿ فصل ﴾

وأما صفة ذلك عند من جوزه فقال ابن حبيب ينبغي للامام أن يجمع وجوه أهل سوق ذلك الشيء ويحضر غيرهم استظهاراً على صدقهم فيسألهم كيف يشترون وكيف يبيعون فينازلهم الي ما فيه لهم وللعمامة سداد حتى يرضوا به ولا يجبر على التسمير ولكن عن رضى . قال أبو الوليد ووجه هذا أن به يتوصل الي معرفة مصالح البائعين والمشتريين ويجعل للباعة في ذلك من الربح ما تقوم بهم ولا يكون فيه اجحاف بالناس . واذا سعر عليهم من غير رضى بما لا ربح لهم فيه أدي ذلك الي فساد الاسعار واخفاء الاقوات والالاف أموال الناس

قال شيخنا هذا الذي تنازعوا فيه . وأما اذا امتنع الناس من بيع ما يجب عليهم بيعه فهنا يؤمرون بالواجب ويماقبون على تركه وكذلك كل من وجب عليه أن يبيع بثمن المثل فامتنع . ومن احتج على منع التسمير مطلقاً بقول النبي صلى الله عليه وسلم ان الله هو المسعر القابض الباسط واني لأرجو أن

ألقى الله وليس أحد منكم يطلبني بمظلمة في دم ولا مال . قيل له هذه قضية معينة وليست لفظاً عاماً وليس فيها أن أحداً امتنع من بيع ما الناس يحتاجون إليه ومعلوم أن الشيء إذا قل رغب الناس في المزايدة فيه فإذا بذله صاحبه كما جرت به العادة ولكن الناس تزايدوا فيه فهنا لا يسر عليهم

وقد ثبت في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم منع من الزيادة على ثمن المثل في عتق الحصة من العبد المشترك فقال من أعتق شركاً له في عبد وكان له من المال ما يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة عدل لا وكس ولا شطط فأعطى شركؤه حصصهم وعتق عليه العبد فلم يكن للمالك أن يساوم المعتق بالذي يريد فإنه لما وجب عليه أن يملك شريكه المعتق نصيبه الذي لم يمتقه لتكميل الحرية في العبد قدر عوضه بأن يقوم جميع العبد قيمة عدل ويعطيه قسطه من القيمة فإن حق الشريك في القيمة النصف عند الجمهور . وصار هذا الحديث أصلاً في أن ما لا يمكن قسمة عينه فإنه يباع ويقسم ثمنه إذا طلب أحد الشركاء ذلك ويجبر الممتنع على البيع . وحكى بعض المالكية ذلك إجماعاً وصار أصلاً في أن من وجبت عليه المعاوضة أجبر على أن يعاوض بثمن المثل لا بما يريد من الثمن وأصلاً في جواز اخراج الشيء من ملك صاحبه قهراً بثمنه للمصلحة الراجحة كما في الشفعة وأصلاً في وجوب تكميل العتق بالسراية مهما أمكن

والمقصود أنه إذا كان الشارع يوجب اخراج الشيء عن ملك مالكه بموضع المثل لمصلحة تكميل العتق ولم يمكن المالك من المطالبة بالزيادة على القيمة فكيف إذا كانت الحاجة بالناس إلى التملك أعظم وهم إليها أضر مثل حاجة المضطر إلى الطعام والشراب واللباس وغيره وهذا الذي أمر به النبي

صلى الله عليه وسلم من تقويم الجميع قيمة المثل هو حقيقة التسعير ولذلك تسلط الشريك على انتزاع الشقص المشفوع من يد المشتري بضمنه الذي ابتاعه منه لا بزيادة عليه لاجل مصلحة التكميل لو اُحد فكيف بما هو أعظم من ذلك فاذا جوز له انتزاعه منه بالثمن الذي وقع عليه العقد لا بما شاء المشتري من الثمن لاجل هذه المصلحة الجزئية فكيف اذا اضطر الى ما عنده من طعام وشراب ولباس وآلة حرب وكذلك اذا اضطر الحاج الى ما عند الناس من آلات السفر وغيرها فعلى ولي الأمر أن يجبرهم على ذلك بضمن المثل لا بما يريدونه من الثمن وحدث العتق أصل في ذلك كله

فصل

فاذا قدر ان قوماً اضطروا الى السكنى في بيت انسان لا يجدون سواء أو النزول في خان مملوك أو استعارة ثياب يستدفون بها أو رحي للطحن أو دلو لتزع الماء أو قدر أو فاس أو غير ذلك وجب على صاحبه بذله بلا نزاع لكن هل له أن يأخذ عليه أجرا فيه قولان للعلماء وهما وجهان لأصحاب أحمد. ومن جوز له أخذ الاجرة حرم عليه أن يطلب زيادة على أجرة المثل. قال شيخنا والصحيح انه يجب عليه بذل ذلك بما كان دله عليه الكتاب والسنة قال تعالى (فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون الذين هم يراؤن ويمنون الماعون) قال ابن مسعود وابن عباس وغيرهما من الصحابة هو اعارة القدر والدلو والفاس ونحوها

وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم وذكر الخيل قال هي لرجل أجر . ولرجل ستر . وعلى رجل وزر . فأما الذي هي له أجر فرجل ربطها في

سبيل الله . وأما الذي هي له ستر فرجل ربطها تنفياً وتفقاً ولم ينس حق الله في رقابها ولا في ظهورها . وفي الصحيحين عنه أيضاً من حق الابل اعارة دلوها وإطراق خفها . وفي الصحيح عنه انه نهى عن عصب الفحل أي عن أخذ الاجرة عليه والناس يحتاجون اليه فأوجب بذله مجاناً ومنع من أخذ الاجرة عليه . وفي الصحيحين عنه أنه قال لا يمتنع جار جاره أن يفرز خشبته في جداره

ولو احتاج الى اجراء مائه في أرض غيره من غير ضرر لصاحب الارض فهل يجبر على ذلك روايتان عن أحمد . والاجبار قول عمر بن الخطاب وغيره من الصحابة . وقد قال جماعة من الصحابة والتابعين ان زكاة الحلي عاريتة فإذا لم يمر به فلا بد من زكاته وهذا وجه في مذهب أحمد (قلت) وهو الراجح وانه لا يخلو الحلي من زكاة أو عاريتة

والمنافع التي يجب بذلها نوعان . منها ما هو حق المال كما ذكرنا في الخيل والابل والحلي . ومنها ما يجب لحاجة الناس وأيضاً فإن بذل منافع البدن تجب عند الحاجة كتعليم العلم وإفتاء الناس والحكم بينهم وإداء الشهادة والامر بالمعروف والنهي عن المنكر وغير ذلك من منافع الابدان وكذلك من أمكنه انجاء انسان من مهلكة وجب عليه أن يخلصه فإن ترك ذلك مع قدرته عليه اثم وضمنه فلا يتمتع وجوب بذل منافع الاموال للمحتاج وقد قال تعالى (ولا يأب الشهداء اذا ما دعوا) وقال (ولا يأب كاتب أن يكتب كما علمه الله) والفقهاء في أخذ الجمل على الشهادة أربعة أقوال وهي أربعة أوجه في مذهب أحمد (أحدها) انه لا يجوز مطلقاً (والثاني) يجوز عند الحاجة (والثالث) انه لا يجوز الا أن يتعين عليه (والرابع) انه يجوز فإن أخذه عند

التحمل لم يأخذه عند الاداء . والمقصود ان ما قدره النبي صلى الله عليه وسلم
 من الثمن في سراية العتق هو لأجل تكميل الحرية وهو حق الله وما احتاج
 اليه الناس حاجة عامة فخلق فيه الله وذلك في الحقوق والحدود
 فأما الحقوق فمثل حقوق المساجد ومال النبي والوقف على أهل الحاجات
 وأموال الصدقات والمنافع العامة . وأما الحدود فمثل حد المحاربة والسرقة والزنا
 وشرب الخمر المسكر . وحاجة المسلمين إلى الطعام واللباس وغير ذلك مصلحة
 عامة ليس الحق فيها لواحد بعينه فتقدير الثمن فيها بشئ المثل على من وجب
 عليه البيع أولي من تقديره لتكميل الحرية لكن تكميل الحرية وجب على
 الشريك المعتق ولو لم يقدر فيها الثمن لتضرر بطلب الشريك الآخر فإنه يطلب
 ما شاء وهنا عموم الناس يشترون الطعام والثياب لأنفسهم وغيرهم فلو ممكن
 من عنده سلع يحتاج الناس إليها أن يبيع بما شاء كان ضرر الناس أعظم
 ولهذا قال الفقهاء اذا اضطر الانسان إلى طعام الغير وجب عليه بذله بشئ
 المثل . وأبعد الأئمة عن إيجاب المعاوضة وتقديرها هو الشافعي ومع هذا فإنه
 يوجب على من اضطر الانسان إلى طعامه أن يبذله بشئ المثل . وتنازع أصحابه
 في جواز تسعير الطعام اذا كان بالناس إليه حاجة ولهم فيه وجهان
 وقال أصحاب أبي حنيفة لا ينبغي للسلطان أن يسمر على الناس الا اذا
 تعلق به حق ضرر العامة فاذا رفع إلى القاضي أمر المحتكر ببيع ما فضل من
 قوته وقوت أهله على اعتبار السعر في ذلك ونهاه عن الاحتكار فان أبي حنيفة
 وعمره علي مقتضي رأيه زجره ودفعاً للضرر عن الناس . قالوا فان تعدي
 أرباب الطعام وتجاوزوا القيمة تمليكاً حاشاً وعجز القاضي عن صيانة حقوق
 المسلمين الا بالتسعير سمره حيثئذ بمشورة أهل الرأي والبصيرة . وهذا على

أصل أبي حنيفة ظاهر حيث لا يرى الحجر على الحر ومن باع منهم بما قدره
الامام صح لانه غير مكروه عليه قالوا وهل يبيع القاضي على المحتكر طعامه
من غير رضاه فعلى الخلاف المعروف في بيع مال المدين . وقيل يبيع ههنا
بالاتفاق لأن أبا حنيفة يرى الحجر لدفع الضرر العام والسعر لما غلا على
عهد النبي صلى الله عليه وسلم وطلبوا منه التسمير فامتنع لم يذكر انه كان
هناك من عنده طعام امنع من بيعه بل عامة من كان يبيع الطعام انما هم
جالبون يبيعونه اذا هبطوا السوق لكن نهى النبي صلى الله عليه وسلم ان
يبيع حاضر لباد أى يكون له سمسارا وقال دعوا الناس يرزق الله بعضهم من
بعض فنهى الحاضر العالم بالسعر أن يتوكل للبادي الجالب السلعة لانه اذا
توكل له مع خبرته بحاجة الناس أغل الثمن على المشتري فنهاه عن التوكل له
مع ان جنس الوكالة مباح لما في ذلك من زيادة السعر على الناس ونهى عن
تلقى الجلب وجعل للبائع اذا هبط السوق الخيار

ولهذا كان أكثر الفقهاء على انه نهى عن ذلك لما فيه من ضرر البائع
هنا فاذا لم يكن قد عرف السعر وتلقاه المتلقي قبل آتيائه الى السوق اشتراه
المشتري بدون ثمن المثل فثبت النهى صلى الله عليه وسلم لهذا البائع
الخيار . ثم فيه عن أحمد روايتان كما تقدم . احدهما ان الخيار يثبت له مطلقا
سواء غبن أو لم يغبن وهو ظاهر مذهب الشافعي . والثانية انه انما يثبت له
عند الغبن وهي ظاهر المذهب . وقالت طائفة بل نهى عن ذلك لما فيه من
ضرر المشتري اذا تلقاه المتلقي فاشتري متاعه في الجملة فقد نهى النبي صلى
الله عليه وسلم عن البيع والشراء الذى جنسه حلال حتي يعلم البائع بالسعر
وهو ثمن المثل ويعلم المشتري بالسلعة . وصاحب القياس الفاسد يقول

للمشتري أن يشتري حيث شاء وقد اشترى من البائع كما يقول له ان يتوكل
 للبائع الحاضر وغير الحاضر ولكن الشارع راعي المصلحة العامة فان الجالب
 اذا لم يعرف السعر كان جاهلا بثن المثل فيكون المشتري غاراً له
 وألحق مالك وأحمد بذلك كل مسترسل فانه بمنزلة الجاهل بالسعر .
 فتبين انه يجب على الانسان ان لا يبيع مثل هؤلاء الا بالسعر المعروف وهو
 ثمن المثل وان لم يكونوا محتاجين الي الابتاع منه لكن لكونهم جاهلين
 بالقيمة أو غير مما كسين والبيع يعتبر فيه الرضا والرضا يتبع العلم ومن لم يعلم
 انه غبن فقد يرضى وقد لا يرضى فاذا علم انه غبن ورضى فلا بأس بذلك
 وفي السنن ان رجلاً كانت له شجرة في أرض غيره وكان صاحب
 الارض يتضرر بدخول صاحب الشجرة فشكا ذلك الي النبي صلى الله عليه
 وسلم فأمره ان يقبل بدلها أو يتبرع له بها فلم يفعل فاذن لصاحب الارض
 أن يقلعها وقال لصاحب الشجرة انما أنت مضار . وصاحب القياس القاسد
 يقول لا يجب عليه أن يبيع شجرته ولا يتبرع بها ولا يجوز لصاحب الارض
 ان يقلعها لانه تصرف في ملك الغير بغير اذنه وأجبر على المعاوضة عليه
 وصاحب الشرع أوجب عليه اذا لم يتبرع بها ان يقلعها لما في ذلك من
 مصلحة صاحب الارض بخلافه من تأذيه بدخول صاحب الشجرة ومصلحة
 صاحب الشجرة بأخذ القيمة وان كان عليه في ذلك ضرر يسير فضرر
 صاحب الارض يقاتها في بستانه أعظم فان الشارع الحكيم يدفع أعظم
 الضررين بأيسرها فهذا هو الفقه والقياس والمصلحة وان أباه من أباه
 والمقصود أن هذا دليل على وجوب البيع لحاجة المشتري وأين حاجة
 هذا من حاجة عموم الناس الى الطعام وغيره والحكم في المعاوضة على المنافع

إذا احتاج الناس إليها كمنافع الدور والطعن والخبز وغير ذلك حكم المعاوضة على الاعيان . وجماع الامر أن مصلحة الناس إذا لم تتم الا بالتسعير سمر عليهم تسعير عدل لا وكس ولا شطط . وإذا اندفعت حاجتهم وقامت مصلحتهم بدونه لم يفعل وبالله التوفيق

فصل

والمقصود أن هذه أحكام شرعية لها طرق شرعية لا تتم مصلحة الامة الا بها ولا تتوقف على مدع ومدعي عليه بل لو توقفت على ذلك فسدت مصالح الامة واختل النظام بل يحكم فيها متولي ذلك بالامارات والعلامات الظاهرة والقرائن اليينة . ولما كان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يتم الا بالعقوبات الشرعية فان الله يزرع بالسلطان ما لم يزرع بالقرآن فاقامة الحدود واجبة على ولاية الامور والعقوبة تكون على فعل محرم أو ترك واجب والعقوبات كما تقدم منها مقدر وغير مقدر وتختلف مقاديرها واجناسها وصفاتها باختلاف أحوال الجرائم وكبرها وصغرها وبحسب حال المذنب في نفسه والتعزير منه ما يكون بالتوبيخ والزجر بالكلام . ومنه ما يكون بالحبس . ومنه ما يكون بالنفي عن الوطن . ومنه ما يكون بالضرب . وإذا كان على ترك واجب كأداء الديون والامانات والزكاة والصلاة فانه يضرب مرة بعد مرة ويفرق الضرب عليه يوما بعد يوم حتي يؤدي الواجب . وان كان ذلك على جرم ماض فعل منه مقدار الحاجة وليس لأقله حد

وقد تقدم اختلاف في أكثره وانه يسوغ بالقتل اذا لم تدفع المفسدة الا به مثل قتل المفرق لجماعة المسلمين والداعي الى غير كتاب الله وسنة

رسوله

وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم إذا بويع الخليفتين ^(١) فاقتلوا الآخر منهما . وقال من جاءكم وأمركم على رجل واحد يريد أن يفرق جماعتكم فاضربوا عنقه بالسيف كأننا من كان وأمر بقتل رجل تعد عليه الكذب وقال لقوم أرسلني إليكم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أحكم في نساءكم وأموالكم وشئ عمن لم ينته عن شرب الخمر فقال من لم ينته عنها فاقتلوه وأمر بقتل شاربها بعد الثالثة أو الرابعة . وأمر بقتل الذي تزوج امرأة أبيه وأمر بقتل الذي اتهم بجاريته حتى تبين أنه خصي

وأبعد الأئمة من التعزير بالتل أبو حنيفة ومع ذلك فيجوز التعزير به للمصلحة كقتل المكثّر من اللواط وقتل القاتل بالمثل . ومالك يرى تعزير الجالس والمسلم بالقتل وواقعه بعض أصحاب أحمد . ويرى أيضا هو وجماعة من أصحاب أحمد والشافعي قتل الداعية إلى البدعة . وعزّر أيضا صلى الله عليه وسلم بالهجر وعزّر بالنفي كما أمر بإخراج المخشّين من المدينة ونفيهم وكذلك الصحابة من بعده كما فعل عمر رضي الله عنه بالامر بهجر صبيغ ونفي نصر بن حجاج

فصل في

وأما التعزير بالعقوبات المالية فم شروع أيضا في مواضع مخصوصة في مذهب مالك وأحمد واحد فولي الشافعي . وقد جاءت السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن أصحابه بذلك في مواضع . منها إباحته صلى الله عليه وسلم سلب الذي يصطاد في حرم المدينة لمن وجدته . ومثل أمره صلى الله

عليه وسلم بكسر دنان الحمر وشق ظروفها . ومثل أمره لعبد الله بن عمرو
 بأن يحرق الثوبين المعصرين . ومثل أمره يوم خير بكسر القصور
 التي طبخ فيها لحم الحمر الانسية ثم استأذنه في غسلها فاذن لهم فدل على
 جواز الامرين لان العقوبة لم تكن واجبة بالكسر . ومثل هدمه مسجد
 الضرار . ومثل تحريق متاع الغال . ومثل حرمان السلب الذي أساء على
 نائبه . ومثل إضعاف الغرم على سارق مالا قطع فيه من الثمر والكثير .
 ومثل إضعافه الغرم على كاتم الضالة . ومثل أخذه شطر مال مانع الزكاة
 عزمة من عزمات الرب تبارك وتعالى . ومثل أمره لابس خانم الذهب
 بطرحه فطرحه فلم يعرض له أحد . ومثل تحريق موسى عليه السلام العجل
 والقاء برادته في اليم . ومثل قطع نخيل اليهود اغاظة لهم ومثل تحريق عمر
 وعلى رضي الله عنهما المكان الذي يباع فيه الحمر . وتحريق عمر قصر سعد بن
 أبي وقاص لما احتجب فيه عن الرعية

وهذه قضايا صحيحة معروفة وليس يسهل دعوى نسخها . ومن قال ان
 العقوبات المالية منسوخة وأطلق ذلك فقد غلط على مذاهب الأئمة نقلا
 واستدلالا . فأكثر هذه المسائل سائغ في مذهب أحمد وكثير منها سائغ
 عند مالك . وفعل الخلفاء الراشدين وأكابر الصحابة لها بعد موته مبطل أيضا
 لدعوى نسخها . والمدعون للنسخ ليس معهم كتاب ولا سنة ولا إجماع
 يصح دعواهم إلا أن يقول أحد مذهب أصحابنا عدم جوازها فذهب
 أصحابه عيار على القبول والرد وإذا ارتفع عن هذه الطبقة ادعى أنها منسوخة
 بالإجماع وهذا غلط أيضا فان الأئمة لم تجمع على نسخها . ومحال أن الإجماع ينسخ
 السنة ولكن لو ثبت الإجماع لكان دليلا على نص ناسخ

قال ابن رشد في كتاب البيان له . ولصاحب الحسبة الحكم على من غش في أسواق المسلمين في خبز أو عسل أو غير ذلك من السلع بما ذكره أهل العلم في ذلك . فقد قال مالك في المدونة ان عمر بن الخطاب كان يطرح اللبن المنشوش في الارض أدباً لصاحبه وكره ذلك في رواية ابن القاسم ورأى أن يتصدق به . ومنع ذلك في رواية أشهب وقال لا يحل ذنب من الذنوب مال انسان وان قتل نفساً

وذكر ابن الماجشون عن مالك في الذي غش اللبن مثل الذي تقدم في رواية أشهب . قال ابن حبيب فقلت لمطرف وابن الماجشون فما وجه الصواب عندكما فيمن غش أو نقص من الوزن قالوا يعاقب بالضرب والجس والخراج من السوق وما غش من الخبز واللبن أو غش من المسك والزعفران فلا يفرق ولا ينهب . قال ابن حبيب ولا يبدهه الامام وليأمر ثقتيه ببيعه عليه ممن يأمن أن يفش به ويكسر الخبز اذا كثر ثم يسلمه لصاحبه ويباع عليه العسل والسمن واللبن الذي يفشه ممن يأكله ويبين له غشه وهكذا العمل في كل ما غش من التجارات وهو ايضاح ما استوضحته من أصحاب مالك وغيرهم

ورى عن مالك أن المستحسن عنده ان يتصدق به اذ في ذلك عقوبة الغاش بانلافه عليه ونفع المساكين باعطائهم اياه ولا يهراق . وقيل لمالك فالزعفران والمسك أترأه مثله قال ما أشبهه بذلك اذا كان هو الذي غشه فهو كاللبن . قال ابن القاسم هذا في الشيء الخفيف منه فاما اذا كثر ثمنه فلا أرى ذلك وعلى صاحبه العقوبة لانه يذهب في ذلك أموال عظام تزيد في الصدقة بكثير . قال ابن رشد قال بعض الشيوخ وسواء على مذهب مالك

كان ذلك يسيرا أو كثيرا لانه يساوي في ذلك بين الزعفران واللبن والمسك قليله وكثيره وخالفه ابن القاسم فلم ير أن يتصدق من ذلك الا بما كان يسيرا وذلك اذا كان هو الذي غشه . وأما من وجد عنده من ذلك شيء مغشوش لم ينشه هو وانما اشتراه أو وهب له أو ورثه فلا خلاف انه لا يتصدق بشيء من ذلك والواجب ان يباع ممن يؤمن أن يبيعه من غيره مدلسا به وكذلك ما وجب أن يتصدق به من المسك والزعفران يباع على الذي غشه وقول ابن القاسم في أنه لا يتصدق من ذلك الا بالشيء اليسير أحسن من قول مالك لان الصدقة بذلك من العقوبات في الاموال وذلك أمر كان في أول الاسلام

ومن ذلك ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في مانع الزكاة انما أخذها وشرط ماله عزمة من عزمات ربنا . وروي عنه في حراسة الخيل^(١) أن فيها غرامة مثلها وجلدات نكال . وما روى عنه أن من وجد يصيد في حرم المدينة شيئا فلمن وجده سلبه ومثل هذا كثير نسخ ذلك كله والاجماع على انه لا يجب وعادة العقوبات في الابدان فكان قول ابن القاسم أولى بالصواب استحسانا والقياس انه لا يتصدق من ذلك بقليل ولا كثير انتهى كلامه

وقد عرفت انه ليس مع من ادعى النسخ نص ولا اجماع والمعجب انه قد ذكر نص مالك وفعل عمر ثم جعل قول ابن القاسم أولى ونسخ النصوص بلا ناسخ فقول عمر وعلى والصحابة ومالك وأحمد أولى بالصواب بل هو اجماع الصحابة فان ذلك اشتهر عنهم في قضايا متعددة جدا ولم ينكره منهم منكر وعمر يفعل به محضرتهم وهم يقرونه ويساعدونه عليه ويصوبونه في فعله

والمتاخرون كلما استبعدوا شيئاً قالوا منسوخ ومتروك العمل به
وقد أفتى ابن القطان في الملاحم الرديئة النسيج بالاحراق بالنار وأفتى
ابن عتاب فيها بتقطيعها خرقاً واعطائها للمساكين اذا تقدم لمستعملها فلم ينته
ثم أنكر ابن القطان ذلك وقال لا يحل هذا في مال مسلم بغير اذنه وإنما
يؤدب فاعل ذلك بالاحراج من السوق . وأنكر القاضي أبو الاصبغ على
ابن القطان وقال هذا اضطراب في جوابه وتناقض من قوله لان جوابه في
الملاحم باحراقها بالنار أشد من اعطائها للمساكين . قال وابن عتاب أضبط
لاصله في ذلك لقوله وفي تفسير ابن مزين قال عيسى قال مالك في الرجل
يحمل في مكياله زفتاً انه يقام من السوق فانه أشق عليه يريد من أدبه
بالضرب والحبس



﴿ فصل ﴾

قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمة الله عليه واجبات الشريعة التي هي حق
الله تعالى ثلاثة أقسام . عبادات كالصلاة والزكاة والصيام . وعقوبات إما
مقدرة وإما مفوضة . وكفارات . وكل واحد من أقسام الواجبات ينقسم
الى بدني وإلى مالي وإلى مركب منهما . فالعبادات البدنية كالصلاة والصيام .
والمالية كالزكاة . والمركبة كاللحج . والكفارات المالية كالإطعام . والبدنية
كالصيام . والمركبة كالهدي يذبح ويقسم . والعقوبات البدنية كالقتل والقطع .
والمالية كاتلاف أوعية الحجر . والمركبة كجلد السارق من غير حرز وتضييف
الفرم عليه وكقتل الكفار وأخذ أموالهم . والعقوبات البدنية تارة تكون
جزاء على ماضى كقطع السارق . وتارة تكون دفعا عن الفساد المستقبل .

وتارة تكون مركبة كقتل القاتل . وكذلك المالية فان منها ما هو من باب ازالة المنكر . وهي تنقسم كالبدنية الى اتلاف والى تغيير والى تمليك الغير . فالاول المنكرات من الاعيان والصور يجوز اتلاف محلها تبعاً لها مثل الاصنام المعبودة من دون الله لما كانت صورها منكورة جاز اتلاف مادتها فاذا كانت حجراً أو خشباً ونحو ذلك جاز تكسيرها وتحريقها . وكذلك آلات الملاهي كالطنبور يجوز اتلافها عند أكثر الفقهاء وهو مذهب مالك وأشهر الروايتين من أحمد

قال الاثرم سمعت أبا عبد الله يسئل عن رجل كسر عوداً كان مع أمة لانسان فهل يفرمه أو يصلحه قال لا أرى عليه بأساً أن يكسره ولا يفرمه ولا يصلحه قيل له فطاعتها قال ليس لها طاعة في هذا . وقال أبو داود سمعت أحمد يسئل عن قوم يلعبون بالشطرنج فهام فلم ينتهوا فاخذ الشطرنج فرمي به قال قد أحسن قيل فليس عليه شيء قال لا . قيل له وكذلك ان كسر عوداً أو طنبوراً قال نعم . قال عبد الله سمعت أبي في رجل يرى مثل الطنبور أو العود أو الطبل أو ما أشبه هذا ما يصنع به قال اذا كان مكشوفاً فكسره . وقال يوسف بن موسى وأحمد بن الحسن ان أبا عبد الله سئل عن الرجل يري الطنبور والمنكر أيكسره قال لا بأس . وقال أبو الصقر سألت أبا عبد الله عن رجل رأى عوداً أو طنبوراً فكسره ما عليه قال قد أحسن وليس عليه في كسره شيء

قال جعفر بن محمد سألت أبا عبد الله عن كسر الطنبور والعود فلم ير عليه شيئاً . وقال اسحق بن ابراهيم سئل أحمد عن الرجل يري الطنبور أو طبلًا منطياً أيكسره قال اذا تبين انه طنبور أو طبل كسره . وقال أيضاً

سألت أبا عبد الله عن الرجل يكسر الطنبور أو الطبل عليه في ذلك شيء قال يكسر هذا كله وليس يلزمه شيء . قال المروزي سألت أبا عبد الله عن كسر الطنبور قال يكسر قلت والطنبور الصغير يكون مع الصبي قال يكسر أيضا قلت أمر في السوق فأري الطنبور يباع أكسره قال ما أراك تقوي إن قويت أي فافعل . قلت أدعى لنفسك الميت فاسمع صوت الطبل قال إن قدرت على كسره والا فخرج . وقال في رواية اسحق بن منصور في الرجل يري الطنبور والطبل والقينة قال إذا كان طنبور أو طبل وفيها مسكر كسره . وفي مسائل صالح قال أبي يقتل الخنزير ويفسد الخمر ويكسر الصليب . وهذا قول أبي يوسف ومحمد بن الحسن واسحاق بن راهويه وأهل الظاهر وطائفة من أهل الحديث وجماعة من السلف وهو قول قضاة العدل

قال أبو حصين كسر رجل طنبور انخاصه الى شريح فلم يضمنه شيئا . وقال أصحاب الشافعي يضمن ما بينه وبين الحد المبطل للصورة وما دون ذلك فقير مضمون لانه مستحق الازالة وما فوقه فقابل للتمول لتأني الانشاع به والمنكر انما هو الهيئة المخصوصة فتزول بزوالها ولهذا أوجبنا الضمان في الصائل بما زاد على قدر الحاجة في الدفع . وكذا الحكم في البغاة في اتباع مدبرهم والاجهاز على جريهم والميتة في حال المخصصة لا يزداد على قدر الحاجة في ذلك كله

قال أصحاب القول الاول قد أخبر الله سبحانه عن كلمه موسى عليه السلام انه احرق العجل الذي عبد من دون الله ونسفه في اليم وكان من ذهب وفضة وذلك محق له بالكلمة . وقال عن خليفه ابراهيم عليه السلام فجاءهم جداذا وهو القتات وذلك نص في الاستئصال . وروى الامام أحمد

في مسنده والطبراني في المعجم من حديث الترمذ بن فضالة عن علي بن يزيد
عن القاسم عن أبي امامة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان الله بعثني رحمة للعالمين وهدى للعالمين وأمرني ربي بمحق المعازف والمزامير
والاوتان والصليب وأمر الجاهلية لفظ الطبراني والترمذ حصي قال أحمد في
رواية هو ثقة . وقال يحيى ليس به بأس . وتكلم فيه آخرون . وعلي بن يزيد
دمشقي ضعفه غير واحد . وقال أبو مسهر وهو بلدي لا أعلم به الا خيرا
وهو أعرف به والحق نهاية الانلاف . وأيضا فالقياس يقتضي ذلك لان محل
الضمان هو ما كان يقبل المعاوضة وما نحن فيه لا يقبلها ألينة فلا يكون مضمونا
وانما قلنا لا يقبل المعاوضة لان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله حرم
بيع الخمر والميتة والحزير والاصنام وهذا نص . وقال ان الله اذا حرم شيئا حرم
ثمنه والملاهي محرمات بالنص فحرم بيعها . وأما قبول ما فوق الحد المبطل
للصورة لجملة آية فلا يثبت به وجوب الضمان لسقوط حرمة حيث صار جزء
الحرم أو ظرفا له كما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم من كسر دنان الخمر وشق
ظروفها فلا ريب ان المجاورة لها تأثير في الامتهان والاكرام . وقد قال
تعالى (وقد نزل عليكم في الكتاب أن اذا سمعتم آيات الله يكفر بها
ويستهزؤ بها فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيره انكم اذا مثلهم)
وسئل النبي صلى الله عليه وسلم عن القوم يكونون بين المشركين
يؤاكلونهم ويشاربونهم فقال هم منهم هذا لفظه أو معناه . فاذا كان هذا في
المجاورة المنفصلة فكيف المجاورة التي صارت جزءا من أجزاء الحرم أو لصيقة
به . وتأثير الجوار ثابت عقلا وشرعا وعرفا

والمقصود أن انلاف المال على وجه التعزير والعقوبة ليس بمنسوخ .

وقد قال ابو الهياج الاسدي قال لى علي بن أبي طالب ألا أبغضك على ما بعثني عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا أَدْعَ تَمْثَالاً الا طمسته ولا قبرا مشرفا الا سويته رواه مسلم . وهذا يدل على طمس الصور في أى شيء . كانت وهدم القبور المشرفة وان كانت من حجارة أو آجر أو لبن . قال المروزي قلت لاحد الرجل يكثر البيت فيرى فيه تصاوير تري أن يحكمها قال نعم وحبته هذا الحديث الصحيح . وروى البخاري في صحيحه عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم لما رأى الصور في البيت لم يدخل حتى أمر بها فحيت . وفي الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة . وفي صحيح البخاري عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يترك في بيته شيئا فيه تصليب الا قصه وفي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده ليوشكن أن ينزل فيكم ابن مريم حكما عدلا فيكسر الصليب ويقتل الخنزير ويضع الجزية . فهو لاء رسل الله صلوات الله وسلامه عليهم ابراهيم وموسى وعيسى وخاتم المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم كلهم علي محق المحرم واتلافه بالكلية وكذلك الصحابة رضي الله عنهم فلا التفات الي ما خالف ذلك وقد قال المروزي قلت لابي عبد الله دفع الي ابريق فضة لأبيعه تري أن أكسره أو أبيعه كما هو قال أكسره . وقال قيل لابي عبد الله ان رجلا دعي قوما فجيء بطست فضة وابريق فكسر فاعجب أبا عبد الله كسره . وقال بعثني أبو عبد الله الي رجل بشيء فدخات عليه فأني بمكحلة رأسها مفضض ففقطعتها فأعجبته ذلك وتبسم ووجه ذلك أن الصناعة محرمة فلا قيمة لها ولا حرمة . وأيضا فتعطيل هذه

الهيئة مطلوب فهو بذلك محسن وما على المحسنين من سبيل



فصل

وكذلك لا ضمان في تحريق الكتب المضلة واتلافها قال المروزي قلت لأحمد استعرت كتاباً فيه أشياء رديئة تري أن أخرقه أو أحرقه قال نعم وقد رأي النبي صلى الله عليه وسلم يبدع عمر كتاباً اكتبته من التوراة وأعجبه مواضعه للقرآن فتمعر وجه النبي صلى الله عليه وسلم حتى ذهب به عمر إلى التنوير فألقاه فيه فكيف لو رأى النبي صلى الله عليه وسلم ما عرفت بعده من الكتب التي يبارض بها مافي القرآن والسنة والله المستعان

وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم من كتب عنه شيئاً غير القرآن أن يمحوه ثم أذن في كتابته سنة ولم يأذن في غير ذلك وكل هذه الكتب المتضمنة لمخالفة السنة غير مأذون فيها بل مأذون في محققها واتلافها وما على الأمة أضرار منها وقد حرق الصحابة جميع المصاحف المخالفة لمصحف عثمان لما خافوا على الأمة من الاختلاف فكيف لو رأوا هذه الكتب التي أوقعت الخلاف بين الأمة والتفرق

وقال الحلال أخبرني محمد بن أبي هارون أن أبا الحارث حدثهم قال قال أبو عبد الله أهلكهم وضع الكتب تركوا آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقبلوا على الكلام وقال أخبرني محمد بن أحمد بن واصل المقرئ قال سمعت أبا عبد الله وسئل عن الرأي فرفع صوته وقال لا يثبت شيء من الرأي عليكم بالقرآن والحديث والآثار . وقال في رواية ابن مشيش أن أبا عبد الله سأل رجل فقال اكتب الرأي فقال ما تصنع بالرأي عليك بالسنن فتعلمها وعليك

بالاحاديث المعروفة . وقال عبد الله بن أحمد سمعت أبي يقول هذه الكتب بدعة وضعها وقال اسحق بن منصور سمعت أبا عبد الله يقول لا يعجبني شيء من وضع الكتب من وضع شيئاً من الكتب فهو مبتدع

وقال المروزي حدثنا محمد بن أبي بكر المقدمي حدثنا حماد بن زيد قال قال لي ابن عون يا حماد هذه الكتب تضل . وقال الميموني ذاكرت أبا عبد الله خطأ الناس في العلم فقال وأي الناس لا يخطئ ولا سيما من وضع الكتب فهو أكثر خطأ . وقال اسحق سمعت أبا عبد الله وسأله قوم من أردبيل عن رجل يقال له عبد الرحيم وضع كتاباً فقال أبو عبد الله هل أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل ذا أو أحد من التابعين وأغلظ وشدد في أمره وقال انهوا الناس عنه وعليكم بالحدیث وقال في رواية ابن الحارث ما كتبت من هذه الكتب الموضوعة شيئاً قط وقال محمد بن زيد المستملي سألت أحمد رجلاً فقال أكتب الرأي قال لا تفعل عليك بالحدیث والآثار فقال له السائل ان ابن المبارك قد كتبها فقال له أحمد ابن المبارك لم ينزل من السماء انما أمرنا أن نأخذ العلم من فوق

وقال عبد الله بن أحمد سمعت أبي وذكر وضع الكتب فقال أكرهها هذا أبو فلان وضع كتاباً فجاء أبو فلان فوضع كتاباً وجاء فلان فوضع كتاباً فهذا لا انقضاء له كلما جاء رجل وضع كتاباً وهذه الكتب وضعها بدعة كلما جاء رجل وضع كتاباً وترك حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه ليس الا الاتباع والسنن وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وعاب وضع الكتب وكرهه كراهة شديدة وقال المروزي في موضع آخر قال أبو عبد الله يضعون البدع في كتبهم انما أحذر عنها أشد التحذير (قلت) انهم

يحتجون بمالك انه وضع كتاباً فقال أبو عبد الله هذا ابن عون واليحيى ويونس
وأيوب هل وضعوا كتاباً هل كان في الدنيا مثل هؤلاء وكان ابن سيرين
وأصحابه لا يكتبون الحديث فكيف الرأي وكلام أحمد في هذا كثير جداً قد
ذكره الخلال في كتاب العلم . ومسألة وضع الكتب فيها تفصيل ليس هذا
موضعه وإنما كره أحمد ذلك ومنع منه لما فيه من الاشتغال به والاعراض
عن القرآن والسنة والذب عنهما وأما كتب إبطال الآراء والمذاهب المخالفة
لهما فلا بأس بها وقد تكون واجبة ومستحبة ومباحة بحسب اقتضاء الحال
والله أعلم

والمقصود ان هذه الكتب المشتملة على الكذب والبدعة يجب
اتلافها وإعدامها وهي أولى بذلك من اتلاف آيات الله والمآزف واتلاف
آية الخمر فإن ضررها أعظم من ضرر هذه ولا ضمان في كسر أواني الخمر
وشق زقاقه . قال للروزي قلت لأبي عبد الله لو رأيت مسكراً في قنينة أو
قربة تكسروا تصب قال تكسر . وقال أبو طالب قلت نمر على المسكر
القليل أو الكثير أكسره قال نعم تكسره قال محمد بن أبي حرب قلت لأبي
عبد الله لقي رجلاً معه قربة مغطاة قال بريبة قلت نعم قال يكسره وقال في
رواية ابن منصور في الرجل يري الطنبور والعليل منطلي والقنينة اذا كان
يعنى يتبين أنه طنبور أو طبل أو فيها مسكر كسره

وقد روى عبد الله بن أبي الهذيل قال كان عبد الله بن مسعود يحلف
بالله التي أمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم حين حرمت الخمر أن تكسر
دنانها وأن تكفأ لمن النمر والزبيب رواء الدار قطنى في السنن بإسناد صحيح
وعن انس بن مالك عن أبي طلحة أنه قال يابني الله انى اشتريت خمرأ لايتام

في حجرى قال أهرق الخمر واكسر الدنان رواء الترمذي من حديث ليث
ابن أبي سليم عن يحيى بن عباد عنه . وفي مسند أحمد من حديث أبي
طلعة قال سمعت عبد الله بن عمر يقول لقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
بالمربد فإذا بزقاق على المربد فيها خمر فدعي رسول الله صلى الله عليه وسلم
بالمدينة وما عرفت المدينة الا يومئذ فأمر بالزقاق فشقت ثم قال لعنت الخمر
وشاربها وساقها وبائنها ومبتاعها وحاملها الحديث . وفي المسند أيضاً عن ضمرة
ابن حبيب قال قال عبد الله بن عمر أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن
آتيه بمدينة فأتيته بها فارسل بها فارفعت ثم اعطانيها وقال أغد علي بها فعملت
نفرج بأصحابه الى اسواق المدينة وفيها زقاق خمر قد جلبت من الشام فاخذ
المدينة مني فشق ما كان من تلك الزقاق بمحضرة ثم اعطانيها وأمر أصحابه
الذين كانوا معه أن يمضوا معي وأن يباونوني وأمرني أن آتي الاسواق كلها فلا
أجد فيها زق خمر الا شقته فعملت فلم أترك في أسواقها زقا الا شقته . وفي
الصحيحين عن أنس بن مالك قال كنت أستي أبا عبيدة بن الجراح وأبا
طلحة وأبي بن كعب شربا من فضيخ وتمر فأتاهم أت فقال ان الخمر قد
حرمت فقال أبو طلحة قم يا أنس الى هذه الجرة فاكسرها فقمت الى مهران
لنا ففصرتها بأسفله حتى تكسرت

وفي سنن النسائي وأبي داود عن أبي هريرة قال علمت ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان يصوم في بعض الايام التي كان يصومها فتحيث
فطره بنبيذ صنعته في دن فلما كان المساء جثته احملا اليه فذكر الحديث ثم قال
فرفضها اليه فإذا هو ينش فقال خذ هذه فاضرب بها الحائط فان هذا شراب
من لا يؤمن بالله ولا باليوم الآخر

﴿ فصل ﴾

وقال ابن أبي عمر قال ابن القاسم سئل مالك رحمه الله عن فاسق يأوي
إليه أهل القسق والخمر ما يصنع به قال يخرج من منزله وتكرى عليه الدار
والبيوت قال قلت ألا تباع قال لا لماله يتوب فيرجع إلى منزله . قال ابن
القاسم يتقدم إليه مرة أو مرتين أو ثلاثا فإن لم ينته أخرج واكرى عليه .
قال ابن رشد قد قال مالك في الواضحة أنها تباع عليه خلاف قوله في هذه
الرواية . قال وقوله فيها أصبح لما ذكره من أنه قد يتوب ويرجع إلى منزله
ولو لم تكن الدار له وكان فيها بكراء أخرج منها واكرى عليه ولم يفسخ
كراؤه فيها قاله في كراء الدور من المدونة

وقد روى يحيى بن يحيى أنه قال أرى أن يحرق بيت الخمار قال وقد
أخبرني بعض أصحابنا أن مالكا كان يستحب أن يحرق بيت المسلم الخمار الذي
يبيع الخمر قيل له فالنصراني يبيع الخمر من المسلمين قال إذا تقدم إليه فلم
ينتبه فأرى أن يحرق عليه بيته بالنار . قال وحدثني الليث أن عمر بن الخطاب
حرق بيت رويشد الثقي لأنه كان يبيع الخمر وقال له أنت فوسق ولست
برويشد

﴿ فصل ﴾

ومن ذلك أن ولي الأمر يجب عليه أن يمنع من اختلاط الرجال
بالنساء في الأسواق والخرج ومجامع الرجال . قال مالك رحمه الله ورضي عنه
أرى للإمام أن يتقدم إلى الصانع في قومود النساء إليهم وأرى أن لا يترك

المرأة الشابة تجلس الى الصنّاع . فأما المرأة المتجالة والحامد الدون لتي لا تهم
على التّسود ولا يتهم من تقعد عنده فاني لا أرى بذلك بأسا اتعي
فالامام مشغول عن ذلك والقتنة به عظيمة . قال صلى الله عليه وسلم
ما تركت بعدى فتنة أضّر على الرجال من النساء . وفي حديث آخر انه قال
للسنلة لكنّ حافات الطرق ويجب عليه منع النساء من الخروج متزيّئات
متجملات ومنهن من الثياب التي يكنّ بها كاسيات عاريات كالثياب الواسعة
والراقق ومنهن من حديث الرجال في الطرقات ومنع الرجال من ذلك
وان رأى ولى الامر أن يفسد على المرأة اذا تجملت وتزيّنت ثيابها بحبر
ونحوه فقد رخص في ذلك بعض الفقهاء وأصاب . وهذا من أدنى عقوبتهن
المالية . وله ان يحبس المرأة اذا كثرت الخروج من منزلها ولا سيما اذا
خرجت متجملة بل اقرار النساء على ذلك اعانة لهم على الاثم والمعصية والله
سائل ولى الامر عن ذلك . وقد منع أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي
الله عنه النساء من المشي في طريق الرجال والاختلاط بهم في الطريق فعلى
ولى الامر أن يقتدي به في ذلك

وقال الخلال في جامعہ أخبرني محمد بن يحيى الكحال انه قال لأبي
عبد الله أرى الرجل السوء مع المرأة قال صح به . وقد أخبر النبي صلى الله
عليه وسلم ان المرأة اذا تطيبت وخرجت من بيتها فهي زانية
ويمنع المرأة اذا أصابت بخورا أن تشهد عشاء الآخرة في المسجد وقال
المرأة اذا خرجت استشرفها الشيطان ولا ريب ان تمكين النساء من اختلاطهن
بالرجال أصل كل بلية وشر وهو من أعظم أسباب نزول العقوبات العامة كما
انه من أسباب فساد أمور العامة والخاصة واختلاط الرجال بالنساء سبب

لكثرة الفواحش والزنا وهو من أسباب الموت العام والطواعين المهلكة
ولما اختلط البغايا بمسكر موسى وقشت فيهم الفاحشة أرسل الله عليهم
الطاعون فأت في يوم واحد سبعون ألفاً . والقصة مشهورة في كتب
التفسير فمن أعظم أسباب الموت العام كثرة الزنا بسبب تمكين النساء من
اختلاطهن بالرجال والمشي بينهم متبرجات متجملات . ولو علم أولياء الامر
ما في ذلك من فساد الدنيا والرعية قبل الدين لكانوا أشد شيء مناهة لذلك
قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه اذا ظهر الزنا في قرية آذن بهلاكها .
وقال ابن ابي الدنيا حدثنا ابراهيم بن الاشعث حدثنا عبد الرحمن بن زيد العمى
عن أبيه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم ما طقف قوم كيلا ولا يخسوا ميزانا الا منهم الله عز وجل القطر ولا
ظهر في قوم الزنا الا ظهر فيهم الموت ولا ظهر في قوم عمل قوم لوط الا ظهر
فيهم الخسف وما ترك قوم الامر بالمعروف والنهي عن المنكر الا لم ترفع
أعمالهم ولم يسمع دعاؤهم

فصل

وعليه أن يمنع اللاعبين بالحماء على رؤس الناس فانهم يتوسلون بذلك
الى الاشراف عليهم والتطلع على عوراتهم . وقد روي أبو داود في سننه
من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه رأى
رجلاً يتبع حمامة فقال شيطان يتبع شيطانه . وقال ابراهيم النخعي من لمب
بالحماء الطيارة لم يمت حتى يذوق ألم الفقر . وقال الحسن شهدت عثمان بن
عفان رضي الله عنه وهو يخطب وهو يأمر بذبح الحمامة تل الكلاب ذكره

البخاري . وقال خالد الحذاء عن بعض التابعين قال كان نلاب آل فرعون الحمام . وكان شريح لا يجيز شهادة صاحب حمام ولا حمام . وقال ابن المبارك عن سفيان سمعنا أن اللبب بالجلاهي واللبب بالحمام من عمل قوم لوط . وذكر البيهقي عن اسامة بن زيد قال شهدت عمر يأمر بالحمام الطيارة فيذبحن ويترك المقصات

فصل

واختلف الفقهاء هل يمنع الرجل من اتخاذ الحمام في الأبرجة إذا أفسدت بذر الناس وزرعهم فقال ابن حبيب عن مطرف في النحل يتخذها الرجل في القرية ويتخذ فيها الكوي للمصافير تأوي إليها وكذلك الحمام في إيذائها وافسادها الزرع يمنع من اتخاذ ما يضر الناس في زرعهم لأن هذا طائر لا يقدر على الاحتراز منه

وقال ابن كنانة في المجموعة لا يمنع أحد من اتخاذ برج الحمام وإن نأذى به جيرانه . وكذلك المصافير والدجاج وعلى أهل الزرع والحوائط أن يحرسوها بالنهار (قلت) قول مطرف أصح وافقه لأن حراسة الزرع والحوائط من الطيور أمر متسر جدا بخلاف حراستها من البهائم وقياس البهائم على الطير لا يصح . وقال أصبغ عن ابن القاسم هي كالماشية وإن أضرت . والقياس أن صاحبها يضمن ما أتت من الزرع مطلقا لأنه باتخاذها صار متسببا إلى إتلاف زرع الناس بخلاف المواشي فإنه يمكن صونها وضبطها فإذا أتلفت بغير اختياره وأفسدت فلا ضمان عليه لأن التقصير من أصحاب الحوائط وأما الطيور فلا يمكن أصحاب الحوائط التحفظ منها

فان قيل فما قولون في السنور اذا اكلت الطيور وأكفأت القردور
 قيل على مقتنينا ضمان ما تنلغه من ذلك ليلا ونهارا ذكر ما صحاب أحمدهو أصح
 الوجين للشافعية لانها في معنى الكلب المقور فوجب الحاقها به ولأن من
 شأنها أن تضبط وتربط فارسا لها تقريط وان لم يكن ذلك من عاداتها بل
 فعلته نادرا فلا ضمان ذكره في المنى وهو أصح الوجين للشافعية (فلن قيل)
 فهل تسوغون قتلها لذلك (قلنا) نعم اذا كان ذلك عادة لها . وقال ابن عقيل
 وبعض الشافعية انما تقتل حال مباشرتها للجناية فاما في حال سكونها وعدم
 وصولها فلا . والصحيح خلاف هذا وانها تقتل وان كانت ساكنة كما يقتل
 من طبعه الأذى في حال سكونه ولا ينتظر مباشرة

وقد روي أبو داود والترمذى من حديث أبي سعيد عن النبي صلى
 الله عليه وسلم قال يقتل المحرم السبع العادي قال هذا حديث حسن . والهريرة
 سبع . وفي الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم خمس فواسق يقتلن في الحل
 والمحرم . الحدأة . والقارة . والحية . والغراب الأبقع . والكلب المقور . وفي
 لفظ المقرب بدل الحية ولم يشترط في قتلن ان يكون حال المباشرة

﴿ فصل ﴾

في المرض المعدى كالجدام اذا استضر الناس باهله . قال ابن وهب في
 البتلى يكون له في منزله سهم وله حظ في شرب فاراد من معه في المنزل
 اخراجه منه وزعموا أن استقائه من مائهم الذى يشربونه مضر بهم فطلبوا
 اخراجه من المنزل قال ابن وهب اذا كان له مال أمر أن يشتري لنفسه من
 يقوم بأمره ويخرج في حوائجه ويلزم هو بيته فلا يخرج . وان لم يكن له مال

خرج من المنزل اذا لم يكن فيه شيء ويتفق عليه من بيت المال . وقال عيسى في قوم ابتلوا بالجدام وهم في قرية موردوم واحد ومسجدوم واحد فيأتون المسجد فيصلون فيه ويجلسون فيه معهم ويردون الماء ويتوضئون فيتأذى بذلك أهل القرية وأرادوا منهم من ذلك كله . قال أما من المسجد فلا يمتنون من الصلاة فيه ولا من الجلوس الا تري الي قول عمر بن الخطاب للمرأة المبتلاة لما رآها تطوف بالبيت مع الناس لو جلست في بيتك لكان خيرا لك ولم يزم عليها بالنهي عن الطواف ودخول البيت . وأما استقاؤهم من ملثهم وورودهم المورد للوضوء وغير ذلك فيمتنون ويجعلون لانفسهم صحيحا يستقي لهم الماء في آنية ثم يفرغونها في آيتهم . قال رسول الله صلى عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار وذلك ضرر بالاصحاء فأرى أن يحال بينهم وبين ذلك الا ترى انه يفرق بينه وبين زوجته ويحال بينه وبين جواريه للضرر فهذا منه

وقال ابن حبيب عن مطرف في الجدماء أما الواحد والنفر اليسير فلا يخرجون من الحاضرة ولا من قرية ولا من سوق ولا من مسجد جامع لان عمر لم يزم على المرأة وهي تطوف بالبيت وكذلك معقيب الدوسي قد جملة عمر رضى الله عنه على بيت المال وكان يجالسه وبواكله ويقول كل مما يليك فلذا كثروا رأيت ان يتخذوا لانفسهم موضعا كما صنع عمر رضي مكة ولا يمتنون من الاسواق لتجارهم وشراء حوائجهم أو الطواف بالسؤال اذا لم يكن امام يرزقهم من التمس ولا يمتنون من الجمعة ويمتنون من غير ذلك

وروي سحنون أنهم لا يجتمعون مع الناس الجمعة وأما مرضى القرى فلا يخرجون عنها وان كثروا ولكن يمتنون من أذى الناس وقال أصبغ ليس على مرضي الحواضر الخروج منها الى ناحية ولكن ان كفاهم الامام المؤنة

منعوا من مخالطة الناس بلزوم بيوتهم والتنحي عنهم
وقال ابن حبيب يحكم عليهم بتحميم ناحية اذا كثروا وهو الذي عليه فقهاء
الامصار (قلت) يشهد لهذا الحديث الصحيح وهو ما رواه البخاري من
حديث سعيد بن ميناء عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا عدوى ولا هامة ولا صفر وفر من المجذوم فرارك من الاسد أو قال من
الاسود . وروى مسلم في صحيحه من حديث يعلى بن عطاء عن عمرو بن
الشريد عن أبيه قال كان في وفد ثقيف رجل مجذوم فأرسل اليه النبي صلى
الله عليه وسلم انا قد بايمنتك فارجع . وفي مسند أبي داود الطيالسي حدثنا
ابن أبي الزناد عن محمد بن عبد الله القرشي عن أبيه عن ابن عباس عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال لا تديموا النظر اليهم يعني المجذومين . ومحمد هذا هو
محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان

ولا تعارض بين هذا وبين ما رواه منفضل بن فضالة عن حبيب بن
الشهيد عن ابن المنكدر عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ بيد
مجدوم فوضعا معه في قصعته فقال كل بسم الله وتوكل الله عليه فان هذا يدل
على جواز الامرين . وهذا في حق طائفة وهذا في حق طائفة فمن قوى
توكله واعتماده ويقينه من الامة أخذ بهذا الحديث ومن ضعف عن ذلك أخذ
بالحديث الآخر وهذا سنة وهذا سنة وبالله التوفيق فاذا أراد أهل الدار
أن يؤاكلوا المجذومين ويشاربهم ويضاجعهم فلهم ذلك وان أرادوا مجابتهم
ومباعدتهم فلهم ذلك

وفي قوله لا تديموا النظر الى المجذومين فائدة طيبة عظيمة وهي أن
الطبيعة نقالة فاذا أدام النظر الى المجذوم خيف عليه أن يصيبه ذلك بتقل الطبيعة

وفد جرب الناس ان الجامع اذا نظر الى شيء عند الجماع وادام النظر اليه
انتقل منه صفة الى الولد . وحكى بعض رؤساء الاطباء انه اجلس ابن أخ له
للكحل فكان ينظر في عين الرمد فيرمد فقال له اترك الكحل فتركه فلم
يعرض له رمد قال لان الطبيعة ثقالة

وذكر البيهقي وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج امرأة
من غفار فدخل عليها فأمرها فترعت ثيابها فرأى ياضاً عند ثديها فانحاز
النبي صلى الله عليه وسلم عن القراش فلما أصبح قال الحنفي بأهلك وحمل لها
صداقها



﴿ فصل ﴾

ومن طرق الاحكام الحكم بالقرعة قال تعالى (ذلك من انباء الغيب
نوحيه اليك وما كنت لديهم اذ يقولون أقلامهم أيهم يكفل مريم وما كنت
لديهم اذ يختصمون) قال قتادة كانت مريم ابنة امامهم وسيدهم فتشاح عليها
بنو اسرائيل فاقترحوا عليها بسهامهم أيهم يكفلها فقرع زكريا وكان زوج أختها
فضمها اليه ونحوه عن مجاهد . وقال ابن عباس لما وضعت مريم في المسجد
فترع عليها أهل المصلي وهم يكتبون الوحي فاقترحوا بأقلامهم أيهم يكفلها
بهذا متفق عليه بين أهل التفسير

وقال تعالى (وان يونس لمن المرسلين اذ أبق الى القلک المشحون فسام
كان من المدحضين) يقول تعالى فقارع فكان من المغلوبين فهذان نبيان
كريمان استعمالا القرعة . وقد احتج الأئمة الاربعة بشرع من قبلنا ان صح ذلك
هم . وفي الصحيحين عن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم لو يعلم الناس ما في النداء والصف الاول ثم لم يجدوا الا ان يستموا عليه لاستموا . وفي الصحيحين أيضاً عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا أراد سفراً أقرع بين أزواجه فأيتهن خرج سهمها خرج بها معه . وفي صحيح مسلم عن عمران بن حصين أن رجلاً أعتق ستة مملوكين له عند موته لم يكن له مال غيرهم فدعاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فجزأهم أثلاثاً ثم أقرع بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة وقال له قولاً شديداً . وفي صحيح البخاري عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عرض على قوم اليمين فسارعوا اليه فأمر أن يسهم بينهم في اليمين أيهم يحلف . وفي سنن أبي داود عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا أكره اثنان على اليمين أو استحباها فليستهما عليها . وفي رواية أحمد اذا أكره اثنان اليمين أو استحباها وفيها أيضاً عنه أن رجلين احتصما في متاع الى النبي صلى الله عليه وسلم وليس لواحد منهما بينة فقال استهما على اليمين ما كان أحبا ذلك أو كرها

وفي الصحيحين عن عبد الله بن رافع . مولى أم سلمة عن أم سلمة قالت أتني رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلان يختصمان في موارث لهما لم يكن لهما بينة إلا دعواها فقال انما أنا بشر وانكم تختصمون الى ولعل بعضكم ان يكون الحق بحجته من بعض فاقضى على نحو مما أسمع فن قضيت له من حق أخيه بشيء فلا يأخذ منه شيئاً فانما أقطع له قطعة من النار رواه أبو داود في السنن فبكى الرجلان وقال كل واحد منهما حق لك فقال لهما النبي صلى الله عليه وسلم أما اذا فعلتما ما فعلتما فاقتما وتوخيا الحق ثم استهما ثم تحالاً

فهذه السنة كما ترى قد جاءت بالقرعة كما جاء بها الكتاب وفعلها

أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بعده . قال البخاري في صحيحه ويذكر
 ان قوما اختلفوا في الاذان فاقرع بينهم سعد . وقد صنف أبو بكر الخلال
 مصنفا في القرعة وهو في جامع فذكر مقاصده قال أحمد في رواية اسحق
 ابن ابراهيم وجعفر بن محمد القرعة جائزة . وقال يعقوب بن بختان سئل
 أبو عبد الله عن القرعة ومن قال انها قمار قال ان كان ممن سمع الحديث
 فهذا كلام رجل سوء يزعم أن حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم قمار .
 وقال المروزي قلت لأبي عبد الله ابن اكرم يقول ان القرعة قمار قال هذا
 قول رديء خيث ثم قال كيف يحكمون هم بالقرعة في وقت اذا قسمت
 الدار ولم يرضوا قال يقرع بينهم . وهو يقول لو أت رجلاله أربع نسوة
 فطلق احدهن وتزوج الخامسة ولم يدرأيتها التي طلق قال يورثن جميعا
 ويأمرهن ان يتصدقن جميعا وقد ورث من لاميرات لها وقد أمر ان
 تمتد من لاعدة عليها والقرعة تصيب الحق ففعلها النبي صلى الله عليه وسلم
 وقال أبو الحارث كتبت الى أبي عبد الله أسأله قلت ان بعض الناس
 ينكر القرعة ويقول هي قمار القوم ويقول هي منسوخة فقال أبو عبد الله
 من ادعي انها منسوخة فقد كذب وقال الزور . والقرعة سنة رسول الله صلى
 الله عليه وسلم في ثلاثة مواضع أقرع بين الاعد الستة وأقرع بين نسائه
 لما أراد السفر وأقرع بين رجلين تداريا في دابة وهي في القرآن في موضعين
 (قلت) يريد انه أقرع بنفسه في ثلاثة مواضع والا فأحاديث القرعة أكثر
 وقد تقدم ذكرها قال وهم يقولون اذا اقتسموا الدار والارضين أقرع بين
 القوم فأيهم أصابته القرعة كان له ما أصاب من ذلك يجبر عليه
 وقال الاثرم ان أبا عبد الله ذكر القرعة واحتج بها وبينا وقال ان قوما

يقولون القرعة قرار ثم قال أبو عبد الله هؤلاء قوم جهلوا فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم خمس سنن قال الأثرم وذكرت له حديث الزبير في الكفن فقال حديث أبي الزناد قلت نعم قال أبو عبد الله قال أبو الزناد يتكلمون في القرعة وقد ذكرها الله تعالى في موضعين من كتابه. وقال حنبل سمعت أبا عبد الله قال في قوله تعالى (فساهم فكان من المدحضين) أي أقرع فوقعت القرعة عليه. قال وسمعت أبا عبد الله يقول القرعة حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقضاؤه فمن رد القرعة فقد رد على رسول الله صلى الله عليه وسلم قضاءه وفعله ثم قال سبحانه الله لمن قد علم بقضاء النبي صلى الله عليه وسلم ويفتي بخلافه قال الله تعالى وما آتاكم الرسول فخذوه وقال أطيعوا الله وأطيعوا الرسول قال حنبل وقال عبد الله بن الزبير الحميدى من قال بغير القرعة فقد خالف رسول الله صلى الله عليه وسلم في سنته التي قضى بها أصحابه بمده. وقال في رواية الميموني في القرعة خمس سنن. حديث أم سلمة أن قوما أتوا النبي صلى الله عليه وسلم في موارد وأشياء درست بينهم فأقرع بينهم. وحديث أبي هريرة حين تداربوا في دابة فأقرع بينهم. وحديث الأعبد الستة وحيث أقرع بين نسائه. وحديث علي. وذكر أبو عبد الله ممن فعلها بعد النبي صلى الله عليه وسلم ابن الزبير وابن المسيب ثم تعجب من أصحاب الرأي وما يردون من ذلك

قال الميموني وقال لي أبو عبيد القاسم بن سلام وذاكرني أمر القرعة أرى أنها من أمر البنوة وذكر قوله تعالى (اذ يلقون أقلامهم أيهم) وقوله (فساهم) قال أحمد في رواية الفضل بن عبد الصمد القرعة في كتاب الله والذين يقولون القرعة قرار جهال ثم ذكر أنها في السنة. وكذلك قال في

رواية ابنه صالح أقرع النبي صلى الله عليه وسلم في خمسة مواضع وهي في القرآن في موضعين . وقال أحمد في رواية المروزي حدثنا سليمان بن داود الهاشمي حدثنا عبد الرحمن بن أبي الزناد عن هشام بن عروة عن عروة قال أخبرني أبي الزبير أنه لما كان يوم أحد أقبلت امرأة تسمى حتى كادت أن تشرف على القتلى قال فكره النبي صلى الله عليه وسلم أن تراهم فقال المرأة المرأة قال الزبير فتوهمت أنها أمي صنية قال فخرجت أسعي فأدركتها قبل أن تنتهي إلى القتلى قال فهدت في صدري وكانت امرأة جلدة وقالت اليك لأأم لك قال فقلت إن رسول الله صلى الله عليه وسلم عزم عليك فرجعت وأخرجت ثوبين معها فقالت هذان ثوبان جئت بهما لآخي حمزة فقد بلغني مقتله فكفنه فيهما قال فجئت بالثوبين ليكفن فيهما حمزة فاذا إلى جنبه رجل من الانصار قتيل قد فعل به كما فعل بحمزة قال فوجدناه غضاضة أن نكفن حمزة في ثوبين والانصار لا يكفن له فلنا حمزة ثوب والانصارى ثوب فقد رآهما فكان أحدهما أكبر من الآخر فاقرعنا بينهما فكنتما كل واحد في الثوب الذي صار له وقال في رواية صالح وحديث الأجلع عن الشعبي عن أبي الخليل عن زيد أن أرقم وهو مختلف فيه

﴿ فصل في كيفية القرعة ﴾

قال الحلال حدثنا أبو النضر أنه سمع أبا عبد الله يجب من القرعة ما قيل عن سعيد بن المسيب أن يأخذ خواتيمهم فيضهما في كفه فنخرج أولا فهو القارع وقال أبو داود قلت لأبي عبد الله في القرعة يكتبون رقاعا قال إن شاؤا رقاعا وإن شاؤا خواتيم وقال ابن منصرف قلت لأحمد كيف تقرع

قال بالخاتم وبالشئ. وقال اسحق بن راهويه في القرعة يؤخذ عود شية القدر فيكتب عليه عبد وعلى الآخر حر وكذلك في رواية منها وقال بكر بن محمد عن أبيه سألت أبا عبد الله كيف تكون القرعة قال يلقى خاتم يروي عن سعيد ابن جبير وإن جعل شيئاً في طين أو يكون علامة قدر ما يعرف صاحبه إذا كان له فهو جائز

وقال الأثرم قلت لأبي عبد الله كيف القرعة فقال سعيد بن جبير يقول بالحوائم اقرع بين اثنين في ثوب فأخرج خاتم هذا وخاتم هذا قال ثم يخرجون الحوائم ثم تدفع إلى رجل فيخرج منها واحداً قلت لأبي عبد الله فإن مالكا يقول يكتب رقاع تجعل في طين قال وهذا أيضاً. قيل لأبي عبد الله فإن الناس يقولون القرعة هكذا وقال الرجل بأصابعه الثلاث فضمها ثم فتحها فأنكر ذلك أبو عبد الله وقال ليس هو هكذا. وقال منها قلت لأبي عبد الله كيف القرعة أهو أن يخرج هذا ويخرج هذا وأشرت بيدي بأصابعي قال نعم



﴿ فصل في مواضع القرعة ﴾

قال اسحق قلت لأبي عبد الله تذهب إلى حديث عمران بن حصين في الأبعد قال نعم قال قيل في العتق في المرض وصية فكانه أوصى أن يعتق كل عبد على أفرادة فإذا نفذ عتق جميعه عتق منه ما أمكن عتقه كما لو كان ماله كله عبداً واحداً فأعتقه عتق منه ما حمله الثلث قيل هذا هو القياس الفاسد الذي ردت به السنة الصحيحة الصريحة والفرق بين الموضعين أن في مسألة الأبعد الواحد لا يمكن غير جريان العتق في بعضه وأما في الأبعد

فتكامل الحرية في بعضهم بقدر الثلث ممكن فكان أولى من تشقيصها في كل واحد فإن المريض قصد تكامل الحرية في الجميع ولكن منع لحق الورثة وكان تكميلها في البعض موافقا لقصد الممتق ومقصود الشارع فانه متشوف الي تكميل الحرية دون تشقيصها. وتكميلها في الجميع ضرر بالوارث وتكميلها في الثلث مصلحة للممتق والوارث والبس ولا يجوز المدول منه . فالقياس الصحيح وأصول الشرع مع الحديث الصحيح وخلافه خلاف النص والقياس معا

(فان قيل) فقد صار سدس كل عبد من الاعبد الستة مستحق الاعتاق فابطاله ابطال لمتق مستحق (قيل) ليس كذلك وانما العتق المستحق عتق ثلث الاعبد وهو الذي ملكه اياه الشارع صلى الله عليه وسلم فصار كما لو أوصي بمتق ثلثهم فانه هو الذي يملكه وما لا يملكه تصرفه فيه لنحو باطل والشارع اذا لم يحجز اعتاق الجميع كان تصرف الممتق فيما زاد على الثلث بمنزلة عدمه واذا كان انما أعتق الثلث حكما أخرجنا الثلث بالقرعة فاي قياس أصح من هذا وأبين

فان قيل مدار الحديث على الحسن وهو يرويه عن عمران بن حصين وقد قال أحمد في رواية الميموني لا يثبت لقي الحسن لعمران بن حصين . وقال منها سألت أحمد عن حديث الحسن قال حدثني عمران بن حصين قال ليس بصحيح بينهما هياج بن عمران الرخمي عن عمران بن حصين . وقال عبد الله بن أحمد وجدت في كتاب أبي بخطه حدثنا معاذ بن معاذ عن شعيب عن محمد بن سيرين عن خالد الخذاء عن أبي قلابة عن أبي المهبلي عن عمران بن حصين حديث القرعة وقال المروزي ذكر أبو عبد الله حديث أبي المهبلي

فقال قد روي الحسن عن عمران ولم يسمه وقال يقولون انه أخذ من كتاب أبي المهلب (قيل) هذا لا يضر الحديث شيأ فان أبا المهلب قد رواه عن عمران بن حصين وأبو بكر بن أبي شبة وزهير بن حرب قالوا حدثنا اسمعيل وهو ابن طيبة عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران ابن حصين ان رجلا أعتق فذكره

قال مسلم وحدثنا محمد بن منهل الضرير وأحمد بن عبده قال حدثنا يزيد بن زريع حدثنا هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن عمران بن حصين بمثل حديث ابن طيبة وحماة . فهو لاء ثلاثة عن عمران بن حصين محمد بن سيرين وأبو المهلب والحسن البصري وغاية الحسن أن يكون سمعه من واحد منهما . قال عبد الله بن أحمد قال أبي حدثت انه كان في كتاب همام عن قتادة عن الحسن قال حدثنا عمرو بن معاوية أبو المهلب حديث القرعة . وقال الحلال أخبرني العباس بن محمد بن أحمد بن عبد الكريم حدثنا جعفر الطيالسي قال قال يحيى عن الحسن حدثنا عمران بن حصين فان لم يكن الحسن قد سمعه منه كان بمنزلة قوله حدث أهل بلدنا ولشيرة الحديث عندهم قال حدثنا

وقد وقع نظير هذا في حديث الدجال وقول الذي يقتله أنت الدجال الذي حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثه . وقول أحمد عن حديث الحسن عن عمران لا يصح انما أراد قول الحسن حدثني عمران فان مهنا بن يحيى انما سأله عن ذلك فقال سألت أحمد عن حديث الحسن قال حدثني عمران بن حصين قال ليس بصحيح . على ان الحديث قد صح من غير طريق عمران . قال الحلال بن أبي بكر المروزي حدثنا وهب بن بقية حدثنا

خالد الطحاوي عن خالد بن الحذاء عن أبي قلابة عن أبي زيد أن رجلا من الانصار أعتق ستة مملوكين له عند موته وليس له مال غيرهم فجزأهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أجزاء فأقرع بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة. قال المروزي قال أحمد ما ظننا أن أحدا حدث بهذا الا هشام. قال أبو عبد الله أبو زيد هذا رجل من الانصار من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقال كتبناه عن هشام وقال اليه أذهب قال أحمد حدثنا شريح بن نمان حدثنا هشام قال أنبأنا خالد قال حدثنا أبو قلابة عن أبي زيد الانصاري عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله

فصل

ومن مواضع القرعة اذا أعتق عبداً من عبيده أو طلق امرأة من نسائه لا يدري أيتهن هي فقال أحمد في رواية الميموني ان مات قبل أن يقرع بينهما يقوم وليه في هذا مقامه يقرع بينهما فأيتهن وقعت عليها القرعة لزمته. وقال أبو بكر بن محمد عن أبيه سألت أبا عبد الله عن رجل أعتق أحد غلاميه في صحته ثم مات المولي ولم تدر الورثة أيهما أعتق قال يقرع بينهما. وقال حنبل سمعت أبا عبد الله قال في القرعة اذا قال أحد غلامي حر ثم مات قبل أن يعلم يقرع بينهما فأيهما وقعت عليه القرعة عتق كذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم في الذي أعتق ستة أعبد له

وقال منها سألت أحمد عن رجل قال لامرأتين له احدا كما طالق أو لمبدن له أحد كما حر قال قد اختلفوا فيه (قلت) تري أن يقرع بينهما قال نعم (قلت) وتجزئ القرعة في الطلاق قال نعم. وقال في رواية الميموني فيمن

له أربع نسوة طلق واحدة منهن ولم يدر يقرع ينيهن وكذلك في الاعبد فان
أقرع ينيهن فوقت القرعة على واحدة ثم ذكر التي طلق رجعت هذه ويقع
الطلاق على التي ذكر فان تزوجت فذاك شيء قد مر . وان كان الحاكم قد
أقرع ينيهن لم ترجع اليه . وقال أبو الحارث عن أحمد في رجل له أربع نسوة
طلق احدها ولم تكن له نية في واحدة بعينها يقرع ينيهن فأتيهن أصابها
القرعة فهي المطلقة وكذلك ان قصد الي واحدة بعينها ونسيها قال والقرعة
سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد جاء بها القرآن

وقال أبو حنيفة والشافعي لا يقرع ينيهن ولكن ان كان الطلاق لواحدة
لا بعينها ولا نواها فانه يختار صرف الطلاق الي أتيهن شاء . وان كان الطلاق
لواحدة بعينها وانسيها فانه يتوقف فيها حتى يتذكر ولا يقرع ولا يختار صرف
الطلاق الي واحدة منهما

وقال مالك يقع الطلاق على الجميع * والقول بالقرعة مذهب علي بن أبي
طالب رضي الله عنه . قال وكيع سمعت عبد الله قال سألت أبا جعفر عن
رجل له أربع نسوة فطلق احدها لم يدري أتيهن طلق فقال علي يقرع ينيهن
فالاقوال التي قيل بها في هذه المسألة لا تخرج عن أربعة ثلاثة قيل بها وواحد
لا يعلم به قائل (أحدها) انه يمين في المبهمة ويقف في حق المنسية عن الجميع
فينفق عليهن ويكسوهن ويمتزلهن الي أن يفرق بينهما الموت أو يتذكر وهذا
في غاية الحرج والاضرابه وبالزواج فينفقه قوله تعالى (وما جعل عليكم في
الدين من حرج) وقوله صلى الله عليه وسلم (لا ضرر ولا ضرار) فأى حرج
وضرر أكثر من ذلك (الثاني) أن يطلق عليه الجميع مع الجزم بأنه انما يطلق
واحدة لا الجميع فيقع الطلاق بالجميع مع القطع بأنه لم يطلق الجميع وهذا رده

أصول الشرع وأدلته (الثالث) انه لا يقع الطلاق بواحدة منهن لان النكاح ثابت بينهما وكل واحدة منهن مشكوك فيها هل هي مطلقة أم لا فلا تطلق بالشك ولا يمكن إيقاع الطلاق بواحدة غير معينة وليس البعض أولى بأن يوقع عليها الطلاق من البعض . والقرعة قد تخرج غير المطلقة فانها كما يجوز أن تقع على المطلقة يجوز أن تقع على غيرها واذا أخطأت المطلقة وأصابت غيرها أفضي ذلك الى تحريم من هي زوجة وحل من هي أجنبية . واذا بطلت هذه الاقسام كلها تعين هذا التقدير وهو بقاء النكاح في كل واحدة منهن حتى يتبين انها المطلقة واذا كان النكاح باقيا فيها فأحكامه مترتبة عليه . وأما أن يبقى النكاح وتحريم الوطئ دائما فلا وجه له فهذا القول والقول بوقوع الطلاق على الجميع متقابلان وأدلتها تكاد أن تتكافأ . ولا احتياط في إيقاع الطلاق بالجميع فانه يتضمن تحريم الترجع على الزوج وإباحته بالشك لنفيه

قال المقرعون قد جعل الله سبحانه القرعة طريقا الى الحكم الشرعي في كتابه وفعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمر بها وحكم بها علي بن أبي طالب في هذه المسألة بعينها وكل قول غير القول بها فان أصول الشرع وقواعده ترده . أما وقوع الطلاق على الجميع مع العلم بانه إنما أوقعه على واحدة فيطلق لغير المطلقة وهو نظير ما لو طلق طلقة واحدة أو ثلاثا حيث يحمل ثلاثا فانه يجوز أن يكون قد استوفى عدد الطلاق وفي مسألتنا هو جازم بأنه لم يستوف عدد المطلقات بل كل واحدة منهن قد شك هل طلقها أم لا وغايته انه قد يقن تحريما في واحدة لا بعينها فكيف يحرم عليه غيرها

(فان قيل) قد اشتهت المحللة بالحرمة فحرمتا مما كما لو اشتهت أخته بأجنبية وميته بمذكاة (قيل) ههنا معنا أصل يرجع اليه وهو التحريم الاصل

وقد وقع الشك في سبب الحل فلا يرفع التحريم الاصل بالنكاح ثم وقع في عين غير معينة ومعنا أصل الحل المستصحب فلا يمكن تعميم التحريم ولا الغاؤه بالكلية ولم يبق طريق الى تعيين محله الا بالقرعة فتعينت طريقا قالوا وأيضا فان الطلاق قد وقع على واحدة منهم معينة لامتناع وقوعه في غير معين فلم يملك المطلق صرفه الى أيهن شاء لكن التعيين غير معلوم لنا وهو معلوم عند الله وليس لنا طريق الى معرفته فتعينت القرعة توضيحه. ان التعيين من المطلق ليس انشاء للطلاق في المينة فانه لو كان انشاء لم يكن المتقدم طلاقا وكان الجميع حلالا له ولما أمر بان ينشئ الطلاق ولا افتقر الى لفظ يقع به واذا لم يكن انشاء فهو إخبار منه بان هذه المينة هي التي أوقعت عليها الطلاق وهذا خبر غير مطابق بل هو خلاف الواقع وحاصله ان التعيين اما أن يكون انشاء للطلاق أو إخبارا ولا يصلح لواحد منهما (فان قيل) بل هو انشاء عندنا في المبهة وأما المنسية فهو واقع من حين طلق (قيل) لا يصح جملة انشاء للطلاق لان الطلاق اما أن يكون قد وقع باحداهن أولا. فان لم يقع لم يلزمه ان ينشأ. وان كان قد وقع استحال انشاؤه أيضا لانه تحصيل للحاصل (فان قيل) فهذا يلزمكم أيضا لانكم تقولون ان الطلاق يقع من حين الاقراع (قيل) بل الطلاق عندنا في الموضعين واقع من حين الايقاع. قال الامام أحمد في رواية أبي طالب في رجل له أربع نسوة فطلق احداهن وتزوج أخرى ومات ولم يدرأى الاربع طلق فلهذه الاخيرة ربع الثمن ثم يقرع بين الاربع فأتيهن قرعت أخرجت وورث البواقي

قال القاضي فقد حكم بصحة نكاح الخامسة قبل تعيين المطلقة. قال

وهذا يدل على وقوع الطلاق من حين الايقاع ولو كان من حين التمين لم يصح نكاح الخامسة (فان قيل) هذا بيمينه يرد عليكم في التمين بالقرعة والجواب حيثئذ واحد (قيل) الفرق بين التمينين ظاهر فان تمين المكلف تابع لاختياره وارادته وتمين القرعة الى الله عزوجل والعبد يفعل القرعة وهو ينتظر ما يعينه له القضاء والقدر شاء أم أبى

وهذا هو سر المسألة وفقهما فان التمين اذا لم يكن لنا سبيل اليه بالشرع فوض الى القضاء والقدر وصار الحكم به شرعيا قدريا . شرعيا في فعل القرعة . قدريا فيما تخرج به وذلك الى الله لا الى المكلف . فلا أحسن من هذا ولا أبلغ في موافقة شرع الله وقدره . وأيضا فانه لو طلق واحدة منهن ثم أشكلت عليه لم يكن له ان يعين المطلقة باختياره فهكذا اذا طلق واحدة لا بيمينها

(فان قيل) الفرق ظاهر وهو ان الطلاق ههنا قد وقع على واحدة بيمينها فاذا أشكلت لم يجوز ان يعين من تلقاء نفسه لانه لا يأمن ان يعين غير التي وقع عليها الطلاق ويستديم نكاح التي طلقها وليس كذلك في مسائلنا فان الطلاق . ذع على احدها من غير معينة فليس في تمينه ايقاع الطلاق على من لم يقع بها وصرفه عن وقع بها (قيل) احدهما محرمة عليه في المسيس ولا يدري عينا فاذا لم يالك التمين بلا سبب في احدى الصورتين لم يملكه في الاخرى وهذا أيضا سر المسألة وفقهما فان التمين بالقرعة تعين بسبب قد نصبه الله ورسوله سببا للتمين عند عدم غيره والتمين بالاختيار تعين بلا سبب اذ هذا فرض المسألة حيث اشئت أسباب التمين وعلاماته . ولا يخفى ان التمين بالسبب الذي نصبه الشرع له أولى من التمين الذي لا سبب له

(فان قيل) المنسية والمشتبهة يجوز ان تذكر وتعلم عنها بزوال الاشتباه فلهذا لم يملك صرف الطلاق فيها الي من أراد بخلاف المهمة فانه لا يرجى ذلك فيها (قيل) وكذلك المنسية والمشكلة اذا علم أسباب العلم بتعيينها فانه يصير في ابقائها اضرار بها وايقاف للاحكام وجعل المرأة معلقة باقي عمرها لا ذات زوج ولا مطلقة وهذا لا عهد لنا به في الشريعة

﴿ فصل ﴾

ومما يدل على صحة تعيين المطلقة بالقرعة حديث عمران بن حصين في عتق الاعد الستة فان تصرفه في الجميع لما كان باطلا جعل كانه أعتق ثلثا منهم خير معين فبينه النبي صلى الله عليه وسلم بالقرعة والطلاق كالعتاق في هذا لان كل واحد منهما ازالة ملك مبني على التغليب والسراية فاذا اشتبه المملوك في كل منهما بغيره لم يجعل التمييز الي اختيار المالك (قيل) العتاق أصله الملك فلما دخلت القرعة في أصله وهو الملك في حال القسمة وطرح القرعة على السهام دخلت لتمييز الملك من الحرية وليس كذلك الطلاق لان أصله النكاح والنكاح لا يدخل القرعة فكذلك الطلاق . واعلم ان القرعة لا تدخل في النكاح بل الصحيح من الروايتين دخولها فيه فيما اذا زوجها الوليان ولم يعلم السابق منهما فانا نقرع بينهما فنخرجت عليه القرعة حكم له بالنكاح وانه هو الاول هذا منصوص أحمد في رواية ابن منصور وحنبلي ونقل أبو الحارث ومنا لا يقرع في ذلك وعلى هذا فلا يلزم اذا لم تدخل القرعة في الحكم ان لا تدخل في رفعه فان حد الزنا لا يثبت بشهادة النساء ويسقط بشهادتهن وهو ما اذا شهد عليها بالزنا فذكرت انها عذراء وشهد

بذلك النساء وكذلك لو قال وقد رأي طائرا ان كان هذا غرابا قفلانة طالق وان لم يكن غرابا قفلاان حر ولم يعلم ما هو فانه يقرع بين المرأة والعبد عندكم أيضا فيحكم بما خرجت به القرعة فان قلم هنا لم تدخل القرعة في الطلاق بانفراده بل دخلت للتمييز بينه وبين العتق والقرعة تدخل في العتق بدليل حديث الأعبد الستة . قيل اذا دخلت للتمييز بين الطلاق والعتاق دخلت للتمييز بين المطلقة وغيرها ولا فرق وكلما قدر من المانع في أحد الموضوعين فانه يجري في الآخر سواء بسواء . وأيضا اذا كانت القرعة تخرج المعتق من غيره فاخراجها للمطلقة أولى وأحرى فان اخراج منفعة البضع من ملكه أسهل من اخراج عين الرقة وابقاء الرق في العين أبدا أسهل من ابقاء بعض المنافع وهي منفعة البضع فاذا صلحت القرعة لذلك فهي لما دونه أقبل وهذا في غاية الظهور . وأيضا فاشتباه المطلقة بنيرها لا يمنع استعمال القرعة دليله مسألة الطائر وقوله ان كان غرابا فنسأى طوالت وان لم يكن فمبيدأ أحرار (فان قلم) قد يستعمل الشيء في حكم ولا يستعمل في آخر كالشاهد واليمين والرجل والراشدين يقبل في الاموال دون الحدود والقصاص يوضحه انه لو ادعى سرفة وأقام شاهدا وحلف معه غرمناه المال ولم نقطعه فكذا ههنا استعملنا القرعة في الرق والحرية دون الطلاق للحاجة (قيل) الحاجة في اخراج المطلقة من غيرها كالخاجة في اخراج المعتق من غيره سواء . واذا دخلت للتمييز بين الفرج المملوك بملك اليمين وغيره صح دخولها للتمييز بين الفرج المملوك بمقد النكاح وغيره ولا فرق ولا يشبه ذلك مسألة القطع والغرم في انه ثبت أحدهما بما لا يثبت به كل واحد منهما والعتق والطلاق يتفقان في الاحكام وهوان كل واحد منهما مبنى على التغليب

والسراية ويثبت بما يثبت به الآخر

وأيضاً فإن الحقوق اذا تساوت على وجه لا يمكن التمييز بينها الا بالقرعة
صح استعمالها فيها كما قلتم في الشريكين اذا كان بينهما مال فأودا قسمته فان
الحاكم يجزؤه ويقرع بينهما . وكذلك اذا أراد أن يسافر باحدى نسائه . وكذلك
اذا اعتق عبيده الذين لا مال له سواهم في مرضه . وكذلك اذا تساوى المدعيان
في الحضور عند الحاكم . وكذلك الاولياء في النكاح اذا تساوا وتشاحوا في المقد
أقرع بينهم . وكذلك اذا قتل جماعة في حالة واحدة وتشاح الاولياء في المقتص
أقرع بينهم فمن قرع قتل له وأخذت الدية للباين (فان قلتم) التراضي على
القسمة من غير قرعة جائز . وكذلك بين النساء اذا أرادوا السفر . وكذلك
هنا لان التراضي على فسخ النكاح ونقله من محل الى محل لا يجوز (قلنا)
ليس القرعة في الطلاق نقلاً له ممن استحقه الى غيره بل هي كاشفة عن
توجه الطلاق اليها ووقع عليها

قال الميئون بالاختيار قد حصل التحريم في واحدة لا بيمينها فكان له
تمينها باختياره كما لو اسلم الحربي وتحتة خمس نسوة اختار . قال أصحاب
القرعة هذا القياس مبطل . أولاً بالنسبة فان المحرمة ممن بعد النسيان غير
معينة وليس له تمينها . وهذا الجواب غير قوي فان التحريم هنا وقع في
معينة ثم أشكلت بل الجواب الصحيح أن يقال لا تطلق عليه الاخت والخامسة
بمجرد الاسلام بل اذا عين المسكات أو المفارقات حصلت القرعة من حين
التمين ووجبت العدة من حيثئذ

وسر المسألة ان الشارع خيره بين من يمسك ويفارق نظراً له وتوسعة
عليه ولو أمره بالقرعة هنا فربما أخرجت القرعة عن نكاحه من يجها

وأبقت عليه من يفضها ودخوله في الاسلام يقتضي ترغيبه فيه وتحبيبه اليه فكان من محاسن الاسلام رد ذلك الى اختياره وشهوته بخلاف ما اذا طلق هو من تلقاء نفسه واحدة منهم الا أن القياس الذي احتجوا به فاسد أيضاً فانه ينكر بما اذا اختلطت زوجته بأجنبية أو ميتة بمذكاة فانه ليس له تعيين الحرمه (فان قيل) ولا اخراجا بالقرعة (قلنا) نحن لم نستدل بدليل يرد علينا فيه هذا بخلاف من استدل بمن ينكر عليه بذلك (فان قيل) والتعريم ههنا كان في معين ثم اشبهه (قيل) لما اشبهه وزال دليل تعيينه صار كالهم وهذا حجة مالك عليكم حيث حرم الجمع لابهام الحرمه فيهن

قال أصحاب التمين الحكم ههنا حكم تعلق بفرد لا بعينه من جملة فكان المرجع في تعيينه الى المكلف كما لو باع قفيزا من صبرة

قال أصحاب القرعة الابهام انما يصح في البيع حيث تساوى الاجزاء ويقوم كل جزء منها مقام الآخر في التمين فلا تقيد القرعة ههنا قدرا زائداً على التمين وليس كذلك الطلاق فان محله لا تساوي افراده ولا الفرض منه فهو بمسألة المسافر باحدي الزوجات أشبه منه بمسألة القفيز من الصبرة ألا ترى ان التهمة تلحق في التمين ههنا وفي مسألة القسمة وفي مسألة الطلاق ولا تلحق في التمين ومسألة القفيز من الصبرة المتساوية . وهذا فقه المسألة ان الموضع الذي تقع فيه التهمة شرعت فيه القرعة نفياً لها وما لا تلحق فيه لا فائدة فيها على ان هذا القياس منتقض بما اذا أعتق عبداً مبهماً من عبده أو أراد السفر باحدي نسائه

فال أصحاب التمين لما كان له تعيين المطلقة في الابتداء كان له تعيينها في

ثاني الحال باختياره

قال أصحاب القرعة هذا قياس فاسد فانه في الابتداء لم يتعلق بالتميين حق لنير المطلقة وبعد الايقاع قد تعلق به حقهم فان كل واحدة منهم قد تدعي أن الطلاق واقع عليها لتملك به بضمها أو واقع على غيرها لتستبق به نفقتها وكسوتها فلم يملك هو تعيينه للثمة بخلاف الابتداء

قال المبطلون للقرعة القرعة قار وميسر وقد حرمه الله في سورة المائدة وهي من آخر القرآن نزولا وانما كانت مشروعة قبل ذلك

قال أصحاب القرعة قد شرع الله ورسوله القرعة فأخبر بها عن أنبيائه ورسله مقررًا لحكمها غير ذام لها وفعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه من بعده وقد صانهم الله سبعاته عن القمار بكل طريق فلم يشرع لعباده القمار قط ولا جاء به نبي أصلاً فالقرعة شرعه ودينه وسنة أنبيائه ورسله

قال المانعون من القرعة قد اشتهت المحللة بالحرمة على وجه لا يبيحه الضرورة فلم يكن له إخراجها بالقرعة كما لو اشتهت أخته بأجنبية أو ميتة بمذكاة

قال أصحاب القرعة الفرق ان ههنا نستعجب التحريم ولا نزليه بالشك بخلاف مسائلنا فان التحريم الاصل قد زال بالنكاح وشككنا في وقوع التحريم الطارئ بأي واحدة منهم وقع فلا يصح الحاق احدي الصورتين بالآخرى

قال المانعون قد تخرج القرعة غير المطلقة فانها ليس لها من العلم والتمييز ما تخرج به المطلقة بمينا

قال المقرعون هذا أولاً اعتراض على السنة فهو مردود وأيضاً فان التمييز بها أولي من التمييز بالاعتراض والتشهي أو جعل المرأة معلقة الى الموت أو

إيقاع الطلاق بأربع لاجل إيقاعه بواحدة منهن . وأيضا فان القرعة منزلة
للهمة . وأيضا فانها تفويض الى الله ليعين بقضائه وقدره ما ليس لنا سبيل
الى تعيينه والله أعلم

(فان قيل) فما تقولون فيما نقله أبو طالب عن أحمد في رجل زوج
ابنته رجلا وله بنت فمات ولم يدر أيتها هي فقال يقرع بينهما وهذا يدل
على انه يقرع عند اختلاط أخته بأجنبي (قيل) قد جعل القاضي أبو يعلى
ذلك رواية عن الامام أحمد وقال وظاهر هذا ان الزوجة اذا اختلطت بأجنب
أقرع بينهما لانه أجاز القرعة بينها وبين اخواتها اذا اختلطت بهن (قلت)
هذا وهم من القاضي فان أحمد لم يقرع للعد وانما أقرع للميراث والعدة
ونحن نذكر نصوصه بألفاظها . قال الحلال في الجامع باب الرجل
يكون له أربع بنات فزوج احدهن فمات الاب ومات الزوج ولا يدري
أيتها هي الزوجة أثباتا أبو النضر أن أبا عبد الله قال قال سعيد بن المسيب
في رجل له أربع بنات فزوج احدهن لا يدري أيتها هي انه يقرع بينهما
أخبرني زهير بن صالح حدثنا أبي حدثنا يزيد بن هرون أثباتا حماد بن سلمة
عن قتادة ان رجلا زوج ابنته من رجل فمات الاب والزوج ولا يدري
الشهود أي بناته هي فسألت سعيد بن المسيب فقال يقرع بينهما فأيتهن
أصابها القرعة ورثت واعتدت . قال حماد وسألت حماد بن أبي سليمان
فقال يرثن جميعا ويمتدنون جميعا . قال صالح قال أبي قد ورث من ليس لها
ميراث وأوجب العدة على من ليس عليها عدة والذي يقرع في حال يكون
قد أصاب وفي حال يكون قد أخطأ وذلك لا شك انه قد ورث من ليس له
ميراث

قال الحلال أنبأنا يحيى بن جعفر قال قال عبد الوهاب سألت سعيدا عن رجل زوج احدى بناته وبهاها ومات الاب والزوج ولا يدري أيتهن هي فحدثنا عن قتادة عن الحسن وسعيد بن المسيب انهما قالا يقرع بينهما فأيتهن أصابها القرعة فلها الصداق ولها الميراث وعليها العدة . أخبرني محمد ابن علي حدثنا الأثرم حدثنا عارم حدثنا حماد بن سلمة عن قتادة عن سعيد ابن المسيب انه قال في رجل زوج احدى بناته رجلا فمات الزوج ولم تدر البينة أيتهن هي قال يقرع بينهما فإذا قرعت واحدة ورثت واعتدت وحدثنا أبو بكر حدثنا عبد الوهاب عن سعيد عن قتادة عن سعيد بن المسيب والحسن قالا يقرع بينهما . قال حنبل وحدثني أبو عبد الله حدثنا يزيد بن هرون حدثنا حماد بن سلمة عن قتادة أن رجلا زوج ابنته من رجل فمات الزوج ومات الاب ولم يدر الشهود أى بناته هي فسألت سعيد بن المسيب رحمه الله قال يقرع بينهما وأيتهن أصابت القرعة ورثت واعتدت . قال حماد ابن سلمة فسألت حماد بن أبي سليمان عن ذلك فقال يرثن ويمتددن جميعا قال حنبل فسألت ابا عبد الله عن ذلك فقال يقرع بينهما على قول سعيد بن المسيب . وقال حنبل قال عفان حدثنا همام قال سئل قتادة عن رجل خطب الى رجل ابنة له وله بنات فانكحه ومات الخاطب ولم يدر الاب ايتهن خطب فقال سعيد يقرع بينهما فأيتهن أصابها القرعة فلها الصداق والميراث وعليها العدة . قال حنبل سمعت أبا عبد الله يقول اذهب الى هذا . وكذلك رواية ابي طالب التي ذكرها القاسبي

قال الحلال اخبرني احمد بن محمد بن مطر أن أبا طالب حدثه انه سأل أبا عبد الله عن رجل زوج ابنته رجلا وله بنات فمات ولم تدر البينة أيتهن

هي قال يقرع بينهما فاذا قرعت واحدة ورثت قلت حماد يقول يرثن جميعا
قال يقرع بينهما وقال القرعة أبين اذا أقرع فأعطي واحدة أن تكون صاحبه
ولا يدري هو في الشك فاذا أعطاهن فقد علم انه أعطى من ليس له
فنصوص أحمد وما نقله عن سعيد والحسن ان ما فيه القرعة ينتهي في
الميراث وهي قرعة على مال وليس فيه القرعة عند اختلاط الزوجة بغيرها
لكن في رواية حنبل ما يدل على جريان القرعة في الحياة وبعد الموت فانه
قال يقرع بينهما فأتيهن أصابها القرعة فهي امرأته وان مات الزوج فهي التي
ترثه أيضاً فهذه أصرح من رواية أبي طالب . ولكن اكثر الروايات عن
أحمد انما هي في القرعة على الميراث كما ذكر من أفاضله . على انه لا يمتنع أن
يقال بالقرعة في هذه المسألة على ظاهر رواية حنبل فان أكثر ما فيه تعيين
الزوجة بالقرعة والتميز بينها وبين من ليست بزوجة وهذا حقيقة الاقراء في
مسألة المطاعة فان القرعة تميز الزوجة من غيرها وكذلك لو زوجها الوليان
من رجلين وجعل السابق منهما فانه يقرع على أصح الروايتين وذلك لتمييز
الزوج من غيره فما الفرق بين تمييز الزوج بالقرعة وتميز الزوجة بها فالاقراء
هنا ليس بهيد من الاصول

ويدل عليه انا نوجب عليها العدة بهذه القرعة والعدة من أحكام النكاح
ولا سيما والعدة الواجبة هنا عدة من غير مدخول بها فهي من نكاح محض
وذلك الميراث فانه لولا نبوت النكاح لما ورثت . وقول أحمد في رواية
حنبل يقرع بينهما فأتيهن أصابها القرعة فهي امرأته صريح في ثبوت الزوجية
بالقرعة ثم قال وان مات الزوج فهي التي ترثه . وهذا صريح في انه يقرع
بينهن في حال حياة الزوج والزوجة وان مات بعد القرعة ورثته بحكم النكاح

ولا اشكال في ذلك بحمد الله فاذا أقرع بينهما فأصاب القرعة احدها من كان رضا الزوج بها ورضا وليها ورضاها تصحيحاً للنكاح

ولا يقال يجوز أن تكون القرعة أصابت غيرها فيكون جاء ما بين الاختين لأن المجهول كالمعذور. ولأننا نأمره أن يطلق غير التي أصابها القرعة فيقول ومن عدالك من هؤلاء فهي طالق احتياطاً فهذا خير من تورث الجميع. وإن يوقف الأمر فيهن حتى يتبين الحال وينكشف وقد لا يتبين إلى يوم القيامة. وبالجمله فالقرعة طريق شرعي شرعه الله ورسوله للتمييز فسلوكه أولى من غيره من الطرق

وقد قال أبو حنيفة إذا طلق امرأة من نسائه لا بمينها فانه لا يحال بينه وبينهن وله أن يطأ أيهن شاء فاذا وطئ انصرف الطلاق إلى الأخرى واختاره ابن أبي هريرة من الشافعية فجعلوا الوطء تمينا

ومعلوم ان التمين بالقرعة أولى من التمين بالوطء فان القرعة تخرج من قدر الله اخراجه بها ولا يثم بها والوطء تابع لارادته وشهوته. ويجوز أن يشتهي غير من كان في نفسه ارادة طلاقها فهو متهم فالتمين بالطريق الشرعي أولى من التمين بالشهوى والارادة

ومما يوضحه أن أبا حنيفة قد قال فيما اذا اعتق احدى أمته ثم وطء احدها ان الوطء لا يمين المعتقة من غيرها. قال أصحابه الفرق بينهما ان الطلاق يوجب التحريم وذلك ينفي النكاح فلما وطء احدها دل على انه مختار أن تكون زوجته فانه لا يطأ من ليست زوجته. وأما المتق فانه وإن أوجب تحريم الوطء فلا ينافي ملك اليمين كأخته من الرضاع. فقال المنازعون لهم الطلاق لا يوجب التحريم عندكم فان الرجعة مباحة وانما الموجب للتحريم

انقضاء العدة واستيفاء العدد وقد صرح أصحابكم بذلك على ان النكاح وان
نافاه التحريم فالملك يتافيه التحريم فهما متساويان في ان الوطء لا يجوز الا
في ملك وهو متحقق لملك الموطوءة

فصل

ومن مواضع القرعة اذا طلق احدي نسائه ومات قبل البيان فان الورثة
يقرعون بينهم فن وقت عليها القرعة لم ترث نص عليه في روايه جنبل وأبي
طالب وابن منصور ومنها . وقال أبو حنيفة يقسم الميراث بين الجميع . وقال
الشافعي يوقف ميراث الزوجات حتي يصطلحن عليه ولو ازم القولين تدل على
صحة القول بالقرعة فان لازم القول الاول تورث من يعلم انها أجنبية فانها
مطلقة في حال الصحة ثلاثا فكيف ترث ولازم القول الثاني وقف المال
وتعريضه للفساد والهلاك وعدم الانتفاع به وان كان حيوانا فربما كانت مؤنته
تزيد على اضعاف قيمته وهذا لا مصلحة فيه ألته

وأيضاً فانه اذا علم ان المال يهلك ان لم يصطلحن عليه كان ذلك الجلاء
الي اعطاء غير المستحقة فالقرعة تخالص من ذلك كله ومن المعلوم ان المستحقة
للميراث احدهما دون الاخرى فوجب أن يقرع بينهما كما يقرع بين العبيد
اذا اعتقهم في المرض وبين الزوجات اذا أراد السفر باحدهن والحاكم انما
نصب لفصل الاحكام لا لاقافها وجعلها معلقة فتورث الجميع على ما فيه أولى
للمصلحة من حبس المال وتعويقه وتعريضه للتلف مع حاجة مستحقة اليه
. وأيضاً فان ما عهدنا من التنازع انه لم يوقف حكومة قط على اصطلاح
المختصين بل يشير عليهما بالصلح فان لم يصطلحا فصل الخصومة وبهذا تقوم

مصلحة الناس

قال المورثون للجميع قد تساوى في سبب الاستحقاق لان حجة كل واحدة منهما حجة الاخرى فوجب أن يتساوى في الارث كما لو أقامت كل واحدة منهما البيئة بالزوجة

قال المقرعون المستحقة منهما هي الزوجة والمطلقة غير مستحقة فكيف يقال انهما استويا في سبب الاستحقاق على انهما اذا أقاما بنتين نمارضتا وسقطتا وصارا كمن لا بيئة لواحدة منهما

قال المورثون قد استحق من ماله ميراث زوجته وليست احدهما بان تكون هي المستحقة أولى من الاخرى فيقسم الارث بينهما كرجلين اعمياداة في يد غيرهما واقاما بنتين فانها تقسم بينهما

قال المقرعون هذه هي الشبهة التي تقدمت والجواب واحد

قال المورثون لاصحاب القرعة قد تناقضتم فانكم تقرعون باخراج المطلقة فاذا اخرجتموها بالقرعة أوجبتم عليها عدة الوفاة اذا كانت أطول من عدة الطلاق فان كانت مطلقة فكيف تمتد عدة الوفاة واذا اعتدت عدة الوفاة فكيف لا ترث

قال أصحاب القرعة يجب على المطلقة منهما عدة الطلاق وعلى الزوجة عدة الوفاة ولكن لما أشكلت المطلقة من الزوجة أوجبنا على كل واحدة منهما ان تمتد باقصي الاجلين ويدخل فيه الاذنى احتياطا للعدة

فصل

ولو طلق احدهما لا بعينها ثم ماتت احدهما لم يتعين الطلاق في الباقية

وأقرع بين الميتة والحية . قال أبو حنيفة يمين الطلاق في الباقية . وقال الشافعي لا يمين فيها وله تعيينه في الميتة . قالت الحنفية هو غير في التمين ولم يبق من يصح إيقاع الطلاق عليها الا الحية ومن خير بين أمرين فقات احدهما تعين الآخر

قال المقرعون قد أقننا الدليل على انه لا يملك التمين باختياره وانما يملك الاقراع ولم يفتمعه فانه يخرج المطلقة فيتين وقوع الطلاق من حين التطليق لا من حين الاقراع كما تقدم تقريره

قالت الحنفية لا يصح أن يتدئ في الميتة الطلاق فلا يصح أن يمينه فيها بالقرعة كالأجنبية

قال أصحاب القرعة نحن لا نعين الطلاق فيها ابتداء وانما يتبين بالقرعة انها كانت مطلقة في حال الحياة

قالت الحنفية ماتت غير مطلقة بدليل انه يجوز أن تخرج القرعة عنكم على الحية فتكون هي المطلقة دون الميتة واذا لم تكن مطلقة قبل الموت لم يثبت حكم الطلاق فيها بعد الموت كما لا يثبت الطلاق المبتدأ قال المقرعون اذا وقعت عليها القرعة تبين انها هي المطلقة في حال الحياة

﴿ فصل ﴾

(فان قيل) فاتقولون فيما اذا خرجت القرعة على امرأة ثم ذكر بعد ذلك ان المطلقة غيرها قيل تعود اليه من حين وقعت عليها القرعة ويقع الطلاق بالمذكورة فان القرعة انما كانت لاجل الاشتباه وقد زال بالتذكر الا أن

تكون التي وقعت عليها القرعة قد تزوجت أو كانت القرعة بحكم الحاكم فانها لا تعود اليه نص عليه الامام أحمد

قال الحلال أخبرني الميموني انه ناظر أبا عبد الله في مسألة الذي له أربع نسوة فطلق واحدة منهن ثم لم يدرك قال يقرع بينهما وكذلك في الاعبد قلت فان أقرع بينهما فوقعت على واحدة ثم ذكر التي طلق قال ترجع اليه والتي ذكر انه طلق يقع الطلاق عليها قلت فان تزوجت قال هو انما دخل في القرعة لانه اشتبه عليه فاذا تزوجت فذا شيء قد مر فقال له رجل فان كان الحاكم أقرع بينهما قال لا أحب أن ترجع اليه لان الحاكم في ذا أكبر منه فرأيت يغلظ أمر الحاكم اذا دخل في الاقراع بينهما وقد توقف في الجواب في رواية أبي الحارث فانه قال سألت أبا عبد الله قلت فان طلق واحدة من أربع وأقرع بينهما فوقعت القرعة على واحدة وفرق بينه وبينها ثم ذكر وتيقن بعد ما فرق الحاكم بينهما ان التي طلق في ذلك الوقت هي غير التي وقعت عليها القرعة قال اغنى من هذه قلت فما تري العمل فيها قال دعها ولم يجب فيها بشيء قلت أما اذا تزوجت فلا يقبل قوله ان المطلقة غيرها لما فيه من إبطال حق الزوج

(فان قيل) فلو أقام بينة أن المطلقة غيرها (قيل) لا ترد اليه أيضاً فان القرعة تصيب طريقاً الى وقوع الطلاق فيمن أصابها ولو كانت غير المطلقة في نفس الامر فالقرعة فرقت بينهما ونأكدت القرعة بتزويجها (فان قيل) فهذا ينتقض بما اذا ذكر قبل أن تنكح (قيل) أما اذا انتقضت عدتها وملكت نفسها في قبول قوله عليها نظر فان صدقته ان المطلقة كانت غيرها فقد أقرت له بالزوجية ولا منازع له. وأما اذا ذكر وهي

في المدة فالكان الطلاق رجعيا فلا اشكال فانه يملك رجعتها بنير رضاها فيقبل قوله ان المطلقة غيرها وان كان الطلاق بائنا فله عليها حق حبس المدة وهي محبوسة لاجله والفراش قائم حتى لو أتت بولد في مدة الامكان لحقه فاذا ذكر ان المطلقة غيرها كان القول قوله كما لو شهدت بيته بانه طلقها ثم رجع الشهود ولكن لما كانت البينة غير متهمة ردت اليه مطلقا . بخلاف قوله ان المطلقة غيرها فان متهم فيه . وكذلك لا ترد اليه بعد نكاحها ولا بعد حكم الحاكم

والقياس انها لا ترد اليه بعد انقضاء عدتها وملكتها نفسها الا أن تصدقه . ولهذا لو قال بعد انقضاء عدتها كنت راجعتك قبل انقضاء المدة لم يقبل منه الا بينة أو تصديقها ولو قال ذلك والمدة باقية قبل منه لانه يملك انشاء الرجعة وأما اذا كانت القرعة بحكم الحاكم فان حكمه يجري مجرى التفريق بينهما فلا يقبل قوله ان المطلقة غيرها



فصل

فان قيل فما تقولون فيما رواه هنا قال سألت أبا عبد الله عن رجل له امرأتان مسلمة ونصرانية فقال في مرضه احدا كما طالق ثلاثا ثم أسلمت النصرانية ثم مات في ذلك المرض قبل أن تنقضي عدة واحدة منهما وقد كان دخل بهما جميعا فقال أري ان يقرع بينهما قلت له يكون للنصرانية من الميراث مثل ما للمسلمة قال نعم فقلت انهم يقولون للنصرانية ربع الميراث وللمسلمة ثلاثة ارباعه فقال لم فقلت لانها أسلمت رغبة في الميراث قلت ويكون الميراث بينهما سواء قال نعم فقد نص على القرعة بينهما ونص على

قسمة الميراث بينهما على السواء فما فائدة القرعة ولا يقال القرعة لاجل العدة حيث تمتد المطلقة عدة الطلاق فانكم صرحتم بان كل واحدة منهما تمتد باقضي الاجلين ويدخل فيه ادانها كما صرح به القاضي وعلى هذا فلا يبيح للقرعة فائدة أصلا فانها يشتركان في الميراث ويتساويان في العدة (قيل) الاقراع لم يكن لاجل الميراث فانه قد صرح بانه بينهما وهذا على أصله فان الميتة ترث ما دامت في العدة

وغاية الامر ان يكون قد عين النصرانية بالطلاق ثم اسلمت في عتقها قبل الموت فانها ترث. ولو طلقها جميعا ثم اسلمت ورثت جميعا. وأما القرعة فلا يخرج المطلقة ليتبين انه مات واحداها زوجته والاخرى غير زوجته فاذا وقعت القرعة على إحداها تبين انها أجنبية. وانما ثبت لها الميراث لكون الطلاق في المرض والعدة تابعة للميراث وما عدا ذلك فهي فيه أجنبية حتى لو لم ينق عليها من حين الطلاق الى حين الموت لم يرجع في تركته بالنفقة (فان قيل) فهو غير عتقهم في حرمان النصرانية لانه يعلم انها لا ترث (قيل) التهمة قائمة لانها يجوز ان تسلم قبل موته. وأما قول من قال للنصرانية ربع الميراث وللمسلمة ثلاثة أرباعه فلا يعرف من القائل بهذا ولا وجه لهذا القول وتعليله بكونها اسلمت رغبة في الميراث أغرب منه والله أعلم



﴿ فصل ﴾

(فان قيل) فما قولون فيما رواه جابر بن زيد عن ابن عباس في رجل له ثلاث نسوة فطلق واحدة منهن ولم يدرا أيهن ثم مات قال ينالهن من الطلاق ما ينالهن من الميراث ما معنى ذلك (قيل) قد سئل عنه أبو عبيد

فقال معاذ يقع الطلاق طلين ويرثن جميعاً . وقال اسحق بن منصور (قلمي) لا أحد حديث عمرو بن هرم يبالغ من الطلاق ما يبالغ من الميراث قال ليس يرثن جميعاً (قلت) بلى قال كذلك يقع طلين الطلاق . وهذا لا يدل على ان ذلك قول أحمد ولا مذهبه وإنما ذكره تفسيراً لا مذهباً . وهذا قد يحتاج به مالك ومن قال بقوله في وقوع الطلاق على الجميع

قلت ويحتمل كلامه معنى آخر وهو أن يكون المراد وقوع الطلاق على واحدة منهن تعين بالقرعة كما يحرم الميراث واحدة منهن فيكون ما يبالغ من حكم الطلاق مثل الذي يبالغ من حكم الميراث وهذا ان شاء الله أظهر فان لفظه لا يدل على انهن يرثن جميعاً ولا يمكن ان يقال ذلك الا اذا كان الطلاق رجماً أو كان في المرض على أحد الاقوال فكيف يطلق ابن عباس الجميع بطلاق واحدة ويورث مطلقة باثثة طلقت في الصحة مع زوجات واذا فسر كلامه بما ذكرنا لم يكن فيه اشكال والله أعلم



فصل في

قال حرب قلت لأحمد له ممالك عدة فقال أحدهم حر ولم يبين قال هذه مسألة مشتبها (قلت) قد نص في رواية الجماعة على انه يخرج بالقرعة نص على ذلك في رواية الميسوني وبكر بن محمد عن أبيه وحنبل والمروزي وأبي طالب واسحق بن ابراهيم ومهنا . وقوله في رواية حرب هذه مسألة مشتبها توقف منه فيحتمل ان يريد بالاشتباه انها مشتبها الحكم هل تعين باختياره أو بالقرعة ولكن مذهبه المتواتر عنه انه يمين بالقرعة . ويحتمل وهو أظهر ان شاء الله ان يريد بالاشتباه أنه يحتمل أن يكون اخباراً عن

كون أحدهم حراً وإن يكون انشاء للحرية في أحدهم والحكم مختلف فإن قوله أحدهم حر إن كان انشاء فهو عتق لغير معين . وإن كان اخباراً فهو خبر عن عتق واحد معين فهذا وجه اشتباهها . وبعد فإن مات ولم يبين مراده خرج بالقرعة

فصل

قال مهنا سألت أبا عبد الله عن رجل قال أول غلام لي يطلع فهو حر فطلع غلامان له أو طلع عبيده كلهم قال قد اختلفوا في هذا قلت أخبرني ما تقول أنت فيه قال يقرع بينهم فايهم خرجت قرعته عتق . قال وسألت أبا عبد الله عن رجل قال وله أربع نسوة أول امرأة تطلع فهي طالق فطلعن كلهن . قال قد اختلفوا في هذا أيضاً . قلت أخبرني فيه بشيء فقال قال بعضهم يقسم بينهم تطليقة قلت أخبرني فيه بقولك فقال يقرع بينهم فايتهن خرجت عليها القرعة طلقت (قلت) لفظ الاول يراد به ما يتقدم على غيره ويراد به مالا يتقدم عليه غيره وعلى المعنى الاول لا يكون أولاً الا اذا تبعه غيره وتأخر عنه وعلى المعنى الثاني يكون أولاً وإن لم يتأخر عنه غيره فيصح على هذا ان يقول من لم يتزوج الا امرأة واحدة ولم يولد له الا ولد واحد هذه أول امرأة تزوجها وهذا أول مولود ولد لي . وعلى هذا اذا قال أول ولد تلدينه فهو حر فولدت ولداً ثم لم تلد بعده شيئاً عتق ذلك الولد . ولو قال أول مملوك أشريه فهو حر عتق المبد المشتري وإن لم يشتر بعده غيره . وإذا قال أول غلام يطلع لي فهو حر أو أول امرأة تطلع فهي طالق فطلع جماعة فكل منهم صالح لأن يكون أول وليس اختصاص أحدهم بذلك أولى من

الآخر فيخرج أحدهم بالقرعة فإنه لو طلع منهم واحد معين لكان هو الآخر والمطلقة فإذا طلع جماعة فالذي يستحق المتق والطلاق منهم واحد غير معين فيخرج بالقرعة

(فان قيل) اذا تساوا في الطلوع لم يكن فيهم أول ولهذا يقال لم يحىء أحدهم أول من الآخر فلم يوجد الشرط المطلق به وان كان الجميع قد اشتركوا في الأولية وجب أن يشتركوا في وقوع المتق والطلاق (قيل) ان نوى وقوع المتق والطلاق بالجميع اذا اشتركوا في ذلك وقع بالجميع وانما كلامنا فيما اذا نوى وقوع المتق والطلاق في واحد موصوف بالأولية فإذا اشترك جماعة في الصفة وجب اخراج أحدهم بالقرعة فان النية تخصص المام وتقيد المطلق فإية الامر أن يقال قد اشترك جماعة في ان شرط خصص بليته واحدا

(فان قيل) فما تقولون فيما لو طلق ولم تكن له نية (قيل) لو أطلق فانما يقع المتق والطلاق بواحد لا بالجميع لانه قال اول غلام يطلع وأول امرأة تطلع وهذا يقتضي ان يكون فردا من جملة لا مجموع الجملة فكانه قال غلام من غلاني وامرأة من نسائي يكون مستحق المتق والطلاق وكل واحد منهم اتصف بهذه الصفة وهو انما أوقع ذلك في واحد فيخرج بالقرعة . ومن لا يقول بهذا فاما ان يقول يعين بتعيينه وقد تقدم فساد ذلك وان التعيين بما جعله الشرع طريقا للتعين اولي من التعيين بالتشهي والاختيار واما ان يقال يعتق الجميع وهذا ايضا لا يصح فإنه انما أوقع المتق والطلاق في واحد لا في الجميع وكلامه صريح في ذلك . واما ان يقال لا يعتق واحد ولا تطلق امرأة ولا يصح أيضا لوجود الوصف فإنه لو انفرد بالطلوع أو

انفردت به لوقع الملق به ومشاركة غيره له لا يخرج عن الاتصاف بالاولية
فقد اشترك جماعة في الوصف والمراد واحد منهم فيخرج بالقرعة

(فان قيل) فما تقولون فيما لو قال أول ولد تلدينه فهو حر فولدت
اثنين لا يدري أيهما هو الاول (قيل) يقرع بينهما فيما نص عليه في رواية
ابن منصور قال يقرع بينهما فن أصابته القرعة عتق وهذا نظير أن يطلع
أحدهما قبل الآخر ثم يشكل في مسألة التعليق بالطلوع

(فان قيل) فلو ولدتهما معاً بأن تضع مثل الكيس وفيه ولدان أو أكثر
(قيل) يخرج أحدهما بالقرعة على قياس قوله في مسألة أول غلام يطلع لي فهو
حر فطلما معاً قال في المنهي ويحتمل أن يمتقا جميعا لان الاولية وجدت فيهما
جميعا فتثبت الحرية فيهما كما لو قال في المسابقة من سبق فله عشرة فسبق
اثنان اشتركا في العشرة . وقال ابراهيم النخعي يمتق أيهما شاء

وقال أبو حنيفة لا يمتق واحد منهما لانه لا أول فيهما لان كل واحد
منهما مساو للآخر ومن شرط الاولية سبق الاول قال ولنا ان هذين لم
يسبقهما غيرهما فساكانا أول كالواحد وليس من شرط الاول أن يأتي بعده ثان
بدليل مالو ملك واحداً ولم يملك بعده شيئاً . واذا كانت الصفة موجودة فيهما
فاما أن يمتقا جميعاً أو يمتق أحدهما وتعيينه القرعة على مامر قبل . قال وكذلك
الحكم فيما لو قال أول ولد تلدينه فهو حر فولدت اثنين وخرجا معاً فالحكم
فيهما كذلك



فصل

فان ولدت الاول ميتا والثاني حيا قال في المنهي ذكر الشريف انه يمتق

الحى منها وبه قال أبو حنيفة . وقال أبو يوسف ومحمد والشافعى لا يمتق واحد منهما قال وهو الصحيح ان شاء الله لان شرط العتق انما وجد في الميت وليس يجعل للعتق فانحلت الميمن به . قال وانما قلنا ان شرط العتق وجد فيه لانه أول ولد بدليل انه لو قال لامته اذا ولدت فأت حررة فولدت ولدا ميتا عتقت . ووجه الاول ان العتق مستحيل في الميت فتعلقت الميمن بالحى كما لو قال ان ضربت فلانا فعبدى حرّ فضر به حيا عتق وان ضربه ميتا لم يمتق ولانه معلوم من طريق العادة انه قصد عقديمه على ولد يصح العتق فيه وهو أن يكون حيا فتصير الحياة مشروطة فيه وكأنه قال أول ولد تلديه حيا فهو حر

وقال صاحب المحرر اذا قال اذا ولدت ولدا أو أول ولد تلديه فهو حر فولدت ميتا ثم حيا أو قال آخر ولد تلديه حر فولدت حيا ثم ميتا ثم لم تلد بعده شيأ فهل يمتق الحى على روايتين . وان قال أول ماتلد أمي حر فولدت ولدين وأشكل السابق أعتق أحدهما بالقرعة . فان بان للناس ان الذي أعتقه أخطأه القرعة عتق وهل يرق الآخر على وجهين

(قلت) مسألة الاول والآخر مبنية على أصلين (أحدهما) انه هل يسقط حكم الميت وبصير وجوده كعدمه لامتناع نفوذ العتق فيه أو يعتبر حكمه بحكم الحى (الاصل الثانى) هل من شرط الاول أن يأتى بعده غيره أو يكفي كونه سابقا مبتدأ به وان لم يلحقه غيره . وأما مسألة تعليق الحرية على منطلق الولادة ففيها اشكال ظاهر فان صورتها أن يقول اذا ولدت ولدا فهو حر فاذا ولدت ميتا ثم حيا فاما أن نعتبر حكم الميت أو لانتبره فان لم نعتبره عتق الحى لانه هو المولود وان اعتبرناه وحكمنا بعتقه فكذلك

ينبغي أن يحكم بعق الحى لوجود الصفة فيه
 (فان قيل) اذا لا تقتضى التكرار وقد انحلت اليمين بوجود الاول وقد
 تعلق به الحكم فلا يتق الثاني (قيل) هذا مأخذ هذا القول لكن قوله
 اذا ولدت ولداً نكرة في سياق الشرط فيعم كل ولد وهو قد جعل سبب العتق
 الولادة فيعم الحكم من وجبين (أحدهما) عموم المعنى والسبب (والثاني)
 عموم اللفظ بوقوع النكرة عامة وهذا غير اقتضاء النكرة التكرار بل العموم
 المستفاد من وقوع النكرة في سياق الشرط بمنزلة العموم في أي ومن في قوله
 أي ولد ولدته أو من ولدته فهو حر فهذا لفظ عام وهذا عام فما الفرق بين
 العمومين (فان قيل) العموم ههنا في نفس اداة الشرط والعموم في قوله اذا
 ولدت ولداً في المفعول الذي هو متعلق فعل الشرط لاني ذاته (قيل) اداة
 الشرط في من وأي هي نفس المفعول الذي هو متعلق الفعل ولهذا نحكم على
 من بالنصب على المفعولية ويظهر في أي فالعموم الذي في الاداة لنفس المفعول
 المولود وهو بعينه في قوله اذا ولدت ولداً . اللهم الا أن يريد تخصيص
 بواحد ولا يريد العموم فيبقى من باب تخصيص العام

﴿ فصل ﴾

وقوله في مسألة أما اذا أشكل السابق انه ان بان أن الذي أعتقه أخطأه
 القرعة عتق أي حكم بعته من حين مباشرته لأنه ينشئ فيه العتق من
 حين الذكر فان عتقه مستند الي سببه وهو سابق على الذكر . وقوله هل يرق
 الآخر على وجبين (أحدهما) ان القرعة كاشفة أو منشئة (فان قيل) انها
 منشئة للعتق لم يرتفع بعد انشائه العتق عنه (وان قيل) انها كاشفة رق الآخر

لأننا بينا خطأها في الكشف ولا يلزم من أعمالها عند استبهام الامر وخفائه
أعمالها عند تبينه وظهوره لصحة ان التبين والظهور لو كان في أول الامر اختص
العتق بمن يؤثر به فكذلك في أثناء الحال

وسر المسألة ان استمرار حكم القرعة مشروط باستمرار الاشكال فاذا
زال الاشكال زال شرط استمرارها وهذا أقيس . لكن يقال قد حكم بعتقه
بالطريق التي نصبها الشارع طريقا الى العتق وان جازأت يخطئ في نفس
الامر فقد عتق بأمر حكم الشارع أن يعتق به فكيف يرتفع عتقه . وعلى
هذا فلا يبعد أن يقال باستمرار عتقه وان من أخطأته القرعة يبقى على رقه
لان مباشرة بالعتق قد زال حكمها بالنسيان والجهل والقرعة نسخت حكم
تلك المباشرة وأبطلته حتي كأنه لم يكن وانتقل الحكم الى القرعة فلا يجوز
ابطاله فهذا لا يبعد أن يقال والله أعلم



﴿ فصل ﴾

قال الامام أحمد في رواية بكر بن محمد عن أبيه في الرجل يكون له
امرانان وهو يريد أن يخرج باحدهما قال يقرع بينهما فتخرج احدهما أو
تخرج احدهما برضا الاخرى ولا يريد القرعة قال اذا خرج بها فقد رضيت
والا أقرع بينهما وهذا يدل على ان الاقراع بينهما انما هو عند التشاح فأما
اذا رضيت احدهما بخروج ضرتهما فله أن يخرج بها من غير قرعة وان كرهت
وقالت لا أخرج الا بقرعة فليس لها ذلك ويخرج بها بغير رضاها فانه يملك
الخروج بها وانما وقف الامر على القرعة عند مشاحة الضرة لها



﴿ فصل ﴾

قال حرب سألت أحمد عن القرعة في الشراء والبيع (قلت) القوم يشترون الشيء فيقترون عليه قال لا بأس وكذلك قال في رواية ابن بختان. ومعنى هذا أنهم يشترون الشيء ثم يجزؤنه أجزاء ويقترون على تلك الانصاء فن خرج له نصيب أخذه

﴿ فصل ﴾

وقال أبو داود رأيت رجلين تشاحا في الاذان عند أحمد قال يجتمع أهل المسجد فينظر من يختارون فقال لا ولكن يقترا فان أصابته القرعة اذن كذلك فعل سعد بن أبي وقاص (قلت) وهذا صريح في أن التقديم بالقرعة مقدم على التقديم بتعيين الجيران (فان قيل) فهل يقولون في الامامة مثل ذلك (قيل) لا بل يقدم فيها من يختار الجيران فان القرعة تصيب من يكرهونه ويكره ان يؤتم قوما أكثرهم له كارهون

قال أبو طالب نازعني ابن عمي في الاذان فتحا كئنا الى أبي عبد الله رحمه الله فقال ان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم تشاحوا في الاذان يوم القادسية فاقرع بينهم سعد رضي الله عنه فأنا أذهب الى القرعة قلت وفي المسألة قول آخر وهو أن تقسم نوب الاذان بينهم

قال الحلال ان الحسن بن عبد الوهاب قال وجدت في كتابي عن طلق ابن عمار عن قيس بن الربيع عن عاصم بن سليمان عن أبي عثمان النهدي عن ابن عمر أن نفراً ثلاثة اختصموا اليه في الاذان فقضى لأحدهم بالفجر وقضى للثاني بالظهر والعصر وقضى للثالث بالمغرب والعشاء

﴿ فصل ﴾

قال مهنا سألت أحمد عن رجل تزوج امرأة على عبد من عبيده فقال أعطيا من أحسنهم فقال أبو عبد الله ليس له ذلك ولكن يعطيها من أوسطهم فقلت له ترى أن يقرع بينهم فقال نعم فقلت تستقيم القرعة في هذا فقال يقرع بين العبيد قلت ههنا ثلاث مسائل (أحداها) أن يوصى له بعبد من عبيده (الثانية) أن يعتق عبدا من عبيده (الثالثة) أن يصدقها عبدا من عبيده . في الوصية يعطيه الورثة ما شاؤا لانه فوض الامر اليهم وجعل الاختيار لهم في التمين . وفي مسألة المتق يخرج أحدهم بالقرعة . وفي مسألة المهر روايتان (احداها) يعطى الوسط (والثانية) يعطى واحدا بالقرعة . وان أوصى أن يعتق عنه عبد من عبيده فقال أحمد في رواية ابن^(١) في رجل أوصى فقال أعتقوا أحد عبيدي هذين يعتق أحدهما ولكن ان تشاحا في المتق يقرع بينهما

﴿ فصل ﴾

قال أبو النضر سألت أبا عبد الله عن عبد في يد رجل لا يدعيه أقام رجل البيعة ان فلانا باع هذا العبد مني بكذا وكذا وهو يملكه وأقام الآخر البيعة ان فلانا وهب هذا العبد لي وهو يملكه ولم يوقتوا وقتا والبيعة عدول كلهم قال أرى البيعة ههنا تكاذبت تكذب شهود كل رجل شهود الآخر فأجعله في أيديهم ثم أقرع بينهم فمن وقع له العبد أخذه وحلف قلت تحلفه بالله لقد باعني هذا العبد وهو يملكه وان هذا العبد لي قال هو واحد ان شاء الله

(١) قوله ابن هنيأض بالاصل اه

(قلت) الى أي شيء ذهبت في هذا قال الى حديث أبي هريرة . حدثنا عبد الرزاق حدثنا معمر عن همام حدثنا أبو هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر أحاديث منها وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أكره الرجلان على اليمين أو استعابها فليستهما عليها

قلت هذه هي المسألة التي ذكرها الحرقى في مختصره فقال ولو كانت الدابة في يد غيرهما واعترف انه لا يملكها وانها لاحدهما لا يعرفه عينا أقرع بينهما فمن قرع صاحبه حلف وسلمت اليه . قال في المغنى اذا أنكرها من الدابة يتي يده فالقول قوله مع يمينه بغير خلاف . وان اعترف أنه لا يملكها وقال لا أعرف صاحبها عينا أو قال لأحدكما لا أعرفه عينا أقرع بينهما فمن قرع صاحبه حلف أنها له وسلمت اليه لما روى أبو هريرة ان رجلين تداعيا عينا لم يكن لهما واحد منهما بينة فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم ان يستهما على اليمين أحب إليهما كرها زواجه أبو داود . ولأنهما تساويا في الدعوى ولا بينة لواحد منهما ولا يد والقرعة تميز عند التساوي كما لو أعتق عبيدا لا مال له غيرهم في مرض موته

وأما ان كانت لاحدهما بينة حكم له بغير خلاف . وان كانت لكل واحد منهما بينة فمنه روايتان ذكرهما أبو الخطاب . احدهما تسقط البيتان ويقرع بينهما كما لو لم تكن بينة . وهذا الذي ذكره القاضى هو ظاهر كلام الحرقى وهو ذكر القرعة ولم يفرق بين أن يكون معها بينة أو لم يكن . وروى البخاري عن ابن عمر وابن الزبير رضي الله عنهما وهو قول اسحق وأبي عبيد وهو رواية عن مالك وقديم قولى الشافعي وذلك لما روى ابن المسيب ان رجلين اختصما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمر وجاء كل منهما

بشهود عدول على عدة واحدة فأسهم النبي صلى الله عليه وسلم بينهما ذواه الشافعي في مسنده . ولأن البيتين جتان تعارضتا من غير ترجيح لاحدهما على الاخرى فسقطتا كالجبرين . والرواية الثانية تستعمل البيتان . وفي كيفية استماليهما روايتان احدهما تقسم الميز بينهما وهو قول الحارث العكلي وقادة وابن شبرمة وحماد وأبي حنيفة وأحد قولي الشافعي لما روى أبو موسى ان رجلين اختصما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في دابة وأقام كل واحد منهما البينة انها له ف قضى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما نصفين ولانهما تساويا في دعواه فتساويا في قسمته . والرواية الثانية تقدم احدهما بالقرعة وهو قول للشافعي وله قول رابع يوقف الامر وهو قول أبي ثور لانه اشتبه الامر فوجب التوقف كالحاكم اذا لم يتضح له الحكم في قضية ولنا الخبران وأن تعارض الحجتين لا يوجب التوقف كالجبرين بل اذا تعذر الترجيح أسقطناهما ورجعنا الى دليل غيرهما . قلت قال الشافعي في كتابه هذه المسألة فيها قولان . أحدهما يقرع بينهما فايهما خرج سهمه حلف لقد شهد شهوده بحق ثم يقضى له . وكان ابن المسيب يرى ذلك ويرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم . والكوفيون يروونه عن علي رضي الله عنه وحديث سعيد بن المسيب اختصم رجلان الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمر فجاء كل واحد منهما بشهداء عدول على عدة واحدة فأسهم بينهما رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال اللهم أنت تقضي بينهم ف قضى للذي خرج له السهم رواه أبو داود في المراسيل . ويقويه ما رواه ابن لهيعة عن أبي الاسود عن عروة وسليمان بن يسار ان رجلين اختصما الى النبي صلى الله عليه وسلم فأثنى كل واحد منهما بشهود وكانوا سواء فأسهم بينهم رسول الله صلى الله

عليه وسلم فهذا مرسل قد روي من وجهين مختلفين وهو من مراسيل ابن المسيب وتشهد له الاصول التي ذكرناها في القرعة والمصير اليه متعين

وأما ما أشار اليه عن علي فهو ما رواه أبو عوانة عن سمالك عن حسن قال أتني علي بنغل يباع في السوق فقال رجل هذا بغلي لم أبيع ولم أهب ونزع علي ما قال بخمسة يشهدون وجاء آخر يدعيه وزعم أنه بنغل وجاء بشاهدين فقال علي إن فيه قضاء وصلحاء أما الصلح فيباع البغل فيقسم على سبعة أسهم لهذا خمسة . ولهذا اثنان فإن أقيم الا القضاء الحق فانه يحلف أحد الخصمين انه بنغل ما باعه ولا وهبه فان تشاحتما ايكما يحلف أقرع بينكما على الحلف فايكما قرع حلف فتقضي بهذا وأتى بشاهد رواه البيهقي فرأى الصلح بينهم على قسمه اثنان على عدد الشهود لالفصل بينهما بالقرعة . ويشهد لهما ما رواه البيهقي من حديث أبان عن قتادة عن خلاص عن أبي رافع عن أبي هريرة قال اذا جاء هذا بشاهد وهذا بشاهد أقرع بينهم عن النبي صلى الله عليه وسلم . ويشهد له أيضا ما رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث ابن أبي عروبة عن قتادة عن خلاص عن أبي رافع عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في رجلين اختصما اليه في متاع ليس لواحد منهما بينة فقال استهما على اليمين قال الشافعي والقول الآخر انه يقسم بينهما نصفين لتساوي حجتهما

قلت ويشهد لهذا ما رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث هذبة حدثنا همام عن قتادة عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسى ان رجلين أدعيا بغير آفعت كل منهما شاهدين فقسمه رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما . ولكن للحديث علل . منها أن هماما ما قال عن قتادة فبعث كل منهما شاهدين . وقال سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن سعيد بن أبي

بردة عن أبيه عن أبي موسى أن رجلين اختصما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعر ليس لواحد منهما بينة فقضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما نصفين

وهكذا رواه يزيد بن زريع ومحمد بن بكر وعبد الرحيم بن سليمان عن سعيد وكذلك روي عن سعيد بن بشر عن قتادة. وقد رواه أيضا همام عن قتادة كذلك فهذان وجهان عن همام في إرساله واتصاله. والمشهور عنه اتصاله وشذ عنه عبد الصمد فارس فهذان أيضا وجهان عن همام في إرساله واتصاله. ورواه سعيد فأرساله

قال أحمد في مسنده حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن قتادة عن سعيد عن أبيه أن رجلين اختصما إلى نبي الله صلى الله عليه وسلم في دابة ليس لواحد منهما بينة فجعلها بينهما نصفين. وكان رواية أنه ليس لواحد منهما أولى بالصواب لأن سعيد بن أبي عروبة قد تابعه عن قتادة على هذا اللفظ رواه عنه روح وسعيد بن عامر ويزيد بن زريع وغيرهم. وكذلك رواه سعيد ابن بشر عن قتادة فهو لاء ثلاثة حفاظ أحدهم أمير المؤمنين في الحديث شعبة. وسعيد بن عروبة. وسعيد بن أبي بشر اتفقوا على قتادة في أنه ليس لواحد منهما بينة. فقد اضطرب حديث أبي موسى كما ترى. وأما حديث أبي هريرة فلم يختلف فيه كما تقدم

والذي دلت عليه السنة أن المدعين إذا كانت أيديهما عليه سواء أو تساوت بينتاهما قسم بينهما نصفين كما في حديث سماك عن تميم بن طرفة أن رجلين اختصما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعر كل واحد منهما أخذ برأسه فجاء كل واحد منهما بشاهدين فجعله بينهما. وقال أبو عوانة عن سماك عن

تيم بن طرفة أن ثبت أن رجلين اختصما إلى النبي صلى الله عليه وسلم في بئر ونزع كل واحد منهما بشاهدين فجعله بينهما نصفين وهذا هو بعينه حديث أبي بردة عن أبي موسى

قال الترمذي في كتاب الملل سألت محمد بن اسماعيل عن حديث سعيد بن أبي بردة عن راوي هذا الباب فقال مرجع هذا الحديث إلى سماك بما حدث عن تيم. قال البخاري وروى حماد بن سلمة أن سماكا قال أنا حدثت أبا بردة بهذا الحديث

قال البيهقي وأرسال شعبة له عن قتادة عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه في رواية غندر كالدلالة على ذلك. قلت لكن في حديث شعبة ليس لواحد منهما بينة وفي حديث سماك أن كل واحد منهما نزع بشاهدين. وفي لفظ لجاء كل واحد منهما بشاهدين. وقد بينا أن رواية شعبة كأنها أولى بالصواب لما قدمنا من الدلالة على ذلك. قال البيهقي ويبعد أن يكونا قضيتين فلعل لما تعارضت البيتان وسقطتا قيل ليس لواحد منهما بينة وقسمته بينهما بحكم اليد

وقال الشافعي تيم مجهول وسعيد بن المسيب يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم ما وصفنا يعني أنه أقرع بينهما كما تقدم حديثه قال وسعيد قال والحديثان إذا اختلفا فالجبة في أقوى الحديثين وسعيد من أصح الناس مثلاً والقرعة أشبه هذا قوله في التكميم. ثم قال في الجديد هذا كما استخبر الله فيه فيه وأنافيه واقف ثم قال لا يعطي واحد منهما شيئاً وتوقف حتى يصطلحا فلت وهذا في القديم أصح وأولى لما تقدم من قوله القرعة وأدلتها وأن في إيقاف المال حتى يصطلحا تأخير الخصومة وتمطيل المال وترريضه

للتلف ولكثرة الورثة فالقرعة أولى الطرق للسلوك وأقربها إلى فصل النزاع
وما احتج به الشافعي في القديم على صحتها من أصح الأدلة ولهذا هي أشبه
وبالجملة فنأمل ما ذكرنا في القرعة تبين له أن القول بها أولى من
إيقاف المال أبدا حتى يصطلح المدعون وبالله التوفيق . والحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين وعلي آله وصحبه
والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين





تم طبع كتاب الطرق الحكيمة . للامام شمس الدين أبو عبد الله محمد
 ابن قيم الجوزية الحنبلي رحمه الله ورضي عنه آمين
 في أول يوم من شهر رجب الفرد سنة ١٣١٧ في مطبعة المؤيد
 والآداب على نفقة وذمة (شركة طبع الكتب العربية بمصر)
 وقد قرر مجلس ادارة الشركة ان تكون ضلائها على طبع كل كتاب
 تنجزه وضع طابعها الخاص في آخره وهو هذا :



9/2
4/5
5/18